

شماره قفسه: ۴۰۸۶

کتابخانه مجلس شورای اسلامی	
جمهوری اسلامی ایران	شماره ثبت کتاب
کتاب: الفجر الموعود	۱۴۴۲۸
مؤلف:	۳۰۱۲
مترجم:	
شماره قفسه: ۳۹۶۰	

۱۴۴۲۸
۳۰۱۲

۳۰۸۶

سایه

شد
۱۲

شماره قفسه: ۴۰۸۶

الفیاض المصنف


۲۹۶۰ / ۱۴۴۲۸
۳۰۱۲

۳۹۶۰ حقی

شماره قفسه: ۴۰۸۶

سازمان

بازدید شد
۱۳۸۲

کتابخانه مجلس شورای اسلامی	
کتاب الفیاض المصنف	جمهوری اسلامی ایران
مؤلف	شماره ثبت کتاب
مترجم	۱۴۴۲۸
شماره قفسه ۳۹۶۰	۳۰۱۲

۴۰۸۶

بازرسی شد
۲۷ - ۲۶

۴۹۶۰
۱۴۴۸



النَّبِيَّ الْمُحْتَضِبِ
فِي شَرْحِ الْبَهْجَةِ الْوَرْدِيَّةِ وَنُظْمِ
الْحَاوِي الصَّغِيرِ فِي الْفَرْجِ الشَّامِ

أما الحاوي فهو لشيخ نجم الدين عبد الغفار القزويني المتوفى
سنة خمس وستين وستمائة وأما النظم فهو من عيون
الوردية التي في المتوفى سنة ٧٢٩ وأما الشرح
فهو لفاضل الوزير أحمد بن محمد الرحيم توفى
سنة ٨٢٩ وأما ما روي اختصار الشرح المذكور
وأما اسم الناشر فهو محمد بن خالدة
وأما مكانه أو تمامه
ففي سنة ١٧١

۹۳۱

بجهيزه والميت بالمعروف ثم وميوا الزمة لغني
واوثره فخرهن بالدين وان تصرف الوارث ثم يمشين
دين برؤ الميت او يردن في يد عدوان ولم يرد
يفسخ وزوجه قوي تاي نصف الوارث كالنصف
من الوصايا فقد قضيت باقية ثم ما بين للوارث
يبدأ من تركه الميت باخراج حق تعلق بعين التركة كالزكاة
والمرهون والعبد الجاني والمبيع اذا مات المشتري بملكه وهذه
الصور امثلة والضابط التعلق بالعين ويندرج في ذلك خمسة
صورة جعلها في تحرير الفتاوى وكما تخرج به زكاة من زيادة
النظم وقال السبكي له حاجته استثنائها لانها كان النصاب
باقيا قاله صح انه تعلق بتركه فلا يكون تركه فليس مما غني عنه
ان كان النصاب نالها فان قدمنا دين الادعي او سوانا
فلا استثناء وان قدمنا ما فتقدم على الدين الا في الاعمال التجارية
وقال في موت المشتري بملكه التاب للبائع في الفسخ
على الفور فان فسخ على الفور خرجت عن التركة فله استثناء وان
اخر بلا عذر سقط حقه فيها فتقدم مؤثر التجهيز عليه او لعذر
منه عند الورثة وحقه متعلق بها فيجوز تقديم حقه كالمراس

الشيخ العلامة
 أبو حفص عمر بن عبد العزيز
 توفى سنة ١٥٠ من الهجرة
 في خلافة الخليفة
 المنصور بالله
 في سنة ١٥٠ من الهجرة
 في خلافة الخليفة
 المنصور بالله

[illegible]

والجني عليه ويحتمل ان لا يتقدم حقهما وهذا لم يثبت حقه
 الابالوت مغلبا فهو كمتعلق بحق الغفارة بالالفلس في
 الفلس نعم لم يسم موصف فكون هذا مثل انتهى **هـ**
 يخرج مؤن تجزئ بكتيف بالمعروف من غير اسراف والتفتير
 وفول **نظم** والرفق هو من زيادته وهو داخل مؤن
 التجزئة **هـ** وفي معنى مؤنة تجزئه في المتقدم على الدين تجزئ عليه
 تجزئة كما ذكره النور من زيادته في الفلس **هـ**
 لغضى دينه **هـ** والترك الموروثة عنه كالمسبون بالدين
 فلا يتغذ تصرف الوارث فيه قبل وفاته فان تصرف الوارث
 وليس هناك دين ظاهر ثم ظهر دين برديع كان باعه
 في حياته بغير اذن في بر صرنا عدوانا فاضى الى التلف
 ولم يود الوارث ولا العاقل ذلك الارض فشيخ ذلك التصرف
 واعلم ان الحادي عمر بن عمر الدين والنظام باستينان وهو
 لغناه ولو عبرا بقولهما ثم طرادين لكان **اول**

والنظر الى اللغات الذي هي عليهم بالسوية ومحي في اصل الروضة فيما اذا جمع الولي والشهود
 احتج من الغضب من اد الرب بالولي فلو قال الشاهد الراجع لم ادر ان القاضي عليه
 يقول وكان من حقني عليه ذكر لقرب عهده بالاسلام فلا يجب عليه الغضب من دعويته
 عند فكن ان يدرج في عبار النظم واصله ما اذا قالوا لم يعلم انه فعل يقولنا لاننا لم نسا
 التاخرج باسباب نسخي للخرج وقد ادرجها الراجع في عبار الوجيز قال ويمكن ان
 جعل هذا خطأ واسقط ذكره في الروضة **هـ**
 نقله القاضي بقولي وحليف **هـ** كل امين يدعي ان قد تلف
 الملقاة او حقي وسبقي **هـ** قال نظامه ونسب انبتا
 كذلك الرد على مؤننه **هـ** لا ملكي الشيء ولا امرئنه
 ويدعي بقا حياه الشخص قد **هـ** لغضوت وامر نصفين قد
 ويدعي كل عضو سيرا **هـ** موم خلاف عضو ظفرا
 وحلف الوارث حيث يدعي **هـ** وفاته بعد ان مال الاربع
 ويدعي حربه الذي قد **هـ** زيد كفي التيل وفي قطع الطرف
 وان يحثي باوثة افسد **هـ** والعود عن اذن وما البيع صده
 ويدعي فسد الادا ودونه **هـ** لاي دين شايعه فومنه
 وحذرق اصله وان سبق **هـ** قرينه قبل بلوغ المسترق
 خالت ذاما في القبط وكوا **هـ** دود الملوغ بالسكوت يشكي
هـ شرح قوله نقله القاضي بقولي وقوله وحلف اي وسال القاضي المدعي
 حلفه فيما اذا كان القول قوله بيمينه فالحكم عليه فين لا ينقل قوله او يمين فين ينقل قوله
 وذلك في صور **الادبي** كل امين كالوكيل ولو باجره ولا يجوز سوا كان مشددا او مقردا
 وعامل الغرض واليمين والودع اذا ادعي تلف فالقول قوله بيمينه ان لم
 يدكر التلف سببا او ذكر له سببا حثيا فان ذكر له سببا ظاهرا الزمه اثبات
 السبب الظاهر باليمين وتثلي السبب الظاهر بالسبيل من زياده النظم ثم ان عرف
 عمومته لم يحلف والاحلف **القائمه** دعوي الامين الرد على حرايمه مقبولة باليمين
 الا ان جرم والمرقن فلا تمتع دعواه الرد بل لا بد من اليقين وخرج من ايمينه عليه ولو

من كتاب القضاء
 الافر الكبار
 الحادي

كان وارثه ولا تمنع دعواه الرد عليه **الثالثة** اذا ائتمنونا بوجوب نصفين وادعى
موته قبل المقدح لا يضمنه وادعى الوفاة بآية من آيات الله موافقاً لما كان عليه ثابت
الاموات او الايمان اى في اعيان الاله دون النفس من كاشف في الرد عنه من زيادة عن
الحاصل والبرهان في اصل الرد عنه في اعيان الشهادته على الدم في النفس من على الشبه
اي على ماله وابعاده عن الماسر خشي والمال في الطب وغيره وهو منهم انه قول
الاكثر ورجح شيخنا الامام البلقيني بصدق الجاني وقال لا يجد في تصنيفه من الطريقين يقيح
ما صحه الراعي والفوري **الرابعة** اذا اجني على عضو وادعى مثله حتى لا يعدم
دسه وادعى المجني عليه سلامته حلف المجني عليه على ذلك ان كان ذلك العضو مستمراً
وحلف الجاني على ذلك ان كان ذلك العضو مستمراً وحلف الجاني على ذلك ان كان ذلك
بستر مرفوع كاليدها لا مكان اقامه اليه على سلامته هذا اذا ائتمن اصل السلامة فان
ادعى حذوث الشلل فالقول قول المجني عليه **الخامسة** اذا اجني على انسان
بقطع يده ورجليه مات فادعى الجاني المشراب حتى يلزمه الادب واحده وادعى
الوارث انه مات بعد الاندمال حتى يلزمه دينار صدق الوارث بمينه ان امكن الاندمال
في تلك الملك ولو على بعد فان لم يكن كرم صدق الجاني **السادسة** اذا ائتمن شخصاً
او قتله او قطع طرفه وادعى انه عبد وادعى المجني عليه او وارثه انه حر صدق مدعي الحرية
السابعة اذا اجني على خنثى مسك قطع فكم وانثيه قال انكر افزرت انكر انثى
فليس على سوي الحكمه فانكر وقال لم افزرك لعل انا ذكر فعليك النفس من او دنان
صدق للجاني بمينه **الثامنة** اذا ائتمن المهرن للراهن في بيع العين لهونه فباعها
ورجع المهرن عن الاذن واختلنا في الاسبق منها صدق المهرن بمينه **التاسعة**
اذا كان عليه دينان لرجل واحد من دون الآخر فادعى احدهم وادعى انه قصد
الاداعن الذي به الرهن لشكر صدق على ذلك بمينه فان لم يوشيا عرفه الى ابعاشا
العاشر اذا ائتمن انسان بالغ مسرفه فادعى انه من الاصل وهو اذا انظر بصدق
اصله فالقول قوله بمينه ان لم يسبق منه وهو بالغ الاعتراف بالرق ولزمت اولته الاذي
وسبق قبل بلوغه فزمنه المستغرق من الاستخراة وعنه ومنه في النظم على ان هذا مخالف
لما تقدم في القبط اى في قوله تعالى لاصله هناك لان حصل له دعواه في العبيد والعاشر

وهو يبقى للفقير فحوايات ودرج بين الجاني والجاني بان يلائمه هنا في سبق فزمنه المالك استخرا
وهناك في التصريح بوقته له وخروج حجة الاصل دعوى طرد العتق ولا بد من اية بالبينه
ويعوز شر البائع من بسترته مع سلوكه عن الاعتراف له بالرق دعوى الجاني له الحزم والله اعلم
والسنة من يدعى عن السدم اى بوجوب البدل لا يقدم
كثير من كوت في عهد مثل **والسنة** في عهد مثل **والسنة** في عهد مثل
كوارث الميت ولو في مسبق فتمت بوضعها بالسهة حق
هذا امر لمجنيين في القسامة **والسنة** في القسامة **والسنة** في القسامة
وحاضر بشرط ان نقد را **والسنة** في القسامة **والسنة** في القسامة
واخذ الاقل والدي لى **والسنة** في القسامة **والسنة** في القسامة
لكن بشرط حلف من يتظور **والسنة** في القسامة **والسنة** في القسامة
قرينه تغلب الظن كمن **والسنة** في القسامة **والسنة** في القسامة
او من جمع يتناول احدا **والسنة** في القسامة **والسنة** في القسامة
برجل يملكه **والسنة** في القسامة **والسنة** في القسامة
حتى **والسنة** في القسامة **والسنة** في القسامة
الارخص وحرر لانان **والسنة** في القسامة **والسنة** في القسامة
واله او حلفن بحبسه **والسنة** في القسامة **والسنة** في القسامة
كحبسه او مرض للقتل **والسنة** في القسامة **والسنة** في القسامة
في القتل عدا او حلفا كالحكم في **والسنة** في القسامة **والسنة** في القسامة
والسنة في القسامة **والسنة** في القسامة **والسنة** في القسامة
هناك لوث فان البين فيها في جاب المدعي فيحلف المستحق لذلك الدم ليجب له حلفه
بذلك الدم وهو الاله لا النفس من فانه لا يجب بالقسامة ولو كان القتل عدا والمدعي عليه
من قتل بذلك القتل فيحلف المكاتب في قتل عبده فانه المستحق لذلك الدم فان جهر ونسخت
الكتابه حلف سيده ان لم يكمل المكاتب عن البين في حال بقا كتابته وهذا كما حلف الوارث
ان لم يكمل مورثه وان كان ذلك العبد المعول قد ادعى بقتله شخص فلا يحلف
الموصي له وانما يحلف الوارث ان لم يكمل مورثه ولو كان ذلك العبد ويشترط في ايمان

القسامه ان يكون حشيشا فان كان الشئ واحدا حلفها كلها وان كان جماعه حلف كل واحد
 بنفسه حقه من الحشيش وبكل المكسر فلو كان له ماله بنين حلف كل واحد سبعة عشر
 مينا ولو حلف ووجه وابنا حلفت الزوجه سبعة ايمان والابن اربعة اربعين ولو حلف
 بعض الورثه وغاب بعضهم حلف للفاخر بعد ان يتقدم جاور الجميع الزوجه جميع الايمان
 واخذ حصته فقط فلو كان له ثلاث بنين فحلف واحد حلف اكل ما ذم الباقي حلف
 النصف فاذا حضر الثالث حلف الثلث هذا اذا لم يصير له حضور الباقي فان حضر حلف
 كل واحد حصته منها ولو كان في الورثه حشيشي مسك حلف الاكثر الايمان على قدر
 الذكوره والاوثه واخذ الاقل من المديه فاذا كان معه ذكر حلف حشيشه وعشرون
 مينا لاصحاب الذكوره واخذ من المديه الثلث لاحتمال الاوثه بخلف الذكر بل في الايمان
 لاحتمال اوثه الحشيشي واخذ النصف لاحتمال ذكورهه وتقبض الفاضل الباقي ونفقته
 لا يحق الامر ان حلف لا تنطرح حصته من الايمان فان لم حلف استقر الباقي في همه
 المدعي عليه فاذا مات عن ولد حشيشي واخ شقيق اولاب حلف الحشيشي جميع الايمان
 واخذ النصف ثم ان حلف الاخ نصف الايمان اخذ النصف الاخر ووقف من الحشيشي
 والاخر وان لم حلف ترك في همه المدعي عليه لا يجوز للفاخر وشرط كون ايمان
 القسامه في جانب المدعي ان يظهر هناك ثبوت وفي قرينه تغلب على الظن صدق
 المدعي ولها امثله احدها **ان** يوجد قتلا في محله لحدابه بشرط ان لا يساكنهم
 غيرهم كذا صح في اصل الروضه وحكي في شرح مسلم عن الشافعي ان الشرط ان لا
 يخالطهم غيرهم **وهي** في الممات انه الصواب الذي عليه الفتوى فيه نص
 عليه الشافعي وذهب اليه حموز الاصحاب بل الجميع الا لاساده ويشترط ان لا يكون
 الخاطم ضد يثا للمقتول ولا من اهله فان كان كذلك لم تنفع القسامه له ابن ابي
 عمرو في المرشده **ان** العرائي في الزوايد لو لم يدخل ذلك الموضع غير اهله
 لم يشترط فيه العداء **ثاني** ان يوجد قتلا في جمع محصور وان استفتى العدا
 بينه وبينهم **ثالث** ان يتقابل صفان فيقتلوا عن قتل فقولوا في حق الصف
 المنازل فان لم يعمل اليهم سلامهم فقولوا في حق اهل صفه رابع **ان** يوجد
 قتل في صحه او عند رجل معه سكين كذا اطلق في الحادي بعا الوجيز مرغوة نقص

لا يلزم في العشر اكله حتى يقول ولا بعضها وكذلك الخلف فان اقتصر على الحكم على شيء
 فكله بخلف المدعي على استحقاق دون العشر جزء واحد ومقتضى كلام النظم واحله
 انه يكلف ذلك في الثمن لاجل الافكار وانه قال القاضي حنين والمسهور خلافه وقد
 يقال **ذكر** ذلك في التبيين بزم مثله في الجواب ثم محل عدم الاكفا بذلك اذ المراد
 تسنيد المدعي على عقد فان استدل كما لو ادعت امراه على رجل انه نكحها بخمسين فانه
 يكفيه ان يقول ما تكفرت به بخمسين ويخلف عليه لان المدعي للتكاح بخمسين غير مدع للتكاح
 بما ادونه فان كل ما يمكنه ان يخلف انه نكحها بحضار بخمسين لانه ما يقص ما ادعته او لا
 او لا ذكره الراعي وفي التعليق على الحاوي انها اذا ارادت الدعوى بما ادونه
 استأنفت دعوى اخرى **الرابع** خلف المدعي عليه كما اجاب فان اجاب
 بنفي الاستحقاق خلف عليه ولا يكلف ان يفي لجهه في نفسه كما اجاب **الخامس**
 الاصل في الخلف ان يكون على البت وذلك مستفرد في الايات سوا في ذلك فكل نفسه
 وفعل غيره وفي التقي ان كان فعل نفسه او عبده او بهيمة خلف على البت وان كان
 على تقي فعل غيره ذلك خلف على تقي العلم كما سياتي بيانه فاطلق المصنف اولاً ان الخلف
 على البت ثم استثنى منه بعد ذلك كما هو عا دته وذكر الخلف على البت مثالين قد خلف
 حكمها لانه على تقي فعل غيره **احد**ها اذا طول بارش جنابه عبده على المدعي
 فانكر جنابه خلف على البت **ثانيها** اذا طول بعض الاف نهيمه التي قصور
 في سدحها بان ارسلها لبلان فانكر الافها خلف على البت ايضا وياتي شرح المصنف
 الاخير من هذه الايات مع ما بعده **مس**

انظر حواله وقبضه استعنا **لاطلب الماله لمن به ادعى**
 ولتلك قابض ان طلبه **قبل جوده** وذهن والقبضه
 وقبض هذين ولومع اليد **وان به يقرب** محمد
 خلفه وعود رب الدهن **وذوي اذهن** قاله بع عن اذن
 وقد مرهون ودهون به **والعق او الالاده** او غصبه
 من قبل رهن وخانه حتى **رهن** وعزم بخله من رهنا
 لمن له اقرب لا الناكل عن **مردوده** فهي اليه يرجعون

فاما ان صدر الموكل بالمبيع الذي وقع له الشراء والامان في ذلك كالتظاهر والله اعلم
س وتقي على الفعي فعل من **س** سواء كان رصاع وليس بطن
 خطأ أو قرينه كان منكلا **س** بقصد واعتقاد ناس في بطن
 ثوبه وهو الاستئناس **س** اذ لم يصح الناحي ولا على اذا
س فيه مستل **الاول** تقدم ان الخلف يكون على الت في ما اذا كان على الاثبات وفيما اذا
 كان على الت في فعل نفسه او غيره او يعميه فان كان على الت في فعل ما سوى ذلك لم يخلف على الت
 بل على تقي العلم بخلاف منكلا الرصاع على تقي العلم به **الثاني** يجوز للانسان الت في
 الخلف اذا حصل عنده فان ما خلف عليه اما لانه ما خطا به اذا كان معتدا عليه وبما
 الامام اذا كان عبدا او اما لاعتقاده حفظ نفسه اذا وجد به يكون ان له على زيد كذا
 وهذه الصورة الثانية داخله في اطلاق العلم الخطا وكذا في اصل الرخصة هناك فيها
 في الباب الثاني من القضا في مستند القضا انه لا يجوز في حفظ نفسه الخلف حتى يتذكر
و سنا الامام البليغي جواز الت بالظن الموكل بخطه او خطا به تحت
 لظهور بوضوح الام والحق وعندها انه في ذلك قد غشا الظن من قرينه ككوله خصمه
 ونارح شيخنا الامام البليغي في هذه الصورة ايضا وقال التاكل قد يترك عن العين فورها
 فلا يصح محرم ذلك خصمه الذي لا يعرف ان له حقا عنده ان خلف على انه يستحق عليه
 ذلك وهو ظاهر نفس الناحي وحيث انه **الثاني** لا يبع ان كل كوله يشاغبه
 هذا الظن ان اذا حصل الظن من ذلك الكول ساع حذره الت والله اعلم **الرابع**
 العبر في الخلف الذي بامر الناحي بقصد واعتقاده لا يستند الخلف واعتقاده فلو
 وري خلاف ظاهر القضا او استند لفظه حيث لم يستند الناحي لم يستند ذلك في الجرم
 الممن عن كونه عموما ولا يجوز له ذلك كما صرح به في القضا من راءه هذا اذا حذر
 مسائل فان كان الناحي يرى الخلف بالطلاق كما يحق فحلف به نفع التورير ذكره النووي
 في الاذكار كذا في المعاصي ليس في كلام النووي تصوير المشبه بان وري الناحي ذلك
 بل ظاهر كلامه يقتضي ان محله من لا يراه لانه قال لانه لا يجوز للناسي عليه بانطلاق
 فهو كغيره من الناس والله اعلم **س**
 وعلمت بينه واستئناس **س** ما اقل من ضاب ذكيا

الثاني في القاسي ان يعرف المدين عليه الاماوان يشيع له حكم النكول ان فهم
منه انه لا يعرف حكمه من المدين عن الماوردي ان ذلك واجب وهو الرودان وتعد في
الكفاية الاستحباب فان لم يشيع له حكمه ونقض عليه بالنكول قال المدين حكم النكول
تعد حكمه وكان مرطبه ان يسأل ويعرف قبل ان يحل كذا صححه في اصل الروضه وراهما لين
الاحكام **وهو** **شجنا** الامام البليغي الاصح عندنا ان القاسي لا يندم على الحكم معرفة
ان المدين عليه لا يدري ان امه به يوجب رد اليه بل على القاسي لئلا يلهي
وحكم بنكول له امه حكمه فان عليه على طئه انه يدري منه احتمال ولا يصح له الاستدلال
لانه كانه ان له الحق بالظهور كما النكول انتهى ومعنى قوله حكمه بالنكول انه لو اراد ذلك
عليه للثب لم يكن منه الا رضى المدين **الثاني** نكول المدين عن المدين المردوده
تكون المدين عليه حتى يستطاع المدين من المدين وليس له مطالبة المدين عليه ولا رضه
ولا استئناف الدعوى وتقليبه في مجلس آخر ولا يقع بعد ذلك الا الله **الرابع**
بين المدين بعد نكول المدين عليه كاعتداف المدين عليه وقول **الظلم** له ان الذي
القاسي ويرتب على ذلك انه لو اقام المدين عليه بعد ذلك فية بالاداء الا ان لم يسرع
ذلك في النظم من زيادة **شجنا** الامام البليغي كذا في الروضه واسما وهو
شيء اصدده القاسي حتى وهو ضعيف والاصح سماعه لان قولنا انه كالاقرار امره بري
والتيه شهدت امره يعني بخلافه ما وقد ذكره بعد ذلك في اصل الروضه على الصواب
في الباب الخامس في قد روع اكثرها عن ابن سريج قال فلو لم يكن منه وكل الداخل
عن المدين حلف الخارج وحكم له ثم جاز الداخل بيمينه موعت على الصحيح كما لو اقامها
بعد يمينه الخارج وقيل لا يسمع با على ان المدين المردوده كالاقرار انتهى ونفس على ذلك المدين
مالك في اذا عقيب جارية وهلك في يده واختل في القيمة فالقول ترك الغاصب
حينه فاذا قال الغاصب لا احلف قلنا قد اقر المدين عليه فيحلف ويصحت ما ادعي
فاذا حلف المدين وجاز للمدين عليه يمينه على اقل مما حلف المدين لوطيانه باليمينه
وكانت اليمينه اولي من المدين القاسي **شجنا** الامام البليغي وقيل القاسي
يضمن انه لم يفرعه على ان المدين المردوده كاليمينه **الثاني** فاذا ادعى عليه
الركه من مطلقا كادائه او حلف المال او البالد له به في اثبات النكول او عطف القاسي

قبل قوله عنه فان كل من احدث منه الزكاة لوجوبها مظهر او عدم ثبوت مسقط
 هذا اذا قلنا انه يثبت وجوبها فان قلنا استحبابا وهو الاظهر لم يوجب منه شيء **فصل في**
 ادعى الحج الاسلام في ائنا لمول ليعطى فسطح من اعميه واستمع من اعميه احدث منه اعميه
 بعميه ولو ادعى واحد من اولاد الميراثه البلوغ بالاحتمال لكانت اعميه في الادوان ولم يثبت
 على ذلك اعميه **القائمة** اذا وجد في ذكره ملكا وادى له ان له على ربه كذا فطلب
 ربه بذلك فانكره من اعميه من غير ان يعترف بذلك او علف على نفسه ومول فثبت
 الاستمويه في تصحيحه وبتحقيقه ان الامع استموا الحق منه دم وانه لم **من**
 ان ينادى من حنان قدامه **من** مضيه ومزى على
 ومات من عليها فله **من** دمعه بده والتمت له
من وان ازالها التي للحارج **من** حيث التي لله بعد حاجي
 ولو عرفت لم ترك الاول **من** ثم شهد ان على التحليل
 بغيره التي سبق في **من** تاريخه في التناظر اسطفي
من اذا تدارعت البينتان اللتان اقامتا **من** في الامور في مهور
الادوية ان يكون مضيه اي تصدق المالك بطلب كارت او شرا او تاج في ملكه
 او ذراعه فتقدم على المشاهد بالملك المطلق **القائمة** ان يكون ناقله فلو مات
 معروف بالنضائية عن اثنين احدهما مثل اقامه اعميه مات مثلا ليرثه والاخر بغيره
 اقامه اعميه انما مات بغيره اذ لم يثبت الا على الاخرى المستقيمة بحكم المرافعة **القائمة**
 لو علق عتق هذه على ان يموت قبل اقامه اعميه بذكر وادى عنه على انه مات حقه
 قدمت اليه بالقتل **القائمة** تقدم بغيره من حب اليد وهو الداخل على من لا بد له وهو
 الخارج وكذا تقدم بغيره من حب اليد فلو اقام خارجا بغيره فادى من حب اليد
 لاحدهما قدمت بغيره ومحل ذلك اذا اقر قسلا تام الدين فان اقر بدهم اخرج الا على قولنا
 وهو التزم به القوي ولقد يدانها لستعلا ان اما الوقت الى الصبح او بالغيره او بالزعمه
 فلو اقام الخارج بغيره ولم يمارضها الداخل بغيره اخرى فان قلت بانه اقام بعد ذلك فثبت
 وعلقت على بغيره الخارج ان احدث اليه المالك ليلما قبل ازاله بدهم في المستباح ذلك
 بان يعتد رجعية شهاده ولم يثبت به في النظم واصله **من** شيخنا الامام الملقني

عدي انه ليس بشروط والبرر انما يطلب اذا ظهر من حبه ما يخاله كسليمه المولى
القائمة فاعلم ذكر الحاج ذكر على سبيل التصور دون العبد واسلم وانما سببه
 الداخل اذا اقيمت بعد بغيره الخارج ولو كان قبل تركها وانزع شيخنا الامام الملقني في ذلك
 وقال عدي ان الامع لافلا لا تتم الا بعد بغيره الخارج وهو مضيه بغير الام ومحل
 شيخنا ايضا نزع انا سبها قبل بغيره على ما اذا لم يكن **القائمة** فانزع من رهن الداخل بغيره
 حرقه وبخرها فان كان فالذي يقتضيه القواعد سبها قبل اقامه الخارج اليه ليدفع
 ضرره **من** الموهبة قال فاذا اقام الخارج اليه قبل الحاج الداخل الى اقامه اليه هذا
 محتمل والامر احتياجه الى اعادة الترتيب **من** ان محل عدم بغيره الداخل الى اقامه
 ما اذا لم يقل الخارج اشترته بغيره فاذا قال ذلك اقام عليه بغيره قدمت بغيره الخارج وكذا
 لو اقام للحارج بغيره ان الداخل عصبه منه او استعان او استعان **القائمة** اذا كان
 السدادا شاهدين والاخرى شاهدا او مينا قدمت الاولى للاتفاق عليها واسأروا في النظم واصله
 يتوله ثم الى ان التزم به هذا من التزم به بغيره فلو اقام على الشاهدين بغيره
 الشاهد واليمين على الشاهدين **القائمة** تقدم المبدء السابقة تاريخا على غيرها
 كما اذا اقام احدهما بغيره انه ملكه مندهم والاخر انه ملكه مندهم في اشارة بغيره
 تاجر التزم به هذا على بغيره بغيره من حب اليد على المقدمة التاريخ وبغيره الشاهدين
 على مقدمة التاريخ ايضا ولو كانت مقدمة التاريخ شاهدا بوقف والتاريخ التي معه يده
 شاهدا بملك او وقف قدمت التي معه يد ماله القوي في قايده **من** شيخنا الامام
 الملقني وعليه جري العار لم يظهر ان اليد عادية باعتبار ترتيبها ببيع سدر مراحل الوقت
 او بعضهم بغيره بسبب شروعي فهاك عدم العار الوقت **من** فان مدت الترجيعات لنا فقط
 البينتان كان ادعاء داراته بثلث واقاما بيبين مطلق التاريخ او مطلق التاريخ ولم
 يثبت الثالث لاحدهما ومنه مذكراته لو اطلعت بغيره واراحت بغيره سواردهم في ذلك
 الايات التي بعد ما وهذا هو الصحيح وانزع فيه شيخنا الامام الملقني وقال انه ممنوع
 تملوا دليلا واسلمه بغيره من عدم بغيره **من**
 كذا تاريخ واخرى مطلقة **من** وضمن كل التزم به
 في البيع لم يورثه **من** وفي الشدي منه وفي القرض

محقق عن دفتين وكله **١** لنت الذي ملكه الربيع وكل
 نصفها يعق الشيوخ **٢** ودرها بزم الرجوع
 كوايت شهيد بالوجه ولا **٣** شهيد باليدكي سادكي سيد
٤ مقدم سرج نصف الاول من جهة الامامات في القبة من قبل **الاول** لو ادعى اثنان على زيد
 ان كلاهما باع هذه الارض لزيد مسلم الشريعة وانما كل واحد على دكره من لم يملك
 كذا المطلق للمادى وعمله اذا كانت البيعتان مطلقين او موصوفين بيمين مختلفين او احداهما
 مطلقة والاخرى موصوفة فان كانا موصوفين بيمين واحدة مطلقا ولا ينعزم لاحد شأ ولا كذا
٥ في النظر من زيادة لم يورثها ومن **الثاني** لو ادعى اثنان على زيد ان كلاهما
 اشترى منه ارض القلاية ودفن له الف الف عطاء الماء فاقام كل واحد من البيعتين بذكر
 وطلب تسليم الارض من زيد القديس لما هو اكدنا مطلقين او موصوفين بيمين واحدة او احداهما
 مطلقة والاخرى موصوفة ولا يلزم تسليم الارض **الثاني** لو قامت بيمين بان زيد
 اعق عن سائمة من ماله وهو ملك سائمة واخرى انه لم يلق عانا في ماله من ماله وهو ملك
 ماله واخر الورثة ما زاد على الثلث عن كل واحد منها نصفه كذا المطلق في النظم واسلمه وماله
 اذا علم سبق احق احدها ولم يعلم غير السابق او علم ونسب فان ارتخاها وشيخ عن كل واحد
 او لم او ربح واحد اضرع عليها وكذا يضرع عنها اذا لم يعلم هل اعتقها نكاحا او مراهقة
 ضمن صور وهي تطير لوجهين والنكاحين **الثاني** لا ينسل الشاهد الرجوع
 منهم عن احدي الوصيين كان شهيد ان اوصى لزيد ثلث ماله واخران انه اوصى
 لعمرو ثلث ماله واخران انه رجع عن احدي الوصيين من غير تعيين الرجوع عنه فلا ينسل عنه
 الرجوع لاهامها ويقع الثلث بين الوصيين **الثاني** لا يقبل منها ده الورثة ورجوع
 المورث من الوصية الا ان شهيد واحد من الوصيين رجع عنه في القبة فاذا شهد اثنان بانه
 اوصى يعق كل واحد منهما واثنان بانه رجع عن ذلك واوصى يعق عام وكل منهما قد نكح ماله
 قبلت شهادتهما واثنان فان سادى عام سدر ماله لا يقبل شهادتهما **٦**
 لو احدثان بان قد اعتقا **٧** سائمة وواثنان فسما
 بعهده عنه وعق شائي **٨** وكل عبد ملك ماله الماني
 يعق ما اومن قد ولي **٩** بعد ثلث الباقي بعد المادي

لو احسان بان نه امتنا ● ساله در اثنان متنا
معه غنه و غنى شاي ● و كل عدك ملك اليا
مفق نام و غنى قدولى ● بعد ذلك الباقي و السلام

المسروق من حرر فانكر الله على عليه وكل من الهين غلبت المدي الهين الردوده بنت
 المال دون القطع قاله ابن الصبح والعراقي وغيرهم وجزم به في الردوه واصلها
 في الهين في الدعوى ورجح في الحر والمهرج ثوب القطع ايضا ذكره حكاية الامام
 عن الاصحاب وتطوع به الفضالي وابره غير الذي **وهو** شيخنا الامام الملقب
 ان الاول هو المحدث لخص الشافعي وحيث انه في الام والخضر على انه لا يثبت القطع
 الا بحد هذين او اقرار السارق **قال** في مورد الحاكم الغريبين لمن اثم بالسرقة
 بحرها كان يقول له ما انكار سرقة وهذا ما لم تقدر السرقة عليه فان ظهرت لم يحرم
 الحاكم ذكره ظاهر من العلم واصله انه لا فرق بين ظهورها باليمين او بالاذن او به
 له الفضالي وحكام الامام عن الجمهور لكن الذي حكاية الرازي عن المظهر وصححه
 هو النووي انه يجوز له التعريض بالرجوع بعد الاقرار وفسر في الموازن ذلك لا يوجب
 وبم التعريض انه لا يجوز المصريح بقطع الرجوع وهو كذلك وحكم الرازي عن الاصحاب
 فيه ذلك بان يكون المصداق له الحد اما ان يقر به جملته بالاسلام او كونه ثمانية
 بيمينه عن الطراد استند ذلك في الردوه وذكر في النظم مراده **وهو** شيخنا
 الامام الملقب بيمينه ان يكون جاهلا بان حذاه تعالى مذاب الى ستر مريده وانما
 استند برجوعه فان كان النقص في الخسر ولو ادعي على رجل من اهل الجاهلية بالحد
 لم يراشا ان يعرف له بان يقول له لم يبرق وشرحه الشيخ ابو حامد في تعليقه
 بان يكون من لا يعرف انه مذنب الى ستر ذلك وانما اذا اعترف به فثبت عليه
 سخط برجوعه وشرحه الماوردي على ان الماوردي الجهل بوجوب الحد واستعداده
 مشيئا المذنب كعدم ذكر في النظم مراده ثمانية كما يجوز لحاكم التعريض بمجرد السرقة
 يجوز له ذلك ايضا في الزنا وشرب المسكر وحمل بغيره على كذا في قوله
 هذين الصورتين ايضا وقال في قوله في الفاضل يعرض بيمينه اي لمن اثم بالوجوب
 معترفه بالله تعالى هذه عن النووي وحيث الباري والفاضل ان اشبه بالامكان
 يعرض في حق غير العباد فلي هذا السر ذكر مراده النظم **وهو**

باب في طالع المظنون
 طالع لم يرق سلم غير صحيحة معتمد التوفيق في العلب

(Faint, mostly illegible handwritten text on the right page, likely bleed-through from the reverse side.)

فلا يلزم من ان النسخ لا يثبت بعد موت الموقوف التام سقوط المتبوع
منه من قبل الموقوفه عن الشيخ ابن حامد **قوله ان النسخة** ان النسخة
لا اخذ ما لا بد لكن رغب الناس في هذا النسخ الطريق يجوز للمسلم وان

حبيب مطاع الطريق شردوا ما بينهم لئلا يتوهم
 ونطعه وقته للشم فقط. ان اب قال فخر به سقط
 وما التفت من ساقطوا الغرم. وغيره من فرقوا فداوا
 والعباد فالاحق به ذقعا. فالاسبق لاسبق افرعا
 ولو رقيقا كيد واصبح. منها وان هم ظنوه وزج
 عليهم النبل وزج الوبه. ولا امرى ما لم يكن مستوفيه

فمنه بل **الأدوية** إذا تاب قاطع الطريق قبل الطفرة سقط عنه القطع
 بما إذا أخذ المال ولحم الفيل فيما إذا قبل ولا يسقط عنه النقص ولا غراهه لئلا
 إذا طالب بذلك مستحقه ولم يصرح للمأوى بالساقط قبل الفطر لكنه موقوف
 أخرجه بعد ذلك وعبارته وسقط أن باب قبل الطفرة لا ينقص والعزم فبإزالة
 التمس مرجع هذه الشيخ بذلك أحسن **الطائفة** إذا اجتمع على الحش عتوات
 فلن يعين فغير الفيل مكان أحسن **الطائفة** أنه لا يوالي منه كل يفرق كما إذا اجتمع
 على إتيان حد ينفرد واحد قطعه ولا ينقطع حتى يبرأ من حد الفذف ذلك الواضع حد
 الحدود الخمس فرق بينهما بقدر ما يراه من الأدلة **الطائفة** في الروضة
 هكذا ذكر النووي وغيره لكن سبق في القسم من أنه يوالي من قطع الألف إذا صانها
 وقاسه أن يوالي من الحدود وأما موضع في المهرات فإنه أنما يوالي في النقص
 إذا كان لواحد دون ما إذا كان بجمعه كما هو نظير مثلثا فإنه لا يوالي لأنه لم
 يجمع حظ الفلح من علي واحد حتى يتأصل مثله ذكره الرازي قبل السور عن القسم
 واستفاد في الروضة **الطائفة** شيخنا الإمام الملقني عليه السلام ذكره عن النووي
 وغيره فتورقند من عليه الشاخي **الطائفة** إذا قال إرأيتك يا أبايه فقال لو
 طأ يا أباي أحد لأم مكانه ونيل له الآخر لا يركب فان لم يلعن حين حق أو أحلاه
 ما إذا برأ أحد الآن لمعن انتهى **القسم الثاني** أنه يندم على القتل إذا

فعله فالاصح الحكمي عن النيران لا يعلب بعد موته لسقوط التابع لسقوط المتبوع
وحكامه في أصل الروضة عن الشيخ أبي حامد **الحالة الأولى** ان لا يعلب النيران
ولا يخذلها الا ولكن برعب الناس رذ القطاع الطريق فيجوز له الامام وان
هربه قطاع الطريق شردوا باناعهم لسقط شوكتهم **من**
ونقطعه وقتله للمتهم فقط **ان** باب قتل المذنب سقط
وما القصد من ما قتلوا والمغرم **وغيره** قتل موقودا وقدموا
والعائد فالاحق موقعا **فالا** سبق الاسبق ثم اقرعا
ولور قفا كيد واصبح **منها** وان هم قتلوه ورجع
عليهم القتل ورجع الدية **فلا** مري بالمكر من توفيه
من **في** بل **الأقوي** اذا تاب قاطع الطريق قبل الظفره سقط عنه التطاع
فيما اذا اخذ المال وبعث القتل فيما اذا قتل ولا يقطع عنه القصد ولا غرامه المال
اذا طالب بذلك مستحقه ولم يصح المداوي بالساقط قبل الظفره لكنه مفزوم **من**
اخرجه بعد ذلك وعبارته وسقط ان باب قتل المظفر لا القصد **من** والعزم فيضارة
العلم مرجعه القصد بذلك احسن **الثاني** اذا اجتمع على العجز عنوات
قل وعين فاعز القتل حكام **من** **في** انه لا يوالي به بل يفرض كما اذا اجتمع
على انسان حذوف وحذ قطع ولا يقطع حتى يبرأ من جهة القذف ذلك الواجب حذ
الدين لشخصين فزق بينهما بغير ما يبرأه **من** **الأول** **في** الروضة
هكذا ذكر البخوي وعين لكن سبق في القصد من انه يوالي من قطع الاطراف بضا
وقاسه ان يوالي من الحذف وادعيت قرضه في المهمات بانه انما يوالي في القصد **من**
اذا كان لواحد دون ما اذا كان بجماعه كما هو نظير مثلنا فانه لا يوالي لانه لم
يجمع خطه القطع عن علي واحد حتى يقتل مثله ذكره الرازي قبل العنقر القصد **من**
واسقطه في الروضة **من** **في** الامام الملقني بسله ذكره عن البخوي
وعينه تصور فقد رضى عليه الشافعي **من** اذا قال باراسه بنه الزانية فقال لو
طالبا حيا احد الامم مكانه وقبل له التحن لا يترك فان لم يمتحن حبس حتى يراه حله
فاذا واحد الان لممتحن انتهى **العلم الثاني** **في** انه يقدم على القتل اذ لو

اخره ثلثه **المسئلة الثالثة** اذا اجتمع حق الله وحق العباد ولم يكن هناك احد الا الخلق فمحق العباد كما لو اجتمع حد الفدف مع حد الشرب او الزنا فقدم حد الفدف وتقدم قتل النفس من على حد الزنا **الذاتية** اذا اجتمع عقوبات الله تعالى او كلها الا دمي واختلف في الغلط والخفة فقدم الماخذ والاختصاص فقدم حد الشرب على حد الزنا وجرى الفدف على الطبع فبما كان استوفيت في الغلط واخف فقدم الاسبق فالاسبق كقتل شخص او دمه في وقتين وقد ذكر في الروضة واصحابنا **ل** شيخنا الامام البلقيني كما لم يفت على نقل في ذكر وهو موجود في كثر من المصنفات قال ويستثنى منه ما اذا كان احد الاولين لا لا استقامه باللعان ولا استعده للنقض المعنى السابق في تقدم حد الام على الفت فان لم يرتب لم يرتب نكاحا او اشكل الحال في الاسبق فمما لم يرتب حونا لصل واحد من هذه دفعه احدى او قد فسر بكل واحد في التل فيقبل من حرمة فرقة والباقي في الديات ولا فرق في ذكرها من تقدم الاسبق والاسبق بين ان يكون الثاني حرا او عبدا فيقتل العبد من حرمة فرقة وفيه الباقين في فتمه فان مات على رقبته لقي الله تعالى بها وبحق الاقتراح ايضا لو استحق واحد بها والاخر اصحابها دون حق القطعان معا وتغير النظر بالدرام مرتبة للمادي بالدين **الخامسة** اذا بدر اوليا المتولين وقتلوا الكافل في اوزع القتل عليه وكذلك الله بكل من ماله فسطما لم يستوفيه بالنفس من ما اذا كانوا ماله فقتلوا احدا كل من لم يشك حقه وله ثلثا الله وتغير النظر عن ذلك احسن من قوله للمادي ورجع والله لما فيه العطف على العفو الممنوع من غيرنا **س**

يشرب من تقدم الاحكام عن **ط** طبع لما يسكر حبسا لا للقتل لا للمدادي والظواهر **س** وعنه حيث سواه عدما ولو جملته وجوب الحد **ط** لاجرمه لاجل قرب العهد او طنه عفا وذا بالسكند **ط** احكام اتما عليه فبوري يضره الامام دون الكثرة **ط** بالشرب **ط** هذه مكررة او ردها من شيه في الزنا في **ط** هذا واحد للبيد الحنفية

يعود من وجوب عليه التعزير واول حله المشتق وعني عنه وذلك حق الله تعالى وان كان ليس له تعزير من قبل مطالبه المشتق **ف** **المسئلة الرابعة** اي لو حلال من حق الخدمة وعني عنه ان يكون للامام التعزير ويجوز للامام اهل التعزير اذا لم يخلو بالمدعي ومطالبه **المسئلة الخامسة** يجوز للامام التعزير وله الصلابة صلاحه ولا يجوز للمدعي الذي اذن له في ذلك وله ايضا نداء المعنوع بما يرضيه **ل** الرابع ويشبه ان يكون الامم من الصبي كمن الله كذا كما ذكرنا في تعليم احكام الطهارة والصلوة والامر بالمعروف والنهي عن المنكر ان المهات كالاب **ط** ولكن انما راجع في تعويل الظن بالوالد فهو اعم من تعويل الكاوي بالاب **ل** **المسئلة السادسة** يجوز للمدعي التعزير على التعزير للمدعي في اول الايات العائدة على الامام **المسئلة السابعة** يجوز للمدعي التعزير على نفسه وحق الله تعالى ومن لم يجز له التعزير بالامام ونائبه ويسمى هذا الذي تملكه ناديا لا تعزيرا **الذاتية** اذا اسرى التعزير للنفس كان معصيا لالان يجوز بشرط سلامة العاقبة ويمنه عاقلة الامام ولا يكون ذلك في بيت المال ونظيره ذلك ما اذا جلد في شرب الخمر بين وهو الما اذ يصعب القدر فالزاد على الماديين يضمن عاقلة الامام ويوزع على الضمان فيضمون النصف مع ان الزيادة المكون جارية الا انما يصدر على الامم لاجد ونظيره ذلك اذا اخطأ في الحكم اي بالتقصير واستثنى شيئا من الامام البلقيني من المصان من قبل **الاولى** اذا اعفوت بالتقصير التعزير وطلب نفسه من الولي ان يعزروه فغيره لم يكن معصيا لالان **المسئلة الثامنة** اذا اعزروه زوجته الامم ما اذن سدها **المسئلة التاسعة** اذا اعزروه الممل الرقيق ما اذن ما كاه في اصل الروضة عن البخاري **المسئلة العاشرة** اذا اسرى للمدعي النفس مات ولا ضمان لاه مقدور ولو اقيم في حيد او برده فوط **المسئلة العاشرة** اذا صدر حكم الخطام بالامام على سبيل التخصيص حكمه بشيء من عذبه او اذ من لو استغنى مع التقصير في الحق عن حاله لم يحزله ذلك وان اسرى الى النفس كانت الذمة عليه نفسه لا على عاقلة والده الماشاره بقوله النظم ذاك ان لا يجب عليه العفو لكن **ل** الامام في اذ اعفوا في التقصير تردد والراعي وجوبه **ل** شيخنا الامام البلقيني في الجب قطع بالازد والتم

وعدا من على الناس ان **اعل** والبلاد ان يعلم من
 كس في عالم الجسد **في** نفس رقيقة باذن الحق
 للعاقل المعرف من نار **في** يعرف لا يزال الدائم
 وتقطع سلعة وليس خطرا **في** وجار لولي اذا خطروا
 والفسد والحجم وحر في الصغر **في** والاب اذ تركها اقوي خطر
في كذا السلي في التلقين **في** هذا المكان فاعلم حقيقة
 وتقرر الامام بالعلم **في** ختانه وبالبلوغ وجبا
 بالقطع للفتنة **في** الخ **في** من خلال واسم الانبي
 وختمه قبل البلوغ افضل **في** وما من يد قبل
في من **في** حيث من الحاكم لتصوره في الحكم اذ ما ضمه الى رجع به على
 الشاهد الناس ان كان معلنا نفسه فان كان اختياره اودى او عدا او
 ما هضم ارجع عليه **في** اذا علم للبلاد علم الامام او خطاه من كالمو
 كان للبلاد شائعا فقل **في** ابعد باذن الامام الحق فان اكرمه على ذلك كان
 الضمان عليه وان لم يعلم علمه فالضمان والعص من مطلقان بالامام وحده **في**
 اذا وقع العاقل في نار **في** لا يتور من الاباء في نفسه كان له ذلك فانه اسود
 من لغات النار وليس له اهل **في** نفسه لشدة الالم **في** يجوز للعاقل ان
 يقطع من نفسه سلعة وهي كس السنين على من الجلاء والام اذا لم يكن قطعها خطرو
 هو الم يكن في قطعها خطروا كان تركها خطروا استوى الامران وناج شي
 الامام التلقين في هذه الصور الاخيرة وقال لم يسبق له ان يقطع بل يخرج ذلك احد
 والاصح المنع وهو اختيار الشيخ **في** اني طمعه **في** شيخنا المذكور انما
 لو كان يحرف في التوك اكثر **في** الاما ان لم يقطع حصل امر يعمى على الهلاك
 وجب القطع كما يجب دفع الهلكات ومحمل الاحتياط انتهى ولا يخفى انه يصير
 مع العمل بالبلوغ وتكرهه او الاستقلال مع الوق كالمكتب يجوز للولي قطع السلعة
 اذا لم يكن في قطعها خطر وكذا يجوز له فسد الصغير وجماعته وجبته فان كان
 في قطع السلعة خطر لكن الخطر في تركها اقوي احضر قطعها بالاب كذا غيره في

[illegible]

[illegible]

شئنا الامام البليغي انه قد اعتبر واذا احتاج في الدرع الى سلاح استعمله وكذلك
حجب الدرع عن النفس في صورته **الحكمة** ان يكون الصائل غير ذي عقل
وهذا يعني كل اليهود والكنون وفروجه في الحادي والعشرين فيمن النظر اعرض
هذا الوجه واخلاق الجنون والصبي اليهودي طريفة يحكمها الافرعي ثم قال والاشبه
طرد القتلين وعبر في الروضة بنو **الاحف** والمدف طرد القتلين ومقتضه ترجع حواد
الاضطلام لكن صحى الامام البليغي تلك الطريفة وحكاها عن جزم الماوردي
وقال هو الذي يودي في التوجيه مرجحه انها لو قتلا لم يوا بالان فاشبهها اليهودية
الحكمة ان يكون الصائل كافرا سواء كان حربا او منزلا اودى به ونهر من ذلك
انه لو كان الصائل مثليا جاز الاسلام وقيل شئنا الامام البليغي بكونه محقون
الدم ولو كان غير محقون الدم كالزاني المحسن وتارك الصلاة وممن قطع
الطريق فحسبه نفسه مطلقا وحكي عن القاضي حنبل والامام والغزالي بقيد لاداة
كلمه محقون الدم لما الدرع من المال فجاز الا ان يكون حيوانا فحسب الدرع عنه كالمو
راة يشدخ راسه مارة ولو كانت للشايع على الاعرج في اصل الروضة وحكام الافرعي عن
الغزالي بكون دفع الصائل بالاحف فالاحف فلو ان دفع يصح عليه وهو من اذ القم
جوزع الصوت او هرب منه لم يقتل لما فرقه ومجلى الحرب في غير الصائل المحسوب
والمرتد فغيره لا يجب الحرب بالاحف في حاله التي يحرم فيه الشد او ان يدفع به ذلك
ودفعه بالغيره من اهل الاحف بالاحف فان لم يدفع به استل الجرح ثم انقطع الطرف
وهو **الحكمة** شئنا الامام البليغي محله اذا كان الصائل يعض وما فان لم يكن معسوقا
كما يحرم في المرتد لم يجب مراعاة الاحف وله العذر ولو لم يقتل او لا حرمه لو قتل
مراعاة الاحف قال ذلك الحكم لا يقتل بدمه رك صلاة وراى محسن انتهى **الحكمة**
الماوردي هذا الدرع في غير الناحية اما من اوج في الجرح فيغير ان قتل ما
في الجرح موافق **الحكمة** في الجرح في شدة **الحكمة** في شدة في شدة في شدة
الحكمة كذا في الروضة ما بين ان يملكه ويحرمها
وما في المادي او غيرها **الحكمة** في ذلك المور
وان قضا اسانه فعلت **الحكمة** في جرح ما لم يجره

من بعد ادلاله عرب ولا محرم ثم يحصاه مشالا
وان عني وجوه جعفر بن مزيك **ف** وقلة الفخ باب انشورا
ثالث وان يحصيه او يثبت **ف** من بلاد البحر دون الشمس
من بعد على **الاول** اذا غلبت اسنان يد انسان او غيرها مراعاتها فله ان يتكلم به بحسب
انه يرفع احداهما عن الاخر ليصح فيه خروج ذلك الحسد او يضرب شدة كذا في الكلام
تقار الحرف ومقتضاه الخبر فيها لكن الذي ذكره الرازي في الشرح الوجيز ونحوه في الروضة
انه لا يعمل الحرف شدة الا بعد الحجر عن كبريائه وروايته على كبرية النظر من زمانه
لكن الذي في الحرف ونحوه في المباح انه يغلب الابهل وكبريائه وضرب شدة وقد علم
ان تلك الحين اهل جودوا في الروضة واسلمنا فان يحصل الحرف في كبريائه من فيه ولو
سقطت اسنانه بذلك لم يحجب عليه صوته وهو ما ذكره الكاوي بقوله ان يدرب اسنانه والتم
يتزله وان مضى اسنانه وكذا ما حوكم في لم تضاعف اي خلعه فاطلق ذلك على
طعن **الاسنان** **ف** ان صاحب النية قال وان لم يدرب رجل فكيف يترك الانك
لحسبه فاعلم ان بعضه اراد بالانك فصل احداهما عن الاخر وهو ان شدة من موطا الاسنان
فهذا ان جعل اخر الامر الذي في الكاوي اراده برفع احداهما عن الاخر من غير فصل وابانه
وهو اهل الامور وله لها والعصم في الروضة انه اذا لم يكن القليل الاصح بطه
او قاعبه او حصر حصيه جاز وهو كذا في الحين المذكور في النية وذكر صاحبنا
للإمام البلقي ان شرط المشا ان لا يكون المصنوع من مادة او لا يصح الدليل في قطع الطريق
ويجوز من هو كذا ليس له ان يغلب بالعام ما يودي به الى سقوط اسنانه ناك ولا
نوقف عند كذا فيه والله اعلم **الثاني** يجوز له دعي عن مظهر اليه وهو في دار
بشروط **احد** **ف** ان يكون في الدار حرمه اي امرأه ونحوه النظر بذكر بلطف الميزان
احسن من غير الكاوي بقوله حرمه بلطف الجمع ولا يوقف ذلك على كون المرأة مكتشفة
بل لو كانت مسددة اني منعطف كان لها كذا كذا ومنه منع يمينه اذا لم يكن في
الدار امرأه وليس كذا ولا مع جوارزه اذا كان من حب البنت مكتشفة العورة
ثاني ان يكون النظر من ثيابه اي صتيه فان نظر من واسع كاسه يزوج وكذا
واسعه الجوزمية كذا في الروضة ونحوه الرازي الكاوي والتم واستظهر في الروضة

من بعد ادلاله عرب ولا محرم ثم يحصاه مشالا
وان عني وجوه جعفر بن مزيك
ف وقلة الفخ باب انشورا
ثالث وان يحصيه او يثبت
من بلاد البحر دون الشمس
من بعد على الاول
اذا غلبت اسنان يد انسان او غيرها مراعاتها فله ان يتكلم به بحسب
انه يرفع احداهما عن الاخر ليصح فيه خروج ذلك الحسد او يضرب شدة كذا في الكلام
تقار الحرف ومقتضاه الخبر فيها لكن الذي ذكره الرازي في الشرح الوجيز ونحوه في الروضة
انه لا يعمل الحرف شدة الا بعد الحجر عن كبريائه وروايته على كبرية النظر من زمانه
لكن الذي في الحرف ونحوه في المباح انه يغلب الابهل وكبريائه وضرب شدة وقد علم
ان تلك الحين اهل جودوا في الروضة واسلمنا فان يحصل الحرف في كبريائه من فيه ولو
سقطت اسنانه بذلك لم يحجب عليه صوته وهو ما ذكره الكاوي بقوله ان يدرب اسنانه والتم
يتزله وان مضى اسنانه وكذا ما حوكم في لم تضاعف اي خلعه فاطلق ذلك على
طعن الاسنان ف ان صاحب النية قال وان لم يدرب رجل فكيف يترك الانك
لحسبه فاعلم ان بعضه اراد بالانك فصل احداهما عن الاخر وهو ان شدة من موطا الاسنان
فهذا ان جعل اخر الامر الذي في الكاوي اراده برفع احداهما عن الاخر من غير فصل وابانه
وهو اهل الامور وله لها والعصم في الروضة انه اذا لم يكن القليل الاصح بطه
او قاعبه او حصر حصيه جاز وهو كذا في الحين المذكور في النية وذكر صاحبنا
للإمام البلقي ان شرط المشا ان لا يكون المصنوع من مادة او لا يصح الدليل في قطع الطريق
ويجوز من هو كذا ليس له ان يغلب بالعام ما يودي به الى سقوط اسنانه ناك ولا
نوقف عند كذا فيه والله اعلم الثاني يجوز له دعي عن مظهر اليه وهو في دار
بشروط احد ف ان يكون في الدار حرمه اي امرأه ونحوه النظر بذكر بلطف الميزان
احسن من غير الكاوي بقوله حرمه بلطف الجمع ولا يوقف ذلك على كون المرأة مكتشفة
بل لو كانت مسددة اني منعطف كان لها كذا كذا ومنه منع يمينه اذا لم يكن في
الدار امرأه وليس كذا ولا مع جوارزه اذا كان من حب البنت مكتشفة العورة
ثاني ان يكون النظر من ثيابه اي صتيه فان نظر من واسع كاسه يزوج وكذا
واسعه الجوزمية كذا في الروضة ونحوه الرازي الكاوي والتم واستظهر في الروضة

يعني ان لا ينسب الاحياء والموجود اذا التفت بنا الى الان على من يجب ان يحفظه انسانا
ومعرفة الاحياء انما يثبت في ان ما كمال الدابة بعينه وورثتها الامام البلخي كلام الراعي
بان الموجود ما هو الا حجب في الحفظ بخلاف ما كماله في قوله النوري ان من حفظ الموجود
انما يثبت في ان ما كمال الدابة بعينه وقال بل يثبت ايضا في ان ما تلتفه الدابة التي لا يحفظ
في حجبها الاحتياط المأمور به قال وقد جعل الشافعي والاصحاب الدابة التي لا يحفظها
احسب شيئا او محسوبا تحت يدك وان كان لها شئ تحت يدك وتبطلوه حاشا لمن تلتفه ولو كان
كما قال النوري لم ينسب لان من حفظه انما في من الدابة دون ما حوت منه اتمى
واسبق في مرادهم الفهم انما اذا قطعنا في الطريق على بابيه او غيره فليزمنه
الفهم مطلقا ولو كان الطريق واسعا على المصير المتصور وما ذكرناه من الصالح لئلا
وعنده نارا الانما استبقى فحده في بلاد تحت ما دهم بارسال المواسي فصاروا تحت
للاطلاع حوت السالك في ناحية العكس والاسم انه يعكس لكم فيمنع الحقة بالزناد
عون اللبلة **شعبنا** الامام البلخي والوجه ما ذكرناه بل يحفظ المواسي
للاطلاع **شعبنا** ولو التفت بنا الى قوله لم ار من يعرف له **الثالث**
اذا التفت شيئا في الطريق من حطب يحول عليه المنافع انسان من حطب ومنه حجب
المنافع ميسر ولم يذهب من حجب الدابة فان كانت الدابة قدامة فمن حجب المنافع بمصر
فلا تمان وكذا لو لم يذهب لم يحذر لما لو كان من حجب المنافع ضرورا فانه لم يوزن من حجب
الدابة الفهم مطلقا والتقدير بالصبر من زيادة الختم وحمل التفصيل ايضا في غير
الزحام فاما في الزحام فيض مطلقا وما اذا لم يتصر من حجب المنافع فان قصر
بان وضعه بطريق او عرسته للدابة فلا تمان **شعبنا** الامام البلخي
فحل ايضا الفهم ما اذا لم يتجه من حجب الدابة ما يتقضي الافة فان تعذر لزمنه
الفهم **الرابع** ان تلتف شيئا بعينه او رجمه او رجمه او رجمه من حجب
فليزمنه الفهم وذكر العصور والرجح من حجب الفهم شيئا يد بها او دهم او غيره
كان للملك كماله وتغيير الطريق تحت حجبها او ليج من تغيير لها وي بالملك لئلا يوليه
السجود المستغفر والغصب والملاحير وحكمهم من احد وراكان ذكره لئلا او
نارا واستبقى من ذكره صور **الثاني** اذا كان شيئا او محسوبا او كماله احسب

وحكمه ليعبر عنه وهذا من زياده النظم **وسبعا** صفات الصانع سبحانه وتعالى فيجب
على الانسان ان يعرفها باعتقاد جازم وان لم يوجب النظر في الادلة على طريقه المتكلمين
وسبعا حجية اعتقاد التوحيد لادام محل احد **الثالث** استطراد اضاف ذكر
صور آمن من الكتاب **سبعا** اتد السلام عند الملافة قال كبريت سه كتابه
اذ اتام به بعض الحجة استقطا الشبهة عن الباقر واستقنى في الحادي مر ذكره ثلاث سور
احد ما كون المسلم عليه في صلاة اذا الملقه الغزالي ولم ينعه التولي لكن قال اذا سلم
عليه ابر ردي منزع ويجوز ان ينفذ في الصلاة بالاشارة نص عليه في القدم وقيل يجب الودع
بعد الخدوخ والصحيح انه لا يجب الودع مطلقا ما قاله في المسألة وعلمك السلام مطلقا ولم
السلام ان يطلع **سبعا** ان يكون في تمام وهي **سبعا** شيخنا الامام الملقني اقيم دليل
على ترك السلام في التمام ولا سيما اذا كان في الموضع الذي يوضع فيه الثياب والمشهد غفنا
انه كنفه وفي توجيهه الراجع ما يقتضي انه ليس التمام في موضع الموضع يوضع في الثياب
ثالثا ان يكون في موضع الحاجة وهو معنى قول النظم ودي استعلاء وفيه
المجامع وهو مفهوم من باقى الحاشية من طريق الاصل ان يكون في الصلاة مسموعة وزاد في
النظم صور اخرى وهي ان يكون مشغولا بالاجل كذا الخلقه الشيخ ابو محمد القوي والظاهر
حين والتولي والراجع في المير والقرى في المنهج وحله الامام على القه في منعه وكان
بعض زمان في المنع والابتلاع وبعد في الثواب في حال اما بعد البوع وقيل منعه بعد ان
تلا منعه وهي **سبعا** شيخنا الامام الملقني ما ذكره الامام ارجح ومنه من الكتاب ايضا التسميت
وهو التسميت المحمد والمحمد قوله لانسان العاطس بركم الله اذا حمد الله تعالى الا ان يعرف
انه مذكوم فيدعي له بالعافية **وسبعا** جواب التسميت وهو ان يقول العاطس للتسميت
بركم الله وصلى الله على محمد وآله **فصل في الاشارة**

بومن ذاك التكليف منا دنيا **باب** في الطرح لا الاشارة بحسورين
باب راحل تلعه والمحي **باب** ما لم يسد باب عز وعيا
وامراه امكاسوس فلا **باب** اربعة من اثمهم ان يتسلا
ولو اشار افعه من اخط **باب** باعله والمال معه ان شوط
ومال ذي قنن وزجج رقا **باب** في الواو ان لم يتي

وحكمه ليعرفه ويؤدبه من زادته العلم **فصل** في بيان حكمه تعالى في
 حال الانسان ان يعرفنا اعتقادنا وان لم نحب النظر في الادلة على حقيقة المتكلمين
فصل في بيان حكمه تعالى في حال الانسان ان يعرفنا اعتقادنا وان لم نحب النظر في الادلة على حقيقة المتكلمين
 صور آسن من اللسان **فصل** في بيان حكمه تعالى في حال الانسان ان يعرفنا اعتقادنا وان لم نحب النظر في الادلة على حقيقة المتكلمين
 اذا نام به بعضهم مع اسقط المشقة من القبول واستحب في العادي من كبره لانه صور
فصل في بيان حكمه تعالى في حال الانسان ان يعرفنا اعتقادنا وان لم نحب النظر في الادلة على حقيقة المتكلمين
 عليه ابرحق صرح ويجوز ان يثبت في الصلاة بالاشارة من طه في القدم وقيل في اليد
 بعد الفراغ والصحيح انه لا يجب الودم طلقا ما ان يذهب الصلاة وعلمك السلام بطلت اذ لم
 السلام لم يطل **فصل** في بيان حكمه تعالى في حال الانسان ان يعرفنا اعتقادنا وان لم نحب النظر في الادلة على حقيقة المتكلمين
 على ترك السلام في الحكم ولا سيما اذا كان في الموضع الذي يوضع فيه الثياب والحدود منها
 انه كفوف وفي موضع الرافعي ما يقتضي انه ليس السلام في موضع الموضع موضع ثوب الثياب
فصل في بيان حكمه تعالى في حال الانسان ان يعرفنا اعتقادنا وان لم نحب النظر في الادلة على حقيقة المتكلمين
 المصانع وهو مذكور من احدى المصانع من طه في القدم وقيل في اليد
 العلم صور اخرى وهي ان يكون مشغولا بالاجل كالمطعم في المشقة التي لو لم يوضع الثياب
 حين والموتى والرافعي في المجرى والنفوس في اللباس وحله الا ان على الفقه في هذه المسألة
 بعض زمان في المصنع والاشباع ويشر للثياب في حال اياها باليد وبغيره من بعض قوله انه لا
 فلا يصح **فصل** في بيان حكمه تعالى في حال الانسان ان يعرفنا اعتقادنا وان لم نحب النظر في الادلة على حقيقة المتكلمين
 وهو الشئ المحب والمهارة قوله لانسان العاطس برحمته اذا احسنه على الان ترف
 انما نكرم فيدي له بالهافيه **فصل** في بيان حكمه تعالى في حال الانسان ان يعرفنا اعتقادنا وان لم نحب النظر في الادلة على حقيقة المتكلمين
 يديكم الله وتصل اليكم **فصل** في بيان حكمه تعالى في حال الانسان ان يعرفنا اعتقادنا وان لم نحب النظر في الادلة على حقيقة المتكلمين

بومن ذوالالكلفة منا دنيا **فصل** في بيان حكمه تعالى في حال الانسان ان يعرفنا اعتقادنا وان لم نحب النظر في الادلة على حقيقة المتكلمين
فصل في بيان حكمه تعالى في حال الانسان ان يعرفنا اعتقادنا وان لم نحب النظر في الادلة على حقيقة المتكلمين
 وامراه اباكباسوس **فصل** في بيان حكمه تعالى في حال الانسان ان يعرفنا اعتقادنا وان لم نحب النظر في الادلة على حقيقة المتكلمين
 ولو اشار انهم من اخطا **فصل** في بيان حكمه تعالى في حال الانسان ان يعرفنا اعتقادنا وان لم نحب النظر في الادلة على حقيقة المتكلمين
 وماله ذي قصر ورجي وقا **فصل** في بيان حكمه تعالى في حال الانسان ان يعرفنا اعتقادنا وان لم نحب النظر في الادلة على حقيقة المتكلمين

وحكمه ليعرفه ويؤدبه من زادته العلم **فصل** في بيان حكمه تعالى في حال الانسان ان يعرفنا اعتقادنا وان لم نحب النظر في الادلة على حقيقة المتكلمين
 حال الانسان ان يعرفنا اعتقادنا وان لم نحب النظر في الادلة على حقيقة المتكلمين
 صور آسن من اللسان **فصل** في بيان حكمه تعالى في حال الانسان ان يعرفنا اعتقادنا وان لم نحب النظر في الادلة على حقيقة المتكلمين
 اذا نام به بعضهم مع اسقط المشقة من القبول واستحب في العادي من كبره لانه صور
فصل في بيان حكمه تعالى في حال الانسان ان يعرفنا اعتقادنا وان لم نحب النظر في الادلة على حقيقة المتكلمين
 عليه ابرحق صرح ويجوز ان يثبت في الصلاة بالاشارة من طه في القدم وقيل في اليد
 بعد الفراغ والصحيح انه لا يجب الودم طلقا ما ان يذهب الصلاة وعلمك السلام بطلت اذ لم
 السلام لم يطل **فصل** في بيان حكمه تعالى في حال الانسان ان يعرفنا اعتقادنا وان لم نحب النظر في الادلة على حقيقة المتكلمين
 على ترك السلام في الحكم ولا سيما اذا كان في الموضع الذي يوضع فيه الثياب والحدود منها
 انه كفوف وفي موضع الرافعي ما يقتضي انه ليس السلام في موضع الموضع موضع ثوب الثياب
فصل في بيان حكمه تعالى في حال الانسان ان يعرفنا اعتقادنا وان لم نحب النظر في الادلة على حقيقة المتكلمين
 المصانع وهو مذكور من احدى المصانع من طه في القدم وقيل في اليد
 العلم صور اخرى وهي ان يكون مشغولا بالاجل كالمطعم في المشقة التي لو لم يوضع الثياب
 حين والموتى والرافعي في المجرى والنفوس في اللباس وحله الا ان على الفقه في هذه المسألة
 بعض زمان في المصنع والاشباع ويشر للثياب في حال اياها باليد وبغيره من بعض قوله انه لا
 فلا يصح **فصل** في بيان حكمه تعالى في حال الانسان ان يعرفنا اعتقادنا وان لم نحب النظر في الادلة على حقيقة المتكلمين
 وهو الشئ المحب والمهارة قوله لانسان العاطس برحمته اذا احسنه على الان ترف
 انما نكرم فيدي له بالهافيه **فصل** في بيان حكمه تعالى في حال الانسان ان يعرفنا اعتقادنا وان لم نحب النظر في الادلة على حقيقة المتكلمين
 يديكم الله وتصل اليكم **فصل** في بيان حكمه تعالى في حال الانسان ان يعرفنا اعتقادنا وان لم نحب النظر في الادلة على حقيقة المتكلمين

في

لاخذ ميراثه يومه من غير ان يزوج احد تاجنيه وقطير ذكر الدخول للسفارة قال الرسل لا يقبل
وهذا الرواي هذا اذا كان في زمانه فما مضى له السنين من بعده وغيره فان كان
في وجهه ومعه في زمانه من قبله من الفصال اربعة على الاكثر وهو **ل** التوروي السواب
انه لا فرق وانه امن بطلنا انتهى وذكر الدخول لغيره من الفصال يومه ويصدق بقوله وحلت
لذكره **ل** شيخنا الامام البليغي محل ذكره اذا ادعاه قبل ان يصدر في نفسه فاما علم فان
سلط في نفسه اسيرة لا يصدق الاغنية انتهى وكذا لو دخل لثبارة وان كان الوالي قد قال
من دخل لثبارة فهو آمن وليس ذلك الا اذا دخلوا من الاصل صحة هذا لما بين من كل من
الاحاد لم يجز اغتياله بل يجب تبليغه بما منه وكذا لو اشار اليه مسلم فقال طغت انه اراد
بالاشارة السابيين وقال الشلم اراده بلع الماسن ايضا خلاف ما لو قال لم اقم ارا فانه باثابة
فانه لا يلزم تبليغه الماسن واسه لهم

و من يارر ستملا ولا **ل** اوله الفون استحق القتلا
ان يشترط الكف الى المخرج **ل** مال او جمع ولم يمنع بعض
ومنع الكفار من دفعته **ل** وان جري الشرط بمقتضى
ل اذا اثار زعم وكافر بشرط الكف عن اعانته الى اخره انما وجب الوفا بالثبارة
ويجوز على المار في صور **ل** ان يولي من هو مالا لا قد انتفى القتال وظاهر عبارة
النظم واسلمه ان اثار اثارهم الكفار ولا يحسن الحكم به باثرهم المثل لذلك فان المال يقتضي
على من يولي ولو بشرط الكف عنه الى رجوعه الى الصف وفي له بذلك **ل** ان يحل المسلم
ل ان يعينه جمع من الكفار ولم يمنحهم هو لم يات به فان منعهم من اعانته قتلوا ذنبه
فان اخرجهم الكفار منع من دفعته ولو بشرط انه لا يمنع من دفعته لم يرض هذا الشرط لفساده
ومقتضى ما به النظم واسلمه انه لا يكف عن اعانته الى اخره انما الامع الشرط والملاح في
اصل الروضة اذا جرت العادة بذلك جعلت العادة كشرط ولم يصح الا في موضع
احد الوجهين وانما قال الذي اراده الرواي في جمع الجوامع انه كالمشروط قال في الكفاية
وحكمه المشاوريه والنبدجي وابن الصباغ عن الشن وغيرهم عن نضه في سيج
الوافدي واختاره في المذهب **ل**
و العلم لا يعلم ان دل على **ل** حصن ليعطي انه اني مثالا

ومن لا غنى به **فصا** ودي ولو مفرده وجده منا
فكذلك العلي اذا فرمت **من حيث** ومن ان ثا او اسلمت
ل اذا مومت بد العفر **وان** من كل فلا في الامم
اما التي قد اسلمت فمذهب **بان** اسم المثل عشا جب
لكن زعيم للمسن ان يؤمنه **وا** هله بالعلم وهي منه
وما رضى هذا ولاد العوض **و** دالي الحسن وحله استثنى

اذا دل على وهو انما هو الغلبة الشديدة على حسن ليعلى منه ما ربه ونحو ذلك الحسن
لا غيرنا بل لآلته وجعلنا كذا تجاربه فيه ولم يكن من غير ما في ذلك العلم ومن هذا الغلبة
مع جهل العوض من الضرون فلو كان الدال مسلما **ل** في ذلك جهلنا كذا سمع الامام وتبعه
فما روي وذهب العراقيون الى استحقاقه كالحقادر وذكر شيخنا الاستوحي في الصحيح ان
الاصح في الروضة واسلمها في الغيرة تنقيته فانه بعد ان ذكر ان القل زاده ما روى على
الغيرة شلة ما روي **بها** المذكور فانه يعلم ان السهم لكن الاكتم فليزم من الملائكة وغيره
بالهم جو ان مع التكم وشار في التكم **ب** من زيادة مثلا الى ذكر الداعي للبارية
ثالث فكل عوض مشروط من الغلبة كذا ولو فقهه غيرنا اي غير من مشروط ذلك معه
باللثة لئلا يفتني عليهم شيئا ولو فقهنا ما بطرق غير التي دللنا عليها لم يستحق شيئا ايضا
ومنع ذلك شيخنا الامام البلقيني وقال في خواهر منصوص السافعي رضى الله عنه والحلاف
الاصحاب الاستحقاق وهو الصواب والوافي انما لم يرجح عدم الاستحقاق في شروحه
من ابن سنج فان مات فله قيمتها كذا المصلحة للحادي ومن في التكم من زائدة ان محل هذا اذا
مات بعد التظفر فان مات قبله لم يجب له شيء حتى انما يظهر ويرجح في اصل الروضة
لحوقه الفلج به ومنع شيخنا الامام البلقيني استحقاقه وقال انه المستد من الام والخلف
وليس له نص جائده ومن في التكم من زائدة ايضا ان هذه القيمة خرج من حيث خرج
الرجح وهو اصل الغيرة وان اسلمت للبارية وحب للعلى قيمتها ايضا كذا في الحادي
وغيره ان **س** انه قبا ولما اذا اسلمت قبل الغلبة وبعده سلكا كان قبل الغلبة
ام بعده **ف** شيخنا الامام البلقيني فاما اذا اسلمت قبل الغلبة وعلم بذلك وما فيها
قد ماتت ملاشي له لانه علم بموتها واما اذا اسلمت بعد الغلبة والظفر فهي في الروضة

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

حر من المكلفين قد حكمي **♦** بعض كتب ائمتنا عسكا
مثل الجوس ما علمنا حسك **♦** اختار جبر لوجه ابي عبد
لو اسلم اثنان وحال للول **♦** وشهد الكفره فقال
لا ان يور السرار مطلقا **♦** او ما يشالا اذ البقا

قوله البرية تابعين ماله فان كان ينفق ماله فاما خاص وهو اما ان الاحاد واما عام وهو
المال منه واما ينفق بشروط **الاول** ان يكون باذن الامام او نائبه في ذلك فلو قلنا
الاحاد لائق المعتقد له بالما من ولم يوجد منه شيء ولو اتفاه من **الثاني** ان
يكون الما دون له ذكر اخر مطلقا مخرج الاشي والحشي والعبد والمبعض والصبي واليهون
تلاجه عليه فلو بات ذكره المني في الاشد منه للسبب الما منه **وهي**
التوفيقه يعني تصحيح الاخذ وحزمه في مدح المذهب في اوضح الرضوخ **والثاني**
المهمات يعني تصحيح تكلمه ويشترط فيه ايضا ان يدخل التمسك ببعض الكتب المذلة ولو تخلف
ابرهيم وراهور داود وعلية السلام ونسقه للجوس لان لم كما با فرغ او شبهه كتابه ويشترط
ايضا ان لا يعلم دخول جله الاعلى في ذلك الذي حين لم كما عا به الحادوي ومرا ديهجه
سبحه كما انفع به في التلم فيعتد لمن دخل اصله قبل التمسك ولو بعد التبدل ولمن شكره وقت
دخوله فلو عندنا هالم من مع التمسك بكتاب ثم اسلم الذي من اهل ذلك الذي وشهد بكفره
اي ذلك الذي جاز احتالجه ولا يلزم تبليغه الما من **وقول** التلم وتجاد الحول هو
من زيادته وارا ديه ان في حال المذكورين حيث نقلتها عنهم وهذا الخلاق ما اذا
بر من الضراحي وهو فانه لا يتقال وتبعه الحادوي في الهكاج **الثالث** ان يكون
الما دون فيه القرا ومطلقا او ماشا المعتقد له فلو عتدت على امر ائمتنا الامام وهذا
معني قوله لا انا او ماشا انه تعالى وهو مراد التلم بدي القتا وهي من زيادته او من قده على
والثاني المذكور في الايات التي بعده واسم لم

او اختوا الا ان يعني ائمتنا **♦** في ملة المذنبه الياسيه
او في قراهن فلا يمكن **♦** كوج والطائف دون اليمن
ومن دخلهم اسم مسنوع **♦** ورواهم بنينا مسنوع
ومخرج الذين والمذوقنا **♦** من حم الله ويمنعونا

انما هو ارجح المخدم **مدفعا** الامن من **ش**
 وسق قل او عليه **حذرا** **بند** **دعا** **لنا** **واكثرا**
السلامة **التي** **من** **شروط** **عند** **الجمهورية** **كون** **التراب** **والسلام** **قد** **انجاز** **وهو** **ملك** **للأمة**
 والامامة **وقرأ** **ها** **كالمطابق** **ودرج** **وهو** **يجمع** **واذ** **الطالب** **وتغير** **لداوي** **عنه** **المع** **بالا**
 والامام **محمد** **وذلك** **من** **قريه** **وكبير** **من** **قريه** **المدينة** **ولبيت** **المن** **من** **الحجاز** **وان** **كانت** **من** **مصر**
 العربي **فيجوز** **عند** **الجمهورية** **على** **الانامة** **بما** **دفع** **من** **الانامة** **بما** **في** **قرا** **ها** **من** **الطريق** **وقرأ**
ونه **كلا** **كفر** **من** **دخول** **لهم** **مطلقا** **ان** **سار** **سلك** **منهم** **وبد** **الاختراع** **بالامام** **وهو** **في** **المدم**
 ارسل **اليه** **من** **سبع** **رسائله** **ويبلغها** **للامام** **وهو** **معنى** **وله** **دعا** **مشفع** **بوقت** **مما** **قرأه** **متفق**
 بحرف **الالف** **على** **لغه** **وسعه** **وقرأ** **بها** **للفعل** **المماضي** **فان** **استمع** **من** **ادائها** **الا**
 شانه **خرج** **اليه** **الامام** **ولو** **افق** **دخوله** **لهم** **ومرضه** **فخرج** **منه** **وكره** **فيه** **عليه** **السلام**
 موكرو **وان** **بات** **فلم** **يقض** **به** **فان** **دفع** **نفس** **واخرج** **ك** **الطه** **في** **العلم** **واسلم** **بجمل** **حالم** **محتاج**
 فان **منقطع** **لم** **يقض** **ك** **ما** **الجمهور** **ونفس** **عليه** **وهو** **لقد** **ارزى** **عند** **حكايته** **هذا** **النفس**
 وقيل **مالك** **الشافعي** **في** **موضع** **اخر** **ان** **امكن** **البشر** **وجمع** **خطاه** **نفس** **ودعي** **خطاه**
 الى **بجل** **واما** **غير** **لهم** **من** **الحجاز** **فانهم** **يعفون** **من** **الانامة** **بما** **الانامة** **وهي** **اربعه** **الامر**
 صحاح **الى** **غير** **مطلقه** **ولا** **محسب** **منه** **يوم** **الاخول** **ولا** **يوم** **المزج** **ولا** **يعفون** **من**
 الامامة **لانه** **امام** **فان** **عمن** **له** **اخذ** **لهم** **منهم** **غير** **لهم** **منهم** **وسق** **نفسه** **في** **اذا** **كان**
 بطرف **الحجاز** **فانه** **يقول** **وهو** **الرافعي** **اطلق** **القوم** **دفنه** **وهو** **لقد** **النفري**
 ان **امكن** **نفسه** **قبل** **العز** **نقل** **والانامة** **وهو** **الرافعي** **ان** **تفصيل** **جيد** **وباني** **مشرح** **للفن**
 الاخير **من** **هذه** **الاميات** **مع** **ما** **يعرف**

محل **عام** **دون** **ما** **لم** **تفصل** **من** **المؤمنون** **واقبال** **ان** **قال**
 واخذت **لما** **مضى** **ان** **اسلم** **او** **مات** **او** **جن** **وسوره** **بما**
 عليه **من** **دين** **ولسا** **ناخذ** **قطعا** **من** **اهل** **جبل** **لم** **يقبل** **دا**
 وكرهني **دعه** **معد** **الي** **بصاره** **بما** **ولانه** **اخلا**
 وجاز **ان** **ما** **كسر** **الاول** **وي** **سعة** **ان** **تمتع** **فليقبل**
 فان **يزد** **لم** **ينفع** **بالشدم** **وزيل** **سنيافه** **للسلم**

السنين **واعتر** **نما** **ذكر** **الحاجه** **علامت** **بنته** **الاحارات** **وامه** **للم**
 وامن **للمذكورة** **في** **الامه** **ال** **والنفس** **والزوجات** **والانفال**
 وخرج **وان** **جرت** **شرطيه** **فما** **قضي** **فزياره** **والصغير** **بها**
 واستوفت **العقد** **للم** **من** **كل** **نكاح** **فان** **لا** **ينفعه** **رضا** **لا**
 وترك **العالم** **الذي** **اشتره**

من **في** **سبل** **الاول** **بمن** **المذكور** **وهو** **الذي** **يعقد** **للزينة** **على** **نفسه** **وماله** **وزوجا** **ته**
 والمناله **وجرح** **ولا** **راق** **عليه** **الا** **اذا** **المطهر** **ها** **فان** **شده** **الامان** **للماضين** **من** **ان** **قاربه**
 واسبقان **وهو** **المسيبان** **والجاني** **والنساء** **ساروا** **في** **امن** **الصبا** **بالشرط** **فاذا** **اكمل**
 احد **منهم** **بان** **بلغ** **العشي** **او** **فاق** **المجنون** **او** **عق** **العبد** **استوفت** **له** **العقد** **لانقطاع**
 التبعية **بالحكم** **التي** **لزم** **الذي** **اذا** **انا** **ان** **كون** **بناون** **نازل** **عن** **ناحاره**
 كما **شرح** **به** **في** **الذي** **من** **زنا** **دنه** **مالك** **شخصا** **الامام** **المقتني** **وجعل** **المنع** **فان** **اذا**
 كان **بنا** **السكن** **يعتاد** **للسكن** **فان** **كان** **قصير** **الاساد** **للسكن** **لانه** **لم** **يتم** **بناون** **او**
 لانه **هده** **او** **ان** **يتم** **الى** **ان** **تتار** **ك** **المنع** **الذي** **من** **ناحاره** **على** **اقل** **ما** **يعتاد** **في**
 السكن **للاعتد** **عليه** **حق** **السكن** **الذي** **عقله** **للتكلم** **باعتبار** **او** **نقل** **عليه** **لاعتبار**
ان **بنا** **للسكن** **دونه** **بما** **لا** **يعتاد** **للسكن** **لم** **يكنه** **النفس** **فان** **اقل** **المعاد** **فان** **ان**
 سرح **ناه** **او** **يترك** **بنا** **الزمن** **بما** **انه** **انتهى** **فمنهم** **من** **ذكر** **للمبار** **انهم** **لو** **اقتروا** **واجعل**
 من **البلد** **منفصله** **عنه** **لم** **ينعوا** **من** **اغلا** **البنا** **ها** **فانه** **لا** **حار** **لم** **فان** **اشد** **في** **الذي**
 بنا **ها** **ليترك** **بما** **اله** **لم** **يكن** **لهم** **من** **لوا** **انهم** **لم** **يكن** **له** **اعادة** **كما** **كان** **وحيث**
 يترو **ون** **عليها** **يعفون** **من** **مطلوع** **سوطهم** **الا** **بعد** **بجبره** **وان** **لم** **يؤمر** **المسلمون** **بجبر**
 اسلحتهم **ومنع** **صبيانهم** **من** **الاسراف** **وان** **لم** **يمنع** **صبيان** **المسلمين** **من** **ذلك** **كله**
 في **الكفايه** **عن** **المادري** **اما** **بلاد** **فمن** **محدث** **وما** **وملكه** **اسلم** **ساكنوها**
 لا **يتركون** **بجبر** **وما** **ولا** **بما** **يجوز** **من** **ولا**
 ولا **يتركون** **بما** **على** **الذي** **على** **الاحم** **وان** **النقل** **وقم**
 بشروط **المادري** **فان** **لا** **يتركون** **بما** **شرط** **الانعام** **بما** **مكرا**
 وعند **المطالقي** **الاصح** **استماع** **او** **انما** **لم** **تشر** **اليضا**

وهي من اهل الامم تنفي **٤** وما يجحد في بلده احدا شيا
وما علمنا اسلمه غير علي **٥** ان كان عنينا خاسرا وانفلا
وان ربحي او بعد لا موصعا **٦** مكن والمخاض عنه ذمها
لان شرطنا بقدره ولم يكن **٧** ان شالا الخيل ركب **٨**

منه من بل الاول يتبع احداث البيع والكتابات في حدودنا **٩** ما في بلد اش
المسلم بناء كغداة والبصرة والكوفة **١٠** في بلد اسم ما كثرها كالمين **١١** في بلد
معت عنهم وعدلهم من زياده المظن فان تحت شرطنا حالان **١٢** احدا ان شرط
ان الارض للمسلمين ولم يسكنوها فخرج فان شرط انما ما بها من الكتابين اثبت وان اطلق
اشترى ابقاها وذهبت وعلى كل حال فليس لم اسدا انما فان سوطنا على احد انما في
اصل الروض عن الرومان وعن جوارنا وصرح المادور في معنى وهو اقرب **١٣**
ان بشرط كون الارض لم يسكنوها من الكتابين ولم اسدا لها وما ذكرناه اولاً من منع
احدا انما في بلد احده المسلمين فليتهم منه انما منع ما يجحد فيها صرح في المظن من زياده
بأنه لا يقتضي ان المبرور احدا انما بل يبيع مالا على احوال كانت خادجا من البلد في ربه
فانقلبت لها ويجوز ترميم الكليسة اذا احتاجت لذلك داعا دها اذا اهدت حيث
يجوز ابقاها وهذا اذا تفتت لكون لم اولنا ولم يسكنوها باجر وشرط ابقاها
فلا يهتم منه جوار الترميم والاعادة مطلقا ونافع المسكن في ذلك وقال علي في السهم
ابو حامد خلا فاول الحق المنع من الترميم والاعادة ولما اقرت وقال ان في تغيير
الراعي وغيره بالجوار تسمي والمراد عدم المنع فان الجوار حكم شرعي ولم يرد الشيع
يا با حرم بنا الكتابين **١٤** ادعي ان الامم محرمه على الامان في ذلك قال وقرئ من الادن
وعدم الاعتراض **١٥** **١٦** التمسك من جوار الترميم والاعادة اراد فعل ذلك ما
اقدم نفسه لالابات حذر قال وذلك هو مدلوله لفظ الاعادة والترميم من
ادعي خلاف ذلك فاستقله عن واحد من علماء الشيعة قال وبالحله مدعينا التمسك بالحق
خلاته **١٧** **١٨** شيخنا الامام البليغي الحقيق في ذلك ما حجه المادور في انما ان
درست فلا فادامه من يعني الانتفا وان يقع منها جدران واما اعيدت اتى
ورب جوارنا اعاده الكليسة لا يجوز ترميم بل ينفاد بقدر ما كانت عليه ولم

العلم وعان الروضه واسما الشقي وجبه **الثانيه** به الرسول على ان علمه وسلامه
وهو **الثاني** القاضي تاج الدين ابن السبكي في التوشيح لا يفتي ان منهم مودع لانهم
انه لا يتل فان ذلك لا يلزم وقد حقق ذلك في الورود له على ما في السوفه لسلطه على من
ب الرسول وسجانه بطل وان ملنا بعدم استا من العهد لشي **الثالث** ان يرد الرسول
عليه السلام والسلام ما يخالف فيهم كسبب ذلك الزنا او الطعن في اسمه فلو ان اذا ذكر
ما يوافق فيهم بان ذلك انه ليس بربول او انه مل اليهود فعرف حق فانه لا يقتض **رابط**
البارزي على انه الاول المحقق الصحيح استا منه ايضا اذا لم يطرط **الرابع** ان يتل
نسا فلو يربب النبي من وظاهر اطلأه انه لو تلى دينا كان كذلك وهو ظاهر الحلق
الروضه واسمها **الخامس** كان عتق مثلا الى يد عن الى الدور في دينهم كما عير به
الحاربي وهو اسرج في المصوره من يصير القتل لانه قد يترجم من قته عن دينه انتقاله
عن الاسلام ولا يشترط ذلك **السادس** ان يطلع على عادات المشركين ومنها الى
السابع **الثاني** ان يتعلم الطريق وظاهر الامانة تادل تطلع التكوين على ادي
وهو ظاهر بيان الروضه واسمها لكن فله في الام والمختصر يكونه علمه **الثالث**
ان تطلع به الاسلام او القرآن اي الامدين به فاما ما يتبعه من كونه له ليس من
عند الله فلا يقتض العديه **الرابع** ان يودي مما للربيع اي جاسوسا في **الخامس**
ان يري مثله مع علمه بسلامه فلو كان ذلك بعد صلاح كما سرج به في العلم من زباده
والمسأله ان يمتد عليها حال اسلامها فلو عتق على ما فيهم اسميت بعد الدشرك
فاسما به في العلم ان يمتد عليه فله فله من علمه بسلامه **السادس** يتخا الامام البقعي
والقياس ان لو احدث نظام لم كذلك اسوي والحق في انما له للذهليه في الزنا تلو وجسم
لاحتنه وفرعنا على الاستاخر فقل من المديا وجهان ومع خصا الامام الثاني
الاسير فانا واذا اتممت من به باحد هاهنا الاسير ما كان لا يجر الظاهر في حق الامام
فيه من القتل والمستهزائي والملي والمفاداه **الثاني** على النص من ان العلم
ووسمته من الامام فيه ما اذا طلبه بديا العديب اجابته فله في الامه
والاسير فله وكذا الرابع في حقه فله فان اسلم قبل ان يها والامام في شانه
استمع اسره فانه لم يتخا الامام البقعي وكذا على صورته العالي فان فالحا

العلم وعان الروضه واسما الشقي وجبه **الثانيه** به الرسول على ان علمه وسلامه
وهو **الثاني** القاضي تاج الدين ابن السبكي في التوشيح لا يفتي ان منهم مودع لانهم
انه لا يتل فان ذلك لا يلزم وقد حقق ذلك في الورود له على ما في السوفه لسلطه على من
ب الرسول وسجانه بطل وان ملنا بعدم استا من العهد لشي **الثالث** ان يرد الرسول
عليه السلام والسلام ما يخالف فيهم كسبب ذلك الزنا او الطعن في اسمه فلو ان اذا ذكر
ما يوافق فيهم بان ذلك انه ليس بربول او انه مل اليهود فعرف حق فانه لا يقتض **رابط**
البارزي على انه الاول المحقق الصحيح استا منه ايضا اذا لم يطرط **الرابع** ان يتل
نسا فلو يربب النبي من وظاهر اطلأه انه لو تلى دينا كان كذلك وهو ظاهر الحلق
الروضه واسمها **الخامس** كان عتق مثلا الى يد عن الى الدور في دينهم كما عير به
الحاربي وهو اسرج في المصوره من يصير القتل لانه قد يترجم من قته عن دينه انتقاله
عن الاسلام ولا يشترط ذلك **السادس** ان يطلع على عادات المشركين ومنها الى
السابع **الثاني** ان يتعلم الطريق وظاهر الامانة تادل تطلع التكوين على ادي
وهو ظاهر بيان الروضه واسمها لكن فله في الام والمختصر يكونه علمه **الثالث**
ان تطلع به الاسلام او القرآن اي الامدين به فاما ما يتبعه من كونه له ليس من
عند الله فلا يقتض العديه **الرابع** ان يودي مما للربيع اي جاسوسا في **الخامس**
ان يري مثله مع علمه بسلامه فلو كان ذلك بعد صلاح كما سرج به في العلم من زباده
والمسأله ان يمتد عليها حال اسلامها فلو عتق على ما فيهم اسميت بعد الدشرك
فاسما به في العلم ان يمتد عليه فله فله من علمه بسلامه **السادس** يتخا الامام البقعي
والقياس ان لو احدث نظام لم كذلك اسوي والحق في انما له للذهليه في الزنا تلو وجسم
لاحتنه وفرعنا على الاستاخر فقل من المديا وجهان ومع خصا الامام الثاني
الاسير فانا واذا اتممت من به باحد هاهنا الاسير ما كان لا يجر الظاهر في حق الامام
فيه من القتل والمستهزائي والملي والمفاداه **الثاني** على النص من ان العلم
ووسمته من الامام فيه ما اذا طلبه بديا العديب اجابته فله في الامه
والاسير فله وكذا الرابع في حقه فله فان اسلم قبل ان يها والامام في شانه
استمع اسره فانه لم يتخا الامام البقعي وكذا على صورته العالي فان فالحا

النظم ومما هو الرشد واسلمها لتختفي ترجمته **الثانية** به الرسول صلى الله عليه وسلم
وهو **الثاني** القاضي تاج الدين ابن السبكي في التوضيح لا يخفى ان منهم من ادعى ان
ابن الاثير ان ذلك لا يلزم وقد حقق ذلك في الدرر له في كتابه السيرة المجلد على من
بـ الرسول وحي انه نقل وان ملنا بعد استفاض العهد على **الثالثة** ان بيعة الرضوان
عليه السلام والسلام ما يخالف فيهم كشيئته في الرضا او الطعن في نفسه فلو ان اذ اذ
ما يوافق دينهم بان مال انه ليس بـ رسول اد انه مل اليهود عندهم فانه لا يخفى **رابعة**
البارزي في العالم الاولي التحقيق العجيب استاضه ايضا اذ المشرط **الرابعة** ان نقل
فلسا ولا يوجب القبح من رطاه اطلاقه انه لو نقل فيما كان كذلك وهو ظاهر الملاق
الروضة واسلمها **الخامسة** ان يعنى مثلاً الى يدعى الى الدور في دينهم كما عربه
اعطى وهو اصح في التصريح من ايها النظم لانه قد يتوهم من قوله عن دينه اسفاله
عن الاسلام ولا يشترط ذلك **السادسة** ان يطلع على عوارات المسلمين ومنهها الى
تجريب **السابعة** ان يطلع على الطريق رطاه الملاقاة تادل قطع الطريق على دين
وغير رطاه بمار الروضة واسلمها لكن قوله في الام والمختصر يكون على ما **الثامنة**
ان قلعه في الاسلام اد الزمان اي بالاسدين به فاما ما يتدين به كقوله انه ليس من
قد انه فلا يقتضيه العهد **الثانية** ان يودي بها للرجوع الى جاسوس **الثانية**
ان يفي بمثله مع عليه باسلامها ولو كان ذلك بعد سراج كما صرح به في النظم من زبانه
والمسرا ان يعتد عليها حال اسلامها فله عتده على طهره م اسلمت بعد الدخول
فاسلمها في العهد ايعقن عهده فقد شمل فيه تركه **الثانية** شيخنا الامام البليغي
والقياس ان له امله بسلامه كذا كذا امي ولا يخفى اقامه للدين عليه في الزنا ولو رجم
لاحتنه ومنهنا على الاستفاض قبل يصير ماله فيا وجهان ورجع شيخنا الامام القلي
ان يصير فيا واذا امتنع منه باحد هذه الامور صار كالاصير المجلد في الامام
فيه من القتل والاسترقاق والممن والمنا داه **وقوله** على الصحيح من زمان النظم
ويعني من عهد الامام فيه ما اذا طلب بجد يد العهد عيب ابياته بل قد يد الله
ولا يجد رطله ذلك الذي في حواله الصورة فان اسلم قبل ان يختار الامام فيه شيئا من ذلك
استمع استرقاقه دخل شيخنا الامام البليغي ذلك على غير صورة العاك فان ظلمنا

او ارجى بعد انتظام في الترتيب **فمن** جودنا ورتبنا وفضلنا
 اوردته طلب الجرس **فلسا** **بان** لما ذهب لاما احسا
 عند دخلت وما من قبله **فمن** كان باعنا اكله
 ولا الذي سمعتم **فمن** طلب الجرس وعمره على
 او غابتم مات والاعزائي **فمن** اوردته كمل المسمى
فمن **سئل** **الاول** ما تقدم في المقدم عليه والمجروح عنه بشرط ان يكون خارجا
 كان من جوده اذ غاب اوردته اوردته **فمن** اوردته اوردته اوردته اوردته
 ولا لا شئ من ذلك الا ان كان سنا اوردته اوردته اوردته اوردته
 لا خلاف فيه لكن سئل الما اوردته عن الشافعي روي عنه انه قال فيمن دخل العظم
 كرهته ولا تقرب منه لانه لا يقع عليه اسم من ولا تقرب وادعي شيخنا الامام الشيخ
 ان هذا النسب هو المذهب المعتمد وهو مقتضى نفس الامم والمؤمن وعليه المارحون الطائفتين
 انتهى وفي الروضة انه خلاف المشهور **فمن** **سئل** **الاول** **سئل** **الاول** **سئل** **الاول**
 جازية من المكات من الصلح او الطيور والكراية انما اخذت ورجعت وادركت
 في جها متبا اذ في حركة المذبح حل بشرط **فمن** **سئل** **الاول** **سئل** **الاول** **سئل** **الاول**
 كان ارجى لم يزل **فمن** **سئل** **الاول** **سئل** **الاول** **سئل** **الاول** **سئل** **الاول**
 ولا نظر من الصيد ولا قبل من تكر هذه الامور ليلظن نازعا علم بقدرها الا ان يكون
 وظاهر بيان الظن واسله تعالى للعض الى اراده اقل الجمع وهو ثلاث وهو وجبه
 ورواقتة قول البخاري اقله ثلاث مرات وادري في التعليل على القادي اسرنا اذ
 انه اهل خصله وابعه غير الاسترسال والمجازر وعدم الاكل لا ينظر التعلم الا
 وهي ان تصك الصيد على ما يجب والمراد ان لا يخله به **فمن** **سئل** **الاول** **سئل** **الاول** **سئل** **الاول**
 اعتبار هذه الامور في جازية الصباغ والطيور واعتبار الاتجار في الطيور
 ممنوع **فمن** **سئل** **الاول** **سئل** **الاول** **سئل** **الاول** **سئل** **الاول** **سئل** **الاول**
 وعليه شئ في الجوز **فمن** **سئل** **الاول** **سئل** **الاول** **سئل** **الاول** **سئل** **الاول**
 والطيران بجميع لئ **فمن** **سئل** **الاول** **سئل** **الاول** **سئل** **الاول** **سئل** **الاول**
 الامام الباقر في علم

الصمد بار الله وسنته اي قوته التي تقع بها القسط باليد ويخرج من تحتها وانما
 ركبو جناح وروعه في شك نبيها اذ لم يكن بان يرسل عليهم ما رسله وسنته
 ذلك ذلك ملكه تعشقه في نايه الذي بناء مقصد التعشيش منه فان لم يصد
 فهو كالحجر ويحصل الكثرة ايضا بالجماع الى منسحق لا يمكنه الخلاص منه فان لم ياه الى
 مضيق واسع فهو كالحجر ويصل ذلك اذا لم يكن عليه انزله كرم وقص جناح فان كان ذلك
 له ملكه ولا يخفى ان عليه في غير صيد البحر من وفي غير الحزم **الساكن** لا زول ملكه
 عن السيد يخرج على يده عبق الارض ولا انا ولا له بل هو باق على ملكه فلا زال سلق
 الترف عند ارضه الى ان يحسن ارضه فليكن ارضه ملكه بلائق ان كان لاسه يعرفه من بيع
 الاخرين ويشبه الماديه ولكن لا اعرض عن كثره وعبر في النظم مقام وعراو ومع
 الاضي في انه لا يزل ملكه بالاعراض منها **الساكن** الزديك الاربعه اي الاخذ للكن
 والسائل ويجزها على ما يصح تفرقه بها بالسهم وعزوه وهو ظاهر من القول اما اذا
 اعرض عن جلد مبيد فاختار غيره ودفعه فانه ملكه كذا سمع في الروحه وغيره واذ ارضي
 انما كانت انه ارضه عدوت لكونه للاخيه من مثله للكرم ويجزها لانه يمكن ملكه الا ذلك
 وانما كان له فخرج اختصه من والاختصه من الجود يصف بالاعراض **ساكن**
 لا جلد ميت واذا ارينم **ساكن** دقت فان لا يمدح حسد
 وقته العبد على الثاني دما **ساكن** لولم يمدح غات يمسها
 فهو كملكه له فضا ذمن **ساكن** عشر الى تسع فان لم يمسح
 عشر من اصل تسع عشر **ساكن** جازا من العشر وانما في
 تسعه عشر **ساكن** على **ساكن** ضمه او حده سواء ففصل
 وبين الاخرين دما **ساكن** اول ارض للرج والعكر اعني
 وحش ارضا للثاني فان **ساكن** تطلق لرجعها دما ما بها من
 وجه ارضها واهلكه **ساكن** تدفنا ارض من ضره ملكه
 وبما لا كالتساوي لكا **ساكن** والتسلا واذا تشككا
 في اخر امر من او دفنا **ساكن** ام لا قصصه اصله وقتا
 تقدم شرح قوله لا جلد ميت ثم ذكر في هذه الايات ما اذا خرج انسان من اقامه

العبد بالزلة مستحقه اي قوته التي تمنح بها كمنسلطه باليد ويجمع مودته وارتياح
 وكسوة جناح وبقوة في شبك نضها لذلك بان يرسل عليه جارسه عليه وبقوة
 ذلك وكذا كرمك تعلقته في بياض الذي بناء مقصد التفتيش منه فان لم يقصده
 فهو كالحجر ويجعل الملك ايضا بالحاجة الى مضيق لا يمكنه للاس من منه فان الجاه الى
 مضيق واضح فهو كالحجر وحمل ذلك اذا لم يكن عليه اثر ملك كوحده وقصر جناح فان كان ذلك
 لم يملكه ولا ينبغي ان يحمله في غير صيد البحر ومن غير الحرم **السادس** لا يرسل ملكه
 من العبد بحرمه على هبة عمن الارفا ولا لا فلا يعمل هو باق ملكه فلو تالك مطلق
 التمرق عند ارسله الحية لمن اخبره فلن اخبره اكله بلان ان كان لاسه فخره فيه يتبع
 الالهين وشبه الهادي ذلك بالاعراض عن كثيره وغيره في النظم نقاب وهو امر واسع
 الرافعي بقائه لا يرد ملكه بالاعراض منها لكن **السابع** النودي الا رجاءه اي الاخذ للكس
 والتمثيل وبقوة ملكها ويصير تفرقه فيها بالبحر وغيره وهو ظاهر فعل السلطان اما اذا
 اعرض عن جلد مته فاحلده فتمرد ودمعه فانه ملكه كذا صحه في الرد منه وهو ما دارا في
 انما فالت انه اولى بموت الملك للاخذ من مثله الكسره وخزها لانه لم يكن ملكا للادك
 وانما كان له دفع اختص من الاختص من الجرد يصف بالاعراض **د**

الاجلد ميت واذا ارمن **د** دفن فان لا مدح جسم
 وقته العبد على الثاني وما **د** لو لم يدمه مات لا ميا
 فهو كملك له فعا ذمن **د** عشر الى تسع فان لم يخرج من
 عشر من اصل شبعه عشر **د** جزا من العشر والماني غيره
 بقسه عشر **ثالث** عا **د** خمسة اوجه سواه فضلا
 ويضمن الاخر حيث دفن **د** اوله ارض لخرج والعكس اي
 وحيث ازمننا فلثاني فان **د** ظلمين بوجه با وما ربا من
 وجمه ان جرحا واهلكه **د** تدفنا او ارض من خود ملكه
 واما كك كالفساد لكا **د** والفساد اذا تشككا
 في اخر امر من او دفن **د** ام لا قصفه لصلح ودفن
تقدم شرح قوله لاجلد ميت ثم ذكر في هذه الايات ما اذا جرح انسان سيدا قاتله

۵۴

كفح شاه خوره والملك الاكبر اي مرثله
 وقوله المثلث وليستخلص **في** به بطريقه وفيه نقص
 لانه اذا وقع فقد ان ذلك الكرم **في** فالنقص والافضل
في بل **الاول** اذا قال شي من الامام جعلته خفيه تعين للخفيه ولم يجر اليه
 وكذا لو ذكر الخفيه تعين كان قاله على ان اخي هذه **الايه** اذا ذكر الخفيه
 بنفله او نصيلا وهو ولد الامام اذا فصل عن اخيه او ذات وجهه بنفخ الواد واسكان
 الصاد الموله وهي المعينه او حمله وهي ولد الغنم ساعه تقعه امه صانها كان او بعدا
 ذكر اكان او شي سواها ابتد او في في اللذه وجب مر بها معرف للخفيه وان لم يكن اخيه
 وحقق اخيه دعي بوقت الخفيه كما في الروضه واصلا فالاول دعي بقله تصديق لغيرها
 ولم يكل منه شيا وعليه فيها تصديق **في** راسلته ككله في المهادت لانها ليست اخيه
 حقيقه بل حكمها حكمها وهو لو صرح في عدم التصديق يوم جاز القدم عليه فغير الملقظ
في وهو المذدراولي وقد قال **في** ان حكوت الغم واسله عن الوقت لم اعلى انه لغيره
 ذكر كالمعرف **في** هذا بخلاف ما اذا ذكر الخفيه مطلقه فانه يلحق **الايه** اذا المذكور
 مخفي في الامه فعين عنده معنيه لغا التعين واسميت المعينه على ملكه فتعرف بها كلف
 مره دعي قوله وتعين عطف على العذر لا يرفع من غيرنا اصل وهو ضعيف وهم منه انه
 لو عين منها سليمه بعين **الايه** اذا عين سليمه للخفيه اما انما واما من لم
 به دعيه بغيرها وجب عليه دعيه ومنه معرف للخفيه واذا دعي بالخفيه بسليمه
 كذا جلد القوي كلام الحادي على المعينه ابتد او في في الزمره وليس كذلك في الثاني لا
 يلزمه دعيه ويتك عن الاستحقاق على الاحم وقد ذكر هذه الثاني في النظم واسله بعد ذلك
 وساق **الايه** لو عين سليمه للخفيه م نعت بغيرها ففي خفيه بخلافها ولا سليمه
 كما لو عينها فقلت اوصلت ليس عليه ابد لها والمراد ان تلف قبل الوقت او بعد وقول المكن
 من وجه فان تلفت في الوقت بعد التمكن من غير خفيها ولو وجد الصاله ولو بعد وقتها
 دعيه ومنها معرف المضاف **الايه** اذا ذكر اخيه في اللذه ثم عين منها اخيه
 فتعينت دعي بها سليمه وانكفت بغير المعينه من الاختصاص وهذه الصور هي التي دعونا
 بانها تأتي في كلام النظم واسله وان لم يبرح اية عبارتها بانها تعينت بعد ذلك لغيرها كور

اما في القيد ومتى لم يجر على ذلك خالف المصحح الذي عليه الاكثرون انها تعين بالمعدين
 ولا يجوز ابد لها **الايه** اذا دعي اخي الخفيه المعينه ابتد او في في اللذه
 في وقت الخفيه وتعت محبه بغيرها عن جهة تصرفه الخطايا ويعتمد الاول في الارش الغني
 للفاضل بالدعي وقوله **النظم** وكيف جرحا هو من زيادة اي بعد المادش كما في
 يشري به شاه ان التكن والمافضقص فان فرق الالغ لها او اكمله او انقله من قبلها
 كلها وهذا كما لو دعي شاه غير التي ليست خفيه واكلها فانه يضمن قتلها لا ارش اللذه وقوله
الايه اذا تلف الماكر الخفيه المعينه غنم الاكثر مرثله وفيها يور
 الامان فان لم يحصل قتلها يوم الامان مثلها لحدوث خلافه مر حده ما يحصله فلما وان
 حصل مثلها ما قبل مرثله لحدوث رجس في ساق ما يصل بالمناخل وحيث اخذت القتمه
 من الخلف ما لم كان او اجنيا اشري بها بطريقه وهي به فان نقص من مثله في صور الا
 اشري به شخص اسما الماكر فانه يلزمه التكمل كما قدم وان زاد من مثله اقدر نائبه
 كرمه او شائين فان تعدد ذلك اشري بالزاد نقص فان لم يكن لظنه تصديق بالدرام وتل
 يشري بالظن وتصديق به رسالي شدي قوله ولما فصل مبيع غنم واسه علم **في**
في فواحد من اهل من يند **في** وكما في الايض الامن الذك
 وتركه دعي خفيه بقله **في** وحلقه في العشره المعلومه
 والذكر مشهور وخفي اخيه **في** داخل لقيه ومن مرض جلد
 م تصديق ياق افضل **في** وبسوى اللث اكله ليجعل
 وداجب ان ملكه الفقير **في** من طهره نيا ولو استبرأ
 لا المزج بل ياكل كل خمين **في** ما قلته وجاز اطعام الغني
في بل **الايه** اذا قال شي من الامام جعلته خفيه تعين للخفيه ولم يجر اليه
 وكذا لو ذكر الخفيه تعين كان قاله الله الافضل الخفيه بسبع مر الغنم ثم يدين ثم يدين ثم
 واحد من الضان ثم واحد من المعرم بشركه في بدنه او يدين **الايه** الخفيه
 بالايض م الماصف وهو المراد بالاصف من الماكر في شرح المذهب م الامود **الايه**
 الافضل الماكر من حيث ان واحده معينه افضل مرثله منها ليتها سميت **الايه** الذك
 افضل من الماكر مع اجز الاخي ولو كانت حاملا لم ياله ان الروجه انه المشهور وحكي النووي

في شرح المذهب عن الاحباب عدم اجراء **المادة** مستحب لمن ذل عليه عند ذي الجود
ومع ريد التوجيه ان لا يلقى خضر ولا يلقى شعور في العترة العلوية ومن عردي
لجود ولعقب باز آله الشعر كما ان ام وبن زياره الروضة عن ابي بصير المروزي ان
سائر اجزاء البدن كالشعر والاعضاء والاشعر والاشعر على السور الاستجاب ان ان يمتنع اما
يوم النحر او بعدة فلو خفي يوم النحر وعزمه التوجيه بعد ذلك فلو لم يكن من اسرها الصبر
لما فيه ام لا يمتنع التخليل منها بالاعضاء المقتضية او اللشبية بالمرء من ذوال هذا الامتناع
لمسألة العقوبة **وهذا** شيخنا الاسدي في التمهيد يوجه تحريمه على مثله اصوله
وهي لذكر العائق على معنى كل واحد كفي فيه ادنى المراتب لاعتق التبرية ام يجب الامتناع استقام
والحجج القول الاول **فان** انما على ان يخرج على هذا الما لا شروع في الدعاء او كونه
ولم يشروع من السبل ومنزق الاعضاء او **فان** **المادة** يستحب ان يقول عند الدعاء
اللهم هذا منك والكره قبل مني كما ايدى المادى وانما لا يبرئ النظر بقوله والذكر مشهور
المادة يستحب ان يشار التوجيه بنفسه ان احسن ذلك ويسمى به المراه
قال ادنى ان يسلط كما في شرح المذهب وغيره **وهذا** النظر بما لا يلهى اذ حصر
بمعنى حصول الاستجاب المباني ولو احدث لكن عبارة النبيه فان لم يكن الاصل
ان يبره فيجب ومقتضاه انه لا يمتنع للاستجاب الثاني لعله لا يحسن **المادة**
الاخير ان كانت فرضا حرم الاكل منها كذا في نسخة النوردي في شرح المذهب وحي
الماددي عن اكثر الاحباب الجواز **وهذا** الداعي يشبه ان يتوسط فيخرج في
المعنى الجواز وفي الرسل المنع سواء عين عنه ثم دفع او دفع بلا عين لانه من دين في
الذمة ناشئة بجهادات والى هذا ذهب صاحب الماددي وهو مقتضى بيت في
الشيخ بل على وشي على تصحيح هذا التفصيل شيخنا الاسدي في السمع وان كانت
متلوها كما فالتحجب ان ياكل منها التفسير كباكلها وتجدد في الباقي وتكمل الحال
بان ياكل الثلث ويتصدق بسواه وهو الثمان وان كان الاول لاعتل في المذهب الداعي
ان هذا هو المشهور في النوردي في تصحيح النبيه وغيره انه ياكل الثلث ويترك
الثلث ويتصدق بالثلث **وهذا** في اصل الروضة يشبه ان لا يكون اخلافا في الحقيقة
لكن من اقتصر على التصديق بالدين ذكر الاصل او توسع فقد المذهب صدق قال والنهزم

في شرح المذهب عن الاحباب عدم اجراء **المادة** مستحب لمن ذل عليه عند ذي الجود
ومع ريد التوجيه ان لا يلقى خضر ولا يلقى شعور في العترة العلوية ومن عردي
لجود ولعقب باز آله الشعر كما ان ام وبن زياره الروضة عن ابي بصير المروزي ان
سائر اجزاء البدن كالشعر والاعضاء والاشعر والاشعر على السور الاستجاب ان ان يمتنع اما
يوم النحر او بعدة فلو خفي يوم النحر وعزمه التوجيه بعد ذلك فلو لم يكن من اسرها الصبر
لما فيه ام لا يمتنع التخليل منها بالاعضاء المقتضية او اللشبية بالمرء من ذوال هذا الامتناع
لمسألة العقوبة **وهذا** شيخنا الاسدي في التمهيد يوجه تحريمه على مثله اصوله
وهي لذكر العائق على معنى كل واحد كفي فيه ادنى المراتب لاعتق التبرية ام يجب الامتناع استقام
والحجج القول الاول **فان** انما على ان يخرج على هذا الما لا شروع في الدعاء او كونه
ولم يشروع من السبل ومنزق الاعضاء او **فان** **المادة** يستحب ان يقول عند الدعاء
اللهم هذا منك والكره قبل مني كما ايدى المادى وانما لا يبرئ النظر بقوله والذكر مشهور
المادة يستحب ان يشار التوجيه بنفسه ان احسن ذلك ويسمى به المراه
قال ادنى ان يسلط كما في شرح المذهب وغيره **وهذا** النظر بما لا يلهى اذ حصر
بمعنى حصول الاستجاب المباني ولو احدث لكن عبارة النبيه فان لم يكن الاصل
ان يبره فيجب ومقتضاه انه لا يمتنع للاستجاب الثاني لعله لا يحسن **المادة**
الاخير ان كانت فرضا حرم الاكل منها كذا في نسخة النوردي في شرح المذهب وحي
الماددي عن اكثر الاحباب الجواز **وهذا** الداعي يشبه ان يتوسط فيخرج في
المعنى الجواز وفي الرسل المنع سواء عين عنه ثم دفع او دفع بلا عين لانه من دين في
الذمة ناشئة بجهادات والى هذا ذهب صاحب الماددي وهو مقتضى بيت في
الشيخ بل على وشي على تصحيح هذا التفصيل شيخنا الاسدي في السمع وان كانت
متلوها كما فالتحجب ان ياكل منها التفسير كباكلها وتجدد في الباقي وتكمل الحال
بان ياكل الثلث ويتصدق بسواه وهو الثمان وان كان الاول لاعتل في المذهب الداعي
ان هذا هو المشهور في النوردي في تصحيح النبيه وغيره انه ياكل الثلث ويترك
الثلث ويتصدق بالثلث **وهذا** في اصل الروضة يشبه ان لا يكون اخلافا في الحقيقة
لكن من اقتصر على التصديق بالدين ذكر الاصل او توسع فقد المذهب صدق قال والنهزم

بعض الألفه واليه اشار به غير النسخه من الجرحا وينا وهذا كان المراد من قوله في النص ما ذكرناه
لم يبق لاشتقاق المقتضى والحدس لكان والظن والتمساح لا ياتي الا بغيره في السبب **الاجابة**
التي ذكرها ابن ابي الايثم ذكره مع جملته في قوله اذ عرفت في بعض ذلك حين ميت اذ لم يتحرك بعد ذلك
اسم واما ان كان فيه دفعه واحد لم يجر بعضه في احوال ثم فاضل للملأه من حيث ان البرود ذلك كما لم يصبغ والا واما
والفكر في قوله المثلث النور واللاق في قوله المثلث المثلثه واللام والحق في ثبات وهو ان من يثابته وما قد
في النظر واحله في قوله المثلث المثلثه المثلثه المثلثه المثلثه المثلثه المثلثه المثلثه المثلثه المثلثه المثلثه
والوجه ان يجر ان في ابن مقري وهو الدلق في ابن ابي اري ومن يثابته في قوله المثلث المثلثه المثلثه المثلثه المثلثه المثلثه المثلثه المثلثه المثلثه المثلثه
بالذهب حله لكن الذي رحمه الله في الطير في والبرقي والبرقي في الفخ لان والبرقي كرهه
والبرقي في ثباته وهذا ما يحكمه الامام عن المراد في اللطيف به وثبته في الروده في قوله المثلث
ابن ابي اري وابن مقري في الاحمد عند الاكثرين لكن قوله الرافعي والوجه ان يجر ان في ابن مقري
يدل على سقوط شيء لا لم يبق في ذكره من حيث وقد علم ذلك من الشرح الصغير فانه حكي وجوب
في ابن مقري في قوله المثلث المثلثه المثلثه المثلثه المثلثه المثلثه المثلثه المثلثه المثلثه المثلثه المثلثه
لكن الاظهر في ابن ابي اري في مقتضى حل الدلق في ثباته في قوله المثلث المثلثه المثلثه المثلثه المثلثه المثلثه المثلثه المثلثه المثلثه المثلثه
الرافعي انه ليس في الروده ذكره ابن مقري مع انه في الروده في قوله المثلث المثلثه المثلثه المثلثه المثلثه المثلثه المثلثه المثلثه المثلثه المثلثه
في قوله ايضا المثلث المثلثه المثلثه المثلثه المثلثه المثلثه المثلثه المثلثه المثلثه المثلثه المثلثه
واما ان اليا المثلثه المثلثه المثلثه المثلثه المثلثه المثلثه المثلثه المثلثه المثلثه المثلثه
في قوله كمن البطل يشبه العنب وهو الاثني من الخراي والمراد على قوله انما كسر العباد المثلثه
هذا القطع في الماوي وغيره في النظر بالمراد من قوله المثلث المثلثه المثلثه المثلثه المثلثه المثلثه المثلثه المثلثه المثلثه المثلثه
النظم والوان في الماوي والعين المثلثه المثلثه المثلثه المثلثه المثلثه المثلثه المثلثه المثلثه المثلثه المثلثه
والاحسن والمثلثه المثلثه المثلثه المثلثه المثلثه المثلثه المثلثه المثلثه المثلثه المثلثه المثلثه
مستبين واخره كذا في قوله المثلث المثلثه المثلثه المثلثه المثلثه المثلثه المثلثه المثلثه المثلثه المثلثه
الطير وله طوي وهو المثلث المثلثه المثلثه المثلثه المثلثه المثلثه المثلثه المثلثه المثلثه المثلثه
الحب وان لم يكن في المثلث المثلثه المثلثه المثلثه المثلثه المثلثه المثلثه المثلثه المثلثه المثلثه
واسم في سبب الفلق على ما سياتي **في** بعضه لا يطرطوط الماوي في سبب
ومر الخلال ايضا المثلثه المثلثه المثلثه المثلثه المثلثه المثلثه المثلثه المثلثه المثلثه

[The text on this page is extremely faded and illegible. It appears to be a continuation of the manuscript's content, likely discussing linguistic or philosophical topics related to the text on the opposite page.]

منع ما في العبد وان الغني اتي في داره واختاره للسكنى وحكم من مادي الماشي
الحسين وسمي الله وقال انما ليست في مادي البغوي ودر ابن الرغوة انه اراد
بمادي العبد المادي الذي عليه الخوي من سيرة الشاهي الحق بن دعي مادي
المادي البغوي المادي **النايب** خرم انما ظاهره دون الوحي كذا كذا
وله انما من غير ما قيل للتو له من بين الفرس كذا السبع كذا الشين المتولد من
اللب والضم عليها القوم **النايب** لم استعمل كذا كذا كذا كذا
والنبات كالتح والتشبيه واعلم ان جازم الحادي والشار كذا والنبات
والسكر وشبه القودوي والمادي علي ان قوله والمكر مطوف على الشار وليس
شالاه والمقدم في النظم على النبات من انه داخل في حيز الشار وسمي له
الصبر لانه يعقل العقل **النايب** يكن كذا كذا كذا كذا كذا كذا
من زكاه النظم وكذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
عليه في النظم كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
والنظم لعقل الراعي الاول من الاكثرون وتصحيح النظم في كذا كذا كذا كذا
النجاسات واسلم من كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
الكرامات النجاسة وتبعه النودي في تحريم ولكن التصحيح انه لا اعتبار بكثرة العلف
بل بالوجه والس فان وجد في عرقها وعرضها النجاسة فحاله والاملا وتسمو
عنه الكرامة التي ان يطلب لها بالعلف **ك** في اصل الروضة فلو لم تعلق له
يرك المنع على العمل الذي لا بالعلف فان زالت الروضة وكذا لو زالت برود الزمان
على النظم على كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
العلف انما هو لان الغالب ان له وان لا بد له من العلف **النايب** كذا كذا كذا
يكمل كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
زياده النظم والملك الكس ولا بد من تقيده بالنجاسة كذا كذا كذا كذا كذا
ويجوز ان يلحقه رتبة وناسخ وهو البعير الذي يستقر عليه وبه البهام من جنسه
ويعبر عن كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا

منع ما في العبد وان الغني اتي في داره واختاره للسكنى وحكم من مادي الماشي
الحسين وسمي الله وقال انما ليست في مادي البغوي ودر ابن الرغوة انه اراد
بمادي العبد المادي الذي عليه الخوي من سيرة الشاهي الحق بن دعي مادي
المادي البغوي المادي **النايب** خرم انما ظاهره دون الوحي كذا كذا
وله انما من غير ما قيل للتو له من بين الفرس كذا السبع كذا الشين المتولد من
اللب والضم عليها القوم **النايب** لم استعمل كذا كذا كذا كذا كذا
والنبات كالتح والتشبيه واعلم ان جازم الحادي والشار كذا والنبات
والسكر وشبه القودوي والمادي علي ان قوله والمكر مطوف على الشار وليس
شالاه والمقدم في النظم على النبات من انه داخل في حيز الشار وسمي له
الصبر لانه يعقل العقل **النايب** يكن كذا كذا كذا كذا كذا كذا
من زكاه النظم وكذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
عليه في النظم كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
والنظم لعقل الراعي الاول من الاكثرون وتصحيح النظم في كذا كذا كذا كذا
النجاسات واسلم من كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
الكرامات النجاسة وتبعه النودي في تحريم ولكن التصحيح انه لا اعتبار بكثرة العلف
بل بالوجه والس فان وجد في عرقها وعرضها النجاسة فحاله والاملا وتسمو
عنه الكرامة التي ان يطلب لها بالعلف **ك** في اصل الروضة فلو لم تعلق له
يرك المنع على العمل الذي لا بالعلف فان زالت الروضة وكذا لو زالت برود الزمان
على النظم على كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
العلف انما هو لان الغالب ان له وان لا بد له من العلف **النايب** كذا كذا كذا
يكمل كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
زياده النظم والملك الكس ولا بد من تقيده بالنجاسة كذا كذا كذا كذا كذا
ويجوز ان يلحقه رتبة وناسخ وهو البعير الذي يستقر عليه وبه البهام من جنسه
ويعبر عن كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا

من جنيب اولها وان حاله سيف على ماله ولون من ماله
 اراد المساقمة ما يغفل الناس على طوبى التسع والى قوله فما انت
 اي يغفل دكمه سب السعاج وقد كلسا بدمه حتى يشرب ان قد جلت يافعا
 عليه سوا كان مراداه وهي الغرض والخل والكماء او من الجبل او من الغنم
 ما يجرى به سوا كان مراداه وهي ما يجرى به عن الغنم العريضة او الشارب او المزارع
 وحسب ما في العلم من زيادة الالتماس وتكلمه لا يصادم الرعي او من تجار سوا
 كانت من مخزون اوله وذكره من الغنم من زيادة العلم وانما الغنم ما انه
 لا يجوز العقد على اشائه كغير اليد وبيع العلام وبه ماله لا يكون او من السوف
 باحاطة اليه اذا ما قد فهم مراقبته في علمه لا يصادم الرعي المسمى
 وبه جرم في اصل الرقعة وفي الكفاية انه لا خلاف فيه لكن **في** شفا الاقام للفقير
 بالادع الحوان وتكاه من الماء وودي على الرعي بالسلات والامر لكل الجرم به
 به اسلم الرقعة جواز **في** شفا الامام اللفظي انا ذكره ذلك الامام والفقير
 ولا يعرف لغوهم ما يخرج من العاشق ودخول ذلك في لفظ الغنم ليدل على ان كان
 له جرم مغر في الامور ابله ماله والذي يظهر والله اعلم اصح ذلك في الابن وجوان
 به لفظه اذا حصل برهين المكايه لئلا يسهل من المهم وقد فهموا اشتراط ان كان
 منع المساقمة من الغنم وانما ذلك وجوان وفيه مركاهه انه لا يضر اختلاف
 المذبح وهو المستند **في** ابو اسحق ان ما دلت فزعان كالتسقي والمجرى
 من الجبل والحب والعج من الجبل الجرم **في** الراعي وهذا يدعي ان يكون ارجح
 وان كان له وارث غير **في** الذي قول مالك في قوله على ما اذا لم يقطع مسقه
 فقد اي اسحق ضعيف ان لم يرد به هذا فان اراده ان تقع لفظان اي والكلام
 على عقد ذلك على حاله ولو كان ميت المالك كذا جازر لاسلام دون الاحادي **في**
 شفا الامام اللفظي وحله ماله الصالح دون غيره ماله والارجح اعتبار ان يقول الامام
 وكذا العقد ولا تفي الاطلاق **في** من
 ويغفل السجل لادد السبق **في** كذا في اليل وعشق
 في ليل في الغايه واجل اوله **في** مطلقه بنام لكل سلا

من جنيب اولها وان حاله سيف على ماله ولون من ماله
 اراد المساقمة ما يغفل الناس على طوبى التسع والى قوله فما انت
 اي يغفل دكمه سب السعاج وقد كلسا بدمه حتى يشرب ان قد جلت يافعا
 عليه سوا كان مراداه وهي الغرض والخل والكماء او من الجبل او من الغنم
 ما يجرى به سوا كان مراداه وهي ما يجرى به عن الغنم العريضة او الشارب او المزارع
 وحسب ما في العلم من زيادة الالتماس وتكلمه لا يصادم الرعي او من تجار سوا
 كانت من مخزون اوله وذكره من الغنم من زيادة العلم وانما الغنم ما انه
 لا يجوز العقد على اشائه كغير اليد وبيع العلام وبه ماله لا يكون او من السوف
 باحاطة اليه اذا ما قد فهم مراقبته في علمه لا يصادم الرعي المسمى
 وبه جرم في اصل الرقعة وفي الكفاية انه لا خلاف فيه لكن **في** شفا الاقام للفقير
 بالادع الحوان وتكاه من الماء وودي على الرعي بالسلات والامر لكل الجرم به
 به اسلم الرقعة جواز **في** شفا الامام اللفظي انا ذكره ذلك الامام والفقير
 ولا يعرف لغوهم ما يخرج من العاشق ودخول ذلك في لفظ الغنم ليدل على ان كان
 له جرم مغر في الامور ابله ماله والذي يظهر والله اعلم اصح ذلك في الابن وجوان
 به لفظه اذا حصل برهين المكايه لئلا يسهل من المهم وقد فهموا اشتراط ان كان
 منع المساقمة من الغنم وانما ذلك وجوان وفيه مركاهه انه لا يضر اختلاف
 المذبح وهو المستند **في** ابو اسحق ان ما دلت فزعان كالتسقي والمجرى
 من الجبل والحب والعج من الجبل الجرم **في** الراعي وهذا يدعي ان يكون ارجح
 وان كان له وارث غير **في** الذي قول مالك في قوله على ما اذا لم يقطع مسقه
 فقد اي اسحق ضعيف ان لم يرد به هذا فان اراده ان تقع لفظان اي والكلام
 على عقد ذلك على حاله ولو كان ميت المالك كذا جازر لاسلام دون الاحادي **في**
 شفا الامام اللفظي وحله ماله الصالح دون غيره ماله والارجح اعتبار ان يقول الامام
 وكذا العقد ولا تفي الاطلاق **في** من
 ويغفل السجل لادد السبق **في** كذا في اليل وعشق
 في ليل في الغايه واجل اوله **في** مطلقه بنام لكل سلا

من يتحقق اوله وان حاله سيف على ماله ولو من مال
اريد بالمسابقة ما يشتمل المناقطة على طريق التوسع وقد قيل في قوله تعالى ذهبا نقي
اي يفسد دكمه من سب الصحاح وقد المسابقة صحح بشرط ان يحد حنن ما ياتي
عليه سواء كان من الدابة وهي العز من البخل والكم راد من الجبل ارض القبله وحسن
ما يرمي به سواء كان من المهرم وهي ما يرمي به عن القسي العربية او الفارسية او المزاريق
وقد رها في النظم من زيادة الى التلويح وتكلمه لا يتقدم الرمي بها ومن لم يجان سواء
كانت من متحقق اوله وذكر هذين القسمين من زيادة النظم وانما بالمعنى به انه
لا يجوز العقد على ائتماره بغير اليد وبسبب العلاج وبه ماله لا يكون او من الميوسف
بالحال التي اذا رآه او قد يرمي مائة على ما ذكرناه لا يعطى العقد على الرمي بالندق
وبه حرم في اصل الرخصة وفي الكتاب انه لا خلاف فيه لكن **شخصا** الامام الملقب
بالادب جوهان وسماه عن النقاد ردي على الرمي بالسلات والاركان المزموم به
في اصل الرخصة جوهان **وهو** شخص الامام الملقب انا ذكر ذلك الامام والمغزى
ولا يعرف لغويهم طبع من لعاشق ودخول ذلك في انظر النظم بعد ذلك كان
له وجه مغزى في الاجرة ابقا ماله والذي يظهر والله لم اصح ذلك في الابن وجوهان
في المسئلة اذا حصل برميته المكايه لخاصة من المهرم وقد يرميهم اشتراط انما ذلك من
منع المسابقة من البخل والكم وصلاح جوهان وفهم مكرهه انه لا يعطى اختلاف
النوع وهو المصنف **وهو** ابو احق ان ما دوت فوهان كالتحقيق والمهرين
من الجبل والعب والحق من الجبل الجرح **الواحد** وهو الذي ان يكون ارجح
وان كان له وارثه **وهو** الذي قول المالكين قوله على ما اذا لم يعطى لغيره
فقد اى احق ضعيف ان يرمي به هذا فان اراده ان يقع الخلاف انتهى والكلام
على عقد ذلك على ماله ولو كان مريته المالك ذلك جائز للامام دون الاحاديث **وهو**
شخص الامام الملقب وماله مال المصالح دون غيره ماله والارجح اعتبار ان يقول الامام
وذكر في العقد ولا يفتي الاطلاق **وهو**
ويفضل الميسر للاذ والسبق **وهو** بكيد في ابل ومعتق
في الجبل في الغاية واجعل اوله **وهو** مطلقه بتمام الكل سبلا

هزم ولادته سبق احده **وركب** ورمى والمبتدى
تقبلهم شرطا وادرا **اميل** نحو الوقت **ان** انسا
وتوب وصية او مريم **ثالث** يواو اودة فهم هم
ناو هات من سوايه **وعلم** مبدراك وبغايه
وحدد الرمي للميت **كاتبين** مرار بعين وقصاوي الخرجين
وقبل **ثالث** اعتاد شئ **مسافة** الرمي هم والغرض
ورفع هذا على الزمان **ثالث** هو العهد بالحيات

في من **الاولى** يجب ان يكون الفسخ وهو كسر النوا وسكان المبتلى
وكسر الكاف الذي هي اخر منضولايه للجل بالنسبة لمن قبله ان يجعل له في قوله
يفعل هو بتعريف المتبادر ومنه انه يجوز ان يشترط لكل كان يكون الاختراقتا
عن قبله **ثالث** لا يجوز ان يكون السابق منضولا بالنسبة
ان يردم ومنه انه يجوز ان يسوي بينه وبين من بعده وهو ذلك ان كان
بعدها **ثالث** لا شيء او منضول ان يشترط السابق عشرون والذي بعده منضول والاشد
شعه **الثانية** الاعتبارية السابق في الابل والكلد وهو منضول وكسوها
جميع الكثرين وهذه عبارة الام والخصم والروضة واسلها وعبر الفسلة بالخطا
والفناج بالكف **وعلم** شيخا الامام الملقني اول الكت مل اول الخطا الذي
هو معج الكثرين لان الكف له دون يتبع لها وعند اجناع الكثرين في الاهلا
يكون ذلك الانساع موجودا **ثالث** لا اعتبار بالكف غير معتد انتهى **ثالث** لا اعتبار في
ليل العتق سواء استوت اعاقيها او اختلفت فان استوت اية طول العتق من
سبق بعض العتق فهو السابق وان اختلفا فان سبق الاخصر عتقا او الملول بالكل
من فقد الزيادة فهو السابق **والا** **الثالثة** الاعتبار بالسبق عند الحاجة
لا في وسط الميدان **الرابعة** اذا شرط جعل المطلق السابق كان للسابق
اولا للسابق الذي هو مسبوق **الثانية** بشرط قما اذا اخرج العوض
كل من المتسايقين ان يكون معهما محل احده السمين ان سبق ولا يفرم شيا ان سبق
وهذا يعني قوله تمام الخطا لفرم هو شرط ان احد الحزبين اذا سبق اخذ ما احرجه

ومن ما احرجه من حبه او شرط اخذه للسبقين **ثالث** اذا اخرج العوض احد المتسايقين
بقما او احرجه من حبه **ثالث** لا يحتاج الى محل **الثانية** بشرط ان يرمى
المتسايقين ان يكون سبق كل منهما ممكنا لا على سبيل التندور **الثالثة** بشرط
ان يكون الموكلا بان معين او موصوفين بان بعد المسابقة على فريدين موصوفين
بمعينين فيقوم ذلك مقام المعين كونه الحادي وجارته وتعين المركب ثم تالوا ومنه
وغير ذلك في التكم قالك بعد ذلك وصفه لم يرم مخالف الحادي مرجهه نصحه
بان المراد بان سعه الرمي اي مركونه من ذرع او حاطه كانت حره ومرجهه
تعيين بالراودون او من يرمه على ان تعيين بالواو هو الصواب وان المعبر
بالواو لم يقع الا في الحادي وقوله لم يات عن سوايه هو منفتح السمين واسلته
الله ولكنه ابدل من المخرج يا اي عرس وسوي معني عرس ان كسرت سينه
او ضمها كان مقصودا وان ضمها كان ممددا وهو في عبارة التكم بالفتح الله
لكن وقع فيه ابدال **ثالث** ان الحادي انقربه كمرودد فقد اهره الاصح
في اصل الروضة وكان التام نعم ان **ثالث** او وصفه يعود لجميع ما تقدم فيدخل
فيه الرامي مع ان وصفه لا يكفي بل لابد من تعيينه كاسد كرم **الثانية** بشرط
تعيين التماسين او الزمان ولا يكفي في ذلك الوصف **الثالثة** بشرط ايضا
تعيين المبتدى بالرمي **ثالث** شيخا الامام الملقني هذا الموضع انقرد الواقع
بوجهه وهو مخالف لصريح نص الام انها اذا لم يمساه اخرج وهو المعتد وعليه
جري النابضي ابو الطيب آتيني واذا تعين المبتدى بالرمي فهو الذي يختار الوقت
هل يفتق مقابل الغرض او يمينه او يساره ومزنا الدومي في التوبة الاولى رمي
ايما في التوبة الثانية ويعد في الرمي في الثانية الذي دعي ثانيا في التوبة الاولى كذا
ذكره الرازي في كتابه دليله بالمتنول ويوافقه ان في الام واذا ابد احدها من وجهه بدا
الاخر من الوجه الذي يليه **الثالثة** بشرط ان التوب هل رمي هذا يلها
وهذا يلها او يمين او يمين او اكثر او احدها جميع سهامهم للمخرج جميع سهامه كذا في
اصل الروضة اشترط ان يكون ذلك كله في اخر كلامه والاطلاق محمول على سببهم
انتهى وهو سعي انه لا يشترط بان يكون بل ان شرط ابع والملاح على سببهم

حذف الالف على اللان كان الخطر محرم لا كثر على السنة العرام والفراس وقيل التور
معنى ان لا يكون بمعا لان العزم لا يكون الا باسم مرسا الله تعالى او صفة ولا نسلم ان هذا المعنى
لان المعنى مخالفه سواء الاعراب بل هو محله اخرى انتهى **وهو** ان الصلاح يدعى
ان يكون مينا عند الاطلاق قاله وليس لمنا بل اعنه حكاها الزجاج وهو شايعة في السنة
العامة **وهنا** ان يقول لعمري انه او ايامه او اشهد بانه او اعلم بانه فان نوى به
اليمين كان مينا والافلاس منه نذر او عين الغضب **فكان** يعلق التزامه الغضب
والنذر او كذا في اليمين **لا** يهدي بفعله وتوكل فعلا
ممنوع اليه كقول من شئني **وشرب** نهر وحذف اليه
كقوله **داه** لا كملت **كا** ناهي وذهب ورام **الشيء** في
قديم الحال او لغو عن **د** ووجهه او اقصى الى زمن
فان كان بعد ان تكلم **لا** لا يحسب اليه في الاماكن
من الايمان منع ليس من الحاج والغضب ونذر الحاج والغضب ليس به ذكرا ام لا
منه من سناته وهو ان يعاقب على شيء فعل شيء او تركه التزام فربه او نذر او كذا في
كقوله ان كملت زيدا او لم اكمله فله على سدم مهر او نذر او كذا في **من** فاذ اقل ذلك
لزمه كذا في **من** كذا صحه الراجع في الحرر وقيل لا صحه في الشرح الكبير عن
البحري وابره في الحرر وفي الموقن في ظاهره وغيره في شرح السعدي من كثر
من المعتبرين ومع التور في العزم من الزمان نذر **وهو** كذا في **الراجح**
ان ايراد العرامين يعني انه المذهب **وهو** شيخنا الاشام الطيبي الذي صحه
في الحرر هو الذي اقصى بنفسه الشافعي وهو المذهب عندنا في التور ولم نجد اجد التور
في مضموماته وقد سئل عن بعض كلامه انتهى فان قال **فان** هذا التفسير بعيد
على نذر الجواز وساقى في النذر في قوله علق بالمعصية قلت **الفرق** بينهما انه
في نذر الجواز يوجب من السبب كسنا المربعين بالتمام السبب وهو التور المتورع ومن
نذر الحاج يوجب عن السبب فكان السبب في الجواز ليس مرفعه ولهذا قال في بعض
اي بامر يقصد حصوله ولا يدرى له عليه وفي الحاج مرفعه ولهذا قال فيه بفعله وتركه
اي لانه نذر يعلق التزام المربة على فعله كقوله ان كملت زيدا او نذر على تركه كقوله ان لم اكمل

النذر حدث بالخطا تقريبا للاشارة بخلاف قوله لا اكمل هذا العزم مضارضا بحيث لا يثبت
به الاسم اذ وال الاسم فانه لا يلزم من اقرار الاسم الطائفي اعتبار غيره **السادس**
اذ اعلنت لا يابط البين وحلف لي ان يكون هذا مشرا الى معنى فطريق البر ان يكلم في الحلف
ولا يحلف في معنى البين ويبرهن بين الحلف على **الحل** **السابع** اذ اعلنت على عمل
في عداحتي في صورتي **احد** اما اذا المكنة عمله من المخذ ففوت ذلك ثم جرحه ثم ما
ان فوت ذلك بنفسه في الفقد فاما المومات الخالف اولئك المولون عليه بنفسه او اجبني
في الفقد او بطله وقيل اليه **فانه** لا يحلف ان لا يحلف الى تقصير فلو اكلته هره او صغره
مع ايمان دفعه فلم يدفعه حدث **الثاني** اذ اعلنت لينعلن كذا الا ان يشا زيد فأت
زيد وشكره هل شا ان يفعله ام لا حدث **وبه** في النظم من رادته بقوله من هذا امر كذا على ان
هذا اختلف لما قدم في النظم واحمله في الطلاق انه اذا قال له انت طالق الا ان يدخل
زيد الدار وعلم موته قبل الزوال وقم الطلاق فان منومه انه اذا شكر في حكمه يقع
الثاني اذ اعلنت كمينه لي كذا الا ان يشا زيد فأت زيد وشكره هل شا ان يفعله
ام لا حدث **وبه** في النظم من رادته بقوله من هذا امر كذا على ان هذا اختلف لما تقدم
في النظم واحمله في الطلاق انه اذا قال له انت طالق الا ان يدخل زيد الدار وعلم موته
قبل الزوال وقم الطلاق فان بالضرورة ما به خشية فخره بحسب ما به خراج
وشكره في انه اذا شكر في ذلك اذ اذبح اصابه قبل الطلاق حدث بل يبرك الواسع في حايته
قبل الطلاق وهذا يعني **فان** النظم كفي البين والعزم في يده ومن ما تقدم ان الميز
سبب ظاهر في الانكسار **واما** ان عبادته يساويها اذا استوى العرفان وقوله
حكى في زيا به الزمونه في هذه العزم من الدار في ابن الصبيخ والمترى انه حدث
واما لا حدث على المضمون اذ اغلب على ظنه اصابه جميع قاله وهذا حسن وكثر الاول
اصح انتهى **وعما** ذلك ايضا ان اذا صح عدم اصابه جميع على اصطلاح الفقهاء في حمل
السك على الطلاق الحسن **وهو** في المجامع هذا لا يكتفى بالتور به وكلام الاحكام
مفق على اشتراط الظن هنا فخرها او ثوبها ولم يجد احد اصرح بان المراد بالشكر المسو
المرحون واستشهد له كذا في قوله الراجح السبب سبب ظاهر في الانكسار والمذهب ظاهر
اصا به جميع ولا امام والفتاوي ان قيل لم اشترط على الظن قلنا لا اقل منها والشيخ اي حامد

والنبي حكم بالظاهر فيه انتهى **س**

يعنى لا يعض في اذا سواه اذ ملكه عند احد
لعشر عند كل واحد وليس شرط ان يكون اسوة
اذا اذ او قضا او ردا او شافا او سوا الا او قضا
سوا وكانا قطعاً في **س** ولو حثفاً ولطف كسيرة
لا حثفاً او سطة او رداً او قضا او سوا او قضا
ولذلك اذا اعان ودان حتى كذا العرق والثاني

س حذره كان العين من امور **استلزام** احاطت به كاجتماع في العلمان وانما هو والاتفاق
لما لم يرد وليس ذلك لبعض واستثنى من ذلك شعبة من الامام الملقب ما اذا قال له ما لك بعضه
اذا اعتدت من كذا ركن فنبهني فذكر حثفاً اعتاد من الكدانه او معه قال فضع اعانته من
كانه نفسه في الاولي قطعاً في الثاني على الاصح **وقوله** وادى سواه اي ان البعض
يكون سوي العتق وهو الاطعام والكسوة وهذا مضمون موطن الحادوي والشيخ
به من زيادة النظم **س** عليك عشر من المساكن كل واحد منها من الطعام **س** **س**
ان كل كل واحد منهم كسوة **وقوله** وليس شرط ان يكون اسوة من زيادة واشاد
به الى انه لا يشترط مساواة الكسوة للكسوة بل يجوز بعضها عنه كمن في دلاله لفظ الاسوة
على ذلك نظر فان معناها التدرج والمساواة في مقدار ذلك الارز والرزاد
والقصر والسراويل والشارب والعمامة والقبا والمصوح بها من زيادة النظم سوا كان
من صوف او كان او فطن او حرير وذا هو كلامه اخصار جنس الكسوة بها وليس كذلك
في الروضة انه يحري المتخذ من شعر ايضا وعن الصبيد لاني انه يحري قميص اللبدي بل
حررت عادة غالب الناس اذنا درهم بلسه ولا يتعين كونه جديداً ويحري العتق الان
يكون نحوفاً او قريب الاحتاق وهو مراد النظم بداني عن ذلك بل ان لا يذهب قوته
والقرب من الاحتاق واليعد منه ليس منصوباً فلو كان مهمل الشيخ لا يحري على الاستعمال
العتق ما ذهب المتوق وان كان جديداً لانه في معناه **س** الامام هذا والذي
يظهر **وقوله** ولطف كسيرة اي يجوز اعطاء ملبوس الطفل كسيرة وان لم يبلغ اليه هذا هو
المتقول **س** شعبة الامام الملقب هذا عندنا غير معتاد على الاصح في ذلك المنع لان اسوة

استان الكسوة الى من كسني فلا بد ان يورد كسوة او فاعل ذلك اذا لم يرد كسوة فلا يبعد
من التخييل انتهى ولا يخرج عن ذلك اعطائه ولا يردع ولا يردع ولا يردع ولا يردع وهو
مراد الحادوي بالمشق ولا يردع وهو مراد الحادوي بالمشق ولا يردع ولا يردع ولا يردع ولا يردع
من زيادة اذ لم يردع اليه كما ذكر في النظم من زيادة وفي ذلك ما في زيادة الروضة
عن الحادوي انه لا يحري بالاعتناء باللبس كجلود وبقاياها منبهره اجزائه اذا اعانته
وجوزم الماورددي والرويان وحكياء جدين في الاعتناء من ليلولة واللبس واللبس
وكذلك لا يخرج من الشان كما ذكر في النظم من زيادة وهو مراد الحادوي بالمشق ولا يردع ولا يردع
والنوردي وهو مراد الحادوي بالمشق ولا يردع ولا يردع ولا يردع ولا يردع

س وعبد ثلثا صومها **س** وسخه كسيرة كفي الاما
ان يحس خدمته ولو جدد **س** من دينه ثلثا لادن السيد
قوله كذا استفتى بالمواد **س** ولم اجد فيه باو كذا حادوي
وجاز ان يلزم وكسيرة **س** ان ملكا وجاز ان يفتد بها
من حيثها لشرط الاطعام **س** لا صوم والمصلاه ان يحرمها

س اذا هجر المهر من المصالح الثلاث او المصالح من الخصالين الاخرتين او كان المصالح
بعد الكسوة بصره بالام ويجوز للسيد منع العبد من الصوم ان حصل له به مشقة
حيث يمنع من خدمته وكان حقه بغير اذن سيده له في الحث وهما من الحادوي
ان لا يمنع خدمته او حث لادنه وسخاها منه بغير اذن سيده وليس كذلك الا
يكون اجتماع الامرين فله ذلك عدل في النظم من تغييرها الى التخيير بالموارد مع ذلك
فان خالف وسام اجزاء واعتبار الادبي في الحث هو للمصالح في الروضة والشرعيين
وهو المعتقد واعتباره في المحور والمناهج الاذن في الحث وقيل انه سبق قلم واما الله
فهو منها من الصوم وان لم يتصر به الاستحاج الفاجر ويجوز للسيد ان يلزمه الكفارة
من العبد والامه وان يكسوه عنها بعد موته وان امتنع ذلك في حياته والضرر بالامه
من زيادة النظم ويجوز تقديم الكفارة على الحث اذا كانت ماله وعن في عبارة
النظم معني على ولا يجوز تقديمها على الحث ولا على الحث ولا على الشرط كما اذا نكح
ان دخلت الدار فزاد الاكل فزاد الكسوة بالمال قبل دخول الدار وهذا هو الظاهر

التشاكيل **مسما** ان يحرم عليه ترك لأمته وهي بالمراد المذبح حتى لا ياتي العبد بغير
التكلم بالامانة الحسين من يرضى لها وفي القتال ما لا لا يمتنع من الملائكة وقال
الا اهرام العبد **مسما** ان يبين ليسكنوا اي بدل الشئ يأخذ الكرمه **مسما** بها
حاجة الاعين وهي الامانة الى حاج من مل ويحرم على خلاف ما يظهر وسر ذاتها
بالحيانة بلحنايه وان كان ساجدا **مسما** السالك كما رتبته من تكاثره وحر ك
العلم من ربا دته فلعنايه باسمه اشار به الاستلال على ذلك بحيث الذي قال له
اعوذ بالله منك قال لقد استعدت معاذ الحق اهلكه من هذا الاستلال بطرمان
فعل الصواب ذكر لا يقل على وجوبه عليه **مسما** بها كالحاج الامم مطلقا **مسما** بها
كالحاج الكاسيه ومن رتبته حراز وطبعا ذكر العين وهو الاصح كلامه الذي في الشرح
المصغر لغيره **مسما** ان يحرم على غيره كالحاج من اجل ما رتبته له مجرد
كالحاج مطلقا قبل الدخول وهو الذي حكى الراعي في شرحه عن الشيخ السيد **مسما** بها
في الشرح المصغر انه الاظهر وحكي الراعي عن من السافعي رضي الله عنه من
الحكام القمري ان الترخيم مطلقا ووجه الترخيم في بيان الروايات **مسما** بها
ابن الصلاح انه ظاهر في الراعي واسمه مظاهر الترخيم **مسما** بها وهو من زيادة
النظم انه قبل ان يحرم عليه اكل البصل واليوم اي والكراوات والواضح الاختصار
على الكراوات **مسما** بها ان يحرم على غيره المكتني اي القاسم ان كان احدهم جودا
سواء كان في عصر او في هذا الزمان وهذا هو الذي قاله الراعي يشبه ان يكون
اصح **مسما** بها الترخيم في السافعي المذبح منه مطلقا ذكر ان يحسن ذلك
بجانبه اقرب وهو الان جازم مطلقا وهو مذهب ما كرهه **مسما** بها
وابا حاطوا الى ساجدا **مسما** بها واسكن المستن من ساجدا
اي الذي يحذر قبل التسم **مسما** بها ومن جنس منه والصلح
وجعله الميراث **مسما** بها تحميها او كراهه **مسما** بها
وان يكون شاهدا او ناسبا **مسما** بها وحكما كلفه الذي له
وبالحق لنفسه **مسما** بها طعام ذي الحرام **مسما** بها
وانه من يشا ومنه **مسما** بها من يشا ولا يمتنع

اذا ارتضاها وهي ايضا تنظر **مسما** بها ومن على الرويه ليس يقدّر
يبحث من تاتي له بالحيث **مسما** بها خطبه وخطبه الخطبه
مسما بها من يلا **مسما** بها كذب النكاح لمن اجتمع فيه وصفان كونه محتاجا اليه
وكونه قادرا على اهيه وكذا نكح لغير المحتاج اذا كان ذا اهيه ولا عليه به ولكن
مشتدلا بالعبادة فان لم يكن له اهيه او نه عليه كره له النكاح وان كان له اهيه ولا
عليه به لم يكره لكن قبله للعبادة افضل وان كان محتاجا ولا اهيه له فالاولى ان لا يزوج
ويكسر شتمونه بالعدم لا بالنكاح **مسما** بها يستحب في النكاح ان يكون ولو ذكرا
ذات نسب دينه بكر ابيه **مسما** بها كيت لجمع الولاده والبيان **مسما** بها
قالوا يعرف كونها ولو ذكرا من انوارها وذكر الامم من زيادة العلم والمراد بالحيث
في النسب فيصدق ذلك بكونها اجنيبه ويكونا قرابه غير قرابه وتوقفه السبكي
في ذكر عدم صحة الحديث الدال عليه فقرة **مسما** بها ابن الصلاح لم اجد له أصلا
متعدا **مسما** بها السبكي ولا يعني اثباته لعدم الدليل وتدرج التي على الله عليه وسلم
قاله مر على رضي الله عنه وفي قرابه قرابه لانه ابن عم ابيه عليه الصلاة والسلام
مسما بها يستحب لمرئ النكاح ان ينظر من الذي يريد نكاحها وجهها وكيفية الارزاده
على ذلك وقوله وان لم يوروه موافقي قوله الحادي وان لم يوروه في النظر
لا في ولاولها واسله يومسرون بنون التوكيد المحقق والالف بدل منه قال
ابن الرغبه ومعنوم كلامهم في الامه اجواز الى ما ليس يعود منها **مسما** بها اذا لم
هو مثل قوله الحادي اذا عزم على نكاحها وهو مختل لان يكون قبل الخطبه **مسما** بها
والفقول ان طلقا **مسما** بها في المهادت وهو معارض بالحديث والمعني انما الحديث
مروى اليه عن جابر مرفوعا اذا خطب احدكم المرأة فقد راعى ان يري منها ما يحبه
ويدعوه اليها ليفعل **مسما** بها المعني فلا يفتقد تحببه ولا عيبا فيقره **مسما** بها
والذي رجه ما ذكره الراعي اولى وبذلك له ما رواه ابن ماجه من حديث عدي بن سلمه
مرفوعا اذا التقى قلب امرؤ خطبه امرأة فلا بأس ان ينظر اليها وروي ابن ماجه
ايضا عن ابن ان المعني لا ينعى اراد ان يزوج امرأة **مسما** بها التي على الله عليه وسلم
اذهب فانظر اليها ورواه ايضا حديث المعيرة بن شعبة قال ايت النبي صلى الله عليه وسلم

نضاها

وذكرت له امراته اعطياها مال اذهب فانظرا اليها للثمن ويستحب لما انما انظر اليه
فان لم ينس نظرهما اليها بعد اليها من نظرها ويعنيها له وتغير النظم من اعم من تغير
الخاصة بالمرأة لتناولها المحرم والمسح ان يجوز بالنظر **الثاني** يستحب عليه لكل
من الكاح والخطبة بكسر الخاء وانه سبحانه وتعالى علمه **من**

ومن نساء من يشعر **١** وعقد محرم للذكر
وان ابين وكذا النظر **٢** لا الاحتياج كالعلاج فخطره
ولا لمن ليس بعد الكشف **٣** يستحب في سوية خذله له
ولا لمسوح ومحرم ومن **٤** لما وطفل لامرأته ومن
امرء والامراة غير اربعة **٥** بالامن لامن سره لركبه
كلنسا ومن اصابه والي **٦** ما يلفت في لامن بعد الشهوة
لا فرجها **٧** الحسنة **٨** والنظر من سوي المروءة
ولا مع الكاح والمكركو **٩** في سوية لكن كراهه حكوا
١٠ ولا يجوز ولا يقبل **١١** محرمه واحتياط فمن اشكلا

ما ذكرنا النظر للنظر اسطر دكر احكام النظر طبقا وهو على اقسام
نظر الذكر للامراة ولنظره عليه انه يحرم عليه من عمنها سوا كان شرا او غير ولو بعد
ان ابين وقيل منها وكذا يحرم نظره اليها كلها حتى وجهها وكفيها ولو امن الفتنة بالذا
صحي في المحرم والمناهج لكن في الروضة اكثر الاحكام لاسيما المتقدمون على انه لا يحرم
في الجوارح والكفين عند امن الفتنة بل يكره **١** في البهائم الصواب للجواز
لكن الأكثر عليه **٢** شيخنا الامام البلقي الترخي بغيره المدرك والفتوى
على ما في المنهاج ويستثنى من تحريم النظر **٣** **الاولى** ان يكون الحاجه ومثله
في النظم من زيادته بالعلاج وذلك كالفصله والحجامة ومداد او الموضع وله شروط
احد ها ان يكون خطوره محرم او زوج **٤** شيخنا الامام البلقي والمراد
ان يكون هناك من يمنع حصول الخلوة كما هو مذكور في العدد **الثاني** يشترط في معالجته
الرجل للمرأة فقد امر الله تعالى بها في معالجته المرأة للرجل فقد رجل يعالجه كما صححه
النوري وحكاه الرازي عن ابن عبد الله الزيري والردائي خلافا لابن الفاس المال

رجال

ان لا يكون العالم شيئا مع وجوده في حكاه في زيادة الروضة عن القاضي حسن القول
ومن الحاجة النظر للتدريج والعاملة ونحو الشهادة ولولدى المرحمة والفرج
لشاهدة الولادة ومن الرازي وكنت في مطلق الحاجة بالنظر الى الوجه والقدم
ويحظر في النظر للسوة نكاح الحاجة كذا عبرة للمادي واوضحه في النظم بانه لا يخل
الكشف له يستكاي في المروءة وبه ضبطه الخزي **وقال** النظم خاله بلفظ الفعل
الحاجي اي فخل النظر ذلك المصيب **الثاني** ان يكون الناظر مسوحا وصح السبي
مقابلة وتقدير جواز فينبغي بتبين بعفته وعفه المنظور اليها كما سنده في نظيره
وقال المتولي ان كان له ميل للافاحرم والا نكاحه المحرم **الثالث** ان يكون
الناظر محرما للمنظور لها ولو برضاع او مصادره **الرابع** ان يكون عند المنظور اليها
كل حكاه الرازي عن الأكثرين **وقال** النوري هو للمضمون وظاهر الكتاب
والسنة وان كان فيه تطور حيث المعنى وحيث نكت له عن الارب التخصم وكذا
ابن الروضة في الطلب والسبي ويشترط فيه ان يكون معه كذا ذكر النوري في تفسيره
ومنى المراد الفتنة ايضا كذا ذكره المهرودي في تفسيره وهو محدود من الشافعية وكذا
قيد الواحدية وغيره الآية بان يكونا عفيفين ومقتضى قول الروضة واصحابه انه
يجوز وعدم التقص وهو مردود وهين الاخير **خامس** ان يكون طفلا فان
كان مرافقا لوالده **١** الرازي معناه انه يلزم المنظور اليها الاحتجاب منه
كما يلزمها الاحتجاب من المجنون قلعا واما الصبي فلا تكلف عليه **٢**
النوري اذا جعلناه كالبالغ لزم الاولى ان ينسخه النظر كالزنا وكل محرم **السادس**
ان يكون المنظور اليها امه كذا صححه الرازي وصح النوري انها كالحريم في هذه
الصور الخمسة على طريقته المصنف النظر ان ما عدا ما بين السر والركبة **وقال**
ومن امرء ليس هو من هذا القسم انا هو منظر الذكر الى الذكر فيباح النظر للامرد
بشرط امتناع الشهوة وهو مراد النظم بالادب وبشرط امتناع الفتنة وتقييد النظر
عن ذكره **١** بالامن احسن من قول الخاوي بغير شهوة وامن لاهامه ان
الامن يحطوف على الشهوة وهو محسوس فواتنا محطوف على غير او الواو
فيه معني مع وبع في ذكر الرازي وصح النوري يحرم النظر اليه بغير حاجه وعزاه

عنه

النفس وظاهره والظاهر في الامر قد يكون جلا لا وجه **السبكي** انه جعل النسيان
الحسن قال ولكن الظاهر الاول وعليه يدل كلام الاكثرين واليه يرشد ثبوت النووي
في رايه الصالحين **السبكي** وهذا القيد مست في النساء لان في الطباع الميل
اليهن فصبوا بالانوثه وذكره مستوف في رايه الرجال الا في الامر الحسن وجعل السبكي
موضع الخلاف في جعله كمن الاثنان به فثبت النووي بغيره وان استنت الفتوى السبكي
اعتبارا بالنظر اليه وعند الرازي يجوز اعتبارا بالنظر ونحو **الغزالي** في الاعيا
من ياتر قلبه بحال الامر حيث يدرك الفرق بينه وبين المتطلي اي مرجح الشهوة
ولا يلحق له النظر وقدم للمادى ذكر الامه على الامر فصار قوله **يعبر** بغيره ولا من
يعود الامر مع احتمال عوده للامه ايضا والظاهر هو لا يلحق ما تقدم فان شرط الاحت
للماز لان المذكوران وحيدته فلا فرق من تأخير المادى الامر وتقدم الناقله **السبكي**
عكسه وهو نظر المراه للرجل وهو مباح الاثبات بين السرقة والركبة كما استجده الرازي
وجح النووي بحرم نظرها اليه كمنظره اليها ووافقه **قوله** الرازي في شروط الصلاة
ان عدم عليها النظر الى محرره واذا انقلب الى الاباحه فشرطها عدم دخول النفسه وهذا
الفتوى ادخله النووي في قوله للمادى كما مره وهو الذي عبر عنه في التكميل **قوله**
كلنسا **القسام الثالث** نظر الرجل الى الرجل وهو جاز الاثبات بين السرقة والركبة وهو
عن ذكره في المادى بقوله **قوله** والمر الرجل ورايت في موضع في غير نسخة من النظم ومن
اما ولم ادر معنى ذكره فانه تقدم ذكر الامه مع الاذاكر الامر ولعل من ذكره وانما
هو مرجح في فتنه نطابق عبارته عبارة المادى ومره هذا العسر بسبني بنظر الامر
القسام الرابع نظر المراه الى المراه وهو جاز فيها سوى بين السرقة والركبة وادرجه
النووي في قوله كالمراه وعبارته النظم واصله فتناول نظرا لغيره للسله وهو
الذي صححه الغزالي وسمح الجوزي بحريمه كقوله تعالى او نسا من وليت اليميات
من نسا من ونعه النووي وهو يفرج على تكليفه الكفار بالفرج وحرم على المسلم
كشف وجهها لها كما صرح به النووي في فتاويه وبسبب ثبوت الزميه ملوكه المسلم
فيباح لها النظر اليها كما ذكره النووي في فتاويه وكلام البغوي في تفسيره يقتضيه
وكذا اخرهما كفتها واما كما دل عليه كلام القاضي حسين وذكر الشيخ عز الدين

في تفسيره ان النسيان في الامر قد يكون جلا لا وجه **السبكي** انه جعل النسيان
الحسن قال ولكن الظاهر الاول وعليه يدل كلام الاكثرين واليه يرشد ثبوت النووي
في رايه الصالحين **السبكي** وهذا القيد مست في النساء لان في الطباع الميل
اليهن فصبوا بالانوثه وذكره مستوف في رايه الرجال الا في الامر الحسن وجعل السبكي
موضع الخلاف في جعله كمن الاثنان به فثبت النووي بغيره وان استنت الفتوى السبكي
اعتبارا بالنظر اليه وعند الرازي يجوز اعتبارا بالنظر ونحو **الغزالي** في الاعيا
من ياتر قلبه بحال الامر حيث يدرك الفرق بينه وبين المتطلي اي مرجح الشهوة
ولا يلحق له النظر وقدم للمادى ذكر الامه على الامر فصار قوله **يعبر** بغيره ولا من
يعود الامر مع احتمال عوده للامه ايضا والظاهر هو لا يلحق ما تقدم فان شرط الاحت
للماز لان المذكوران وحيدته فلا فرق من تأخير المادى الامر وتقدم الناقله **السبكي**
عكسه وهو نظر المراه للرجل وهو مباح الاثبات بين السرقة والركبة كما استجده الرازي
وجح النووي بحرم نظرها اليه كمنظره اليها ووافقه **قوله** الرازي في شروط الصلاة
ان عدم عليها النظر الى محرره واذا انقلب الى الاباحه فشرطها عدم دخول النفسه وهذا
الفتوى ادخله النووي في قوله للمادى كما مره وهو الذي عبر عنه في التكميل **قوله**
كلنسا **القسام الثالث** نظر الرجل الى الرجل وهو جاز الاثبات بين السرقة والركبة وهو
عن ذكره في المادى بقوله **قوله** والمر الرجل ورايت في موضع في غير نسخة من النظم ومن
اما ولم ادر معنى ذكره فانه تقدم ذكر الامه مع الاذاكر الامر ولعل من ذكره وانما
هو مرجح في فتنه نطابق عبارته عبارة المادى ومره هذا العسر بسبني بنظر الامر
القسام الرابع نظر المراه الى المراه وهو جاز فيها سوى بين السرقة والركبة وادرجه
النووي في قوله كالمراه وعبارته النظم واصله فتناول نظرا لغيره للسله وهو
الذي صححه الغزالي وسمح الجوزي بحريمه كقوله تعالى او نسا من وليت اليميات
من نسا من ونعه النووي وهو يفرج على تكليفه الكفار بالفرج وحرم على المسلم
كشف وجهها لها كما صرح به النووي في فتاويه وبسبب ثبوت الزميه ملوكه المسلم
فيباح لها النظر اليها كما ذكره النووي في فتاويه وكلام البغوي في تفسيره يقتضيه
وكذا اخرهما كفتها واما كما دل عليه كلام القاضي حسين وذكر الشيخ عز الدين

في الخطبة عليها ذكر في البحر وكذا الخطب خمساً مائة فاذن **ع** **ل** العصري
 قبل الخامسة واختار النووي يحرم للرجح فانه قد رغب في الخامسة **الاشارة**
 بحوز ذكر الامور التي يفعلها الطالب للخطبة على سبيل النصيحة وكذا اعكسه
 اي ذكر مساوي الخطوبة للطالب كذا اقتصر في الروضة والخطب على الجواز
 وهو مقتضى عباره للادوي فانه اقتصر على نهي المذمومة لكن في الاذكار والرياض
 للنووي انه واجب وفي شرح مسلم له ليس من الغيبة المحرمة بل من النسيج
 الواجبة وفي الروضة في البيع مثله وقاله ايضا بن عبد السلام **و** **ل** السكي
 لا ترد فيه **ع** **ل** النووي في الاما ذكره ولو حصل الغرض بقوله لا تطل كوصفاً ههنا
 وبحوزة وجب المختار عليه ولم يجب ذكره بوجه وقياسه انه اذا حصل الغرض
 بذكر بعضها لا يكره جميعها **ع** **ل** في المهمات فلو استشير في نفسه فهل يجب
 عليه الاخبار بغيره ام لا يجب ام لا يجب ولا يستحب فيه نظر وسياقي في شرح
 قوله وصحة النكاح مع بطلان **ع** **ل** في المهمات فلو استشير في نفسه فهل يجب
 عليه الاخبار بغيره ام لا يجب ام لا يجب ولا يستحب فيه نظر وسياقي في شرح
 قوله وصحة النكاح مع بطلان **ع** **ل** في المهمات فلو استشير في نفسه فهل يجب
 عليه الاخبار بغيره ام لا يجب ام لا يجب ولا يستحب فيه نظر وسياقي في شرح

كتاب النكاح
 مجلد رامي
 سنة ١٢٢٢

لا يثبت النكاح الا بايجاب وقبول او استقبال وقبول او استقباب واليجاب
 بالاعجاب قوله تروجت او كنت بقى مثلاً ولا يثبت النكاح بغير هذين القطعين
 والقبول اذا يقول قبلت تروجها او تخطبها او تروجها والاستقبال والقبول
 ان تروج بقى او انك بقى في ان لفظ الايجاب المقدم وختمه النكاح يعني ههنا
 الا لفظ ابي ابي له كذا وكذا حسن الغرض والاشارة بقوله **ع** **ل** في المهمات فلو استشير في نفسه فهل يجب
 عليه الاخبار بغيره ام لا يجب ام لا يجب ولا يستحب فيه نظر وسياقي في شرح
 قوله وصحة النكاح مع بطلان **ع** **ل** في المهمات فلو استشير في نفسه فهل يجب
 عليه الاخبار بغيره ام لا يجب ام لا يجب ولا يستحب فيه نظر وسياقي في شرح

في النكاح
 في النكاح
 في النكاح

[illegible]

ما روي عن علي عليه السلام
 ان النبي صلى الله عليه وسلم
 نهي عام خبير عن كساح
 المتعد وكساح المفرد
 هو الكساح الموت
 يسمى كساح الموت وهو عود
 المتعد دون النوا للموت
 على نض الكساح كان ذلك
 حايذا في ابتداء الام
 فخرج ه

[illegible][illegible]

[illegible]

و جلي والدوان عمن عتيق لها جميع حال المرض
و بها ادبها بخور م يدي عراب و تحب
لقد وطى قبل و لزمه تزوج مرجسته لتوق فمه
لا تحله و لامن الطلاق من جن فزده يزوجان ان
الحج و اربعا و غير الكفولا معيه و امه من عتلا
و زواج محنونه بالمطعمه و ان طرا بعد اللوغ رجمه
ثم الامام بعد شوري الماتيه محنونه محتاج ثم العصب

إذا كانت المرأة حرة فلا يكاحها الا فادها ثم معتقها ثم السلطان فاقرب
انما بعد الاب فله ثم لمن بعده من الاولاد ولجده وان عمت في مرض موت السيد
والبعينه طمع على تزويجه وما كثر بعضها وهو ما اذا نظر بقوله وهما ثم الولايه
بعد الاب للجد أبي الاب لا أبي الام فلا ولا له ولجده كل واحد من الاب والجد
الكبر في مرتبهما في قبلا صغيره كانت او كبيره والعقبه بالقبل من زياده الظم
وان كان له اوى ذكر في موضع اخر فلو وطب في ذبحها هي باقية على بكاهها وذلك
في الذكر ايضا مخالفت بالانكاح كالحكاية في الروضة من زيادته عن الصمدي وقوله
المادودي انه لا خلاف فيه ولا فرق في زوال النكاح بالوطي في القبل من ان تكون حلالا
او حراما او يشبهه وشروط الاجبار ان تزوجه من كونه مرسلا وان لا يكون الزوج
معتق كالحكاية المأخوذة عن القاضي حسين واقرة وان لا يكون بينها وبين الوالد عداوة
ظاهره كما قال ابن حجر ونسب له لما نقل عن ابن المزدباني قال ويحل جوارحه وفي المهرات
عن المادودي والدارقطني انه على ولايته مع العداوة وفي الكفاية عن الماظمي حبان
وعلمه شيخنا الاسوي وقال انما حكاية ليلى وعليه ان تعتبر في الاجبار ايضا
انتفاء العداوة بينهما ومن الزوج قلته بخنا ولا بد منه ويلزم كلامهما تزويج الجنينة

في سائر ما لا اذن اي من المعتد اما اذن المعتد فانه لا احار عليها ويعدونها
 ينقل للمعتد ويقيم منها من المعتد على انها وان كان الميز في الحياة لا يزوج فانه
 ليس ولي المعتد ويكفي السكوت وانما زوجها ان المعتد في حياتها على ما يحق في
 الاول من اوتيه للعصبه في حياته المعتد معها فالي فتيه المان في الزوج لانه تقدم في
 الاول على الاب وتزويج العصبه بعد الاب وابيه على ترتيب الارث فان لم يكن
 حصة الزوج السلطان اي مره سلطه من المان والقضاء ونواهيهم شرط كون
 راد في حال حكمه وولايته ولا يكفي ان يكون بالها في ولايته ولا يزوج العصبه
 السلطان الا بالاعه العاقله باذنها الا يزوج السلطان المبنونه للحاجه كالتقدم
 وكيف يكون التكرار بعد استيذانها دون سكوتها مع الزوج لخصوصها وسوا
 سكتت امرت الا اذا كنت مع الصباح وصرت للزوج وتنازلت عبارة ما اذا
 استودنت في الزوج بعين كفو وكذا حكمه الرابع في آخر الكاح عن قاضي الناف
 حسين واقتره وقال هنا لو استاذنها ابوها من غير كفو فهل يكفي السكوت فيه
 الوجه ان المذكور ان في غير الاب ومقتضاه تصحيح الحكم كقاضي رايه الرضه
 في الكفاية انه المذهب وفيه ايضا عن البيان **ل** احطنا المناهضون اذا استاذن
 الولي المبكر ان يزوجها بعين نقد البلد او اقل من مهر المثل لم يكن سكوتها اذنا في
 ذلك ويلزم الولي لجابه سلطه الكاح وقيله في النظم من رايه المعتل في
 من الزناح به او بالبلوغ وقدتنا **ل** لاحتاج اليه مان غير العاقل البالغ
 لا عبارة له ولكن لابد من قبيله يكون المتمسك كاحه كقوله المان واسلمه **م**
 ومعتد وسعته وفسق **و** وخلف دين والصبي والرق
 كذا للمبنون لا الغني ولا **ل** لحاقه الي العيله نقلا

والاب بعد الاب والجد للعصبه الا الزوج فانه وان كانوا اقرب العصبه
 لا يلايه لهم الا ان يشاركون الام في نفسها فان شاركوها كانوا من اهل الزوج يزوج
 المم وكذا ان كان معتقا او ناصيا اوله ترابه اخيه فولد من اخيه المموس او وطلي
 المبنونه فالنبيوه غير مانعه والي هذه الصور اشار بقوله دون سبب ولما لمعت
 اذا كان خشي مشكلا او امرأة فيزوج في الاول وليه باذنه وهو وكيل سفير ذكرته

الثاني الكاح ولا لزمه تزوج الصغيرة عاقله كانت او مجنونه لكن اذا نزلت الخطه فيه
 فيه احتمال لان اللام ومال الي الزوج وكذا الا لزمه تزوج الطفل عاقله كان او مجنونا
 ولا يجوز لها تزوج الولد الكبير المبنون الا بالحاجه بان يظهر عجزه عن النسا او يتزوجها
 بالوطي قبل الطرح لا متعده ولا يوسد في محاربه من يقدم بذلك ويكون موته الكاح
 اخف موته شر الامه **و** **ل** بان ذلك لا يجب عليها وقد منع منه ولو عدت به
 ولا يزوج غير امراه واحده لا دناع للحاجه بها ومحل ذلك في التطيق فان كان يفتق
 في وقت لم يزوج الا باذنه فليور كذا تزوج الولد الصغير العاقل المصلح ولو ارجع
 نسوة وامراه للبت كثره لا يجوز تزويجه معيه ولا امراه والمراد العيب المقتض
 للخيار في الكاح فلوزوجه فيما ادعوز او قبيله بعض اطراف قبيله وحيان لا يزوج
 في الرضه واسلمه **ل** شيخنا الامام التفتي الاجم انه لا يجوز تزويجه في الم
 ولغيره المان زوج المصلح صغيرة كانت او كبيرة بكر او نكاح ما لمعت مجنونه او طورا
 لما المبنون بعد البلوغ واذا لم يكن للمبنونه الكبيرة المحتاجه اليه الكاح اب ولا جد
 زوجها السلطان **و** **ل** الامام الاستعجاب وسجد الرواني وقال ان ظاهر النص
 وبواقفه قولهم في الخطبه على الخطبه ان المعتد رد السلطان راجعته ثم هذا كله في
 المطبقه فلو قطع جنونها لم يزوج حتى يفتق قاذن ولشروط تزوج العبد حال المانقه
 وقال **م** العصب بالي شروحه مع هذه **م**

لا الزوج دون سبب ومشكل **ل** لمعت كالمراه لكن الولي
 له باذنه وحيا نقلا **ل** اذن على ترتيب ابي بكر لا
 ويعود السلطان للمراه في **ل** محل حكمه باذن والتفتي
 باللمعت في البكر ويلزم الولي **ل** احايه للمعتات المعتل

في سائر ما لا اذن اي من المعتد اما اذن المعتد فانه لا احار عليها ويعدونها
 ينقل للمعتد ويقيم منها من المعتد على انها وان كان الميز في الحياة لا يزوج فانه
 ليس ولي المعتد ويكفي السكوت وانما زوجها ان المعتد في حياتها على ما يحق في
 الاول من اوتيه للعصبه في حياته المعتد معها فالي فتيه المان في الزوج لانه تقدم في
 الاول على الاب وتزويج العصبه بعد الاب وابيه على ترتيب الارث فان لم يكن
 حصة الزوج السلطان اي مره سلطه من المان والقضاء ونواهيهم شرط كون
 راد في حال حكمه وولايته ولا يكفي ان يكون بالها في ولايته ولا يزوج العصبه
 السلطان الا بالاعه العاقله باذنها الا يزوج السلطان المبنونه للحاجه كالتقدم
 وكيف يكون التكرار بعد استيذانها دون سكوتها مع الزوج لخصوصها وسوا
 سكتت امرت الا اذا كنت مع الصباح وصرت للزوج وتنازلت عبارة ما اذا
 استودنت في الزوج بعين كفو وكذا حكمه الرابع في آخر الكاح عن قاضي الناف
 حسين واقتره وقال هنا لو استاذنها ابوها من غير كفو فهل يكفي السكوت فيه
 الوجه ان المذكور ان في غير الاب ومقتضاه تصحيح الحكم كقاضي رايه الرضه
 في الكفاية انه المذهب وفيه ايضا عن البيان **ل** احطنا المناهضون اذا استاذن
 الولي المبكر ان يزوجها بعين نقد البلد او اقل من مهر المثل لم يكن سكوتها اذنا في
 ذلك ويلزم الولي لجابه سلطه الكاح وقيله في النظم من رايه المعتل في
 من الزناح به او بالبلوغ وقدتنا **ل** لاحتاج اليه مان غير العاقل البالغ
 لا عبارة له ولكن لابد من قبيله يكون المتمسك كاحه كقوله المان واسلمه **م**
 ومعتد وسعته وفسق **و** وخلف دين والصبي والرق
 كذا للمبنون لا الغني ولا **ل** لحاقه الي العيله نقلا

ثم لم يبق ان يكون الام الشديدا ليس بعد من افاقته المعنى عليه فاذا انتظرنا الحان
 في الاما وجب ان ينتظر السكون هنا وبقية عدم الانتظار لوزان يقال بر وجها
 السلطان الا لا بعد كافي صورة الغيبة لان الالهية باقية وشدة الام الماتعة من
 النظر كالغيبه **السادس** السعة وقوله في المنهاج بان يكون محورا عليه وهو موافق لما في الروايات
 انه ينبغي ان لا يزول ولا يغير المحور عليه وفي السعة بيان حكمها في المادوي والروايات
 ومعها حب الاخبار وان الرضا انه لا يلي ايضا وهو ظاهر في المختصر واما السكون
 في المذهب ومعه في المنهاج وسكنه الشيخ عن الروايات وعنده انه ظاهر المذهب
 لكنه قال اني اكثر الناس من لسانه المراسلون بانه في وجهه الشخص الذي في الام
 في زيادة الرضا عن العزالي ان كان يثبت لوسيلة الولاية لا شئت الى
 حاكم برتكت ما يفسد به ولي والا فلا **السابع** النوي وهو حسن وسعي
 العلية واختاره ابن الصلاح في قافية على الاول فليس ينبغي في ذلك الامام المظهر
 فالاصح تزييفا على ان لا يخل بالحق وهو الاصح انه يزوجه ثمانية وثلاث عشرين بالولاية
 العامة وفي الغيبة عن الاصحاب انه يزوجه ثمانية وعشرين سنة وحيث منعت الولاية
 الفاسق يقال **الدعوى** اذا تاب زوجه في الحال وذكر المولى في العطله في
 الراعي القياس وهو المذكور في التهاديات اسرار الاستدلال **الشرع** استدل
 الدين بالايديج كان مسلمة ولا مسلم كان وليه في الباشا السيد في تزوجه
 اسند والسلطان في بنا اهل الدعة الا اني ليس له **والخامس** والحب
 عن الاول بانه انما يزوجه بالملك على الاصح والكل من الباشا بالولاية واستثنى
 في الرضا عن زيادة سورة ثمانية وهي تزوجه اربعة وثلاثين سنة واثني
 وفي تزوجه المسلم الحاكم المملوك اذا كان المملوك حله وظاهر كلامه انه يجوز ان
 يكون ولي اليهودية نفيانا بالعكس **وه** **السادس** الراعي يمكن ان يولي الارث
 ولكن ان منع **وه** في الكفاية قطع احكامنا بالابوت كالارث وحكمه في
 الممنات عن المادوي والروايات والامام والعهدة اقلها الكفر طه واحله زوجه
 او ملك ولا يصح ابن ووليه في المنهاج **وه** في الممنات حسن المنع في الجيرة دون

ثم ليس ان السعة لا يثبت
 في الاما وجب ان ينتظر
 السلطان الا لا بعد
 النظر كالغيبه
 انه ينبغي ان لا يزول
 ومعها حب الاخبار
 في المذهب ومعه
 لكنه قال اني اكثر
 في زيادة الرضا
 حاكم برتكت ما يفسد
 العلية واختاره
 فالاصح تزييفا
 العامة وفي الغيبة
 الفاسق يقال
 الراعي القياس
 الدين بالايديج
 اسند والسلطان
 عن الاول بانه
 في الرضا عن زيادة
 وفي تزوجه المسلم
 يكون ولي اليهودية
 ولكن ان منع
 الممنات عن المادوي
 او ملك ولا يصح

غير ما ناعلى ان شرط الجيران لا يكون عدوا للجيرة وظاهر كلامه ايضا انه يجوز ان
 يكون ولي الجيرة دميما وعكسه **وه** **السادس** شيخنا الامام البلقيني انفق على نقل
 في ذلك وقاسنا ذكره في الارث ان يمنع ولاية لمن على الدمية وبالعكس قال ودور
 العبد كما ينبغي في **الامام الخامس** الصبي والناقل في الولاية لا بعد في النسب
 فاما في الولاية اذا كان للعتقة ابن صغير وجدا او اخ كبير ففي الكفاية في الولاية ان النافع
 ليس على ان لا يزوجه ولا يتزوج من لمن يزوجه **وه** **السادس** شيخنا الامام البلقيني والظاهر
 ان الحاكم يزوجه **السادس** الوقت **السادس** المحنون وظاهر الملامح سؤل المنقطع
 ايضا وهو المصحح في اصل الرضا وحكي الراعي تصححه عن ابن بك والامام الخليل
 ومقابلته من العوي وفي الشعر الصغير ان مقابلته اشبه وفي التذنب انه الظاهر
 وفي المطلب انه ظاهر رضى في الام واذا انما به فالصحيح انتظار افاقته وقيل يزوجه
 للناكم **وه** **الامام** هو كالغيبه فقياس مدته بمدتها وقفا وخلافها طوافا
 المحنون ونفقت امار خيل حمل مثقالا من لا يعتريه المحنون على حله في المناق
 متى عود ولايته وجهان **قال** في الرضا لعل الاصح استدلاله حكم المحنون
 اليه ان يصحوا من الخلل وليس من موانع الولاية العوي يزوجه مع **وه** **ولا** الا
 لم ينتظر افاقته مطلقا كذا حكاها الراعي عن التهذيب وعنه وحكي عن الامام
 انه ينبغي ان كانت مدة يعتبر فيها اذن الولي الغائب وتطوع المأفدة دهانا ورجوعا
 انتظرت افاقته والاصح في الحاكم ورجوع في ملك معرفة مدته الى اهل الجيرة
وه **السادس** شيخنا الامام البلقيني انه يعتمد **وه** **السادس** بالعضل لا الجبر من حين
 وان يثبت بقدر ارضه او متى **وه** **السادس** في المصادق او في الاحرام مع
 مكاني او الولي الزوج **وه** **السادس** في المصادق او في الاحرام مع
 زوجه السلطان وليس يستعمل **وه** **السادس** في المصادق او في الاحرام مع
 بعدم ان السلطان يزوجه عند فقد عصبات النسب والولام ذكر في هذه
 الايات بيقينه واضح تزوجه ثمانية ما غيبه الولي الى مسافه القصر بعد
 التظن **وه** **السادس** مقدار قصر احسن من تعبير المادوي بقوله سدر قمر لانه قد
 يكون غيبه معصية فلا يكون سقر قصر وهو مقدار قصر **السادس** ما ان بعضها

ثم ليس ان السعة لا يثبت
 في الاما وجب ان ينتظر
 السلطان الا لا بعد
 النظر كالغيبه
 انه ينبغي ان لا يزول
 ومعها حب الاخبار
 في المذهب ومعه
 لكنه قال اني اكثر
 في زيادة الرضا
 حاكم برتكت ما يفسد
 العلية واختاره
 فالاصح تزييفا
 العامة وفي الغيبة
 الفاسق يقال
 الراعي القياس
 الدين بالايديج
 اسند والسلطان
 عن الاول بانه
 في الرضا عن زيادة
 وفي تزوجه المسلم
 يكون ولي اليهودية
 ولكن ان منع
 الممنات عن المادوي
 او ملك ولا يصح

٥٥
 الاول بمنهج الترويح وقد دعت الى كفو ولا بد من شدة العسل عند التذكر **قوله**
 البعدي ان ينفذ في المناط والمولى واما القاضى بالترويح فيمنع او يمتنع
قوله الراغب وكأنه اذا انفسر ذلك فان تعذر حضوره معوز او توارى فليفتنه
 بالبينه كتب للمعوق ومن تخلف في حاكمه ما يدل عليه انتهى وقد صرح بذلك البخاري
 نفسه في فتاويه وحكاه عن الراغب في آخر الاقوال انه لا يكره فيه التمدد حتى
 يمتنع من يديه فان تعذر احضار معوز او توارى فليفتنه **قوله** ويحتمل ان
 قال مست بالبينه وان ينسرح احضار والماول اصح **قوله** ابن الرافع فيحصل
 وجهه ثم محل ترويح السلطان بالحصل اذا لم يكره كما في اصل الوضوء في الخلاء على
 الفاسق قال وليس العسل من الكبار والاعظم به اذا عمل مرات اولها فهاهنا
 عن بعض من لا يوجب له ولا يكره الا الى غير الكفاح ولو في كفاح واحدا **قوله**
 في الهامة منه نظره **قوله** لا يجوز من معين اي لا يروى للحاكم العسل بها اذا استمر
 الولي الجير من الترويح من معين واداد الترويح اخر فانه المهاب ذوهار لتعذر
 السبكي لعدم من علمه **قوله** مكاني هو من رايه هناك للاحتياج اليه لان
 يروى للحاكم انما هو اذا دعت الى مكاني ولا حاجة لذلك هذا الوصف في المستثنى
قوله معنى نعم المم وكسر التول اي قدر والعرفه بدرجة بالام يقال معنى
 له كذا اي قدره **قوله** ما ان يكون ولها هو الذي يريد الترويح بها كما مر هنا
 وليس في ذنبه ولي اخره اليه اشار بقوله **قوله** من يادته فقد الساقين **قوله**
 ان يكون الولي الخاص محرم فانه لا يمكنه مباشرة الحد في تلك الحالة ولا مباشرة
 وكله مع المال وان كان لا يجرى باحرام موكلة فله العقد بعد اسلاله ويستثنى
 من احرام الولي ما اذا احرم الامام اعظم للفصاحة وهو اهل ترويح من هو في ولاية
 العامة حال احرامه على احد وجهين **قوله** الماوردي من غير ترويح **قوله**
 شيخنا الامام البليغ في انه الاحقر ولهذا اشدت الولي او لا الخاص ويقضي بوضع ما ذكره
 وفي المتن انه لا يحد عند قتال الاب والجد وقد تقدم ذكره كلام الفخر واسلمه وسامع
 وامن وهما تعذر الولي وتواريه وتاسع وهو حبسه ومنع للابن له الناسم الوصول
 اليه وعاشرو هو فذل لا يحد موضع حيث لا يقسم ماله وحاذي ع

وذكر العسل بوزن خلط وكذا الخمر والزهر ان جاز الخمر في غير محرم
 ومجان العسل في غير محرم في خلطه في غير محرم في الخلط والاعلام
 والاولى

لا يجوز من معين
 لا يجوز من معين

(Faint bleed-through text from the reverse side of the page)

الاول في تعريف الترويع وقد دعت الى كونه ولا يصح تعريفه الفصل في التاثيرات
 التعويذ بان يفتقر في الطالب والولي واسر الناس بالترويع فمتنع او سكت
قال الرازي وكانت اذا انبصر ذلك فان حذر مسوره بقدر اذوار طين
 بالينه كتب بالمقرون ومن يظن ان طين يلدل عليه اتين وقد صرح بذلك الع
 نفسه في قضاويه وحكاة عن الرازي في احد الاقوال انه لا يكتفي به الله حتى
 يتنع بين يديه فان بعد احضار تعود او يوارى منها للينه كذا ويظهر ان
 قال مست بالينه وان انصر احضار والاول **احمد** **قال** ابن الرزق فيعمل
 وجهه ثم يحل ترويع السلطان الفصل اذا لم يكن كافي اصل الرضوخ في الخلق على
 الناس قال وليس الفصل في الكبار والانسى في اذ الفصل مرات اولها ما حكى
 من بعض من لا يشهد بالولاية للامير الى غير الكلام ولور كاج واحد **قال**
 في الهات من نظره **وقال** لا يجوز من يعين ابن لا يزوج كذا الفصل في اذ الينه
 الولي الجبر من الترويع من يعين واراد الترويع اخر كذا الباب في تعاريف
 السبي تقدم من علمه **وقال** مكاني مومر يا ذنه هذا لا يحتاج الى بيان
 رورخ للامير انما هو اذا دعت الى مكاني فلا حاجة لذكر هذا الوصف في السبي
وقال مني بعض الملم وكسر النون اي قدر والعرف تقدمه بالامير يقال مني
 له كذا اي قدر ان **قال** ان يكون ولها هو الذي ترويع بها كبرجنا
 وليس في ذرجه ولي اخر اليه اشار بقوله **قال** من يذنه فقد الما في اسما
 ان يكون الولي للامير محوما فانه لا يكتفي ما شره لا العدي في كذا لانه لا يما شره
 وكلمه مع الامال وان كان لا يخل باحرام موكله فله العدي بعد اسلا له ويستفي
 مرا احرام الولي ما اذا احرم الامام المعظم للعقود ورواها من روي في ذل
 العامة حال احرامه على احد من بين مكاني الما وروى من غير ترويع **قال**
 شيخنا الامام السليفي انه الاحم والحذا ذرعت الولي اول الامام وروى في روي
 وهي المنوطة بالامير عند فقد الاب والجد وقد تقدم ذكره في الام والنظر واسله وساج
 وامن وها تقرر الولي ونوايه واسم وهو حبيبه ومنع للناس له الناس والوصول
 اليه وحاشا وهو فقد في حيث لا يجهت موضعه حيث لا يقصر والروا في ح

هذا الفصل في تعريف الترويع وقد دعت الى كونه ولا يصح تعريفه
 التعويذ بان يفتقر في الطالب والولي واسر الناس بالترويع فمتنع او سكت
 قال الرازي وكانت اذا انبصر ذلك فان حذر مسوره بقدر اذوار طين
 بالينه كتب بالمقرون ومن يظن ان طين يلدل عليه اتين وقد صرح بذلك الع
 نفسه في قضاويه وحكاة عن الرازي في احد الاقوال انه لا يكتفي به الله حتى
 يتنع بين يديه فان بعد احضار تعود او يوارى منها للينه كذا ويظهر ان
 قال مست بالينه وان انصر احضار والاول احمد قال ابن الرزق فيعمل
 وجهه ثم يحل ترويع السلطان الفصل اذا لم يكن كافي اصل الرضوخ في الخلق على
 الناس قال وليس الفصل في الكبار والانسى في اذ الفصل مرات اولها ما حكى
 من بعض من لا يشهد بالولاية للامير الى غير الكلام ولور كاج واحد قال

في تعريف الترويع وقد دعت الى كونه ولا يصح تعريفه

هذا الفصل في تعريف الترويع وقد دعت الى كونه ولا يصح تعريفه
 التعويذ بان يفتقر في الطالب والولي واسر الناس بالترويع فمتنع او سكت
 قال الرازي وكانت اذا انبصر ذلك فان حذر مسوره بقدر اذوار طين
 بالينه كتب بالمقرون ومن يظن ان طين يلدل عليه اتين وقد صرح بذلك الع
 نفسه في قضاويه وحكاة عن الرازي في احد الاقوال انه لا يكتفي به الله حتى
 يتنع بين يديه فان بعد احضار تعود او يوارى منها للينه كذا ويظهر ان
 قال مست بالينه وان انصر احضار والاول احمد قال ابن الرزق فيعمل
 وجهه ثم يحل ترويع السلطان الفصل اذا لم يكن كافي اصل الرضوخ في الخلق على
 الناس قال وليس الفصل في الكبار والانسى في اذ الفصل مرات اولها ما حكى
 من بعض من لا يشهد بالولاية للامير الى غير الكلام ولور كاج واحد قال
 في الهات من نظره وقال لا يجوز من يعين ابن لا يزوج كذا الفصل في اذ الينه
 الولي الجبر من الترويع من يعين واراد الترويع اخر كذا الباب في تعاريف
 السبي تقدم من علمه وقال مكاني مومر يا ذنه هذا لا يحتاج الى بيان
 رورخ للامير انما هو اذا دعت الى مكاني فلا حاجة لذكر هذا الوصف في السبي
 وقال مني بعض الملم وكسر النون اي قدر والعرف تقدمه بالامير يقال مني
 له كذا اي قدر ان قال ان يكون ولها هو الذي ترويع بها كبرجنا
 وليس في ذرجه ولي اخر اليه اشار بقوله قال من يذنه فقد الما في اسما
 ان يكون الولي للامير محوما فانه لا يكتفي ما شره لا العدي في كذا لانه لا يما شره
 وكلمه مع الامال وان كان لا يخل باحرام موكله فله العدي بعد اسلا له ويستفي
 مرا احرام الولي ما اذا احرم الامام المعظم للعقود ورواها من روي في ذل
 العامة حال احرامه على احد من بين مكاني الما وروى من غير ترويع قال
 شيخنا الامام السليفي انه الاحم والحذا ذرعت الولي اول الامام وروى في روي
 وهي المنوطة بالامير عند فقد الاب والجد وقد تقدم ذكره في الام والنظر واسله وساج
 وامن وها تقرر الولي ونوايه واسم وهو حبيبه ومنع للناس له الناس والوصول
 اليه وحاشا وهو فقد في حيث لا يجهت موضعه حيث لا يقصر والروا في ح

هذا الفصل في تعريف الترويع وقد دعت الى كونه ولا يصح تعريفه
 التعويذ بان يفتقر في الطالب والولي واسر الناس بالترويع فمتنع او سكت
 قال الرازي وكانت اذا انبصر ذلك فان حذر مسوره بقدر اذوار طين
 بالينه كتب بالمقرون ومن يظن ان طين يلدل عليه اتين وقد صرح بذلك الع
 نفسه في قضاويه وحكاة عن الرازي في احد الاقوال انه لا يكتفي به الله حتى
 يتنع بين يديه فان بعد احضار تعود او يوارى منها للينه كذا ويظهر ان
 قال مست بالينه وان انصر احضار والاول احمد قال ابن الرزق فيعمل
 وجهه ثم يحل ترويع السلطان الفصل اذا لم يكن كافي اصل الرضوخ في الخلق على
 الناس قال وليس الفصل في الكبار والانسى في اذ الفصل مرات اولها ما حكى
 من بعض من لا يشهد بالولاية للامير الى غير الكلام ولور كاج واحد قال

في تعريف الترويع وقد دعت الى كونه ولا يصح تعريفه

اوها شربسب ومن جنت **ع** عيايه الخارها هانث
 وحرفه ديه ومن تعف **و** وحرفه كفو اعزمر وصف
 ولو فضل خض واليسار **و** وحرفه حسن مابه اعبار
 وحار ان ذي والولي صيا **ب** بالغير لا القاصي بعض المولى
الكفاة في النسب والسلام من العيوب الثلاثة للجناد والرفعة والعفة والمروءة اما
 النسب فغير العربي ليس كقول العربيه وظاهر كلامه عدم اعتبار النسب في الجهم
 والاجتهاد لانه **ل** الامام والغزالي لا عزة بالانساب اعطا الدنيا والظله
 المستولى على الرقاب وان تنازع الناس به **ل** الراعي ولا يباور عليه كلام
 القتل في العطاء **ل** في القفه وللعمرون في الكفاة فيعتبر عزمهم **ل**
 منه كلام القفه وهذا من تقدم من الامراء والروسا والقضاة والعلماء على السوفه
 فيعتبر عزمهم ولا محل للسوفه اكنا لهؤلاء الاصناف **ل** في المهمات عدم
 الاعتبار بالانساب للظله واعني وللعلماء ممنوع وان لم يكن ان يكون كالحرفه
 ومن حب للرفه المستبسه لا يكافي القليله انهم وغير القرشي ليس كقول القرشييه
 ومقتضى كلامه ان غير قرشي من العرب اكنا وسكاه الراعي عن جمعه **ل**
 النوري انه مقتضى كلام المالكين لكن **ل** الراعي مقتضى اعتبار النسب في الجهم
 اعتبارهم من غير قرشي من العرب **ل** النوري وذكر ابراهيم المروزي ان
 غير كانه ليسوا اكنا لكنايه واستدل **ل** له السكي بقوله عليه الصلاه والسلام ان ابيه
 اسطفي من العرب كانه وهو حديث صحيح **ل** الماردي والرواني قال المبرورون
 مرا حاننا ان غير قرشي متكافون **ل** الخداديون بالنفاصل فيفضل من على جمعه
 وعدنان على فطان اعتبارا بالاقرب من رسول الله صلى الله عليه وسلم **ل** في المهمات
 اعتبار النسب في الكفاة اصدق منه في الامامه بانه اذا لم يرد قرشي مسجعه للشروط
 منب كافي فان لم يكن من ولد اسمعيل فان تقدم انتقلنا الى الجهم فقدم الكفاة في
 الكاح اولي ابي والقرشي الذي ليس مائثيا ولا مطلقيا ليس كقولها ثيبه ولا
 لاطليه ونواهاش ومنو المطلب اكنا **ل** العيوب الملبسه لليار قرينه
 عيب منها ليس كقول اللبنيه منها وهي مراد النظم من جنت عيا وهذا الكلام على

من الكفاة في النسب والسلام من العيوب الثلاثة للجناد والرفعة والعفة والمروءة اما
 النسب فغير العربي ليس كقول العربيه وظاهر كلامه عدم اعتبار النسب في الجهم
 والاجتهاد لانه الامام والغزالي لا عزة بالانساب اعطا الدنيا والظله
 المستولى على الرقاب وان تنازع الناس به الراعي ولا يباور عليه كلام
 القتل في العطاء في القفه وللعمرون في الكفاة فيعتبر عزمهم

من الكفاة في النسب والسلام من العيوب الثلاثة للجناد والرفعة والعفة والمروءة اما
 النسب فغير العربي ليس كقول العربيه وظاهر كلامه عدم اعتبار النسب في الجهم
 والاجتهاد لانه الامام والغزالي لا عزة بالانساب اعطا الدنيا والظله
 المستولى على الرقاب وان تنازع الناس به الراعي ولا يباور عليه كلام
 القتل في العطاء في القفه وللعمرون في الكفاة فيعتبر عزمهم
 منه كلام القفه وهذا من تقدم من الامراء والروسا والقضاة والعلماء على السوفه
 فيعتبر عزمهم ولا محل للسوفه اكنا لهؤلاء الاصناف في المهمات عدم
 الاعتبار بالانساب للظله واعني وللعلماء ممنوع وان لم يكن ان يكون كالحرفه
 ومن حب للرفه المستبسه لا يكافي القليله انهم وغير القرشي ليس كقول القرشييه
 ومقتضى كلامه ان غير قرشي من العرب اكنا وسكاه الراعي عن جمعه
 النوري انه مقتضى كلام المالكين لكن الراعي مقتضى اعتبار النسب في الجهم
 اعتبارهم من غير قرشي من العرب النوري وذكر ابراهيم المروزي ان
 غير كانه ليسوا اكنا لكنايه واستدل له السكي بقوله عليه الصلاه والسلام ان ابيه
 اسطفي من العرب كانه وهو حديث صحيح الماردي والرواني قال المبرورون
 مرا حاننا ان غير قرشي متكافون الخداديون بالنفاصل فيفضل من على جمعه
 وعدنان على فطان اعتبارا بالاقرب من رسول الله صلى الله عليه وسلم في المهمات
 اعتبار النسب في الكفاة اصدق منه في الامامه بانه اذا لم يرد قرشي مسجعه للشروط
 منب كافي فان لم يكن من ولد اسمعيل فان تقدم انتقلنا الى الجهم فقدم الكفاة في
 الكاح اولي ابي والقرشي الذي ليس مائثيا ولا مطلقيا ليس كقولها ثيبه ولا
 لاطليه ونواهاش ومنو المطلب اكنا العيوب الملبسه لليار قرينه
 عيب منها ليس كقول اللبنيه منها وهي مراد النظم من جنت عيا وهذا الكلام على

من الكفاة في النسب والسلام من العيوب الثلاثة للجناد والرفعة والعفة والمروءة اما
 النسب فغير العربي ليس كقول العربيه وظاهر كلامه عدم اعتبار النسب في الجهم
 والاجتهاد لانه الامام والغزالي لا عزة بالانساب اعطا الدنيا والظله
 المستولى على الرقاب وان تنازع الناس به الراعي ولا يباور عليه كلام
 القتل في العطاء في القفه وللعمرون في الكفاة فيعتبر عزمهم

عومه في الكفاة التي ملق المراه كالمجرة او غيرها اذا اطلقت الاذن ومنحناه لكن
استثنى منه النعوي النعني لعدم جفعه وانما ان يكون له فيه صرح الشيخ ابو حامد
انه لا فرق وموجب في انما استثنى النعوي لما روي عن ابن الرسل قد روي عن امرأة
دون اخرى وهي تكاح دون اخر مع الخاذا المراه حتى ثبت المراه القسم بالعت
في تكاح مع عليها بعنفه اما عن غيرها او عنها نفسها في تكاح اخر انتهى **والكفاة**
التي ملق الولي فهي للمنون والقيام والبرس دون الحب والعفة كما سيأتي **واش**
للمنفعة حب للمنفعة الدينية ليس كمن في ارفع منه وقد روي عن ذكره لا لغيره
حرفه اييه الدينية لكن **الرافعي** للمنفعة الدينية في الابداء الاشهاد بالقسما بغير
ه الولي فيشبه ان مرجعه اييه دينيه او مشهور بفسق مع بقاء من ليس كذلك كمن اسلم
بفسق مع بنت السليم قال وللق ان يحل القدر في حق الابداء وسيرة وحرفه من
حين النسب **واش** العفة فليس القاصد كفا للعفة **واش** المراه فليس
العفة كفا لمن ليس الرق احدا بها وعلى هذا من من الرق لانه اوجه له فربا ليس
كفا لمن من جدها العفة او استشكله السبكي وكذا من منه الرق وعق ليس
كفا لمن عتق ابوها كما ذكر ابو محمد بن الحسين وانفرد به **الرافعي** ابن الصلاح
واظنه القاضي حين ومن من الرق امثاله او جاره **الرافعي** يشمله كذلك
وه **النفري** المفهوم من كلامه انه لا يورث وصرح به في البيان **وقال**
النظم وما نسبته الى قوله كفا العفة ووصف تبع في النعوي به اصله ولو
قال وما غير نسبه الى اخر كفا لها كان احسن فان المتأدرا في العفة علة من قولنا
ليس يد كفا العفة وان عرا اشرف وهذا عكس المراد **وقال** ومن العرف ليس
للو او صاعقل فان هذا تفسير للنسبه ولذا ذكره في النعوي وليس النسبه
العرفه الى اخره وحل هذا امر عطف الصفات لكن لا يحصل معه افصاح بالمعصية
وقال ولو بفضل خص اي ولو اخص من غير الموصوف بهذه الاوصاف فضيلة
اخرى فليس العرفه كفا للعرفه الفاسدة م ذكر ان البسار والمفسد ونحوها
لا اعتبار به في الكفاة قال لا يتم كفا للخدمة والعرفه كفا للموسرة ونحوها
كفها اذا رخصت على الاصح وذهب الى الصحة الشيخ ابو محمد الامام والعرفه ان وقال

اليه السبكي الا انه توقف اخر ابد الكلام على حديثه فاطمه بنت قيس وقال بالجه شيئا
للمامام الملقني ايضا وقال انما صححه الراعي والنفري ليس للمعتد وليس للشافعي
نسب شاهده وهو مخالف لمذهب اكثر العلما انتهى ونحل للامام عند ترويح القاضي
لقد روي في تزوج لعينه الولي او عصفه او اخرامه لم يكن له ذلك قطعا وذكر شاهده
لوجه الملاحه فلو كان في الولي مانع من فسق ومجنون وليس يورث الا القاضي فزوج
من غير كذا لم رضاهما فظاهر ان لا يورث الزوجين **السبكي** ولو قيل
انه كالعضل لم يجد انتهى ولو روي بعض اولياها المستوفين في درجه دون بعض
بغير كفا لم يصح تكاحها والله اعلم **س**

وقدم الاقعة ثم الادرع **س** وبعد الامن ثم يفسد
وجع مرغوب وقفة اللبس **س** في سابق اثنين وارث عشر
ان مات واحد وارث الروح لو مات ولما نكح عليه هدي نفوا
وجع لانما سبق بطل **س** وتلك ان خلف ما في اصيل
سابق دين الكفاة للذي **س** خلف باليت وان نفرد
لو احدثه اخبر بفسقه **س** ويكولها ورد تقدمه

فيه مثلان **الرافعي** اذا اختلف اوليا في درجه واحدة قدم في مباشر العفة
على سبيل اليد للمنفعة ثم الادرع ثم الاسن وذكر المصنف من زيادة النظم فان
استؤوا في ذكر ادرج بينهم بشرط ان تاخذ الجميع وان تجد للمناكح فان تعدد
درجته كل ولي في مخاطب فالزوج من رخصته به المراه فان رخصته امر
للمالك التزوج من اصلها قاله النعوي والرافعي في الشرح المصنف **س**
الماوردي والرواني والمثولي يزوجهم السلطان باصطحابه وهم غاضلان
بانتعاع كل من الزوجين من رخصته المأخر وعليه حل قوله عليه السلام فان اشجروا
فالسلمان ولي من لا ولي له فزوج احداهما قبل الفراغ مع قطعا او بعده وكانت الزوجه
قد رخصت لغيره صح على الاصح بشرط وجود اذنها كماله **الرافعي** اذا زوجها
وليان مخاطبين تأذنها بالسلمة خمسة اشكال **الرافعي** ان تعلم عن السابق ولا تيسر
فهو الصحيح وسكت في النظم واصطاع ذكره في لوصوحها **الرافعي** ان تعلم السابق

ثم يلبس فوق الكاحل يمين وميراث روجه وفي العرس كسر العنق اذا مات احداهما
 في مدة الموقت وميراث زوج ان ماتت هي واختار شيخنا الامام البلعيني في هذه المسئلة
 عند الناس من المقينين عدم الموقت والمصير الى انشا فسمع ولايب على واحداهما نفقة
 هذه المرأة كذا في الحلو في بعض النسخ الامام وكلام الوسيط فتعني روجه ايضا والذي
 في الوجيز انها سقنان وبه اجاب **ابن** في وليس في الروضة واصلا فانها خرج
الشيخ ان يعلم وزوجها **الراعي** ان لا يعلم هل وقطعا او ميراثا **الحق** ان يعلم
 ومخرج اخرها قبل المخرج لكن لا يعرف تعيينه من الاول بها معا بالطلاق وقد دخلت هذه
 الاحوال الثلاثة في **قوله** وحشة لا يعلم سبق طلاق **المادر** ودي وجه اخر
 الاحوال ما اذا كانا كافرين فان كانا غير كافرين فكاهما بالطلاق احدهما كفو فكاحه
 هو الصحيح ولو تاخر انتهى وهذا كله اذا تصادقا في كيفية جريان العقد فان تازعا
 وادعى كل منهما سبق كاحه لم ينع دعوى احدهما على الآخر وان تسع عليها فان اجابت
 بانها لا تعلم السابق منها وسلطت كذا انقطعت للمصير به مع ذلك خلف ميراثا
 واحده او اثنين فيه وجهان لا ترجح بينهما في الروضة واصلا وصحح البيهقي
 وسمعني ان يقال **ان** حلفت انها لا تعلم ان السابق فلا اخر فليدفعها فكلها وان حلفت
 انها لا تعلم السابق فهو موضع الخلاف في انه هل يحتاج الى بين للاحرام لا وحيد
 بوجه دعوى احدهما على الآخر **فمن** حلفت على الت يسبق كاحه قضى له
 كذا في الامام والخرالى لكن الذي نص عليه في الامم **وهو** **ل** **العراقون** الماوراء
 كما كاه ابن الروضة انه لا تخالف بينهما مطلقا ويحق الاسكال ومخرج ابن الروضة فترجا
 عليه بانه يطل الكاهان واسا ان كلا او حلفا فالاسكال مستقر وتقع الدعوى
 كله منها بالسبق على الاولى ان كان جورا والاولا تصور وقوع ذلك من وكل الجور
 فان كانت حين ادعيا عليها لولا اخرت لاحدهما بنت كاحه على كاحه اخرها
 بالكاح وهو الاصح والآخر فليدفعها فان حلفت ودفع اليها فان حلفت غبت لغير
 المثل **من** نسب ومريض لا يبد **خو** ثم مر لا يثبنت **قوله**
 عونه وولد الخو وله **كالبنت** ينضمها من الموصولة
 وغيرها لا ولد الزنا لا **وام** عم واح لا من نسب

وام **احقاد** وجوده الولد واخت اولاد من الرضاع قد
 او حرمت اصوله فصوله **فصول** ادنى من م اصوله
 اول فصل سائر الاصول **وزوجه** الاصل والفصول
 اصول زوجة وان غشيهما **فصولها** ايضا ومن وطئها
 بالملك او شبهه الواطئ كما **عن** عليه وفي انساب فيها
 والمهر في شبهها دون التي **برني** بها اولست كالزوجة
 ومحرم الشخص بعد ودات **ان** تشبه حرم محرمات
العدم الماخزم تايله او خرم جمع فالجريات خرم تايله اما من النسب او الرضاع
 او المعاهرة وقد ضبط الجريات من النسب والرضاع بغير من احدهما فلا يدخل تحت اسم
 ولد للموت وولد العمومة فاندراج في ذلك البنت المنتبة باللعان فانها خرم على الاب
 سواء دخل بها ام لا كما صرح به في النظم من زيادة وهو داخل في الحلق المأوي
 خلاف بنت الزنا فانه لا يدرم على الاب التزوج بها وانما يكره وان حرم على ابن
 الزنا التزوج بامه **وهو** **ل** **شيخنا** الامام البلعيني لما قرب عندي ان العمومية لايت
 للنتبة باللعان وان بنت لأمه مال ولم اتف فيه على نقل صريح **وقيل** انه استثبت
 صور من النسب ولا يدرم من الرضاع وهي ام الاخ وام الممتدة وهو الاولاد وجلة
 الولد واخت الولد وتكلم بعضهم بقوله **جمله** ابن واخوته ام لاجه وحاند
 والسلام وحرف في التجيز ام الممتدة واذ ثلاث من كل ذكر في النظم من زيادة
 الاولى من وهي ام العم وام اللال واخو الابن وصور هذه الاحتمال في امرأة
 لها ابن من ان ابها ارتضعت من امرأة اجنبية لها ابن فذكر الابن اخو ابن المرأة المذكورة
 اولاد لا يدرم عليها ان يزوج هذا الذي هو اخو ابها **وهو** **ل** **الذوي** في الروضة
 كذا قالوا **جاءه** من اجابا بسنن في الصور الامم **وهو** **ل** **المعتون** لا حاجة لاستثنا بها
 لانها ليست داخله في الضابط ولها لم يستثناها الشافعي رضي الله عنه وجهور
 الاحصاء ولا استثبت في الحديث الصحيح لحرم من الرضاع ما يحرم من النسب
 لان ام الاخ لا يحرم كونها ام اخ لا يحرم وانما حرمت كونها امنا او حليله ولم
 يوجد ذكر في الصور الاولى وكذا القول في باقيهن انتهى وقد ذكر ذلك الرازي في الرضاع

هنا قال **وقال** المراد ما حرم من النسب والمهرم في تلك الصور ليس مرجع
 النسب وانما هو مرجع المصاهر العيان **الثاني** انه حرم على الرجل اصوله
 وفصوله اول اصوله وهو ما اذا التزم باذي اصوله واول فصوله اصله كذا عرفت
 لقادي ومضى بقوله بان **الثاني** من كل اصل بعده اي بعد اول كل المصاهر الاصل
 عن التكرار بدخول المصاهر في هذه العطفات لوجوه المصاهر في ذلك **الثاني**
 وذكر في حرمه العطف في هذه العطفات لوجوه المصاهر في ذلك **الثاني**
 بالمصاهر فزوج المصاهر اي الاب والجد اذ مطلقا والفصول اي الاولاد والاولاد
 الاولاد مطلقا واصول الزوجه وهن امها وجداتها مطلقا وفصول الزوجه
 وهن بناتها ونسب اولادها مطلقا بشرط الدخول بالزوجه فحرم امها بمجرد العقد
 عليها والآخر بناتها الا بالدخول بها وهل ينزل استدخال ما عدا ذلك الدخول بها مقتضى
 قول الروضة واصحابها ان استدخال المائت المصاهر انه كذا كره **الثاني**
 شيخنا الامام البلقيني هذا الموضع ما اختلف فيه واجزم بعدم حرم الزوجه
 بذكر فانه لا يوجد دخول **الثاني** ان في الموضع نفسه حرمه المصاهر ثبت بالكلام
 الصحيح واسقطه في الموضع **الثاني** في الدقائق المصاهر حرمه فان حرمه المصاهر
 ثبت بالكلام القاسد **الثاني** في المصاهر وهو غلط وبعبارة اخرى ما صحيح لكن
 قاله بوجه وطعن بالدخول في الكلام الصحيح نأت الزوجه الى اخره والتفصيل هنا
 غير صحيح فلا فرق في الحرم بالدخول بين الصحيح والفاقد فاذا ازدى التبيه
 على الثاني فاسفل نظر الى الاول فخلط امره وكذا كره حرمه موطوءه احد الاصول او الزوج
 بملكه او بشبهه والمعتبر قيام الشبهه بالوطء وان لم يشبهه على الموطوءه **الثاني**
 عن ذلك قاله امي اوضح من اخير لقادي بقوله او بشبهه وهذا هو جواب العده
 وشبهت النسب فانه يعتبر فيها ايضا قيام الشبهه بالوطء وان لم يشبهه الموطوءه
 قيام الشبهه بالموطوءه وقد اورد على التزم واصله ان ملكا المصاهر لا عده فيه وجوابه
 ان مراده ان الاعتبار في الشبهه بما ان الاعتبار بحاله في العده والنسب وليس
 المراد انها لا زوجة في العده والنسب مقتضى قول التزم واصله ان الموطوءه
 بالملك او بشبهه او امي كما زوجة في موت الحريمه لانها لا يشترط في موتها

والحلوه بها والمساخرة وكذا صحح الامام كذا في الاصح عند الجمهور وحكمه على الفسخ خلافه
 واما التي زنا بها احد الاصول او الزوج او مصاهره بشبهه فليست كالزوجه
 والموطوءه بشبهه بل يباح للاب والابن الزوج بها ولو اشبهت المصاهر بشبهه بعد ذلك
 حرم من مجلسه وبعده في المصاهر بمحرمات والمراد من المصاهر ما لا يشترط عدله من بني المحرم
 ومثل الخذل الى ما لا يحصر عدله بالعشره والعشرين وعلمه بالالف له وبين
 الطريقين او ساطع الحق واحد بالظن وما وقع فيه الشك استفت فيه الغلب وله علم
مجمع خمس والعبد ما يسل **الثاني** حرم ثلاث وهو في عقد بطل
 ولو به اختان حرم في الآخر **الثاني** والمعين انه يرضى كذا
 وحديث بين دي وفي محرم **الثاني** كذا او طبا بملك او لها
 نان بين سابقه او اشترى **الثاني** او زوال الملك فحرم طرا
 او بكماله وتزوج **الثاني** اخري له ولا يلزم من حكم
 اخري دبت زوجها او امته **الثاني** وخصصت مملوكه بالحرمه
 ان ترك السيد من لم يجع **الثاني** ومربلا طلق مجتمعا
الثاني من كل الاصل حرم على المهران جمع في عقده بين خمس نسوة وعلى العبد
 ان يجمع بين ثلاث فان جمع المهر ختم او العبد بالاماني عند واحد بطريق الكل الا
 ان يكون بين اختان فيقتصر بالبطان عليها ويصح في الآخر وتقتيد التلم
 عن ذلك بقوله حرم في الآخر او صح من تعبير لقادي بقوله ولو به اختان
 فيها اي يبطل فيها فقط وان تلحق على القريب بطل ما زاد على العدد المعتبر
الثاني حرم في الكلام والوطى بالملك جمع اثنين اثنا عشرت ذكر او حدثت
 بينهما فحرم اما بالكلام او بالوطى فلكل المهرين يخرج بذلك المراهق ام زوجة او بنت زوجها
 فان ام الزوج وان حرمت عليها اذا قدرت ذكر او زوجة الابن لا حرم على زوجة
 الابن او قدرت ذكر ام الزوج لا بها حينئذ اجنبية وكذا كرهت الزوج لو فرضت
 ذكر اخرمت عليه ام الزوج ولا عكس يجوز الجمع بينهما في الكلام وقد ذكر هاجر الجوز
 بعد ذلك **الثاني** ان الضابط الذي لحقه الاحباب في ذلك كل امرئ بينهما
 قرابه او رضاع لو كانت احدهما ذكر اخرمت المناكحه بينهما يخرج بالقرابه والرضاع

المسألة كما تبين الصور بين **وهذا** **الرافعي** بعد ذكره ذكره وقد استغنى عن قبل الزيادة
والرصاص بان **بنا** **لجم** بين كل امرأتين انهما لو قد تمت ذكر أحدهما عليها الآخر
ثم مثل ما قدمته واستظهره الثاني في الروضة ونقطة بعض من المراءاة وانها فيهم
مع ان ابهما قدرت ذكر المذكر الآخر وعبارة لما دوى في النكاح والوطء بالملك
والمراد أحدهما وعبر في النكاح كما هو أو وطء بالملك أو غيرها فاقضى ان اجتهادهم يمكن
وليس كذلك **الثاني** **كل** امرأتين لا يخل للجم بينهما اذا كان احداهما ثابتة منه ولو
كانت في العدة أو اشتراها فيها اذا كانت امه فالتفريق كما هي أو كانت امه فخرمت
عليه زوال ملكه عنها ببيع أو عهده أو قباض أو غيرها أو بكتابته أو تزويج وباني
شرح النصف الأخير من هذه الحيات مع ما بعد

أو لا وتبين على الرقيق في المائنة لا دوى مع الخلق

بعتة **ثالث** **ووجدان** الصفة **شروط** إلى الإلاج **تقدر** المشقة

مع انتشار في نكاح صح لا **في** شبهة **ووطئ** ملكه **مثلا**

إذا أطلق للزوجته المأنا مجموعها أو مفرقة والنسخ بهذا التخصيص من زيادة
النظر أو العدة زوجة طلقين حرمت عليه والمعتبر كونها وقتا عند الطلقة المائنة
ولو كان حرا عند الأولي كان يطلق الحر الذي زوجته طلقه ثم طلقه ثم يضمن به الزوج
فليس فرق ثم تنكها ويطلقها ثانية في حال الرق فيجوز عليه **وقول** **النظر** في المائنة
يسهل لها في الوصل لضرورة الشعر اما لو علق الطلقة المائنة بعقده فتبالت ان
عمقت فالت طالق طلقه بانيه فانها لا تنفع الا بعد عتقه فيلك **ثالث** **وقول**
من زيادته ووجدان الصفة شرط الظاهر انه اراد به ان الصفة اذا وجدت
في الحر به ملك **ثالث** ولو كان الخلق في حال الرق فهو جواب عن سؤال **تقدر**
ولا يزال التحريم المذكور مستمر الى ان تنكها زوجا غيره كما حاشى ويخل بها
بان يوطئ الحشفة اي في قبلها فلا يفسد التحليل بالإلاج في الدبر فان كان مقطوع
الحشفة اكتفى بالإلاج **تدرها** من بنية الذكر بتوجيه النظم واسله **تقدر** الحشفة
مطلقا ليس في يد لان ذكرها هو عند التقدير وانما ساعا به كذا لانه لا يملك
الإلاج **تدرها** من غيرها الا عند فقد ها ولا بد مع ذكره من انتشاره وسواك

السامع كذا في الصور من **والله** الرافعي بعد ذكر دكره في المستغنى عن بقا الزا
 والواجع بان ينال **بهم** لم يلحق بين كل امرين انها لو كانت دكر امرت عليها الامر
 ثم شل ما قدمت واستطاعت الثاني في الوجود ووجهه بعضه بالمراد وانها فيهم
 مع ان ايها قدمت فذكر المسمى وعبارته للذات في الشكاح والوطى بالملك
 والراد احدهم وعبر في التمسك كاحد او عليها بذكر او عاينا تقتضي ان اجتماعها يكن
 وليس كذلك **الثالث** كل امرين لا يخل للجمع بينهما اذا كانا متساويين كانت منه ولو
 كانت في العلة او اشترافا اذ كانت امة فالتقسيم كاحد او كانت امة فزمت
 عليه بذكر او بذكره مع او عيه وانعاش او عيه او بذكره او بذكره او بذكره
 شرح النصف للاحتراف من هذه الحيات مع ما بعد

اولاً وتبين على الرقيق في المائدة لادى مع الخلق
 بقية **الثاني** ووجه ان الصفة شرط الى اللاحق قدر المشقة
 مع انتشار في كذا وح لا في غيره ووطى ملكه مثلاً
اذا أطلق لمراد من حيث الاما مجموع او مفرقة والتخرج بهذا التفصيل زيادة
 التعلق او العبد ووجهه طلقين حوت عليه والمعتبر كون رفقاً هذه الطلقة المائدة
 ولو كان مراعاة الاولى كان يطلق لمراد الذي ووجهه طلقاً ثم طلقاً ثم يلحق به امر
 فيستحق ثم يتكلم بطلقة ثانياً في حال الوقوع فيهم عليه **الثاني** الطلق الثاني
 يتكلم لما في الوصل لظهور الشعر لما لعلق الطلقة المائدة بصفة قتلت ان
 عرفت كانت طالق طلقاً ثانياً فانها لا تنفع الا بعد حقه فيكون **الثالث**
 من نيادته ووجه ان الصفة شرط الظاهر انه اراد به ان الصفة اذا وجدت
 في الحرة ملكاً ثانياً ولو كان الخلق في حال الوقوع بغيره اسحق موال مؤلف
 ولا زال التحريم المذكور مستقراً الى ان يتكلم ووجهه كذا حقه بغيره او يدخل
 بان يوطى المشقة اي في قبلها لا لتفصيل التحليل بالايلاج في الذوات ان كان متعلق
 للشفقة كقبي بالايلاج قدرها من بغيره الذكر بتجديد التمسك واسله بتدريج المشقة
 سلطانا ليس عليه لان ذكر انما هو عند التمسك وانما ضاعها كذا لا لا يملك
 ايلاج قدرها من غيرها الا عند فقد ها ولا بد مع ذكره في انتشار وسواه في

لا يجوز في الصور من **والله** الرافعي بعد ذكر دكره في المستغنى عن بقا الزا
 والواجع بان ينال **بهم** لم يلحق بين كل امرين انها لو كانت دكر امرت عليها الامر
 ثم شل ما قدمت واستطاعت الثاني في الوجود ووجهه بعضه بالمراد وانها فيهم
 مع ان ايها قدمت فذكر المسمى وعبارته للذات في الشكاح والوطى بالملك
 والراد احدهم وعبر في التمسك كاحد او عليها بذكر او عاينا تقتضي ان اجتماعها يكن
 وليس كذلك **الثالث** كل امرين لا يخل للجمع بينهما اذا كانا متساويين كانت منه ولو
 كانت في العلة او اشترافا اذ كانت امة فالتقسيم كاحد او كانت امة فزمت
 عليه بذكر او بذكره مع او عيه وانعاش او عيه او بذكره او بذكره او بذكره
 شرح النصف للاحتراف من هذه الحيات مع ما بعد

اولاً وتبين على الرقيق في المائدة لادى مع الخلق
 بقية **الثاني** ووجه ان الصفة شرط الى اللاحق قدر المشقة
 مع انتشار في كذا وح لا في غيره ووطى ملكه مثلاً
اذا أطلق لمراد من حيث الاما مجموع او مفرقة والتخرج بهذا التفصيل زيادة
 التعلق او العبد ووجهه طلقين حوت عليه والمعتبر كون رفقاً هذه الطلقة المائدة
 ولو كان مراعاة الاولى كان يطلق لمراد الذي ووجهه طلقاً ثم طلقاً ثم يلحق به امر
 فيستحق ثم يتكلم بطلقة ثانياً في حال الوقوع فيهم عليه **الثاني** الطلق الثاني
 يتكلم لما في الوصل لظهور الشعر لما لعلق الطلقة المائدة بصفة قتلت ان
 عرفت كانت طالق طلقاً ثانياً فانها لا تنفع الا بعد حقه فيكون **الثالث**
 من نيادته ووجه ان الصفة شرط الظاهر انه اراد به ان الصفة اذا وجدت
 في الحرة ملكاً ثانياً ولو كان الخلق في حال الوقوع بغيره اسحق موال مؤلف
 ولا زال التحريم المذكور مستقراً الى ان يتكلم ووجهه كذا حقه بغيره او يدخل
 بان يوطى المشقة اي في قبلها لا لتفصيل التحليل بالايلاج في الذوات ان كان متعلق
 للشفقة كقبي بالايلاج قدرها من بغيره الذكر بتجديد التمسك واسله بتدريج المشقة
 سلطانا ليس عليه لان ذكر انما هو عند التمسك وانما ضاعها كذا لا لا يملك
 ايلاج قدرها من غيرها الا عند فقد ها ولا بد مع ذكره في انتشار وسواه في

[illegible][illegible]

عنه وذلك متفق استثناء من الباقية فقط والله اعلم **باب** ان يامن العت اي الزنا
اما السري او تحت العنوة لقوة التعوي **باب** ان يامن ان يطاكر الذين
امه كايه وطهر عليه امه بحوسه او وثيقه **باب** اذا جمع للزني عند واحد من
حرم وامه او من حلال وحرام مع غيره للملاهي وهي الحرم والحلال لا بالمسري بل بالمثل
ولحل النكاح في الاخرى اما العبد فله الجمع بين الحرة والامه وكذلك البعض فهو
خالق في ذلك **باب** حرم على المسلم ان كان او عبدا نكاح الممة الكفائية فلو كانت
سبية الا انها لكثاني حل نكاحه للعالم والله اعلم **باب**

وانما حلت من الكفار من **باب** من اليهود والنصارى يعقل
قد ايسر الاول من ابائهم **باب** من قبل خريف باسما لها
او التي تعدي لاسرائيل **باب** من قبل نوح لا الى الخطيب
ووثني احد الاصلين له **باب** وقرروا هذا ولا متفق له
وحرمت صايه وسامره **باب** خانت الاسول وفي مهدرة
ولا يجوز كونهما مودة **باب** رددها وسبق اسلام المسودة
باب حرم نكاح الكافرة اذا لم تكن يهودية ولا نصرانية سوا في ذلك اليهودية والنصرانية وغيرهما
وظاهر اطلاقه بحرم على الكفائي ايضا وفيه وجهان في الكفائية وهل حرم الوثنية على الذي
باب السبي يعني ان قلنا انهم مخاطبون بالزواج حرمة والانفلاحة ولا حرمه على
الحريم بانهم موطنها **باب** اليهودية والنصرانية فقتلنا احدها غير الاسرائيلية والخل
الا ان علم دخول اول ابائهم في ذلك الدين قبل خريفه فان علم دخوله بعد الخريف حلت ايضا
ان يذهب الحرف والمحرمة فان يكره حل دخل قبل خريفه او بعد حرمة وكذا الحرم ويحتمل
لكن نفيها بحججه **باب** السبي يعني الحل بين علم اصل دخوله وجهل وقته والا
فامر كالي اليوم لا يعلم انه اسرا الى الا يحتل فيه ذلك فيجوز في اليه ان الحل وما يحرم احد
منهم العوم ولا يستكدر بل ولا في زمن الصحابة كسبي قريظة والنظير وقينقاع امي
باب الاسرا له فلا حل له الا ان يعلم دخول اول ابائهم في ذلك الدين قبل الخريف
ولا يفسد دخوله بعد الخريف وحرم في النظم اسرا لحرور العاقبة وقول
النظم لا الى الخطيب اي لا يجوز نكاح المعطلة وهو من ذابته ولا يحتاج اليه فانه

ولا بالاعتقول ولا بالاجاب لما في هذا العلم
لو طلق الاختين او رقبته **د** وحره مثلنا بطلت
م الجمع اسلموا فليس له **د** كاح احدهما فكن عتله
وان جردوا اسلموا او سقا **د** او ثاب بها ثلاث طلقا
تخبره الاختين والميرة لا **د** نكح لا يحلل ان دخلا
هذا فرع لان المداد صورته ان كافر اكل اخيه او حره وامه ثم طلقها بالامانة اسلموا
فليس له كاح واحده لا يحلل ان اسلموا جردا او سبق الحرام الزوجين او اسلموا
او اسلموا وهو لعني **د** النظر او ثاب ثم طلقها بالامانة اخبر من الاختين من
اختار منها اخبره كاحبه الا يحلل وفي مثله الرد والامه لانك لم تملك الا بطلان
الامه لا دفاع كاحبه بالاسلام فلم تحقق طلاق **د** ان دخلت من غير نكاح
واشاره الى ان محل ذلك اذا كان قد دخل بها فان لم يدخل بها تجلت الفرقة بسبق
الحامه او اسلامها فلا يلحق واحده منها طلاق فله كاحبه لا يحلل **د**
فورا ان قادن الذي قبله **د** به سوى الطاري اسلام احد
واليسر او امن الزاني الامه **د** وان لم يرد الاسلام في هذا وفي
اذا اسلم الكافر ان قرا حيا بغيره من الكاح الا في صورته احدها ان يبارك الله
المفاد للعتق اسلام احدها كما لو نكح في العدة او بشرط الخيار ونهت العدة او بشرط
ومدة الخيار الى اسلام احدها وحسن العبادي في الردم ذكر هذه الكاح وهي في عدة
الشبهة بالقرينة وان بقيت لان الاسلام لا يسخ الدوام مع هذه الشبهة **د**
الراضي ولم يتعرض المحمدي لهذا الفرق اما لو لم يصر بالعتق فقد كن طرا بعد العدة
وفارن الاسلام احدها كالا حرام وهذه الشبهة فان ذكر لا يسخ القرينة وهو الراضي
المثله ما اذا وطئت بشبهة من الاسلام واستدش كل التكاليف من هذه الشبهة
فان احدها اذا اسلم حريت في عدة الكاح وهي مقدمة على هذه الشبهة فاسلام الآخر
يكون في عدة الكاح لا في عدة الشبهة نعم لو حصلت الشبهة بعدت عدة الشبهة
وامكن اقترانها بالاسلام الاخر وحديثه يندفع الكاح اعتبارا بالاندا واجب
عنه بان اذا اسلم احدها لم يفتقن بها في عدة الكاح الا بالاحرار الى انقضائها

اما لو اسلم المختلف في العدة فانه تبين ان الما حيتي ليس عدة كاح بل عدة الشبهة ويرد على هذا
الاطلاق ما لا يجوز بغير الكاح معه كالا حرام **د** ان يكون النكاح حلالا
وفارن اليسار او امن العتق اسلامهما فان لم يتقارن العتق بان يكون حين عتق
عليهما معا فاما من العتق ثم يطل اليسار او امن العتق بعد ذلك **د** الاسلام
بالنسبة الى طرا اليسار او امن الزنا وقت الاسلام الكائن من هذا الى الزوج وفي
اي المراه والاطم **د** حكما بالحق ان خصم رضى **د** عتق فترنا كاحا يقتضي
عليه بغيره لو صار كل من يدي **د** لا يحكم بالانفاق حال العتق
ولا لمن قد عوهذا واختيارا **د** ولو في الاحرام فما قد صار
وعدة الشبهة لافي السودة **د** اربع زوجات له وفردة
من اخوات وامه وصوت **د** لياسه عن حرم خلعت
والنبت لا يدخل بالام قد **د** تعينت والام بالنبت قد
ضم سلطان **د** لزمنا الفكر الحق وهو شرع بين اهل الدينة اذا تراضوا النبا
وكلف في اللزوم احدهما اسلم او دما سو كان الما دما امع هذا منفي للمل
او تخلفها **د** ان خصم رضى اي واحد هو المستعدي كالحكم من الشكين
فان تراضوا النبا في كاح فترنا في عتق عليه لو اسلموا وهو معني **د**
النكح لو صار كل من يدي **د** لو كان المفسد فاما كما لو نكحها في العدة ورا تعافا انقضائها
العتق لا ولا حكم لها بغيره ولو كان الخصم معاهدين لم يجب للمكملها **د**
اذا اسلم واحدة اكثر من العدد الشرعي فاسلم معه او خلقت وهو كبايات او اسلم
قبل انقضاء عتقته ومن مدخول بين اختار منهن ارضا ولو في الاحرام **د**
النظر فيهم هو من يادته وكما اشار به الى الزوج والخانات وجعلها كالواحدة
فتصر من احد فزدي المتعي ولو كان اختاره في عدة الشبهة لم يلف
ما لو اردت الزوج او احدها من الماخوز الاختيار في حال الردة ولو اسلم على
اختين او اخوات اختار واحدة او على حرم وانما والى الما بعد لختار
واحدة منهن ان وجد فيه شرط اتد كاح الامه وليس عن الما المختلفة كدوي
غير كايه او ماتت في العدة ولو اسلم واحدة ام دبت **د** بنت البنت ان لم يدخل

بالام سرادخل بالنت ام لانها نان صور نان فان دخل بالام سرنا على التاييد سوا دخل
بالنت ام لانها نان صور نان ما خود نان مر من نومده واستار بقول **مر** زيادته والام
بالنت قصد الي ان مجي ذلك كاح الفنت تدفع به الام وان لم يعمل به خلاف كاح
الام فانه لا يلزم به الفنت على التاييد الا بالدخول واسلم **مر**

وجوه ذات كتاب قد ثبت **مر** او التي في علمه قد اسلمت

ان نت العلم وهو مشتمل **مر** او في ان يد اذ تم تسلم الامه

كاح دعي ارفع وكلمه تعد **مر** معتقة من قبل اسلام احد

وبعد دين تدفع المهر **مر** عن غيرها **مر** وشقي حيرة

فهاها الخاوي من المناهي **مر** سوا الزوج والممام اراعي

فالا اعتبارها بالتاخير **مر** معتقة والزوج في اسلام

الا غير والزوج قد في العتقة **مر** كانت زمان اجتهاد فنته

حكما في حق من سواها **مر** وحقا حكم الامام شاهي

مر فروع مرثله ما اذا اسلم على احد وامامه الاول **مر** اذا اسلم ولخته حرة

واياها كانت للمر كايه او اسلمت في العتق تعبت وان دفع كاح الامام سوا الامان

ام لا **مر** لا يمنع من اذ دفع كاح الامه بالاسلم للمر بعد ذلك او ردها ولو اسلمت

الامه بعد ذلك وقول **مر** لا اوجي او ارند احسن من قبل النظر النصور

بان موت المحر وهي مترك ولا يخص يد كذا لا في من ان تسلم بعد ردها او

موت مترك **مر** تسلم الامه يجوز عطفه على فعل الشرط فيكسر اخوه لا لفتا

السالكين والمهر رتبه على الاستنسا **مر** المعتقة قبل اسلام احد من ومن

الزوج تكاح في عتقها ولو تقدم اسلام احد على اعتاقها فدخل في ذلك ما لو

لمعتقت ثم اسلمت ثم اسلم الزوج وما لو اسلم الزوج ثم عتقت ثم اسلمت اما لو عتقت

بعد اسلامها وهو معنى قول **مر** النظر بعد دين فانها تدفع كاح المهر خرم الاسلام

عن عتقها فقط حتى لو اسلم على اربع امه فاسلمت معه اثنتان وتخلقت اثنتان

فعتقت واحده من المتقدمين واسلمت المختلفتان على الرق اندفع كاحهما لان

لخت زوجها حر عند اسلامها واسلام الزوج ولا تدفع الرقوة المستدرة لان

عتق صاحبها كان بعد اسلامها واسلام الزوج فلا يؤثر في حقها بل يختار واحده منها
كذا ذكر في الوجوه وبعده الراجعي والنووي وحكي في النظم عن شيخه البارزي ان هذا
سواء وانما يخير من المهر وهذا ما خود من كلام ابن الصلاح فانه قال في مسئلة الوسيط
استقر الراي عند البحث والتفكير على الحكم على الغريم بانه سالا في هذه المسئلة على

المذهب وسواءه انه لا يدفع كاح المختلفين بل يخير بين الامرين لان عتق احدي

المتقدمين كان بعد اجتماعهما على الاسلام والتاخذ ان مثل هذا العتق لا يخلص

كامل اير لم يفتي حكمه حكم الامام في حق من غيرهما قال وكان منشأ المهر سوا

صبي وهذه الي انه لما كان عتق المتقدم وانما قبل اجتماع الزوج والمختلفين في الاسلام

التحقت بالمراي في حق المختلفين وهو خطأ لان الاعتبار في ذكر اجتماع العتقة

نفسه والزوج في الاسلام وهو معنى قول **مر** النظم بالتام من عتقت والزوج

لا اجتماع غيرهما والزوج وهذه العتقة كانت عند اجتماعهما هي والزوج في الاسلام

رفيقه فكان حكمها حكم الامام في حقها وحق غيرها انتهى كلام ابن الصلاح وقول **مر**

النظم شاهي اي سواه ووافق ما ذكره ابن الصلاح قوله الفود اني لو اسلم ولخته

امام اسلمت معه واحده ثم عتقت ثم اسلم البواقي خير من الكل لانها في حالة الاجتماع

في الاسلام كانت امه انتهى وقول **مر** شيخنا المامم البلقيني له المصواب واسلم

والعبد عتقين والمحرر العتق **مر** فيها اذا من قبل ما انتهى عتق

او قبل عتق صار ذا ايمان **مر** ومعه ما اسلمت ثمتان **مر**

ومعه ان اسلمت ثمتان **مر** به حرر معان

ان كانتا رفيقتين لا اذا **مر** تاخر المهره عن هذا وهذا

مر اذا كان الزوج عبد لم يكن له ان يختار فوق الاثنين بل في صورته انه يلحق

فهر بالمحرر من اختيار اربع **مر** اذا ان عتق قبل ان يسلم **مر** ان يسلم قبل عتقه

كمن لا يسلم معه ثمتان اما بان لا تسلم واحده منهن او تسلم واحده فقط **مر** اذا

اذا اسلم مع ثمتان ثم عتق فانها يعينان للکاح الا اذا تأخرت للمر عن الاثنين

الثلاثين معه معنى قول **مر** النظر عن هذا وذا اي الاسلام او اعتاقه بان

تسلم اثنتان معه ثم عتق ثم تسلم حر فان له ان يختار للمر مع احدي الماتين

فصل في آخر ابي بن حنيفة في احدي النسخ تحقيقا
والقسم ان يثبت الصراح * نفيه ما يكره للكناح
لا للوطي والابلا والطهار * وجاز ان يخصص من يختار
في بعضه واختار الثاني * قد اوردت في الكتابات
له وللزقاق عباد الصور * واحسن اختياره وهو ان يصر

منه على **الاول** يحصل الاختيار لفظا على ذلك كونه اختار تكاثره وعونه
بذكره في التلخيص اصله لو سجدوا بالطلاق فمن طلقها قد اختارها سواء كان الطلاق
مفرا او مطلقا ولا يصح تعليق الاختيار وحصل التعيين ايضا بالنسخ وان فسره بالطلاق
وان اراد به مدلوله الاصلي وهو حل عقد الكناح من غير تنقيص عدد كان اختيارا
للزقاق هذا صرح كلام النظم ونهر ذلك من كلام النظم في تفسيره وهو ان يرفع
محلوف على الطلاق والتخير في قوله بتفسيره يعود للطلاق واحد ذلك من
شخصه البارزي وعليه هذا مشي صاحب الخليفة والمصباح لكن الذي صدر به التوجيه
كلامه النسخ منحوب عطفا على قوله لا الاختيار اي لا يصح تطبيق النسخ والتخير
في قوله بتفسيره يعود للنسخ لا الطلاق وقال انه الذي يقتضيه كلام الراعي انتهى
وقوله النظم يقتضيه هو خير قوله او للطلاق وقال انه الذي يقتضيه طلاق
لا يحصل الاختيار بالوطي والابلا ولا الطهار **الثاني** لو اتم على عشرة خلافه
الختارات في اكثر من العدد الشرعي كسنة جاز وطولس بعد ذلك بيان المراجع من
هو لا الست **الثالث** لو كان فيهن مسلمات او كليات ووثبات فله اختيار
المسلمات او الكليات للكناح دون الزقاق وله اختيار الوثبات وهو مراد النظم
بقوله عباد الصور لا اي دون الكناح **الرابع** لو اتع من التعيين حبس
لوعين فان اصر على الامتناع عزرة **الخامس** في ايجاب ويزدنا وانا وهكذا
حتى يختار بشرط خال من غير ايهما عن الم الاول وقد تمسك المصنف لوجوب
الاختيار بورد الامر به في حديثه جلان **السادس** السبكي والذي ائتمه منه ان
امسك للاباحة وفارق الوجوب لمقتضى دفعه ليس عزرة ولمنع الجمع من العشرة
فانه الحرام والواجب منه فالكوت مع الكفر عن الحمل لا يجوز فيه الا اذا اهلين

الحق انما هو في الاسلام على الزوج لاجل ان الاسلام يملكه المالكين المالكين
في الاسلام لان المالكين لا يملكون الا ما يملكون من المالكين المالكين
من المالكين المالكين المالكين المالكين المالكين المالكين المالكين
فانما هو في الاسلام على الزوج لاجل ان الاسلام يملكه المالكين المالكين

والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب

انما هو في الاسلام على الزوج لاجل ان الاسلام يملكه المالكين المالكين
في الاسلام لان المالكين لا يملكون الا ما يملكون من المالكين المالكين
من المالكين المالكين المالكين المالكين المالكين المالكين المالكين
فانما هو في الاسلام على الزوج لاجل ان الاسلام يملكه المالكين المالكين
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب

هذا هو الحق في الاسلام على الزوج لاجل ان الاسلام يملكه المالكين المالكين
في الاسلام لان المالكين لا يملكون الا ما يملكون من المالكين المالكين
من المالكين المالكين المالكين المالكين المالكين المالكين المالكين
فانما هو في الاسلام على الزوج لاجل ان الاسلام يملكه المالكين المالكين

وبعد ويلي المسمى ان طردا من بعده كذا وخيرا
فلما شرطت وسلم من دونك لا تخلف الزعم
وولدت من بعدك دونك من الولد حتى اصل اب
فمن يوم ولادة مسمى حيا بالامانة ورجع منها
وتجانيه فغشوا القيمه من امه لسهه معزومه
وذا دوما ذكرته من قبل من ذمه العبد كالمثل
وما د ان يعدم بها على المي دفعه لا بالامر بل ان كذا
ان عفته واسم من فندا عليه والعاقبة الا السيد

منه بل لا يثبت للولي لغيره ايضا بالحب الذي يجر الزوجين اي يثبت
في الطلاق في كل من هو الزوج والامان والابن مالا في الموضع وهو الحق
والعنه بالاختيار والولي به والشرط ايضا ان تبارن العنه فلو طردا بعدك لم يثبت له الطلاق
وهذا لان ان لا في الاختيار من الزوجين من الزوجين او يجرهم او يجرهم لا يجرهم
او يجرهم اذا فسخ الزوج الكاح يجب طردا بعد الوطى له المهر المسمى
وان فسخه بغيره فان العنه وطردا قبل الوطى وهو غير عالمه لزمه ابقاء الكاح
برده احد الزوجين ان كان بعد الوطى طرد المسمى او قبله ان كان من الزوجين
لم يجب شي فلو طردا احدهما بالمال وجب له المهر المثل وان كان من الزوجين
المسمى فلو طردا في الردة فلها مع شرط المسمى من المثل ان كانت جاعله بالفرق
يثبت لكل من الزوجين اختيار طردا الاسلام والنسب والمهر وعنه
من اذا شرط في الزوج الاسلام ان يكون الزوج كايه فلو كانت مسلمه لم يجب طردا
ومن اذا شرط فيها كايه فلو كانت وثنيه لم يجب طردا وعنه اذا شرطت
نسيه ان يظهر دون نسيه فان طردا او فسخه لاجل طردا في الشرع الصغير
واصل الرضه وكما في الشرع الكبير عن نسيه الغوي كمن سحر الامام اذا فسخ
شئت للبيان فقال هو اشد القولين وباتوا انا ذمنا الامام الملقني وباتوا
مثل ذكره في شرطه فيها ان يظهر دون نسيه ثبت له الطلاق والامانة والمهر
بشرط حرها ما اذا كان حرا فان كان جده اولا جازا لم يظهر بها امه وان شرطت

هذا هو الحق في الاسلام على الزوج لاجل ان الاسلام يملكه المالكين المالكين
في الاسلام لان المالكين لا يملكون الا ما يملكون من المالكين المالكين
من المالكين المالكين المالكين المالكين المالكين المالكين المالكين
فانما هو في الاسلام على الزوج لاجل ان الاسلام يملكه المالكين المالكين

وبعد ولي المسمى ان طهره **من بعده كره** وحسبوا
 خلف شرطت وسلم **من بعده كره** لا خلف الزعم
 وولد ومن بعده كره **من بعده كره** حتى اصل اب
 منته يوم ولا ذك **منته** حيا به الا بالشرع ميتا
 وبنائه فغسل القميص **من امه لسيده** معزومه
 وذا وما ذكره من قبل **في ذمه العبد كره** المشل
 وماذا ان بعدد بما على الذي **قد عز لا بالمريل** ان بكر ذي
 ان عقت واسم من عندا **عليه والعاقه** الا السيد

من قبل الاول انه ثبت للولي للثاني ايضا بالحب الذي يعبر الزوجين ان يثبت
 للثاني في كرمها وهو المحنون والقدام والبر من خلاف ما يختص الزوج وهو ان
 والعنة فلا خيار للولي به وشرط ايضا ان تبارن العدة فلو طهر ابعده لم يثبت له الخيار
 وهذا كما ان لا يثبت لابتداء منع من الزوجين محنون او مجردوم او ارض لا محنون
 او عتق **الابنة** اذا فسخ الزوج الكاح يجب طهر بعد الوطى له المهر المسمى
 وان فسخه بحية تارن العدة ووطى قبل الوطى وهو غير عالم به اذ لم يأتوا الكاح
 به ذك احد الزوجين ان كان بعد الوطى يجب المسمى او قبله فان كان من الزوج وجه
 لم يجب شي فلو وطىها جاهله بالطلاق وجب لها مهر المثل وان كان من الزوج بشرط
 المسمى فلو وطىها في الردة فلها مع شرط المسمى مهر المثل ان كانت جاهله بالقرن
 ثبت فكل من الزوجين اختيار خلف شرط الاسلام والنسب والمهر وعمله
 في اذا شرط في الزوج الاسلام ان يكون الزوجه كايه فلو كانت مسلمة لم يجب مطلقا
 وفي اذا شرط بها كايه فلو كانت وثنية لم يجب مطلقا وفيه اذا شرطت
 نسيه ان يظهر دون نسبها فان ظهر مثله او فوارة فلا خيار لها على الاطلاق في الشرع الصغير
 واسل الروضة ومكاتب في الشرع الكبير عن نصيحة البخاري لكن مع الامام الثاني
 ثبت الخيار فقال هو اشته القولين وبه اتوا انا ذك شيخنا الامام الثاني في غير
 مثل ذكره في شرطه نسبها ان ظهر دون نسب يثبت له الخيار والافضل للملائك ومعه
 به شرط حرها ما اذا كان حرا فان كان عبدا فلا خيار له بغيره وما امد وان شرطت

مهر المثل وان شرطت في غير ذلك
 لم يثبت من الزوجين
 وطهره كره

لا خلف

الزوج المسمى ان طهره من بعده كره وحسبوا
 خلف شرطت وسلم من بعده كره لا خلف الزعم
 وولد ومن بعده كره من بعده كره حتى اصل اب
 منته يوم ولا ذك منته حيا به الا بالشرع ميتا
 وبنائه فغسل القميص من امه لسيده معزومه
 وذا وما ذكره من قبل في ذمه العبد كره المشل
 وماذا ان بعدد بما على الذي قد عز لا بالمريل ان بكر ذي
 ان عقت واسم من عندا عليه والعاقه الا السيد

مهر المثل وان شرطت في غير ذلك
 لم يثبت من الزوجين
 وطهره كره

في الزوج صفة اخرى فان دونها فلها الطار وان شرطه في ثبوت الخيار له قولان
 لكن من الطلاق **في** الروضة من زيادة اشارة الطار وثبوت ولا يثبت الطار خلف الظن
 من غير شرط وهو مراد النظر بالرعي ومقتضى كلام النظر واصلة انها لو طهنت كذا فان
 في زوج من غير ان يكون له خيار لها وهو مقتضى طلاق العزالي ومقتضى قوله المهر للمهرج
 ذكرنا لانه اذا بان نفسه او دناءة نفسه او عفة لا خيار لها واذ بان نفسها او دناءة
 لو بان معها او عدلها للنيار وقد ذكر ذلك الراعي في كتابه فانه قال لو بان عند
 لكن للمكرمة كما لو تكلمها ظاهرا حرمتها فانتهت امره وقد تقدم انه لا خيار فيه قال لكن جانب
 المراد اولي الخيار **في** الروضة من زيادة اشارة هذا الذي ذكره الغداني
 ضعيف وفي قاضي من حبه الشامل لو تزوجت حرة رجل كما هما مطلقا فان
 عدلها للنيار وذكر غيره عن ذلك واكثر على الخذالي من المسئلة وذكر الراعي
 قيل الصداق عن قاضي الفاضل حين قال لو بان ناسقا انه يصح الكاح لوجود
 الاشارة الى عينه وعن الجوزي ان لما الفسخ كما بان معاشا له وجب من الراعي كونه ناك
 هاما قال مع نقله عن الجوزي هذا **في** السكينة كونه واقفي للمهرج الراعي
 مع نقله هذا **في** شيخنا الامام الملقب بما ذكره الخذالي ليس بضعيف وقد
في الثاني في رد ايه البويهي اذا تزوج العبد المراه ولم يذكر لها المهر ولا غيرها
 وقال طهنت كرها فلا خيار لها وقيل لها الخيار انتهى **في** شيخنا وهذا هو المختار
 والحوادث لانها فرت بترك العتق وجعلته يرجع تشبه الراعي وقد حرم المهرج في لانه
 والمختار من حبه المذهب انتهى **في** الراعي اذا عزم عليه امره فذلك منه حركة المطلقة
 الكاوي وقيل في النظر بان يكون قبل علمه برهنا فان علم به فزني **في** ذلك
 هو من زيادة وهو غير محتاج اليه فان ثبوت لغيره واظهر فليس للسيد فيه يوم
 الولادة ولو كان السيد حرة ولد كذا عبيد في الكاوي وهو من ولد المدة الى
 امره وهو غير ممكن لانه لو كان ابا امره لم تكن رفيقة بل فسخ عليه وكذا عدله عنه في
 النظر الى قوله حتى اسلب تعلم ان المراد حرة ابوابه ودخل في هذه العبار الجوزي
 ايضا وظهر بذلك ان عبار الكاوي غير جامعة ولا مانعة خلاف جاز النظر وانما
 ثبت قيمة ان انفصل شيئا فان خرج منه غير جنابه لم يجب شي وان كان جنابه للسيد

عشر قيمة امره وحيث وجبت فيه الولد او عشر قيمه الام وهو مراد النظم بقوله
 وذا وما ذكرته من قبل فان كان حارسا لزمه كذا كذا في الحال وان كان على علقه فمضى
 دمه يتبع به بعد العتق كما اذا لزمه مهر المثل في دمه ايضا ويرجع المهرور على الخار
 بما عزمه من قيمه الولد او عشر قيمه الام ولا يرجع الا بعد العزم خلاف المهر فانه لا
 يرجع به فان كانت الفان هي الزوجه وهو مراد النظر في رجوع عليها بعد الخلق
 ولا يجوز الرجوع الى امر الزوج وهو مراد النظر عن عقد عليه او امر العاقلة كذا
 المصلحة للماوي ومراده وكل السيد قد صرح بالمصاحب بانه لا يجوز الرجوع من
 السيد نفسه لانه اذا قال انها حرة عتقت فذلك كذا **في** النظم الا السيد قال
 في المكات بل يتصور من السيد انها لو كان اسما حرة او كانت موهوبة او جارية وهو
 محصور فزوجها باذن المهرج وشرط حرقتها او اراد بالموهوبة العتق عن الزنا فان ذكر
 صارف عن العتق بهذا ارجح صور واذ في التفتيح خامسة وهي ما اذا كان مالها
 سفيها وزوجه باذن وليه والله اعلم **في**

وعن كل العرس لامن دي من **في** وذكر ان المال قبل ما استغن
 زوج برق من لا ان عتقا **في** من قبل فسخها ولو قبل طلقا
 رجعا او سلامه ففسخا **في** وان زوج اليها كفى
 دون اجازة وللصبي **في** ومن لم يعتق الاهله
 لا للولي وجهل عتق والخيار **في** بالعتق لا بالحيث او على اليد
في اذا عتقت امره جميعا وهي تحت زوج فيه رق ثبت لها الخيار في فسخ الكاح وخرج
 يعتق كلها ما اذا عتق بعضها فلا خيار لها وتناول الخلاق قولنا من فيه رق كامل
 البق والمبعض والمكاتب والتعبد بدلا احسن من تعبد النظر واصلة من مسه
 رق كامل الرق لان ذلك يصدق بان يسه رق في وقت ثم يعتق قبل عتقها ولا خيار
 هذه الصور **في** من ذكرنا اذا كان العتق صادرا عن مريض وهي ثلث
 ماله بالصداق قبل وطى الزوج لها وهو مراد النظم بقوله **في** قبل ما استغن وهو انتقال
 من المقتضى من ذلك خاص بالمرأة كذا استعمله همامي الوطى على العموم من طلاق امر
 البعض على الكل فلا خيار لها لانه لو فسخت سقط مهرها فيصير في الثلث عن الوفا

بهما لا يمتنع كما لا يثبت للغير وكذا الواجب الفسخ حتى يفسخ خيارها وجعل الماوردة
 محل دكر اذا علمت بعتقها قال فان لم يعلمه فالحق ان لا يفسخ خيارها بان يملكها
 مالا فارجح ولا يمتنع اسلامه اي اسلام احد منهما اذا كانا كافرين واسلم احدهما
 عتقت وناخر اسلام الاخر فلما في الصور بين الماوردة الفسخ ولها الناحية اليها اي
 الي الرجعة في الاول واسلام المتخلف منهما في الثانية ولا يمتنع اجازتها في واحدة
 من هاتين الصورتين بل هي ثابتة للبيئتين ولو كانت الوجه صبيبة او مجنونة كان
 لها الفسخ بعد تاهلها كذلك بالزوج والافاقه وليس للولي تعاطي ذكر وتعدد
 التام له في تغيير الفسخ في صور من احدهما ان يدعي الجهل بالحق كذا المطلق في
 النظر واصله ويستلحق منه اذا كذبها ظاهر الحال بان يكون مقبلة مع سيدها
 في موضع واحد ولا يخرج له في اخفا ذكرها **المراد** ان يدعي الجهل بان لها
 لها الخيار بالحق واسم الفسخ منه الماوردي ما اذا علم كذبها في الجملة الفسخ فقال
 لا يقبل قولها قطعا وهذا الخلاف دعوى الجهل بخيار العيب فانه لا يقبل لغيره هذا
 في عيب المبيع اما عيب احد الزوجين فالامم الحاقه باقاع الجهل بقول الخيار
 بالحق فلو كانت علمت اصل الخيار بالحق لكن لم اعلم كونه على الفور لم يقبل كذا ذكره القائل
وهو في البسيط انما يجوز من كلام الامام الرازي وقد يوجه بان الغالب
 ان من علم اصل الخيار علم فوريته قال ولم ار غير ما نقلناه من الصور نعم في الزم للعادي
 ان كانت تدعي العيب بالاسلام وخالطت اهله لم تعدروا الاقوال **وهو** في
 المهرات قد ذكر هاتين الشاملتين في اللعان وحكي فيهما قولين كقول اصل الماورد لم يقبل
 بين ان يكون فوريته العيب بالاسلام ام لا وقيل الرازي في دعوى الجهل بخيار
 العيب بين فريب الاسلام او الفاسق في يديه بعينه فقبل منه والافاقه خلاف ما
 اطلق هنا وجزم في دعوى الجهل بالفورية بالقبول مطلقا عكس ما حكاه هنا
 عن الغزالي وعلله بانته في على العوام وفيه نظر لان حكم العيب اشر من حكم
 العتق وقد استدل به النوري في العيب وقال شرطه ان يكون ممن يعنى عليه
 انتهى وحيث قبل قولها فمع العيب واليه اشار بقوله في اول المراتب الاية ان طقت
 ان حلفت عذر ولو عتقت **بعضه** او بعدد وحلف

فبعضه ان حلفته اسما فلا **فان** ليني عنه حلف فلا
 يطلب بالوطي وان لم تعترف **بترفع** لقاض وبفسخ يستقل
 هذا ولو باقر واستقصا **في** غير هذا النكاح لان رضا
 الرضا اتاها وقلها **على** الاصح غير مسقط لها
 كالحكم لو اسقط الاستنعا **من** قبل ان يجري الاقباع
 ولو بطلت فكر راجعا **صور** ما وغير ما في راجعا
سند شرح قوله ان حلفت عذر وقدر ما بعد ان العتق لا يثبت الا باعتراف
 الزوج اما يحسن الحكم او يسهل على دكر او يسهل المردودة بعد نكوله عن العيب
 ولها ان حلفت اذا كانت لها عتقة بالزنا والمارة فاذا ثبتت العتق اهل
 سنة ان طلبت دكر ولو بتوفاها انا طال به حتى على موجب الشرع وان لم تعترف
 تفصيل الحكم فلو سكنت لم تعترف الا ان يحل الفاسق سكوتها على جهل او دفس
 فلا بأس بتبينها واذا حلفت على نفي العتقة لا يطلب بحقيق دكر الوطى واذا
 اعترفت بالعيب ومضت ملك الامهال بالوطى ولم تعترف فيها عتق رقت الاسر
 الي الفاسق وفسخت النكاح **واشار** بقوله من يادته تستقبل الي انها لا
 تحتاج في ذلك الى اذن الفاسق لكن الاصح انه يشترط ان يقول الفاسق ثبتت العتقة
 او حق الفسخ فاختاري اما لو اعترفته ولو كانت معدومة في دكر عرض او
 حبس فلا يحسب الملك مورا استغنى دكر الملك او وجهه في بعضها وذاك
وهو الرازي في الصور الثانية القياس استينافا او معنى دكر الفضل
 مقابل **وهو** ان الرفعة وفيه نظر لانه يلزم منه الاستيناف ايضا فاعل
 المراد انه لا يمتنع انفرادها عنه وفي غيره من السنة الاخرى خلاف الاستيناف
 ولا يمنع من احتساب الملك سفره فيها او في بعضها ولا طرده لها في كاح اخر وهو
 مواد النظر بالاستقصا كاسبق اسالورضيت بالمقام معه فانه يسقط خيارها
 ثم انه في النظر من يادته على ان دكر اذا رخصت بعد عام الملك اما الورضيت قبلها
 او في ثابها ولا يسقط حقها من الفسخ بعد انقضائها وشبهها بالواسطة حقته
 من الاخذ بالشفعة قبل بيع شركه لم يسقط بعدك **واشار** بقوله ولو بطلت فكر

ثم راجعنا الى اننا لو فرضت به بعد المدة ثم طلقها ثم راجعها لم يكن لها النفس لان ما اذا مات
منه ثم جدد نكاحها طلقا الفسخ في النكاح الجديد واليه اشار بقوله في الايات الاربعة لا
ان جدد دعه وانما بقوله من زيادة صورته وغير ما في ذلك الى جواب اعتراض
المرئي على هذه الدعوى بان لا يصور الطلاق الرجعي مع الحذف فان الرجعة بعد الطلاق
المرئي للعدة بصورة ذلك اذا استدخلت ما اودعها في غير المأني وهو الدوران
وذكر وجوب العدة ولا يزيل العنة

لان الحددة وصدق من محله **في** حكمه لان انتم بولد
ولم يلحقها ولا في العنة **في** ولا في الايام المثل
لان ان الحددة باربع **في** او طلب ارجاعها كالمودع
فان صدق في الثاني **في** والمستحق ان يعرضه في
رجوع مودع على ما اودع **في** ومثل دارني بدائس ادعا
ذلكها فاقول قول الثاني **في** بانها يلزمها فضعفان
فدعيها صرحه ان **في** من انك ما لثان في التسع
منقرضه والعدل **في** كل مع له والعزل

في عدم صرح قوله لان الحددة وبعده سلطان **في** الاول اذا تارعا في اجماع صدق
الحاح له الا في صورتين احدهما ان ينفقه الزوج فان لم يكن ان يكون منه
ولا من نفقة فتأكد ذلك صحتها واستقر جميع المهر فيها **في** الثاني ان يدعي الزوج
في العنة لو الايلانه ولم يصدق بمبينة استداهه للنكاح **في** الثالث ان اتى
للنفق ففواتات اي اذا ادعي الوطى في العنة والايالات باربع سورة يستدل
ببعضها فان قوله قد لجا بمبينة في نفقة وانما حلفتها الاحتمال نحو دها عدم المبالغة
وثبتت البكارة باربع سورة من زيادته وهو معروف في موضعه وكذا المودع فها
فطلب ان يخرج لم تكن من ذلك ونظير التصديق في شي دون شي سلطان **في** احدها
المودع اذا صدقته في دعوى اللثخ حرجت المودعة مستقته وعزمه مستقها فها
لا يرجع بذلك على المودع صدقته في سقوط المودعة لاني الرجوع **في** الثاني اذا كان
في يد اثنين دار مثلا فادعي احدها كلها والاخر نصفها فصدقنا ودعي النصف وليها

في يد ما فادعي مدعي الكل به منها وهو النصف لاني فليس الاخر الاخذ بالشعة الاية
بقومها على ملكه للنصف ولا يلزم من التصديق للزوج التصديق للانيات وورد على حصر
تصديق مدعي الوطى فبا تقدم صور اخرى الاولى اذا تزوجها بشرط البكارة فقات
في زالت بوجوب **في** اذا قال لظاهره طالق للسنة قال لم تقع لاني وطنتك فيه ولكن
في اسرعيل البويحي المذهب قول قوله لبقا النكاح واجاب **في** مثله القاضى حنين
في من فادعيه فها اذا قال له لم اتفق عليك اليوم فانت طالق ثم ادعي الملاقى فيقبل لعدم
الطلاق لا لسقوط النفقة لكن في فادعيه ان الصلاح ان الظاهر الوقوع في هذه
السنة **في** الثالثة اذا ادعت المطلقة لانا ان الزوج لا يرد عليها قبل حل الطلاق
لا لاستقرار المهر ذكره الراغب في التحليل للمدة الثانية **في** يباح للزوج في الاحتجاجات
بوجوبه الاما سلكه من الوطى في الدبر وله العزل وهو ان يدعيه فها اذا تار

الانزال اخرج ذكره فانزل خارج المزوج **في**
والدبر مثل القبل في الايات **في** لا لليل والتحليل والاحصان
وفيه الايلان في العنة **في** والا ذن نطقا وانقرضت القنة
حكم اثنان المراد في ذرها كاتياتها في قلمها في الفصل وغيرها الا في سعة امور **في** احدها
للليل **في** التحليل ولا ذل به للزوج الاولى **في** الثانية الاحصان ولا فصل به للوطى ولا
للوطى احصان حتى يجب عليه الرجوع اذا زار **في** الثالثة لا يحصل به القنة في الايلان
فها لا تقضي به العنة **في** ثالثة اخرج الموطع عن كونهما بكر البكر في ادفا الكنت
ولا يحتاج لنطقها **في** ثالثة لا تصير به القنة فرائدا كما صحه الراغب في الاستبراء
لكن صح في النكاح فبا حل للزوج من الاستبراء انما تصير به فرائدا وثبت النسب
بوجوب بعضهم على غير الامم وانما لزمه فها تصير به فرائدا بحجج العدة **في**

ويجوز امه الزرع وجب **في** مهر وتحرير وثبت النسب
وصدق ولدا بقتة **في** وثبتت لامله اميشه
بالمكرا بقتة لان استحق **في** للابن من قبل او الولد رق
ولود على البارية المشتركة **في** ثبت فيما النزع منها ملكه
وليس للبسر وجدر الولد **في** وبعضه للعشر من المدة الاسد

في يد ما فادعي مدعي الكل به منها وهو النصف لاني فليس الاخر الاخذ بالشعة الاية
بقومها على ملكه للنصف ولا يلزم من التصديق للزوج التصديق للانيات وورد على حصر
تصديق مدعي الوطى فبا تقدم صور اخرى الاولى اذا تزوجها بشرط البكارة فقات
في زالت بوجوب **في** اذا قال لظاهره طالق للسنة قال لم تقع لاني وطنتك فيه ولكن
في اسرعيل البويحي المذهب قول قوله لبقا النكاح واجاب **في** مثله القاضى حنين
في من فادعيه فها اذا قال له لم اتفق عليك اليوم فانت طالق ثم ادعي الملاقى فيقبل لعدم
الطلاق لا لسقوط النفقة لكن في فادعيه ان الصلاح ان الظاهر الوقوع في هذه
السنة **في** الثالثة اذا ادعت المطلقة لانا ان الزوج لا يرد عليها قبل حل الطلاق
لا لاستقرار المهر ذكره الراغب في التحليل للمدة الثانية **في** يباح للزوج في الاحتجاجات
بوجوبه الاما سلكه من الوطى في الدبر وله العزل وهو ان يدعيه فها اذا تار

استاء البكر

مخرج على الأصل وان علا على جارية فرعه وان سفل وترتب على ذلك امور اربعة **هـ**
 الاول وجوب المهر والعقد دون الخلع **و** الثاني الرابض وبقيته انطلق الى تعالى
 لا خلق الولد وشوئ نسب الولد وحرمته وهو مراد النظم بهذا الرق ولا يجب فيه الولد
 المسمى من امه الولد فتصير الموطوع ام ولد للأصل الموطوع **و** الثالث بالملك المسمى مع الملك
 اي ثبت الامية مع ملكة لها متساويين وفيها ترتيب عقلي السادس وجوب قيمة الامة
 للزواج على الأصل ولستثنى من هذين الأخيرين صورتان أحدهما ان يكون
 ام ولد الابن فلا ينقل عنه ولا نصير ام ولد للأصل **ب** الثاني ان يكون للأصل رقبته
 فلا نصير ام ولد له وحيث لا ثبت الامية لا يجب القيمة ولو على جارية مشتركة بين
 فرعه وغيره ثبتت امه الولد في الزواج منها ويسري الى باقيها على الأصل ان كان
 موسرا دون ما اذا كان معسرا وكذا حكم الولد يكون كملكه مع اليسار وبعضه
 وهو قد رما بنت في امه من امته الولد مع اليسار واشارتوا **ج** من يادته في
 القول الاسد الى رجه حكاه ابو سعد الهروي ان الاستلاد لا يثبت في تعيب الشريك
 ولو كان الأصل موسرا ولم يمتي فرعه مستمتعا **د** من يهر فوارت فوارتها
 واستمتع شوها وترفع امه **هـ** الأصل للمهر الذي قبله
 ان شق جهرا وطاق الغشاء بقوله بالانين **ب** ثانيا
 ولو سحر رخته او رقتا **ج** او طفله ان احتاج بها
 والمهر من يعين بها **د** تعينه وجده المستعجا
 بالموت والتعذر والطلاق **و** للزواج الحق بعد كالفان
 والعصاة تملك بالانين **و** استوا ان يمتنع امرعا
ج يجب على الزوج لمتاع الأصل بان يهي له مستمتعا وهو من المتاع الذي لا يستمتع به او
 شي يستمتع به اما بان يزوج حرة ولو كانت يما شر كاحكام اذنة او يعطيه مهرها
 او يهرها **د** انكروا ان اعطى المهر او ملكه جارية لم يطلها او يعطيه شيئا فلو تزوج الا
 في يسارة لم يمتي دتمته **هـ** اعسر قبل دخوله وامسحت الزوجه حتى قبضت في
هـ **ث** شيخنا الامام البلقيني يجب على الابن دفعه لحصول الاعفاف به **د** **ك**
 وان كان انا وجب على الاب لجوب مقتضى الاعفاف والصرف للوجود **د**

أخت من ذكر موت الأمه وليس كذلك فلا فرق فيه بين المهر والأمه والمهرية وذكر ما منع
و لو باع السيد الأمه المزدوجة أو اعتقها سواء أوصى لها مهرها أم لا استمر كحماها ولهذا
أبى الوارد في قوله ولها أوصى مهرها إشارة لما عطفه على اعتناق مقدر بقدره
أو يعتقها ولها أوصى مهرها وعلم من ذلك كرهذا في الثاني أنه في الأول لما اعتقها لم
يوس لها مهرها وليس لها ولا يعتقها ولا يبيعها ولا يشرها أحبسها التسليم المهر
لأنه لو كان الكساح فاسداً فإن مهر المثل يجب للشترى أن وطئها الزوج بعد البيع والبيع
أن وطئها قبله واشتراط قبوله في اعتقك لتكفي لا إذا التفت حكمي
ولزم القيمة لا الوفا ولا يصدر عنها قيمتها متاجراً
إذا قال لأمه اعتقك بشرط أن تكفي أو علي أن تكفي أو لتكفي اشتراط في
عتقها قبولها على الفور لأنه اعتناق على عوض ويلزمها قيمتها له لسداد العوض
ولا يلزم الوفاً لأنها الامتثال من الزوج به ولو اصدقها قيمتها بطل الاصداق دون
الكساح إن جلت القيمة أي لأحد ما كانا عالمين بها صح الاصداق وقوله لا إذا
الفتح حكمي أي خلاف ما لو قالت السيد لعتقك لتكفي فتفت الكساح
لأنه مطالب بذكره لا بشرط قبوله بل بحق وإن لم يقبل ولا يلزمه فيه نفسه
والمراد بالاتفاق ليس بعتن سيد جديد في كساح يا ذن
كاتب بالعتد وما يزيد من مهر على المهر الذي فيه اذن
ومن كساح فاسد ووطئاً في ذمه العبد وحدها
وإن قيل لعبد سافروعي أو أمه زوجها لم يمنع
إذا اذن السيد لعبد في الكساح لا يصير ما ذمه ضامناً لمهر زوجته ونفقتها
لا يصحها إذا عتد كساح ابنة الصغير وإنما يكون ذلك في كسبه لما جاز بعد الكساح
أو بعد حلول المهر الموعود فما إذا كان مكنتها وفي مال القهار أن كان ما دونها في
القهار سواء في ذكر رأس المال والرخ كأنه مائة في العبد المأذون فلو اذن له في
قدر من المهر فتلك ما أكثر منه فالمراد في ذمه بفتح يفتح بها بعد الحق وكذا لو ترك فاسداً
وطئ من المهر فتلك ما أكثر منه فالمراد في كساح صحيح فتلك فاسداً أو في فاسد
ولما اذن لم يفي ذلك أصلاً لـ الرافعي في الصور المأهية قياس هذه المسائل

أخت من ذكر موت الأمه وليس كذلك فلا فرق فيه بين المهر والأمه والمهرية وذكر ما منع
و لو باع السيد الأمه المزدوجة أو اعتقها سواء أوصى لها مهرها أم لا استمر كحماها ولهذا
أبى الوارد في قوله ولها أوصى مهرها إشارة لما عطفه على اعتناق مقدر بقدره
أو يعتقها ولها أوصى مهرها وعلم من ذلك كرهذا في الثاني أنه في الأول لما اعتقها لم
يوس لها مهرها وليس لها ولا يعتقها ولا يبيعها ولا يشرها أحبسها التسليم المهر
لأنه لو كان الكساح فاسداً فإن مهر المثل يجب للشترى أن وطئها الزوج بعد البيع والبيع
أن وطئها قبله واشتراط قبوله في اعتقك لتكفي لا إذا التفت حكمي
ولزم القيمة لا الوفا ولا يصدر عنها قيمتها متاجراً
إذا قال لأمه اعتقك بشرط أن تكفي أو علي أن تكفي أو لتكفي اشتراط في
عتقها قبولها على الفور لأنه اعتناق على عوض ويلزمها قيمتها له لسداد العوض
ولا يلزم الوفاً لأنها الامتثال من الزوج به ولو اصدقها قيمتها بطل الاصداق دون
الكساح إن جلت القيمة أي لأحد ما كانا عالمين بها صح الاصداق وقوله لا إذا
الفتح حكمي أي خلاف ما لو قالت السيد لعتقك لتكفي فتفت الكساح
لأنه مطالب بذكره لا بشرط قبوله بل بحق وإن لم يقبل ولا يلزمه فيه نفسه
والمراد بالاتفاق ليس بعتن سيد جديد في كساح يا ذن
كاتب بالعتد وما يزيد من مهر على المهر الذي فيه اذن
ومن كساح فاسد ووطئاً في ذمه العبد وحدها
وإن قيل لعبد سافروعي أو أمه زوجها لم يمنع
إذا اذن السيد لعبد في الكساح لا يصير ما ذمه ضامناً لمهر زوجته ونفقتها
لا يصحها إذا عتد كساح ابنة الصغير وإنما يكون ذلك في كسبه لما جاز بعد الكساح
أو بعد حلول المهر الموعود فما إذا كان مكنتها وفي مال القهار أن كان ما دونها في
القهار سواء في ذكر رأس المال والرخ كأنه مائة في العبد المأذون فلو اذن له في
قدر من المهر فتلك ما أكثر منه فالمراد في ذمه بفتح يفتح بها بعد الحق وكذا لو ترك فاسداً
وطئ من المهر فتلك ما أكثر منه فالمراد في كساح صحيح فتلك فاسداً أو في فاسد
ولما اذن لم يفي ذلك أصلاً لـ الرافعي في الصور المأهية قياس هذه المسائل

في كساح المهرية الذي باع أمه أو مهرها أم لا استمر كحماها ولهذا
أبى الوارد في قوله ولها أوصى مهرها إشارة لما عطفه على اعتناق مقدر بقدره
أو يعتقها ولها أوصى مهرها وعلم من ذلك كرهذا في الثاني أنه في الأول لما اعتقها لم
يوس لها مهرها وليس لها ولا يعتقها ولا يبيعها ولا يشرها أحبسها التسليم المهر
لأنه لو كان الكساح فاسداً فإن مهر المثل يجب للشترى أن وطئها الزوج بعد البيع والبيع
أن وطئها قبله واشتراط قبوله في اعتقك لتكفي لا إذا التفت حكمي
ولزم القيمة لا الوفا ولا يصدر عنها قيمتها متاجراً
إذا قال لأمه اعتقك بشرط أن تكفي أو علي أن تكفي أو لتكفي اشتراط في
عتقها قبولها على الفور لأنه اعتناق على عوض ويلزمها قيمتها له لسداد العوض
ولا يلزم الوفاً لأنها الامتثال من الزوج به ولو اصدقها قيمتها بطل الاصداق دون
الكساح إن جلت القيمة أي لأحد ما كانا عالمين بها صح الاصداق وقوله لا إذا
الفتح حكمي أي خلاف ما لو قالت السيد لعتقك لتكفي فتفت الكساح
لأنه مطالب بذكره لا بشرط قبوله بل بحق وإن لم يقبل ولا يلزمه فيه نفسه
والمراد بالاتفاق ليس بعتن سيد جديد في كساح يا ذن
كاتب بالعتد وما يزيد من مهر على المهر الذي فيه اذن
ومن كساح فاسد ووطئاً في ذمه العبد وحدها
وإن قيل لعبد سافروعي أو أمه زوجها لم يمنع
إذا اذن السيد لعبد في الكساح لا يصير ما ذمه ضامناً لمهر زوجته ونفقتها
لا يصحها إذا عتد كساح ابنة الصغير وإنما يكون ذلك في كسبه لما جاز بعد الكساح
أو بعد حلول المهر الموعود فما إذا كان مكنتها وفي مال القهار أن كان ما دونها في
القهار سواء في ذكر رأس المال والرخ كأنه مائة في العبد المأذون فلو اذن له في
قدر من المهر فتلك ما أكثر منه فالمراد في ذمه بفتح يفتح بها بعد الحق وكذا لو ترك فاسداً
وطئ من المهر فتلك ما أكثر منه فالمراد في كساح صحيح فتلك فاسداً أو في فاسد
ولما اذن لم يفي ذلك أصلاً لـ الرافعي في الصور المأهية قياس هذه المسائل

تظنه بالكسب ايضا كالزوجه الاذن كما حاصها بمسئله فاسد ولا يلزمه بالوطي حد وله
 المانع بعينه وان نأت عليه الاستمتاع بزوجه وكذا له المانع بامته المزمعه وليس
 لزوجه المانع من ذلك وزوجه مكر بعض النحل **فتفتي** كما حاصها كالنحل
 وقل وطي بها يسقط **لا** ان مكر الزوجه لا يخل
فتفتي من مكره **فتفتي** وليس شيء قطا اذا وطئ
 وبعد وطئ ان به اعتبرت **فتفتي** ان من السيد زوج لزوج
 مكر مورث له ثم هلكت **فتفتي** مورث وبعضها ان مكر
 من بعد وطئ يكون المهر **فتفتي** تركه وقبل وطئ خطد
فتفتي **لا** اذا تزوجت حرم بعد فلكة او بعضه بشرا او غيرها انتم كما حاصها
 فان كان ذلك قبل الوطي سقط مهرها كله بخلاف ما اذا تزوج حرم بامه ثم ملكها قبل الوطي
 ناته يشطر المهر واقترع الحواشي على قوله **لا** ان ملكها ففقدت في النظر بان يكون
 قبل الدخول ثم انقضت بان كان بعد الدخول لم يسقط شيء من المهر وبين انه يسقط هنا
 نصف المهر فقط **فتفتي** اذا اشترت حرم زوجها بعد الدخول بنفس الصدق
 وكان السيد قد ضمنه صح الشراء لا استقراره بالدخول خلاف ما اذا كان قبله فانه يسقط
 فلائح وكذا اذا لم يضمنه السيد فانه لا تحقق الصدق عليه **فتفتي** اذا انكح
 مورثه ثم مات المورث فمكر الزوج بعضها او كلها فان كان ذلك بعد الدخول فالمهر
 تركه بقضي منه ديونه وتقدم منه وصاياه ثم الباقي لورثته وان كان قبل الدخول فمكر
 تركه ويسقط النصف الاخر والله اعلم **فتفتي**

ومهر ميه ولا عذر ادعت **فتفتي** راضيه نطقا بها ما سمعت
 والزوج بها اجبرت نطقا **فتفتي** عند العراقيين والمصنف
فتفتي راضي خليفه هدي الخوي **فتفتي** والمتولي وعن المدد ودي
 وان نكته وزوجت **فتفتي** تركه **فتفتي** تركه **فتفتي** تركه **فتفتي** تركه
 وبا دعا الميزون وراح كذا **فتفتي** عتده عتدا ذاك او ما عتدا
 او العصبى او عتده الموكلة **فتفتي** احرام من وكل زوجا حلفت
فتفتي سلطان احداها اذا زوجت امراه برضاها لكونها غير حرة واسادها

المهر احتياطا ثم ادعت ان بينها وبين الزوج مهر ميه ولا عذر لم تقع دعواها اصلا
 وتغير النظم بعدم المانع اولى من تغيير المأوى بعدم المانع اولى من تغيير المأوى
 دعواها الا انه لا يقبل قولها بلائحه وليس كذلك وقد في النظر من ربا دته
 الرضوي تكونه بالنطق بالخروج منه اذا دعت غير المهر بالسكوت لكونها كذا
فتفتي الامام الذي ارتضاة العراقيون ان دعواها المهر ميه ميه ميه
 لا يصدق الا بيمينها انتهى اما اذا ذكرت عتدا من غلط او نسيان فان دعواها
 تسقط وان زوجت بالاجبار مكره استيد ان سمعت دعواها والفول قول الزوج
 في انكار ذلك يمينه كذا اجزم به في المأوى بغير اختيار العزالي وبه في النظم
 على انتبح في ذلك العراقيين وان الخوي والمتولي ذهبوا الى انها هي المصدقة فتختلف
 هي وانه روي عن جل الاحباب والراوي كذلك الامام يحكم في الزنا ايضا على انفسا
 الاحكام وهو الاصح في اصل الروضة ثم به في الزنا من زنا دته ايضا على انفسا
 لو ادعت انها زوجت بغير رضاها وهي معتبرة الاذن لم تسقط منها ذلك بعد
 نكته برضاها وصرح به الخوي في فتاويه **فتفتي** **لا** الراعي كانه جعل الدخول
 بمكره الرضا **فتفتي** اذا ادعى الزوجي انه كان حين عقد النكاح حيا او ميتا
 او انه كان مكرها حين عقده ويكفي صدق الزوج في انكار ذلك بيمينه **فتفتي**
 الراعي سبق ذكره حين نفا اذا ادعى احد المتعاقدين صحة العقد والاخر فسادا
 فليجي في هذه الصور ذكر الخلاف **فتفتي** **لا** النودي لم يذكره الاحباب في هذه
 الصور ولا يصح بحجبه لان الظاهر الغالب في الانكحة الاحتياط وعتدها بشروطها
 وبعض الشهود وغيرهم بخلاف المبيع فان ومعه فاسد كثير وذكر المهر بعد الدخول
 من ذكر العام بعد الخاص وذكر الحي بعد من ذكر الخاص بعد العام واقترع
 المأوى على ذكر الميزون والعصبى وقول **فتفتي** النظر عتدا ذاك او ما عتدا هو من
 زنا دته اي المصدق الزوج سواء عتده للولي حاله جنون احرام ام لا كذا انقل
 ترجيح في اصل الروضة عن الشيخ ابي علي وعنه وقد يقتضي الملاق المأوى
فتفتي **لا** كاتن الصدق بل العرس **فتفتي** بالعقل والبلوغ على النفس

ولو لم يكن غيرهما لمسلم الي **سليمه** ان لم يكن موجلا
وفي الزواج فلهي امين **يوضع** فالسليم بالتمكين
ومن ما درجوع الثاني ومع **منع** سوى من ذواتها
لاهي بعد الوطى ولتمهل الي **طوبى** وتطيف والمأخر
غير واقضاة لثمة فسلمن **يهلها** الي المهار والسمن
الصدائق كالتن كلما جاز جعله ثما جاز اصدافه وما افلا واورد في الكتابه على
هذا جعل رقة العبد صداقا للزوجه الحرم وجعل ام الطفل صداقا للزوجه وجعل
احد ابوي الصغيره صداقا لها فان ذكر لا يصح مع صحة البيع في هذه الصور ولا
يرد ذكر فان هذه الاشياء يصح جعلها صداقا في الجملة واستعد في هذه الصور لخاص
والحرس اي الزوجه ان كانت عاقله بالغ حسن نفسها وكره لكر الوطى للصغيره والحيه
للمسلم ايضا الي تسلم الصداق ان لم يكن موجلا او كان عينا او دينيا حالان
كان موجلا ولا حسن ولو حل بطل التسليم كما صحه الرافي في الحر وحكامه في الشرع
الكبير عن اكثر الايه وتبعه النووي كمن صح في الشرح الصغير ان لها المسلم
بعد الخلو وصوبه في المهرات ووافق التحصين الاول ما اذا باع بطن موجل رجل
بطل التسليم فان الاصح في كتب الرافي كلها انه لا حسن ووافق الثاني ما صحه في
زياده الروضه فيما لا يشترى صلحه بمن موجل واطلس ولم يفتق لما كميها حتى
حلي الاجل ان له الفسخ وهم يقولون ان للوطى حبسها ان له التسليم اذ اراد بطل
ولست في من لم يفسر صور **احد** اها لو كانت له وادعي لها سيدها بغيرها
لانها ملكته بالوصيه لا على انه مهر **الثاني** لو زوج ام ولله فعتقت بموته
لان الصداق للوارث لاله **الثالث** لو باع امته بعد زوجها فالمهر امه ولا
حبس لها له لزوجها عن ملكه ولا للشري لان المهر ليس له فان باعها ففسد
اسم الزوج الصداق عند بطل عدل وهو ما اذا النظر بالامين فاذا ملكت سلمه لها
وقد استشكل كل ابن الرويه ذلك بان العدل ان كان ما عاينها في القبض فقد ادى المهر
الي اجبار الزوج والافتد اجبرت هي اولاه **ل** ويمكن ان يجاب بان ما باع امه
البيعي لكنه ممنوع من التسليم اليها وهي ممنوعه من انقضت فيه بطل تكتيه فان لم يتاخر

عقبت

وبادر احدها للتسليم اجبر الاخر فان امتنع فلها در الرجوع فيما سلمه الا الزوجه
اذا ملكت من الوطى باختيارها فوطى الزوج ليس لها بعد ذلك الامتناع في الاصح
ل في اصل الروضه ولجري الوجه ان فيما لو سلم الوطى صغيره او محتويه
قل ومن صدقها اذا بلغت او افاقت بعد الدخول **ل** شيخنا الامام
الليثي لا ينبغي ان ياتي هذا التحصين اذا سلم الوطى بالمصلحة فان تسليمه
كتسليمها وهو كعقد الوطى عن المشقة ليس للزوج الاخذ بها بعد زوال العقد
في الاصح **اعلم** ان رجوع الزوج في المهر في هذه الصور ممنوع على
اجبار ولا يحل ذلك فان قلنا لا يجبر يرجع في الاصح لانه مبيع بدفعه من محل
دينا موجلا واذا استقلت المراد امهلت كمنطوق الوطى فلو قال سلموها لي ولا اثر
بها **ل** الغزالي لا يجاب **ل** الجوري يجاب في المريضة كذب
الطنله وكذا قبله لتطيف واستخذ او اقصى من الامهال **ل** المام ومهم
من موله لا عبرة بالامهال لانه لم يفسد جهاز وانتظار من ظهر من بعض او فاس
فتصرع القلم من زيادته بقوله **ل** الي المهار والسمن زياده ناكده
والمهر بالوطى ولو محرما **ل** مقرر ومون فرد منها
يسمى المهر الواجب بالكاح او الفرض بامر من **احد** الوطى ولو كان
محرما كوطى الغايض وتناولت عبارته الوطى في الدرر وخرج عنها المباشرة
في دون الزوج وهو الاصح فيها واورد في المهرات عن الاحباب انهم اختلفوا
في الاستقرار بالوطى ولا بد بعد مريض الحين لان المشهور ان الصداق قبل القبض
مضمون فبان عقد كالمبيع كاتوا ان البيع قبل القبض غير مستقر وان كان
الشر فقبض فكذلك الصداق هذا كله وهو محكي **ل** ان المراد بالاستقرار
ها الا من من موطى المهر او شرطه وفي البيع الشرر **ل** الانسح فاقفون
اليابان وهذا اصح لا حقا فيه ثانيا موت احد الزوجين
وموجب فساد حديث **ل** يملك كعصوب **ل** دم
والحر او عقد دون الاذن **ل** بدون مهرها ولا ين
بزايد مزال **ل** الاذن او عقد **ل** بام الابن او عايت وقد

الاشياء

جمله ولو باذن سبقت **او شرط** للنفار فيما اصدقا
وان للولي النا او غلب **ان اعطى** الذي الفاضلا
مثل كاخ واختلاص وغيره **لا من** او لسا بعوض
كذا بعدد كما لو اصدقا **تعليمها** القرآن ثم اصدقنا
نك وشرط الطلاق اليانا **غيره** على عليه ما هنا

ر وجب مهر المثل في **احدها** ان لا يكون مفسد الصدق دون النكاح
في صور **احدها** ان لا يكون مفسد الصدق دون النكاح
وذكر الدم من زيادة النظر في مثل ما لا يكون مفسد الصدق
الغرض في **الراعي** كان المراد ان يقبل بغير هذا الشخص **ان**
ان يعتد الكاخ بدون مهر المثل والمراد كما او غير في النظر من زيادة ان يكون دون
ادها والمراد من زيادة الاذن وفي الرشد كلام للمداوي في الحرد اذا لم ياذن
وفي التغيره اذنت في ذلك للمزام **لا الثالث** ان يعتد كاخ انه اكثر مهر
المثل من مال لان فان كان من مال الاب صح كذا قاله الصوال والجزوي ورجحوا
وعين البطلان كالصوره التي يولدها ومعنى كلامه صاد جميع المسمى كس
التبني وجب مهر المثل وبطلته الا يادده واخره الزوجي في تصحيحة ودخل
في الاثر الصغير والمجنون ولا يرد البائع العاقل لما علم من انه لا يرضيه الا باذنه
الرابعة ان يصدق عن ابيه امة وصورة ان يلد منه وهي في مملكه كاخ ثم يملكها
كتاب ان يقول له زوجك كاخيت من الصدق ويجعل العذر الذي ينادي بفسد
الصدق طها لانه ولو اذنت في تزويجه هكذا ان علم مشيئة صح **الثاني**
ان يشترط اختيار بني الصدق **الثاني** ان يزوجك على ان لو لينا النا او على
ان يعطيه النا وتغير النظر في الم لم تغير للمداوي **الاب** **الثاني** ان
تزوج امرأتين ما اكثر بعوض واحد ان يكون ولي الكل او دكلا عن اولياهن
في تزويجن وتطويع خلع امرأتين ما اكثر بعوض واحد يوجب عن كل واحدة
مهر مثلها وتغير النظر به كذا حسن من غير للمداوي بنسوة **الثاني**
بعد الصدق كما لو اصدقه تعليم من ان ثم فادتها قبل التعليم يسح او طلاقين

او رجعي يجب لها مهر المثل وغير للمداوي بنسوة فانت **والح** **نرضي** في المظ
بانه لا يقيد ذكر بان يكون الطلاق بانسا فلو كان رجعا كان للمك كذا كروا
انه اسهل بعد العلم بعد الزنا مع توطئة ارجح النظر للعلم **والح**
السبكي اعلم بجميع بين الكلامين ان هنا امور اخرى اوجهه الخدر منها انه
لو اصدقها فقام القرآن ففسده وان عرف مخرج عدد الحروف فيختلف مهره
وصحوبه وحكي للمداوي وحكي في ان المراد ان هل يحرك في كلاته وحروفه التي
منها السلف عليها لم لا لثباته وصحوبه بعضه على الاول يعلم ما النصف
دون الثاني **الثاني** هذا الكلام خا مريا اذا طلق قبل الدخول وتدرجوا
بعد التعليم ولو طلق بعد الدخول والمستحق بعد الدخول تعليم **وي** **السبكي**
كشفت كتب المذهب فانها يظهر من النظر للعلم بما يجب تعلمه كالنكاح
وما يتبع من الصبيغ بشرط التعذر مرد واجاب واما غير ذلك فان كلامه في
المنع ثم اسقطه في الكلام المذكور **الثاني** **السبكي** وليس في ما اذا كانت
ايات لا يبرهن على تعليلها في مجلس واحد صور محرم ومرد واجاب في الصور
انه لا يخدر وهو ما ذكره الامام في النهاية واستقنا شيخنا الامام البليغي ما لو
كانت صغرى لا تشبه او صارت محرم بوضع حصلت به الزمة او عقد عليها
بعد ذلك ولا يبرهن بغيره ايضا بان يصدق تعليم ذكر نفسه فلو اصدقها
ذكرته فمته لم يحدرا التعليم بالطلاق **وقوله** في اوله الايات **الاثني**
مهر المثل هو معمول قوله في اوله هذه الايات وموجب فساد **ر**
مهر المثل بفسد النكاح **شرط** المكالع للنفار منه والصراح
وشرط ان العرس لا يخل **وشرطها** ان لا يطاها العمل
ودون ما يوزر ومهر المثل ان **تطلق** كان خروج للمع من
عنده بالبعد او ان يخلع **بعضا** صدقاتا ويجب مهر العان
ذكر في هذه الايات صور افسد فيها النكاح **الاول** ان يشترط فيه لغيره
الثاني ان يشترط على الزوج ان يطلق المتكوحه سوا شرط عليه طلاقا مثل الذي
او بعد **الثالث** ان يشترط ان لا يخل **الرابعة** ان يشترط على الزوج ان لا يطاها

كذا صحه في الروضة واصحها ولعل المراد شرط لوها فان الشرط انما هو ان اذا كان في
 سلبه العقد وهو الما شرطه وبنها وصح في الجور والمناهج البطلان مطلقا وهو الما
 به الشرح الصحيح **الاول** الذي على الاول كذا ان **قول** ان شرطه ان
 شرطان ان لم يساعده الاخر لم يترد ان يساعده فالزوج بالمساعدة تارك لحقه فلا
 كانت مساعدته كشرطه وهي بالمساعدة مانعة حقه فلا كانت مساعدته كشرطها
الثاني السبكي وهو ضعيف لان الاشتراط الزام والمساعدة التزام والشرط على
 المتلزم المتلزم ولا عكس انتهى واستثنى المعجزي في تناوبه مرد ذكر المايوس من احتكامها
 اجتماع لا يطل العقد بشرط ان لا يطلها فانه في قضيته وكذا هو المقتضى في المال فشرط
 ان لا يطلها الى الاحتمال **الثالث** ان العقد الولي او الوكيل بدون المهر المماثل
 به الذي مضى عليه المراه او بدون مهر المثل اذا اطلعت الاذن كذا في المحرور
 عليه في المناهج قال الاطرحه الكاح في صورتين مهر المثل وكذا صحه في اصل
 الروضة في المايه وحكامه في الاول من العراقيين حكى عن المراسين الابطال ولم يصح
 ترجيح احد الطرفين **الرابع** ان زوج عليه نحو بطلان رقبته صداقها فان
 جعله صداقا لانه صح **الخامس** شيئا الا تمام البقي في جعله صداقا لحرم الذي
 يظهر مرجه التحقيق صحه الكاح والصداق في نفسه الكاح كما في قوله ان يصدر
 حر جزما وكما في ان راسه كانت طالق على الاصح ونايلته في الخلفيات ونحوها
 انتهى **السادس** ان يجعل المضع صداقا والمراد به كاح التعار وهو ان يقول زوجتك
 بنسي على ان تزوجني المتك وبضع كل واحد منهما صدق للآخرى ولو ذكر مع ذلك
 ولو جعل بضع احدتها صداقا دون للآخرى صح الكاح الى ان يجعل بضعها صداقا دون
 للآخرى **والسابع** ولجب مهر العان اي اذا اتفق الزوج والولي مع المراه حيث
 يغيب ادنها على الف في السد والعتبة في العلانية فغند في العلانية بالنسب وجب الفان
 اما لو غندت اثم اظهر راي العلانية التزمه فالواجب مهر السد فالمدار على ما غندته
 العقد **والثامن** ان يزوجه امه من غيرها **والعاشر** صدق او المهر ما تكلم
 او ان كانت الرشيد زوجتي لا **والحادي عشر** مهر ضيق مهرها او اهلها
 او التمت بدون مهر المثل **والثاني عشر** او غير نقل ذكر المحلل

هذا هو الما شرطه وبنها وصح في الجور والمناهج البطلان مطلقا وهو الما
 به الشرح الصحيح **الاول** الذي على الاول كذا ان **قول** ان شرطه ان
 شرطان ان لم يساعده الاخر لم يترد ان يساعده فالزوج بالمساعدة تارك لحقه فلا
 كانت مساعدته كشرطه وهي بالمساعدة مانعة حقه فلا كانت مساعدته كشرطها
الثاني السبكي وهو ضعيف لان الاشتراط الزام والمساعدة التزام والشرط على
 المتلزم المتلزم ولا عكس انتهى واستثنى المعجزي في تناوبه مرد ذكر المايوس من احتكامها
 اجتماع لا يطل العقد بشرط ان لا يطلها فانه في قضيته وكذا هو المقتضى في المال فشرط
 ان لا يطلها الى الاحتمال **الثالث** ان العقد الولي او الوكيل بدون المهر المماثل
 به الذي مضى عليه المراه او بدون مهر المثل اذا اطلعت الاذن كذا في المحرور
 عليه في المناهج قال الاطرحه الكاح في صورتين مهر المثل وكذا صحه في اصل
 الروضة في المايه وحكامه في الاول من العراقيين حكى عن المراسين الابطال ولم يصح
 ترجيح احد الطرفين **الرابع** ان زوج عليه نحو بطلان رقبته صداقها فان
 جعله صداقا لانه صح **الخامس** شيئا الا تمام البقي في جعله صداقا لحرم الذي
 يظهر مرجه التحقيق صحه الكاح والصداق في نفسه الكاح كما في قوله ان يصدر
 حر جزما وكما في ان راسه كانت طالق على الاصح ونايلته في الخلفيات ونحوها
 انتهى **السادس** ان يجعل المضع صداقا والمراد به كاح التعار وهو ان يقول زوجتك
 بنسي على ان تزوجني المتك وبضع كل واحد منهما صدق للآخرى ولو ذكر مع ذلك
 ولو جعل بضع احدتها صداقا دون للآخرى صح الكاح الى ان يجعل بضعها صداقا دون
 للآخرى **والسابع** ولجب مهر العان اي اذا اتفق الزوج والولي مع المراه حيث
 يغيب ادنها على الف في السد والعتبة في العلانية فغند في العلانية بالنسب وجب الفان
 اما لو غندت اثم اظهر راي العلانية التزمه فالواجب مهر السد فالمدار على ما غندته
 العقد **والثامن** ان يزوجه امه من غيرها **والعاشر** صدق او المهر ما تكلم
 او ان كانت الرشيد زوجتي لا **والحادي عشر** مهر ضيق مهرها او اهلها
 او التمت بدون مهر المثل **والثاني عشر** او غير نقل ذكر المحلل

٧٧
 اشار به الى ان يكون رجوعه اليه ما اذا كان هو الذي ولي دفعه فان دفعه غيره
 ففيه التفصيل الذي ذكرناه **وقول** وكل من دون الفصل تبع اي اذا اصدتها جارية
 حامله حاله الاصدان ثم طلقها قبل الدخول بعد الوضع رجع اليه نصف الولد ايضا
 حلالا باعتبار حاله الاصدان ومنعلا باعتبار وقت الرجوع ثم اثار من زيادة الى ان
 محل رجوعه الى نصف الولد ان رضى هي بذلك لان الولادة زيادة في الحكم فان ات
 لم يرجع الى نصف المارية للفرق بين النصف بينهما وفيه الولد يوم الولادة وقد
 صرح بذلك في المتن وكذا رجع الزوج نصف ارش جنبه غيرها على المهر فان كانت
 هي المارية او حصل ذكراته بما وية لم يرجع به وباقى زوج **وقول** وان عدا ايج او حرم
 مع ما بعده **بعد** كاحه باذن السيد **م** المباح يقسم او يوجد
 مطلق بعد مهر دفعا **وقول** ان طلقا بكل رجعا
 او نصفه لم يشر او يعتق **م** حيث كان العبد مبرها بقي
 لما ذكر العتق وان اعتقها **م** او باعها مرقبل ان طلقها
 من قبل وطلي فيها المعتق او **م** من باع كل قبضه العبد راو
 او نصفها للزوج او اشتراك **م** بغيره لا حيا وما دلي جبرا
منه مستلطان **اخذ** ما اذا كان العبد باذن سيد ثم باع او حرم اي اعتقه الفسخ
 كاح زوجته بسبب من الاساس او طلقها وكان ذلك بعد قبضه الصداق وقبل وطليها
 فالرجوع لا الزوج وهو كل المهر في صورة الفسخ ونصفه في صورة الصداق يكون
 للمشري في الصورة الاولى وهي ما اذا باعه وللعتق في الصورة الثانية وهي ما
 اذا اعتقه **الباب** اذا استقر على ملكه كانت رقبه العبد هي نفس الصداق بان
 رجعه اياه وجعل رقبته صداقا ثم طلقها قبل الدخول استقر على ملكه السيد لانه ولو
 كان اعتقها قبل ان طلقها او باعها ومثله البيع من زيادة النظر ولو اعتق هذا العبد
 او باع عدم الفسخ المباح او طلقها قبل الدخول فغلب الحنفية في الاول والبايع في الثانية
 جميع قبضه العبد في الفسخ ونصفه في الطلاق الحنفية في مثله العتق والمشري في صورة
 البيع لقوته الصداق بالبيع او الاعناق فزج مستقته الى بدله وهو العتق في صورة
 البيع العتق والمشري في صورة البيع وهذا ما يقع به الامتحان فيقال احسن اليه

باعتاقه وزجج عليه بقبضه وباقى زوج النصف الماحرم من الايات مع ما بعده واسلم
م كالحلح مطلقا كذا ايتا **م** رفته شراوة لعانة
 لا بالذي بسبب جوي **م** كالعنف بالعب وعين شري
 دي زوجها فاكل **م** وهو في الاصل والشرع هو
 ارجع المهر لعبد يشري **م** كلا ولا السيد قد اتم
 بل مهرها الدين كما مر هنا **م** اذا في كجيلة ميتة دفعا
 ومنه عطلت في اثنين **م** قد اسلم او من افعين
م رجع نصف المهر الى الزوج ان حصل الزمة في حياة الزوجين قبل الوطى لا يبيح
 شيئا من الحياة الزمة يموت احدهما قبل الوطى ان حصل الزمة بعده فيستتر جميع
 المهر فيها **وقول** مطلقا هو من زيادة النظر اي لو كان بها او مع
 اجني واللام الزوج رفته وشرايه زوجته فيما اذا كانت امه ولعانه بها اذا قد
 نالها اذا كانت لفرقة ميت او بسببها فانه يسقط جميع الصداق واقتصر في النظم على
 الثانية للمهر الاول من طرقت الاولى وهذا كالعنف بالعب اي وقعه بعينها وشري
 بعينه وبالعتق اي فسخه بعتقه مع قبضه على الرق وشراها زوجها فاما اذا كانت حرة
 وهو عبد فلو كانت امه ما دونه واشترته باذن سيدها رجع البيع وامته والكاح لان
 الملك للسيد ثم نيه في النظم من زيادة على ان المراد في شراها زوجها ان مهرها الذي
 كان دينا عليه يلغو وينسقط وليس المراد بذلك انها اذا قبضته يرجع به فانه لا يمكن
 رجوعه الى العبد الذي اشتراه ولا الى السيدة الذي امره به هو تنبيه حسن
 لكن التعبير عنه بانه هو لا محلي له لو منح المراد منه انتهى وانما يرجع الى الزوج نصف
 المهر او كله فيما اذا كان باقيا ولو تعينت صفته كان بعد طلقها جديده او حراما فمقتضى
 الزمة بعد دمج الجلد او تحلل بغير رجوع فيه وهو من ذكر في كاح الكفار اذا اسلم الزوجان
 او زانعا اليان في حال الكفر والصور بالقران من زيادة النظم واسلم **م**
 ولو بقوده ولو اوصت بترك **م** واحرم الصايد والكل ترك
 بالاتفاق في خيل ذية **م** وانه يرضع فرعا مع نظره
 وترك مبي ورضاع الزمسا **م** ملتقا بترك دين مسما

منه من قبل **الاول** لانع الرجوع الى عين الصداق كونه خرج عن ملكه ثم عاد اليها
ولا كونها اوصت باعتاقه وهو مراد النظم بالكل ولا كون الصداق صداق الزوج حال الفراق
موتها **وقوله** وانكسر تركه اي يلزمه تركه الصلح وارجاله اذا عاد اليه كله فان عاد اليه
نصفه لم يرمله لانه مشترك بينهما وتعد راسا لنصف وهو المذكور في المأوي بقوله
ولا يرسله وهو محمول على النصف كما تقدم فذكر المأوي احاديثا لانه والنظر بحاله
الاخرى **الثانية** اذا اصدقته خلافا شرعت في يد هاتم طلقها قبل الدخول انقضت
بالعشرة وكانت النخل بينهما نصيب فلا يرجع الزوج الى نصيبه الا بائنا فقامت على ذلك كما
الطلقة في النظم واحله وهو صواب لصورتين **الحادية** ان يرد الزوج الرجوع في
نصف النخل صلح الثمن او تركه الزوج مع ابنا العشرة **الثانية** ان يرد الزوج
مع بقا العشرة الى كذا او تركه الزوج مع قطيع العشرة وبيع في المانية العذابي
لكن لا يصح فيها اخبارا لمنعه فلا حاجة للاتفاق وتغير المأوي في هذه المسئلة بقوله
اثمونه او ضمن في المقصود من قول **النظم المسئلة الثالثة** اذا اصدقها امه
فولدت عند هاتم طلقها قبل الدخول انقضت بالولد ان حملت بعد العقد فاشركا به
الامه ولا يرجع في غيرها ما دامت رضعة الا بواقعتها على ذكره سواء كان له الرجوع
في الولد ام لا هذا اذا قلنا يعني بان ترضع الولد شكلي الامام ان نص الشاخي يدل على
انه لا شاب ايضا وحمل جوار الرجوع في نصف الام دون الولد بتوافقهما اذا كان
بعد سن القيد سابقا قبله وبيع كما قاله ابن الصبغ والتمولي وحكي عن النص واليه اشار
في النظم بقوله من زيارته مع نظره **الرابعة** من التزم من الزوجين ترك
سقي النخل او تركه المأوي في صورتين المتقدمتين لزمه ما التزم بخلاف ما لو
التزم السقي او المأوي مع ثابته وعد لا يقوم الوفاية والله اعلم

وبدل الواجب يوم التلث من يدها مع ارشاقه يقتضي
وعاد للزوج اقل التلث **في** يومى المأوي **في** التلث
تلث من يدها كما حكم الله **في** تلث المأوي كالتلث او
لازم حق صداق اعتلق **في** ان هو لم يبرأ من الحق
او ابدت بدفع قيمه الي **في** صاحبها فلازم ان يقبل

او ابدت لصله الزيادة **في** كالحمل او كالصنعة المتأداة
الثانية رجوعه بصفه قيمه **في** حليته بالمهية القديمة
ولو لم الجنس عليه ما رجعه **في** او على والوسط صحته
وقبل نصفه بوزن شبرا **في** ونصف اجر مثل صومع مورا
في اذ اختلف الصداق في يد الزوج بعد ما اي بعد الفرية لزمه الرجوع بدل الواجب
وهو الحمل فان اذ اوردت الفرية مرجع بينهما والنصف في الطلاق وهو وهو المثل
في المثل والقيمة في المقوم والمأوي بطله يوم التلث فان اختلف ولكن نقص لزمه
ارشاقه وقوله **النظم** يقتضي اي يقتضي اي يكون بعد هاتم ان كان تلث الصداق
قبله اي قبل الفرية لزمه اقل قيمته يوم المأوي والمأوي وهو مراد المأوي بالزوج
والمأوي بالقيمة كذا في كتب الزنا في التلث واعتبارها في المأوي من غير اعتبار
اكاله المتوسطه بينهما وبيان القيمة اقل ما كانت مبرومة العقد الى يوم القصد
فاعتبرها القيمة دون يومى المأوي والاتفاق لان الظاهر عدم دخله عند
الغايه وانها بها وذكره الرازي في الزكاة استلزاما ان المعتد منه القصد وحكاية
في المهمات عن نص المأوي في مواضع وقال انه المعنى به ولم يصح في المأوي بان
الحكام في هذه اكاله بها اذا كان التلث قبل الفرية بل المطلقة لغير القيد كالمقيد
ما قبله بما بعد الفرية فافصح في النظم بذلك وكذلك لزمه اقل قيمته يومى المأوي
والمأوي في صور اخرى **الحادية** ان يصدقها رقيقا فتعلق لغايه على الموت
وهو الدبر او على غيره ثم انفصل الفرية فيرجع الى قيمته المذكورة الخلق حق العلق
الثانية ان خلقه حق لازم كالزمن مع المأوي والمأوي فيرجع لقيمة ان
انشاؤه ان يبرأ ويؤخر الرجوع الى زمان ذكر الخلق ان تسلم العين من المأوي او
التي جردت له الى انقضائها فان لم يفعل فادرت في دفع القيمة اليه لزمه
فتولها لقيمة ما يدرك في الثمن عني **في** في المهمات وهذا غير مستقيم
لانه اذا لم يرجع لم يبق للملك اليه فكيف ينقطع الثمن عن المأوي بتسليمه واعطائه
قاله وانما ذكره حبا الشامل والتمه هذا التفصيل بين التسليم وعدمه في المأوي
اذا رجع في اكاله **الثالثة** ان عرفت بالصداق زيارته متصلة فتاوي في

دفعه لملك الزيادة ومثل له بامر من احد **هذا** الحكم وقد مثل له ايضا للنقص وهو موافق
 للمعنى في الروضة واصحابها هناك زيادة ونقص ولا فرق في ذلك بين الامره واليهيمه ويزيد
 في الروضة واصحابها في البيع فعمله مينا في الامه دون الرميته **ثانيها** ما اعاده منعه
 بان يصدق عليها فيكون له يد هام تصاع من اخرى فتتبع من يملكه لزيادة الصاعه
 الثاني حكم من زيادته وجهين فما يرجع به احدهما ان يرجع بنصفه في الما بالحبسه
 العدمه وسكاه عن رجوع الشيخ ابي علي والغرض في الوسط وهو الاصح في اصل
 الروضة **ثانيها** انه يرجع نصف وزنه بزيادة نصف اخرى مثل صوغه وانما يترك
 على الوجه الاول ولو لم للنقص لئلا ان يقوم بعد البله وان كان مرجعه وهو احد الوجهين
 وبه **ثالث** محرم من المروزي والثاني انه يقوم بعينه بنصفه فالدفع بنصفه وكذا القلق
 وبه **ثالث** ابن الجراد والله اعلم **س**

وبليس المهر اذا لم يختر **س** وان اصرت مانيه شرعي
 ونقص النصف اذا لم يقض **س** عن نصف قيمه له به قضى
 او تداني للنقص عند الخرس **س** كزوج ارض اسدقت والغرس
 ومنعه اخرى وحل وكبر **س** بنقص حش البعد او حل الحجر
 او وهبه العين لان يبريا **س** وسط ثالث وما قد يقبلا
 بقود هذين لما الزوج يمت **س** ان لف البعس كالورقه
 ونقص ايضا نصف الاول **س** خلق نصفه ولا يعف الولي

فصل في الاول اذا لم يختر المراه دفع نصف الصداق ولا دفع نصف القيمه عنه
 فيها اذا اراد الصداق في يدها زياده متعلقه بالحبس لئلا يذكر ولكن مجلس المهر عنها
 لحق حق الزوج به فان اصرت على الامتناع بيع منه وهو محرم **قوله** النظم شرعي
 ماني بحقه فان لم يوجد بشرطه المتضمن به كده وصرف للزوج نصف قيمه بدون
 ملكه لزياده والباقي لها فان لم يزد من النصف مع زيادته على النصف الواجب له قضى
 القاضي له باخذ النصف بعينه اذ لا فائده حيله في البيع **واعلم** ان الغايه نصف
 القيمه هو الذي عبر به السافعي ولا يكون **وه** **ثالث** في اصل الروضة انه الصواب
 فان قيمه النصف اقل لان التفسير عيب ووقع في كلام الحنف الى قيمه النصف وهو

شاه **قوله** لم يسهل في ذلك بل قصد به الامامه وراى المشاهل في خلافه
 في النهاية ان الفقهاء اهلوا في ذلك اى في قولهم بنصف القيمه **قوله** وراى منهم النصف
 وهو اقل من نصف القيمه **قوله** ان اخر من كان الروضه والسبكي والاسنوكي والبلقي
 ليا هذا لان الواجب للزوج بالطلاق نصف الصداق وقد اخذوا عنه فباخذ قيمته
 وهو النصف لان نصف القيمه وكذا عبر به في المذهب واليه **ثالث**
 يرجع الزوج ايضا الى القيمه او نصفها اذا اى امتنع من الرجوع الى العين لنقص
 حصل فيه عند العبر اى الزوجه كما اذا اسدقت انما فرجها او غرت فيها او اوجرت
 في سنده اخرى مع زوال مسنده كانت فيه عند الاصل او مرفها يعلم ان كلامه المقدم
 في اعاده تلك المسنده بعينها فذكر زياده محضه واما هذه زياده لحدوث
 هذه المسنده ونقص لزوال القيمه **واعلم** ان الموجب لعدم اجباره على
 العين زوال القيمه لاحداث هذه وتغير النظم الحسن من قول للمادى واعاده
 مسنده اخرى فان المسنده الاخرى لا يقال فيها اعاده فالحسن في النظم بخلاف
 لفظ الاعاده وموجوب النقص ايضا اكمل وقد تقدم ذكره في امثله الزيادة ايضا هو
 زياده مروجبه ونقص مروجبه كما تقدم **وه** كبر البعد فانه ينقص حشبه
 وهو الذي عبر عنه المادى بطراوته وان حصلت الزيادة فيه مروجبه قوته
 على الما له الشافعي **وه** كبر الشرح فانه ينقص حشها اي شرفها وان زاد في حشها

الثالث يرجع الى القيمه ايضا فانها اذا وهبه عين الصداق ثم فارقتها ورجع النعوي
 انه لا يرجع عليها بشي **وه** شيخنا البلقي **وه** فله المزي **وه**
 الراعي انه الاحسن اما لو كان ديننا نأبراته عنه ثم فارقتها فانه لا يرجع عليها بشي
الراعي لو تلف بعض الصداق كما لو اسدقت فوجبه قلف احدهما ثم طلقها
 قبل الدخول رجع في نصف الباقي ونصف قيمه الثالث وهذا اكمل ولو هتلم بعض
 صداقها فبرجع نصف الباقي ونصف قيمه الموهوب **ثالث** لو خالعت الزوج
 نصف مهرها شافعي ثم طلقها قبل الدخول فسد نصف بدل المخلع وللزوجه ربع
 الصداق وباقي للزوج حكم التشطير وعوض المخلع وله مع ذلك عليها نصف المهر
 وهذا مبني على قوله المشافعي وقد صحح الراعي والنووي في تعليقه من المقرر والوهن

في النقص على ما في المتن

وقد علمنا ان كل حيوان له روح في اليوم الاول فلو كان في اليوم الثاني فالاجابة مستقيمة فقط او
في اليوم الثالث فكل واحد من هذه **الاجابة** السبكي ظاهر عيان النفس انه لو كان المدعو
في اليوم الثالث هو المدعو في اليوم الاول فظاهر عيان انه انما يكون اذا كان هو المدعو
اولا **الاجابة** ولا تنصرف في كلام احسانا به كروانا رايته للمالك فيه خلافا انتهى **الاجابة**
ان يكون المدعو عليه أي لشعيرة او جوارحه او اهل حرقته غيرهم فغيرهم فلو خص
به فلا غنى له في الجواب وليس المراد عموم جميع الناس فانه متعدد **الاجابة** ان يكون
شعيرة لا تنصرف منه او طبع في جوارحه فان كان كذلك لوجب الاجابة **الاجابة**
ان لا يخصص هناك مريد في حضوره **الاجابة** المادة مري ليس من الشروط ان لا يكون
عدو المدعو ولا ان يكون في الدعوى موهوبه له وهو مخالف لما تقدم نافي تاداشد
من جملة الحدود **الاجابة** ان لا يكون هناك منكر وذكر له بل من احدها
فمنه للمرسل اي مطلقا سر كانت الدعوى للرجال او للنساء على نحو الرائي في قوله
انتراس للمرسل لكن الموضح عند النووي في حل انتراس من الحدود فيجوز ان يكون المدعو هاتين الحال
ثانيتين **الاجابة** ان لا يكون هناك صور حيوان الا في صور احدها وان يكون على
فواش او مكاري في معناها الطبق والمطبوخ او الخوان والنقصة ذكره الرائي في ثنائيه
الغرائي بالاولين فقال **الاجابة** في الاجابة بالاسم الطبق والخوان **الاجابة** في الميات
المقيدة في الامرين المنع وفيه نظرنا **الاجابة** ان يكون ذكر في الدهليز دون موضع اللوس
ولا يتم وجوب الدعوى لاجله ذكره الرائي في النووي وزاده في النظر **الاجابة**
ان يكون المدعو من اذ احضره ال ذكر المذكر فيجوز اجابة للدعوى وازالة المذكر وهو
معنى قوله **الاجابة** النظر شئت اي شئت ذكر المذكر واجوب **الاجابة** ان لا يكون منقطع
الراس ذكره الرائي في النووي ولم يتعرض له في النظر **الاجابة** اصله قد يقال **الاجابة** يجوز
تنطق الراس من ان يكون حيوانا وخرج بالحيوان صور السوء وغيره وان لا
يخرج **الاجابة** ان استجاب الوليه لا ينقض توليه العرس بل يرد في كلا سائر
الولام وجوب الاجابة ينقض توليه العرس على المشهور فان حمل كلام الناظم
واصله او لا على العموم لم يستقم وجوب الاجابة ثم بين في التعليل واصله زيادة
على عدم وجوبه لاجابه فيها اذا كان هناك صور حيوان منصوبه انه يلزم للحضور

اليان

وقد علمنا ان كل حيوان له روح في اليوم الاول فلو كان في اليوم الثاني فالاجابة مستقيمة فقط او
في اليوم الثالث فكل واحد من هذه **الاجابة** السبكي ظاهر عيان النفس انه لو كان المدعو
في اليوم الثالث هو المدعو في اليوم الاول فظاهر عيان انه انما يكون اذا كان هو المدعو
اولا **الاجابة** ولا تنصرف في كلام احسانا به كروانا رايته للمالك فيه خلافا انتهى **الاجابة**
ان يكون المدعو عليه أي لشعيرة او جوارحه او اهل حرقته غيرهم فغيرهم فلو خص
به فلا غنى له في الجواب وليس المراد عموم جميع الناس فانه متعدد **الاجابة** ان يكون
شعيرة لا تنصرف منه او طبع في جوارحه فان كان كذلك لوجب الاجابة **الاجابة**
ان لا يخصص هناك مريد في حضوره **الاجابة** المادة مري ليس من الشروط ان لا يكون
عدو المدعو ولا ان يكون في الدعوى موهوبه له وهو مخالف لما تقدم نافي تاداشد
من جملة الحدود **الاجابة** ان لا يكون هناك منكر وذكر له بل من احدها
فمنه للمرسل اي مطلقا سر كانت الدعوى للرجال او للنساء على نحو الرائي في قوله
انتراس للمرسل لكن الموضح عند النووي في حل انتراس من الحدود فيجوز ان يكون المدعو هاتين الحال
ثانيتين **الاجابة** ان لا يكون هناك صور حيوان الا في صور احدها وان يكون على
فواش او مكاري في معناها الطبق والمطبوخ او الخوان والنقصة ذكره الرائي في ثنائيه
الغرائي بالاولين فقال **الاجابة** في الاجابة بالاسم الطبق والخوان **الاجابة** في الميات
المقيدة في الامرين المنع وفيه نظرنا **الاجابة** ان يكون ذكر في الدهليز دون موضع اللوس
ولا يتم وجوب الدعوى لاجله ذكره الرائي في النووي وزاده في النظر **الاجابة**
ان يكون المدعو من اذ احضره ال ذكر المذكر فيجوز اجابة للدعوى وازالة المذكر وهو
معنى قوله **الاجابة** النظر شئت اي شئت ذكر المذكر واجوب **الاجابة** ان لا يكون منقطع
الراس ذكره الرائي في النووي ولم يتعرض له في النظر **الاجابة** اصله قد يقال **الاجابة** يجوز
تنطق الراس من ان يكون حيوانا وخرج بالحيوان صور السوء وغيره وان لا
يخرج **الاجابة** ان استجاب الوليه لا ينقض توليه العرس بل يرد في كلا سائر
الولام وجوب الاجابة ينقض توليه العرس على المشهور فان حمل كلام الناظم
واصله او لا على العموم لم يستقم وجوب الاجابة ثم بين في التعليل واصله زيادة
على عدم وجوبه لاجابه فيها اذا كان هناك صور حيوان منصوبه انه يلزم للحضور

في موضع قد ذكره هذا من غير بيان عن مكانه عن المكان عن عامة الاحتساب كمن
 في الشرح الصغير من الاكثرين انهم قالوا ان الكراهة وكلامه في الكبرية وفي المباح
 انه الصواب ثم ذكر انهم وضعوا القصور وقد فهم منه احتسابه مع عدمه وان
 المنصوبه وعليه يدل قولهم على الخطا ونحوها لكن في زيادة الروضة في
 الارض وليس الثياب ونحوها واطلق في المنهاج خبره ثم ذكر ان المصنف باكل القرية
 اي ولا يوقف على اذن صريح وقد يقتضي القرية عدم الاكل مع تقدم الطعام كاستطاع
 غايه فلا يباح له الاكل ما لم يحضر الغايه او اذن من صاحب الطعام صرحا ثم ذكر
 من زيادة انه ليس له ان يعلم هو ولا سائله ان كان الطعام قد انظر وبأكل ان سبق
 على الداعي حيث هو وهو على طريق الاحتساب ومنه من ان صاحب البيت يترك
 الاحابه وهو كذا وان لا يلزم المصنف الاكل وهو الاصح في اصل الروضة ما ذكره في
 شرح مسلم في الوليه لكن صححه في كتاب الصوم لزوم الاكل في **المصنف**
 انه المختار وعلى الوجوب يحصل بغيره وجوب للصنف ان يأخذ من طعام الضيفه ما
 يعلم من المالكه فان سكره رخصه حرم وجوب المالك الرجوع فيها فقدم للصنف قبل
 التاخذ ما على انه لا ملكه بل ذكره وقد نزع القائل ملكه له مطلقا وقال انه هو المالك
 باذن وجهه في اصل الروضة في الامان لكن حكاه عن الاكثرين المالكه هل تلك الروضه
 او لاخذ او الوضع في الم او الوضع او لاخذ قد اوردوا في حمله قوله **المصنف**
 في الروضه اصله وضعه التوقي ما سوى الوجه المأخوذ في الشرح الصغير لما روي
 ان الذي روي المالك الوضع في الم ويقضي ما صححه التوقي في أحد الآثار المالكه الاخذ
 ويقضي على هذه المواجهه ان يكون من الرجوع ويجوز نفي السكر ويحرم في الولايم وظاهر كلامه
 استواطفيه لكن في التنبية انه مكره في اصل الروضه انه خلاف الروضه في ذلك الموضع
 لكن ذكر الراعي والفوري ان تركه اولي الا اذا عرف ان المالك لا يترفع عن بعض
 ولم تقدمه الا لئلا يظن في مرونه بعض الشافعي على انه مكره حكاه في زيادة الروضه على بعض
 في الشهادات ولا يجوز اخذه من اخذه ولا من روي في ذيله اذا بطله كذا
 وان سقط منه بعد ذكره ولا يتركه ملكا كما صرح به في التلميز زيادة وهو احد اوجه
 حكاه الراعي في انه خرج عن ملكه الناصر النادر بالانطاط او بالانطاط المستطال

وهو قريب من الخلاف في الطعام المتقدم للضيف والله سبحانه وتعالى اعلم
القسم
 القسم حتم وحي امتناع **المصنف** في الشرح والطباع
 لزوجين ولزوجات حلالا **المصنف** وتأشرا **المصنف**
 ان دعا من بلا مسكنه **المصنف** فلم يجبه او غير اذنه
 تحمل او لم يشرع **المصنف** لها على العاقل والولي
 وهو ان يطوف بالجنون **المصنف** لم يورده الوطني وصوله امن
 وقت غلبه الاخص ان ضبط **المصنف** وليقتل الاخر في الموت مباشر
غيب القسم للزوجات كما عرفت في الحديث وفي معناها الزوجان كما صرح به في
 التلميز من زيادة وليس المراد وجوب ذكر التاخذ بل عند اداء الميث عند واحدة
 كالفصل بعد ذكره ويدخل في القسم ما يقع به اما شرعا كالحائض والحرمه او
 طبقا كالرضيه والرقا **المصنف** في المربعه ما اذا اراد المصنف جميع نفيه فخلعت
 واحده لم يرض فلا يتم لها وان استخففت المفقده صرح به الماوردي **المصنف**
 من ذلك المحدث اي عن وطني شبهه كافي اصل الروضه عن المتولي من غير مخالفه وعلمه
 في التمهيد لخرجه للخلع وفي المطلب انه يخرج على المشهور وهو ان لا يستماع
المصنف في وجوب القسم ايضا الناشئ ولو كانت غيرائه بنسوزها لكونه بمنزله
 والمثور **المصنف** ان يدعو من بلا منزله فلا يجزيه **المصنف** في الماوردي
 ما اذا كانت ذات قدر وخبر ولم تحتد البروز **المصنف** فلا يلزمه اجابته وعليه ان
 يقسم لها في بنتها وفي الزايله ما شير اليه واستغفره الروايي وخبره ما لودعاهن
 بلا منزل احداهن فلا يكون المتخذه من ذلك شريح **المصنف** في ان تفرق بين
 اذنه **المصنف** ان يكون سفرها لغيرها ولو كان ذلك اذنه **المصنف** شيئا امام
 البقعي لم يذكرها الصغيره وقد يقتضي المواءم ان لا يستحق القسم كالفقه فالدولم
 يذكرها الصايه **المصنف** امرها وانح وهو وجوب القسم لها لا سيما وعاد القسم
 الليل ولا يتم فيه يستدبر ان يكون عا **المصنف** في حقها النهار كون زوجها اتونيا ومن
 فيحصل مع الصوم للمأثر والاستماع غير الوطني **المصنف** على العاقل اي ان وجوب

القسم على العاقل ويعدل فيه المراهق والمراد الزوج على وليه حيث لو جاز على وليه
إذا علم ذنبه واداه الصغير الذي لا يتأق فيه وعلى **الشيخ** الإمام الملقني
الظاهر من كلامهم أنه لا يجب على وليه أن يطوف به لعدم المعتد من القصر انتهى
وأما المحبون فامر القسم على وليه أن يطوف به عاروجا به بشرط أن **أحدها**
أن لا يأتى بالوطي **ثانيها** أن يؤمن صياله على الزوجات وغيرهن ولا يجب على
الولي ذكر إلا أن يظهر منه الميل إلى النساء أو احتراهم للميرة بأن غشيان من منعه
وقد بينهم معارضة فبين الطواف به وليس كذلك بل لا دعا ومن لا مكره كان في العاقل
ثالث في أصل الزوجية أو يطوف به على بعض من يتحمل أن يكون ذلك بشرط المذكور
في العاقل وهو قرب مسكن من محلي اليه أو خوف عليها وإهله هنا لسبقه وعدم
عدم اعتبار ذكره المحبون لأنه لا يجب على الولي والمحبون عدم قرب المسكن ويح
وهذا أقرب ثم إن ضبط قدر رافقه وجنونه بأن كان جنونا أو ذوقا يوما لم يجر
أن يخص وقت الموافقة ولو اتفاه من أحداهم في الجنون فلا اعتداد به ولا قضاء
وه المتولي راجع إليه في أيام الأفاقة ويراعيه الولي في الجنون ويحظر
وأحله نوبه من هذا ونحو **هذا** الرافعي وهذا أحسن وجاز
النظر وأصله محتمل لها وجعلها في التخلقه على الأول وهي على الثاني أقرب ولعل
وان لم يضبط وقت الموافقة ونسب الولي لو أحله في الجنون وأفاق في نوبه أخرى
فقصي للادلي ما جرى في المحبون لفضه كما في أصل الروضة عن الغدالي وإ
بعضه ولم يفرده الغدالي فقد **ثالث** أن يكلام الساق في ما يدل عليه
ولله أقله وفي الأصح **ثالث** لا يقتضي نزع فسخ
وجاز أن يتركه دهر **د** وضعف ما لا منه للحسن
لأنه يقتضي قبل استقصا **د** ليلتها وهو يسبح خجما
حريم ما وطئت أو ما سوي **د** بكرها ثلاث حصصا هو
وان يسبح وانما سدا **د** قضى غيرها ولا الزايدا
من اتل نوب القسم ليله وانصاها أي أكثرها ثلاث **وقالت** مريانة في الأصح أنها
به إلى وجهه عن أبي الحسن أنه لا يجوز الزايدة على ليله وعن صاحب المقرب لا

يلو زوايدة على سبعة وعن الشيخ أبي محمد وغيره يجوز الزايدة ما لم يتلف أربعة أشهر
عدا ما في الروضة وأصلها في البسيط أن منتهى من قال لا قدر زمان ولا نوبت أصلا
وأما التقدير إلى الزوج وتلف هذا كله إذا كان غير رضا من ولا يجوز افتتاح الميت
عنه وأحد الانفرجة وأما الأند باحد من فاذ أراد الطواف على الجميع من
ساعده لا فرجة ولا نقل فيه وهو محتمل وله تركن والمعارض عين جمع عن وهو في
القسم ضعف ما لا منه فلا يلهي ليله ولحم اللسان والبعضه كما لفته كما **الماورد**
وليس مقتضى من ذكر ما إذا اعتقت قبل فراغ ليلتها وهو مراد التمسك باستقصا ليلتها
تلقح الحين وكل لها اللين ومنه من هنا إذا لم يعتق إلا بعد تمام ليلتها لا يلهيها كالحيرة
بل يقتضي عند الطلح للين ثم يسوي بعد ذلك وبه قطع الإمام والغدالي والمتولي والشيخ
ومنع البغوي بحمل اللين وقال إن اعتقت في المداوي من ليلتي للمدة أنها فقط وان
اعتقت في الثانية خرج من عند ما في المال وجوزي على طرفة الشيخ أبو حامد وأصحابه
رخصت المذهب وإذا تزوج بكرا اتفاه عندها سخطا أو ثباتا فمعه ما لا يات وقيد
النظم عن البكر بأنها التي ما وطئت يتناول زوايله التكان بخروجه وطرح الوطوة
بغير أو شبهة وهذا كذا في إمام عند الثيب سخطا في السبع الباقي زوجاته
أن كان ذلك بالقاهرة قضى الزايدة على الثلاث فقط **ثالث** أن طاهر جان التظهير
وأحله أن حق الزفاف المذكور لا يختص بأن يكون في نكاحه غيرها وهو الذي
قال النوري في شرح مسئلة الأقوي المختار لكن ظاهر كلام أصحابنا اختصاصه
بأن إذا كان في نكاحه غيرها وأصرح به البغوي في فتاويه ولم يعرضه الرافعي والنوري
لكنها مما أنه لو نكح حرة بين ولم يكن في نكاحه غيرها وجب لها حق الزفاف سواء
زفنا معا أو على الترتيب **قال** في الممات وهذا في تلك عينها إلا أن تلك في
إمراه وهذا في أمراءين ولا أثر لذلك وتغير في المثل والسبع المراه لا يفرقا
لله عندها وليله في نحو مسجد لم يجب في الأصح فيونها حقها من الأيام بقضي ما فوق
للبناتي **ومن** قسم في الأما وسنا **د** فسته أفرقة والمداوي
في ليله من كل أربع ومن **د** محلي ليلي ودي دي يائين
ثالث مضيه لغيري سكي **د** ومن حشي لحسها يسكني

ولجميع دون الرخي في لائق **من مسكن منفصل المرافق**
فصل الأول ليس لمن في ملكه اما سوا كن اميت اولاد ام لا ان لا يظلم
 وان يسوي بينه وبين القسم **الثاني** ليس ان يمت عند زوجته الزوجة التي ليس
 به عصمة سواها وادنى الاستحباب في كل اربع ليال ليلة **الثالث** لا يجوز ان يذهب
 الى منزل عرض زوجته ويدعو بعضن بلامرله واستثنى من ذلك في النظم ما اذا
 فعل ذلك لطلب منزل من ذهب اليها او طوفه من جرحه لحسنها وشاهاها لم يوجب
 ذلك لعرض هذا السبب بزعده ليدعو من جرحه الزوجة لطلب منزل **الرابع**
 وجب ان يجوز وعبر عنه في الروضة بقوله ينبغي ان يقطع بالحوار واستثنى كل
 المسكن وفرق بينه وبين السفر بان السفر عند زفاف كان لها عذر ايضا فذكر **ال**
 شيخنا ابن القيتب وما قاله الرابعي لما منقول عن النس وراي الامام القطع به
الزوجة انه يلجع بين الزوجين في مسكن واحد اذا انفصلت المرافق من عظم
 وسد ارجاع كل واحد مسكن ولو تغير رضاها فان اذرت المرافق لجزا ابرضاها ولو ترك
 في المبات انه يلجس المجمع بين زوجته وسدته في مسكن واحد كما ذكره الرواي في
 كلامه من خلافة **والاصل** ليل الا الى السكن **في الليل** لا الحارس ولا نون
 والذي يافروقت ان نزل **لكن** على المصلحة في الاصل **ل**
 لمرض خفيف زمانا فلا **والغير** في همه **والا**
 قضى بغيره وان خصصا **بوطه** لا ان يترك وعصي
 ويعتدي ولا من يوب **اذا** من كانت لطله سب
 فان يليل لم يقصد مسجدا **وغيره** **فان** لم يفرق
الاصل في القسم الليل لانه محل السكن الا في حق من يعيش بالليل وسكونه النهار
 كالخارج الا في قسم النائم المتأخر في وقتها وهو قاذ انما كان على
 القسم في جنتها النهار وهذا في المقام اما المسافر المعتد به وقت نزوله ليل كان
 او نارا فلو دخل على غير حب التوبة في الاصل وهو النهار في حق الحارس الليل
 في حق غيره جاز لشروط **احدها** ان يكون لضرورة كمرض خوف **والا** الغزالي
 وكذا الرضا الذي يحتمل ان يكون مخوفا من دخل ليقين الحال وفي وجه لا يدخل حتى

محقق انه مخوف وتغير النظم واصله يقتضي احتصاص من ذكر الممرض المخوف فلو حطاه
 بالضرورة وجعل الممرض المخوف مثلا لا كما فعلته كان اولي لبقا لاول الحريق وشك
 الطلق وجرهما **ثانيها** ان يكون مريض الملك عند هذا زمانا يسيرا وان دخل من
 غير الاصل جاز **ان** كان لمرضه واقتصر اكثر الاحباب على الحاجة والظاهر ان الممرض
 ليس من هذا فان دخل في الاصل لغير ضرورة او في غير لغير حاجة فقتل لصاحب
 التوبة بقدر مكانه ولو حضرها بوطي لم يلزمه وطى في حب التوبة حتى يقتل لها لعلقه
 بالشاة هذا ان الحال عند هذا فان قسم الرضا لم يقتل لكن يعصى ولو ظم واحد
 من **زوجاته** ثم طلقها او تزمتا بعد ذلك ارك فلو اجتمعا في مكانه بعد هذا
 او وجعه واقتصر النظم احله على التبريد ليس لا احتصاص من الحكم به بل الرجعة
 منه من غير طلاق او في قضى المظلومة من توبه التي طلبت بسببها ويجوز كون
 القضي ولا تطلب له ان يزدها مع توبه يوما اخر لانه ليس في الايام المظلومة
 بها بل قضيتها دفعه واحد للزوجه دمه فلو لم تقض او حق القسم لئلا لم تستر عنها
 بل يخرج قيم ليلته في مسجد او غيره مما ليس بمرلا لو احدث من زوجها وتوبه في النظم
 من رادته على ان يحمل ذلك اذا لم يمت من الزوج فان خاف فقد الى زوال الخوف
في **ذكر** لو كان تحت طهر فمات عند الميسر عشرين ليلة بالعمود قد علم
 المات بعش ليل فيقضيتها لما على التو الى فلو تمخ جديده فدمه حتى الزفاف من
 ماث او سح لم يبرع بها وبين المظلومة لم يبرع بها منها فان خرجت للحد يده
 بات عند ما يليه ثم عند المظلومة لئلا نادا دار هكذا المات توب قد وفاهها تسرح
 ليل فيبيت عند الجديده ثم ليل فيخرج قيمه الليل ثم يلبس ليله عند المظلومه ثم
 قسم من اكل بالعمود وان خرجت الزوجة المظلومه بان الليل العاشر عند هذا
 لم يمت عند الجديده ثم ليله ويخرج كل ذكرها وكذا الحكم لو فات احد من زوجاته
 الاربع وعلم واحد من الحاضرات ثم عادت الغايه فهي كالجديده **من**
 نوتها من حره لو وهبت **له** اسع لالضرة ابت
 ومنه حصه من ثار وصل **ان** انضال نوتها حصل
 وجاز عودها وما قبل المفسر **فان** يبيع كما باعه القدر

قال الامام هبة العزم ادعى **والصبي** لاني هذا قطعاً

اذ اوهبت احدى الزوجات فوثقها من القسم لخص ضرانها كان الزوج المامع
 من ذلك وان يستمر على الميتة عند الوأهب في ثوبها وليس للزوجة المامع من ذلك
 بل للميتة عند هبة في تلك الثوبه وان لم ترض وان وهبت فوثقها منه اي من الزوج
 فله حصصها من ثمنها **لـ** في اصل الروضة تنقل به العاقبون والرواي
 وعنه وآية ميل المالكين لكن رجح في الشرح الصغوات كسوي يدين لمحل الواهب
 كما بعدد من قال انه الاشبه **لـ** الرابع ولو باننا كل دور عند واحد يتعد
 يجوز **لـ** شيخنا ابن القتيب صرح المتولي بخوض امره ويجعل ثوبه الواهب
 والموهوبه ان اتفقا فان اتفقا بات عند هبة للدين متعدي **لـ** ان الرقة
 وانما يجده ذلك اذا كانت ليله الواهبه من ختم فان كان مقدمه وارادنا خيرها اخذ
 الجواز قطعاً والى رشده في الحرج في التعليل لان فيه تاسد حرج من ثوبها **لـ** شيخنا
 ابن القتيب وكذا لو كانت من ختم فآخر ثوبه الموهوبه اليها رضاها سكتا بالعله المذكور
 انتهى وجوز للواهب العود فيها وهبه من ذلك فان جعل للزوج خبز رجوعه حتى ذات
 بعض الثوبه ضاع عليها ولا يقضيه لها **قال** كتابا حجة القاراي كما يستخرج ما يماره
 من تحت له المار قبل علمه بالرجوع حتى لا يعرفه وقد خرج للمادي في ذلك الرجوع
 واستدرك عليه في التلم بان الامام ذهب الى انه يعرفه ويقطعه بالصبي لاني لان
 العزائم لا فرق فيها من العلم والجهل **لـ** الرابع بعد نقله عن قطع الصبي لاني
 وميل الامام ولا يجد ترجيحاً واعترضه في الميات بان الذي في البناء للزعم
 بعدم الزعم **لـ** في التفتيح المرجح عدم الثمان كما في المادي وله نظائر فذكرها
 وكذا **لـ** شيخنا الامام الباقعي المامع عدي عدم الزعم والفرق بينه وبين الزكرك
 ان المصنف للزكرك فاذا انزل الزكرك انزل في حق الموكلي وترتب عليه انه لا يبيع بفسقه
 واما المبيع فلا يبرؤ رجوعه لان المصنف عليه لانه فقهه ان يعلم المبيع له بالرجوع فان لم
 يعلم فلا رجوع **لـ** وحل كون العزائم يستوي فيها العلم والجهل اذا لم يكن الزعم
 له مغفوراً بان نسب لتقصير لم يرجع كما لم يبع انتهى **لـ**
 والزوج لا ان سافرو لنقله **قال** البعض بالزعم كان مثله

الامام هبة العزم ادعى **والصبي** لاني هذا قطعاً
 اذ اوهبت احدى الزوجات فوثقها من القسم لخص ضرانها كان الزوج المامع
 من ذلك وان يستمر على الميتة عند الوأهب في ثوبها وليس للزوجة المامع من ذلك
 بل للميتة عند هبة في تلك الثوبه وان لم ترض وان وهبت فوثقها منه اي من الزوج
 فله حصصها من ثمنها **لـ** في اصل الروضة تنقل به العاقبون والرواي
 وعنه وآية ميل المالكين لكن رجح في الشرح الصغوات كسوي يدين لمحل الواهب
 كما بعدد من قال انه الاشبه **لـ** الرابع ولو باننا كل دور عند واحد يتعد
 يجوز **لـ** شيخنا ابن القتيب صرح المتولي بخوض امره ويجعل ثوبه الواهب
 والموهوبه ان اتفقا فان اتفقا بات عند هبة للدين متعدي **لـ** ان الرقة
 وانما يجده ذلك اذا كانت ليله الواهبه من ختم فان كان مقدمه وارادنا خيرها اخذ
 الجواز قطعاً والى رشده في الحرج في التعليل لان فيه تاسد حرج من ثوبها **لـ** شيخنا
 ابن القتيب وكذا لو كانت من ختم فآخر ثوبه الموهوبه اليها رضاها سكتا بالعله المذكور
 انتهى وجوز للواهب العود فيها وهبه من ذلك فان جعل للزوج خبز رجوعه حتى ذات
 بعض الثوبه ضاع عليها ولا يقضيه لها **قال** كتابا حجة القاراي كما يستخرج ما يماره
 من تحت له المار قبل علمه بالرجوع حتى لا يعرفه وقد خرج للمادي في ذلك الرجوع
 واستدرك عليه في التلم بان الامام ذهب الى انه يعرفه ويقطعه بالصبي لاني لان
 العزائم لا فرق فيها من العلم والجهل **لـ** الرابع بعد نقله عن قطع الصبي لاني
 وميل الامام ولا يجد ترجيحاً واعترضه في الميات بان الذي في البناء للزعم
 بعدم الزعم **لـ** في التفتيح المرجح عدم الثمان كما في المادي وله نظائر فذكرها
 وكذا **لـ** شيخنا الامام الباقعي المامع عدي عدم الزعم والفرق بينه وبين الزكرك
 ان المصنف للزكرك فاذا انزل الزكرك انزل في حق الموكلي وترتب عليه انه لا يبيع بفسقه
 واما المبيع فلا يبرؤ رجوعه لان المصنف عليه لانه فقهه ان يعلم المبيع له بالرجوع فان لم
 يعلم فلا رجوع **لـ** وحل كون العزائم يستوي فيها العلم والجهل اذا لم يكن الزعم
 له مغفوراً بان نسب لتقصير لم يرجع كما لم يبع انتهى **لـ**
 والزوج لا ان سافرو لنقله **قال** البعض بالزعم كان مثله

اذا دعت احدي الزوجات زوجها من القسم لغير ضررتها كان لغزوه
 من ذلك وان يضرها الميت عند الواهب في زوجها وليس للموهوبه ان
 تلزم الميت عند هاتين كذا قوله وان ارضى وان دعت زوجها من
 قبله فصحها من ثابته **قوله** في اصل الرضوخه قطع به العاصيون
 وغيره وايدى بل لا يكون كفى في الشرع الصحيحه كسوي يمينه
 كما لعنه فقال انه الاشبه **قوله** الرضوخه ولم ياكل دورعه
 لم يرض **قوله** شيئا من القريب صرح المتولي بخوضه اتي ويصل
 والموهوبه ان لفظا فان استلزمات هذا اللفظ متفصلين **قوله**
 وانما يجه ذلك اذا كانت ليله الواهبه حتى فان كان متقدمه وارادنا
 الجواز قطعنا واليه يرشد في حرجه التعليل لان فيه تاحيد حتى مر بها في
 ابن القتيب وكذا لو كانت متاخر حتى توبه الموهوبه اليها برضاها فانه
 انتهى وجوز الواهب العود فيها وذهب من ذلك فان يصل للزوج خبز رجح
 بعض الزوج ضاع عليها ولا يقضيه لها **قوله** كما حجة القماري في
 من احت له البار قبل علمه بالرجوع حتى لا يرجعه عند رجوعه في ذلك
 واستدرك عليه في التعليل بان الامام ذهب الى انه يفرق ويقطع به الصلح
 الغرامات لا فرق فيها بين العلم والجهل **قوله** الرضوخه بعد منعه عن فعله
 ويصل الامام ولا يبعد ترجيح ما اعتضده في اليات بان الذي يجه
 بعدم الغرم **قوله** في التفرقة المرح عدم الغرم كان الطاوي في ذلك
 وكذا **قوله** شيئا من الامام البلخي لما حجة عدم الغرم والفرق بين
 ان التفرقة للكل تاذا التفرقة للكل امتزاجه حتى الموكل وترتب عليه
 واما المرح فلا يورث رجوعه لان التفرقة عليه لا تخفه ان يعلم المرح له بالرجوع
 يعلم فلا يرجع **قوله** وحمل كون الغرامات يستوي فيها العلم والجهل اذا لم
 له مفتوحا وان نسب لتفصيله يرجع كما لم يبع اثري
 والزوج لان سافر لقتله **قوله** ببعض بالفرقة كان مثله

[illegible]

المهر او ما لها لا مال له عليه ان يصرح باستقلاله

للطبع الزم على عوض خلع الزوج كذا في الروضة واسلمها ولو قبل راجع الى الزوج
ان كان اولي لسادس ما اذا خلعها على ما قبلها عليه من قصص او ذبح او غيرها
ومني تبادري فقال انه لو علق الطلاق على البراءة ما لها عليه كان يابا او على البراءة
ما لها على غير ذلك كان رجعا حكاه عند الراعي في ادخله طلق الطلاق في خلعها
ويستبره هذه الامايات ان الخلع يوجب مهر المثل في صور **الاول** ان ياتي لفظ الخلع
او الفاداه مطلقا اي مر غير ذكره عن فيقول خالعتك او فاديتك فيقول قبلت **الثاني**
ان يكون عوض الخلع مجهول المهر او الصنف او موصولا بمجهول الماحل وتغير للمادي
بقول مجهول ام من تغيير المهر بقوله او قدره انما له مجهول الصنف ولا فرق
في ذلك بين مجهول الماحل او البعض فلو خالع على مجهول ومعلوم فسد المسمى كله ويجب
مهر المثل **الثاني** ان حل ذلك اذا لم يكن فيه تخليق او علق باعطاء مجهول او بغيره
مع الجهالة اما اذا قال ان ابرأني من صدأ ثيابك او من دينك وهو مجهول فابرأته لغير
تخليق لان الجدة لا ترا لم يصح فلم يوجد المخلوق عليه **الثاني** ان يقرن به شرط فاسد
كطلاق من زينة **الثاني** كون الخلع يخصص **الثاني** كونه بغير مال كما تحرم المنة
قوله لادم هو من زينة واثارة اي انه ليس بشيء مر غير المال ما كان غير مسترد
كما لدم والخسوات فان الطلاق يقع رجعا وبني ذلك في كلام اللادوي **السادس**
ان يطلب منه ان يطلقها على عوض نصف طلقه او يطلق نصفها فيجبها لذلك **قوله**
او اصبعي هو من زينة واثارة اي ان معني ذلك ان يطلب منه ان يطلق جزءا منها
كالاصبع وغيره **الثاني** ان يقول له طلقني عدا بالثب فيطلقها عدا او قبله على ذلك
العوض ولو طلقها بعد عقد وقع رجعا ولا مال **الثاني** ان يقول له طلقني في هذا
الشهر على كذا فوافق وبسبب فسد العوض اثبات الطلاق في الذمة وتاجيله
باجل مجهول **الثاني** خلع الكاتبة سواء كان باذن السيد لم لا يوجب مهر المثل
في ذمتها بعد العتق لكن صح في اصل الروضة في الكتابية التحد ولزوم المسمى اذا
كان باذن السيد والذي في الراعي ما انه يحل قوله البرعات لكنه نقل النسخ عن
النسخ فلا يفتقر في كلامه غاية انه به على ان النسخ خلاف المصحح فاعترض في المادوي

يكونه المنفوس وزاد في اصل الروضة فقال انه المذهب المنفوس فوقع الخلاف

زياده لفظه المذهب ولو اختصر على انه المنفوس لطابق ما في الراعي **الثاني**
الشيخ عن الدين النشائي المذكور هناك **الثاني** في الملمات انه علق وكذا صح
السبكي المذكور في الكتابية **الثاني** خلع الرقيقة بدون اذن السيد سواء كان بدن
او عين ولو بعين ما له كذا رحمه في المحرر والشرح الصغير لكن صح في اصل الروضة
في اذا كان العوض دينا لزوم المسمى فان كان باده فيجب في **الثاني** **قوله** للعلم
مع اي الزوج بشرط انه من المهر انه ملوب به الزوج يوجب مهر المثل على المهر
الثاني ان خالع الاب بالابنة ويصرح بالاستقلال فعليه مهر المثل والله اعلم
وصح لا يلزم في السودة **الثاني** يصح فيها ان تخر في العدة
اذا جري بعض مولا **الثاني** وكان معلوما كالف مثلا
في مثلان **الاول** يصح للعلم الزوجه والرجعة دون البائن فان خالع مريد
مدخولا في وقت الامتنان عادت اليه الاسلام في العدة صح للعلم والافلا **الثاني**
يشترط كون المنفوس للعلم موقولا ومعلوما ومثل ذلك ما في النكاح الى انه يكتفى باهام
المهر مردد او غيرهما فظنا اذا نوا بزوجا نكحوا فاختلعا في الموزي خالعا ويجب
مهر المثل فان خالع على ما في كفا ولا يكن فيه شيء في الراعي عن بعضه ونزع الطلاق
رجعا وعن بعضه وعزعه بانها نكح في شبهه ان يكون الماول بها اذا كان عالما به
الحال **الثاني** ان اذ اعلن ان في كفا شيئا **الثاني** الموزي المعروف الذي
اطلقه المحقق وروعه بانها مهر المثل **الثاني** في الملمات كيف يحتج هذا مع قول
ان الخلع على الدم يقع رجعا **الثاني**

وقبول ونحوه اذا وافق الجاها وان تالت لدا
طابق لما لا يكد اغتضا **الثاني** واحد ثلثه او طلقا
عوا لما لا يكد اقبلت **الثاني** واحد بكمه او سات
ص حبان باجا بفس **الثاني** او حصه خالع ومحرر
خلافها حكما فقبل **الثاني** باللفظ حيث لم يطلق رجل
في اكل الاياي وقت مري **الثاني** مرصوبه والصورتان مريتا

وفضل لفظ بل ليس منع **٢** وقبل ان يتم كل مرجع
الا اذا علمته والشرطية **٣** اهليه التزمه ومن سقته

منه بل **الاولى** يعتبر في صحة التعلق بقول الزوجه ومن كالاتحباب مثل قولها
طلقني على كذا اجيبها وكذا لا عطيني قوله ان اعطيني النافات طالق فتعطيها طالق
الثانية لشرط كون القول موافقا للاتحباب الا في صور احدها ان تقول له
طلقني لانا بان بطلنا واحده ثلث الالف فتعطيها ثلث الالف **الثانية**
ان يقول لعرسه اي زوجته طلقك لانا بان ثلث الالف ثلث واحد بالالف فتعطيها الملك
ويجب الالف **الثالثة** ان تناله زوجته الطلاق بان يجب احدهما فقط فتعطي
الطلاق عليها فقط بغير المثل **الرابعة** ان تقول له زوجتي حقت خالعك وعكره
عمن بان فلا تقبل حقتك الخطابية فتطلقان بالالف على الغالبه لان ما لو قال
خالعك فقلت احدها فقط فلا يقع شيء وبقيت صورة **خامسة** وهي ان يقول
طلقني بالالف فتقول طلقك عكره يبيع عكره **السادسة** بشرط كون
القول باللفظ الا في التعلق من الرجل فلا يشترط بقوله باللفظ ان يقول ان اعطيني
النافات طالق فيكون لها طواها الالف **السابعة** بشرط كون القول في احكام
الاي من احدى اهما ان يكون المطلق مقي رجايب الزوج وهو معنى
قوله **النظم** من صوره وفي معنى متى اي وقت كازاده في النظم فلا يشترط في
ذكر القول على الفور وحل ذلك ان يكون في الاثبات فان كان في النفي كقوله متى
لم يعطيني النافات طالق فانه للمؤخر فاذا معني زمن مكن فيه الاعطاء فلم تعطه طلق
قاله المؤدري فان كان التعلق بان او اذا او من جانب الزوجه باني لفظ
كان اشترط القول **الثاني** في الصور بين المتقدمين قريبا وهما اذا نأت طلقني
عذرا اذ في جميع الشرائع لا يشترط فيها القول للامس لان بيع اتصال القول بالافان
العقل بها بلفظ تليل وتدل الحلاقة ما كان ذلك القابل استيفاء العقد وهو متضمن
كلام الزوجه اصلها هو في الطلاق لكن ذكر في البيع او ايل الكلح انه لو طالق العقل
او قلل كلام اجنب في لم يعقد ومقتضاها عدم انعقادها فخلل كلام الاجنب ولو
فصره ووافقه **الثاني** شرح المذهب في البيع ولو كانت كلمه اجنبية بطل العقد

وكذا في اصل الزوجه في اويل التلاح في الكلام على الخطبه ولو قلل كلام يسير لا يتعلق العقد
ولا يستحب فيه بطل العقد على الاصح وحيت ولنا ان الكلام للاجنبي يضر لحله اذا كان
من الخطاب للخطوب منه اجواب فان كان من الحكم فزجهان واقتضى ايراد الرافعي
ان المشهور انه لا ينعزم حكم الجوزي التسويه بينهما **الثانية** يجوز لكل من الزوجين
الرجوع قبل تمام كلامه **٢** عه الا اذا علم الزوج ولا يصح رجوعه عنه **الثالثة**
يشترط كون القابل للرجوع اهلا لا لزام المال سواي ذلك الزوج والمجنون وقوله
ومن سقته باني شرحه مع ما بعدك انتهى **٣**

ويهم وشرط اعطاء المهر **٢** ورجعه ومن ابراهيمي
ولا يباه ولا استسلا **٣** ابداما من مال بنتي قال
او يراه عن المهر وان **٤** والدها ابراهيمي حسن
اوانت ان طلقني ربي **٥** فطلق الزوج قد ارجعي

ذكر في هذه الامايات صور ابيع فيها الطلاق رجعا ولا يجب مال احدها ان يكون
الاختلاف من السفيه بان يقول لها خالعك على كذا فقلت فتعطي الطلاق رجعا ولا يلزم
مال فان لم يقبل فلا يقع الطلاق هذا اذا كان بصيغته عند حكمائنا فان كان بصيغته
تعلق كقوله ان ابراهيمي ربي فقلت طالق فابراهيم لم يبيع الطلاق اصلا لان الصفة
المعلق عليها وهي ابراهيم ربي فلا طلاق حكاه شيخنا البلقيني عن اخوانه في
الكافي فلو قال ان اعطيني النافات طالق فليست بها ايضا فانه احتمالان او حكما
انها لا تطلق بالاعطاء فانه لا يحصل الملك ولا يست كالا مده لان كذا يلزم مهر المثل بخلاف
السفيه والمحال الذي ان يسلح الاعطاء من نكاح الذي هو العكر للمعني لما قبض
فطلق رجعا **الثاني** كون الاختلاف بما لا يصدق كعدم خلاف المحرم كما تقدم
الثالث الرافعي وقد جوز في فيه فان الدم قد يصدق لغيره ومقتضاها وجوب
مهر المثل ويكون ذكر الدم كالسكوت عن المهر واجاب **٢** بعضه عنه بان
ذكره ما لا يصدق سائر اللفظ عن العوض خلاف السكوت عند **الثالث** ان يقول
اعا اعطيني هذا المهر او حرثا فان طالق فتعطي رجعا كذا **الثاني** الغزالي
لكن الاشبه عند الرافعي وقوله بان مهر المثل لزمه هذا المعصوب وصحة في اصل الزوجه

الرابع ان هذا العا بشرط ان له عليها الرجعة **لكن** اسمه ان فاعل الاب شي وذكر
 انه مزال منه ولا يدرى انه فعل ذكرنا به عنها ولا استدلالا وهو معنى قول
 النظم الذي اثاره وعنه غير في كفاوي **قوله** مطلقا فان خرج بالاستدلال لزمه
 في المثل كما تقدم وان صرح بالبقاء لم يخل وان لم يذكر انه مزال منه المثل ايضا
السادس ان فاعل الاب يراه الزوج بعد رجوعها او على الله من براه منه وتقدم
 انه لو شرط انه من المهر ان يطلوب الزوج به يقع الطلاق بانها مزال المثل على الاب كما اشرقت
 بين الصوريين امامهم والغزالي لكن الذي اطلقه فيهم ويرى عليه في المهر انما اذا ضمن له ذلك
 فذكره بانها وعليه المثل من غير تعجيل بين ان يقيد الله في عطايته به ام لا **قوله**
 شيئا امام الملقين في اختلاع الاب بعد اقرارها بانها رجعت اذا اختلع الاب بالصدق
 على معنى مثل الصدوق فانما في تزويجه تعجيل ذكره في حقه في الزوج على الاب وقول الاب
 لما حكى الصالحات جميع فالمرء انما يثبت في ذلك ولو لم يخرج ان الطلاق يقع بانما مثل الصدوق
 قاله وقد روي المثل في ذلك من غير كفاوي قوله بحت ما اشرقت في حقه في الزوج على الاب وقول الاب
 عليه السلام فان بعد هذا حتى به بالحق قاله والطلاق في بحت بما باع به فلان
 قرنه وادعيت له بخصيب اني ما لم تكن قرنه بل على ارادة المثل في الزينة فيج
 قلنا ان السابعة ان قوله له ان طلقني فانت بري من رجوعاتي فطلقها فيم الطلاق
 رجعتا ولا يبرأ الصدوق فان البراء لا تقع بطلاقها ذكره الرازي في الباب الرابع من
 للعلم **قوله** الرازي وان لم يصح الا برأه فالزوج طلق طلاقا صحيحا والبراءة وهي
 رجعت في الطلاق بالبراءة فكان لا يبرأ ان **قوله** هذا عن ناسد فاشبهنا اذا ذكره
 حرا او حرة ثم حكى في الباب الخامس عن فتاوي الناجي حتى ان عليها مهر للمثل لانه
 لم يطلق بها بل بالبراءة ومن المهرات عن تليق الناجي انه رجعت في خلاف ما بين
 ماويه ومن الناجي في فتاوي حتى ومن المهرات ان كونه رجعتا هو المشهور وقول
 النظم قد ارجح في جميع الصور انتهى **س**

والسفيهين الملقين **قوله** على كذا ان يطلاق لزم
 لا بانها وان قبل المطلقه **قوله** وغيرها وقد لا فاعل
 تطلق رجعتا ولا لانها **قوله** لكن عليها مهر مثل ما

لو وردة تقبل ما المقتضا **قوله** شيئا وحيث قالنا مطلقا
 على كذا فاعل الامر **قوله** يابن وضعت في ذي دي
 وان يب مطلقا **قوله** ولو جاب للمهر في رجعتا
قوله اذا قال لزوجتيه السفهين مطلقا على كذا فاعلها وقع عليها الطلاق رجعتا لانها
 فان قال ذكر المطلقه باسكان الطاء والضعيف الام اي مطلقه التزويج وغيرها اي
 سفية وقلت وقع الطلاق على الاول وفي المطلقه التزويج بانها وعليها مهر المثل وعلى
 الملقية المذكون بعد ما وهي السفية رجعتا فلو قبلت احداهما فقط لم يقع واحد
 من الطلاق فلو قال له اي مطلقه التزويج والسفية مطلقا على كذا فاعلها وقع الطلاق
 على المطلقه بانها وعلى السفية رجعتا وهو المراد بعد الماين فان اجاب المطلقه
 خاصة وتوقع عليها الطلاق بانها وان اجاب السفية فقط طلقت رجعتا انتهى **س**
 وتاخر خلع مريضه وان **قوله** يتوفى مهر المثل فالزاد من
 ثلث واحد من ذي الف **قوله** ومهر مثل هذه كالتصنيف
 يكون هذا العبد كالتخلف **قوله** وقد رما حاته ان لم يطلع
 من ثلثها واستخرج من ربي **قوله** بنصف هذا العبد او ينقص
 ما كان ممي ومهر مثلها **قوله** ما دهره ونكر ان كان لها
 وصيه ياخذ نصف العبد **قوله** معارفا في نصفه من بعد
 او المسمى ينقصه وقدمما **قوله** مهر المثل وهي ان عدما
 فليفي العبد حوي وينقص **قوله** هذا ومهر المثل عند عوص
قوله من دخل المريض مرض الموت فان كان قد روى مهر المثل لزم المسمى من اسر المال وان
 كان باكثر منه حث الزاد من الثلث **قوله** الرازي وقد جعلوا خلع المكاتبه
 بغير عافيه باعتبار من الثلث وان كان مهر المثل او اقل له **قوله** لانه تصرف
 المريض او سعه ومملكه ام يد ليل جواز صرفه المال في شؤنه وكذا في المكارم وسور
 انما لمن وان عجز عن طهره وتلزمه نفقه الموسرين والمكاتب لا تعرف للماعد
 الحاجه ويلزمه نفقه المحسين انتهى ولو استلعت مريضه بعد يباوي النسا
 ومهر مثلها حتمية وهو معنى **قوله** النظم كالتصنيف اي نصف الالف فان خرجت

إذا تضرع القريب والمحب في المسألة المذكورة على وجه التماس فلهذه المسألة العامة
في المأزق وهو المثل إذا علم المطلق إعطاءه من كثر له أن أعطى هذا
أحد من أن يكون له ما هو عليه المطلق بل هو له المثل إذا علم
المطلق إعطاءه مع إعطاءه من صوب أن يكون من شأنه أن ما إذا علم

فهو سلطان **الحق** اذا قال له وجهه انت طالق ان كنت في الماء او انك
 في النار ان كنت اذ قال طلق فكذلك ان كنت في الماء وفيه فمهر هذا الشرط وهو قوله
 ان كنت من ذكره في الصورة لمادي جمع العالم واسمه بين هذه الصور العديدة وذكر
 حوتها من الف والشرع في اذ اجاب في الصورة لمادي بتوطأ صحت اي
 الالف وتم الطلاق بانها بالعوض المذكور وكذا الوصية المذكورة فلو صحت اقلية
 اربع الطلاق وليس المراد هنا الثمان المذكور الموقوف على اصيل ولو كانت
 ثمانية او اعطيت الالف ولم يسل صحت لم يقع شيء ويغير النور هنا خلاف قوله
 في صحت او اذا اجاب في الصورة الثانية بتوطأ صحت او بتوطأ صحت قلت وتم بانها
 بالعوض كما صح النزال ان احده من الطرفين كان ولايب الجمع بينهما وهو مقتضى
 كلام الشيخ اي هو قول لا بد من العوض وقطع النزول بان حجتنا على الشبهة خامسة
 واختار كلامه **وهو** **المراد** هو الاصح **وهو** **الشيخ**
 الامام البليغي يبيده نفي الثاني في المختص بموضعين واذا اجاب في الصورة
 العامة بتوطأ صحت وطلقت وتم بانها بالعوض ومهر اثنان في الجمع المقتضى
 قوله ومع طلقت اي صحت ذكرها قوله صحت وفيه مهر هذا الصورة وحواش
 من النظم واسمها ثمانية ومهر المان فيه بالواو انه لا فرق بين ان يقول صحت وطلقت
 وبين ان يقول طلقت وصحت وهذا امر المشهور وذهب المادري الى انه اذا

بدم المان ومالك اليه شيخنا الامام الملقب فينا ماله ولو قيل يقول طلقت ضامنه على
معنى ان يكون الطلاق في حاله الماتر ام لم يوجد في غير المعنى من منظور اليه وخرج
الطريقا ظاهرا للفظ انتهى **الثاني** اذا قالت لمطلقتي بآل فقلت طلقت وادرك
العرض **الاول** في الماتر لا يخفى الجواب بفضل ذكره في النظم فقال ان قصد الماتر
بطلاقها اي لا يخلو من جواب لما وقع رجعا ولا شيء عليها وان قصد به جوالها او اطلق
وقع بآيا العرض المذكور انتهى **س**

ان عرد ان طلب بال فاسق **٤** او زاد او نادهما الكبرى استحق
الفا والالقسط ما نطقا **٥** فالت لا يابك فقلت
واحدة به وطلقتين **٦** صانا انصر على فاسق
وان يطلق طلقة محبانا **٧** وباقا ثلثه كانا

فهم المثالان اذا قلت منه ان يطلقها عردا امر الطلاق بال كان قال
طلقتي فطلقتين بال فاسق جوابه مع سواها بان يطلقها فطلقتين بالالت او زاد بان
طلقها لانا بال واما دها النسوة الكبرى بان كان لا يكر عليها سوى واحدة فطلقتها
الواحدة بال سواها لا يكر عليها سوى طلقة واحدة ام لا استحق الالف في الصورة
المسألة وان لم يوافقها ولا زاد ولا انا فالكبرى بان كان يكر طلاق الثلاث او فطلقتها
واحدة استحق القسط ليسحق في هذا المثال نصف المات وبنسب لزوم السطو
نطق ان يطلق عتزا بان يطلقها واحدة استحق عشر الالف لانه وهو كذا
الثاني اذا قالت لمطلقتي لانا بال فطلقتها واحدة بال فطلقتين محبانا
لا تخرج الاولى لمانه وفتح الطلقين رجعتين كذا قاله الفخر الى انه التماس الحق
٨ **الاربع** في الماتر من جهة مال وقوله لانه لا يخلو من القسط ولا
يخرج الباقي ليدونه بعيد انتهى فتح النظم واصل هذا المثال في ترك القول ولو طلقها
في الصورة المذكور مع طلقة محبانا وطلقتين بثلثي الالف وفتح الطلاق كما وقع وهو
معنى قول النظم في اول المايات الاية انتهى والله اعلم **س**

كقوله اما اختلاعي اجني **٩** مصرح بآيه بالكذب
او طلقة او والد يكرها **١٠** صرح اي نانت في فكرها

الاول

او لا يوبه او الوكيل له **١١** بقصر عن بقدر ردد وكل
او عند المطلاق لم يقصر عن **١٢** ما هو من المثل او يقصر من
بعت مكاتب وجرحه **١٣** لغوا وان زاد وكلها انفرد
وليعطى من المثل بقدر فاسد **١٤** وقال في الماتر عليه الزائد
الثاني وشيخ كان مستفكلا **١٥** وان نصف نفسه وكله
وحيث ما نطق على المراه ما **١٦** سمعت وما زاد الوكيل غريبا

س ذكر في هذه المايات صورة امر الخلع لا يقع فيها الطلاق م ذكر زيادة على ما سبقت
له فاما الضرر **فالأول** ان خلع اجني وصرح بالآية عن الزوجه في ذكره وهو
كاذب **الثاني** ان خلع صبيبه هذا اذا كانت غير مبرأة وفي معناها الخوف وكذا الميرة
كما صحه الامام والفراي وصرح النجوي وقضوه رجعا كما نسبته **١٧** **الاربع**
وهو قريب من المايات في اذا قال لصبيبه ات طالق ان ثبتت فقلت ثبت او ماها
وبناه النجوي على الخلاف في ان الجني هل له عهد ومقتضاه ترجيح الوقع لان المصح
ان له عهدا ولعل عدول النظم عن تغيير الماتر بالمصبيبه الى التغيير بالظن لهذا
الثاني ان خلع الاب او ولد بشي مزال الزوج مع الترخ بان ذكر بطريق الالة
عليها او بطريق التاب عنه وهو كاذب فلو صرح بالاستقلال فغلبه من المثل كما تقدم
الاول ان منس وكله اي الزوج عن المندرية اذا عين له الاختلاع بقدر معين وكذا
اذا الملق ففمن من مهر المثل كما صحه في المحدث والمهجع **١٨** **الاربع** كانه
اقوي لوجهها **١٩** في الشرح الصخير انه الاقوي واليه ذهب النجوي
٢٠ **٢١** **٢٢** **٢٣** **٢٤** **٢٥** **٢٦** **٢٧** **٢٨** **٢٩** **٣٠** **٣١** **٣٢** **٣٣** **٣٤** **٣٥** **٣٦** **٣٧** **٣٨** **٣٩** **٤٠** **٤١** **٤٢** **٤٣** **٤٤** **٤٥** **٤٦** **٤٧** **٤٨** **٤٩** **٥٠** **٥١** **٥٢** **٥٣** **٥٤** **٥٥** **٥٦** **٥٧** **٥٨** **٥٩** **٦٠** **٦١** **٦٢** **٦٣** **٦٤** **٦٥** **٦٦** **٦٧** **٦٨** **٦٩** **٧٠** **٧١** **٧٢** **٧٣** **٧٤** **٧٥** **٧٦** **٧٧** **٧٨** **٧٩** **٨٠** **٨١** **٨٢** **٨٣** **٨٤** **٨٥** **٨٦** **٨٧** **٨٨** **٨٩** **٩٠** **٩١** **٩٢** **٩٣** **٩٤** **٩٥** **٩٦** **٩٧** **٩٨** **٩٩** **١٠٠**

الوكيل الزايد ونقل في النظم عن شيخه البازي الزكوان يستلزمه وكان وجه المسألة
ان مقتضاه ان لا يلزم الزايد وليس كذلك بل يطالب بالكل مطالب ايضا
الراه من ذلك كبر المثل خاصة وقد اوضح ذلك الرازي وان اضاف الى نفسه فعلية
على المسمى وان اطلق فعلها ما سمعت وعلى الركيزة ما اذ به **لست** شيئا من الامام
المتيني قوله اطلق أي اللفظ ولكنه لا بد ان يتوكل كما صرح به في النهاية

الطلاق

جمع الطلاق من طلق في **لست** سوي الكاح من نكحت
لست الاصح في الطلاق العبد **لست** المزل اذ هو لو الكاح جد
ولو يظنها سواها او فسق **لست** بالسكر لا حيث لسانه بين
او لقتن اللفظ لا في راي **لست** معناه او كما كراه قسرون
ظلم المحذور ككل شيء **لست** لا العلم للزهد والحق في
الا على الذين او احداها **لست** مفردة او ذات بعين كما
في عكسه وكلمات الكفد **لست** يقع الماكراه وشرب الخمر
والنظر لا في وقت لا في **لست** الماكاه المال ومكة عدم

لست يشترط في الطلاق ان يكون مكلما الزوج الصبي والجنون فلا يقع لملاقه حية
ولا غليظة **لست** متى التوذي بذلك ان كان فانه يقع خلافة كما سنده مع انه غير
مكلف كما قاله الاصوي كون قاله لكن مراده ان غير مكلف حال السكر ومرادنا
هنا انه مكلف بتبعض العبادات بامر جبري **لست** السبكي لاحاده لذكر لان
مذهب السامعي ان السكران مكلف ولا يندرج في دفعه الطلاق المكلف كونه
هنا ولا وكذا كونه في التفريات من دفعه المزل الا الكاح كذا في الحادي مع الطلاق
لكن الاصح حجه الكاح مع المزل وذلك استند به وانما لم يستند به لان
في الحديث من ان هزله بعد وقد صححه الحاكم في مستدركه ومنع الطلاق والحق
الطاقة سوي وروحه كان كانت في طلبة هذا في الظاهر وانما الوقوع اطلاقا
فيه وجوب ناهي المولي على الامر المحمول ان لا يصح اتباع اطلاقه كذا في الطلاق
الكران فانه كالعاجي في ناله وعليه كان شرب ما طعمه غير مستكر فانه لا يقع طلاقه

طاعة رجعت من تحت
العدة حتى ان الزوج ورضته ولو كانت عدة البيونة يورث لما افرق الحال من اوقع الطلاق
الصحة او المهر عدة الرجعة فان انا قصد قطع ميراثه فعوقب مقتضى مراده كقول الجورث فليست
في الاما كاله **لست** قال الجورث في حق الوتر فانه ذكره وحق في هذه الورد

وقد اختلفوا في طلاق
الكران فانه كالعاجي
في ناله وعليه كان
شرب ما طعمه غير
مستكر فانه لا يقع
طلاقه

واستثنى من ذلك قوله طلاق المكلف من قبل احداهما ان سبق لسانه الى الطلاق
من غير قصد وظاهر كلام النظم واسلم قول ذلك ظاهر بالافقية وليس كذا في الاستدلال
ظاهرا لا بتفسيره **لست** ان يلقن لفظ الطلاق فيلغظه من غير معرفة معناه
ولو اراد به مدلوله عند اهله **لست** المتولد هذا الخلاف اذا لم يكن في الطلاق
لاهل ذلك اللسان فان خالط لم يقبل ظاهرا او بدعي **لست** بها ان يكون مكرها
على ذلك وقيل في النظم من يداينه بول **لست** ظاهرا وانما يذكر الى انه لو اكره بحسب
وتبع طلاقه وشكلا كراهه الفاضل الذي عليها بعد المدح واستأخه من الفقه على
الطلاق واستثنى **لست** كراهه الرافي وعينه بانه لا يورس بالطلاق عند اهله او
بالغيبه ولو اكره شخص ان يطلق او يلقن ففعل احدهم نقده وايضا فلا حرج ان
انما هو قسور على صيغة فان الاصح ان الماكاه الذي يطلق على المولي المتع وحده
ولا كراهه احلا ويغير كون الماكاه بالتوعد بحدود وصرح في زيادة الروضة
ان المعتد ان يكون على فعل ما يورث العاقلة الاقدام عليه بحدودها **لست** مدد
وشرط ايضا عدل المكون على الحقيقة ما مدد به بولاية او غلب وعجز لكن
عن مدد به يورث او غيره وظنه انه ان امتنع بحقيقة **لست** كل شيء أي
ان جميع التفريات كالطلاق في انما لا يندرج الماكاه عليها بغير حق الاسلام
الحري فانه يصح مع الماكاه وفي معناه المريد وقد صرح به في النظم من زيادته
رحم بذكر الذي لا يصح الامة بالماكاه **لست** لا حاجة لاستئذان الحري
والزهد فانه اكره الحري وشرط في عدم وقوع طلاق المكون ان لا يظهر منه قوته
اختيار فان ظهرت كما اذا اكره على طلقين نطق واحده او على واحد نطق
مطلقين او على طلاق احدي الزوجين نطق احدهما او على طلاق واحد
بعينه نطق احدهما به ومنع وقد ظهر ان في كلامه لنا وبشرنا **لست**
معدده رجوع لما اذا اكره على اثنين **لست** ذات بعين رجوع لما اذا اكره
على طلاق احدهما ثم ذكر ان لا كراهه مع اللفظ بكلمة الكفر مع طمأنينة القلب
باليمان وان كان تركه افضل ويصح ايضا شرب الخمر والنظر في صوم رمضان
ولا يصح التنا ولا القتل لعقلهما بالغير والصحيح تصور الماكاه على النوا اذا

واستثنى من ذلك قوله طلاق المكلف من قبل احداهما ان سبق لسانه الى الطلاق
من غير قصد وظاهر كلام النظم واسلم قول ذلك ظاهر بالافقية وليس كذا في الاستدلال
ظاهرا لا بتفسيره **لست** ان يلقن لفظ الطلاق فيلغظه من غير معرفة معناه
ولو اراد به مدلوله عند اهله **لست** المتولد هذا الخلاف اذا لم يكن في الطلاق
لاهل ذلك اللسان فان خالط لم يقبل ظاهرا او بدعي **لست** بها ان يكون مكرها
على ذلك وقيل في النظم من يداينه بول **لست** ظاهرا وانما يذكر الى انه لو اكره بحسب
وتبع طلاقه وشكلا كراهه الفاضل الذي عليها بعد المدح واستأخه من الفقه على
الطلاق واستثنى **لست** كراهه الرافي وعينه بانه لا يورس بالطلاق عند اهله او
بالغيبه ولو اكره شخص ان يطلق او يلقن ففعل احدهم نقده وايضا فلا حرج ان
انما هو قسور على صيغة فان الاصح ان الماكاه الذي يطلق على المولي المتع وحده
ولا كراهه احلا ويغير كون الماكاه بالتوعد بحدود وصرح في زيادة الروضة
ان المعتد ان يكون على فعل ما يورث العاقلة الاقدام عليه بحدودها **لست** مدد
وشرط ايضا عدل المكون على الحقيقة ما مدد به بولاية او غلب وعجز لكن
عن مدد به يورث او غيره وظنه انه ان امتنع بحقيقة **لست** كل شيء أي
ان جميع التفريات كالطلاق في انما لا يندرج الماكاه عليها بغير حق الاسلام
الحري فانه يصح مع الماكاه وفي معناه المريد وقد صرح به في النظم من زيادته
رحم بذكر الذي لا يصح الامة بالماكاه **لست** لا حاجة لاستئذان الحري
والزهد فانه اكره الحري وشرط في عدم وقوع طلاق المكون ان لا يظهر منه قوته
اختيار فان ظهرت كما اذا اكره على طلقين نطق واحده او على واحد نطق
مطلقين او على طلاق احدي الزوجين نطق احدهما او على طلاق واحد
بعينه نطق احدهما به ومنع وقد ظهر ان في كلامه لنا وبشرنا **لست**
معدده رجوع لما اذا اكره على اثنين **لست** ذات بعين رجوع لما اذا اكره
على طلاق احدهما ثم ذكر ان لا كراهه مع اللفظ بكلمة الكفر مع طمأنينة القلب
باليمان وان كان تركه افضل ويصح ايضا شرب الخمر والنظر في صوم رمضان
ولا يصح التنا ولا القتل لعقلهما بالغير والصحيح تصور الماكاه على النوا اذا

كون على الالف مال فتم عليه الملاء لان له يد لا **قوله** ولكن غرم هو من ربا دته
وهو يكسر الراء واثار بكسر الهمزة والفتحة والصادح المالم مطالبة المكسرة
بالغرم ايضا فاذا غرم رجوع على المكن انتهى والله اعلم

س ولو تعليق ولم يثبتها **د** وح تعليق الرقيق الا انها
ان كانت قبل شرطه عتقا **د** خلاف ذلك الخلق

س **قوله** **الاول** انه يصح تعليق المكلف بالطلاق ولو علق قبل التكليف فوجبت
الصنف بعد ما يقع وتسمى من ذلك الدكر فلا يصح تعليقه بالطلاق **الثاني**
بحيث كون المطلقة غير ربيته في التخيير وفي التعليق في حاله التعليق وفي حاله
وجود الصنف وعند طلاق الزوج والرجوع **الثالث** يصح تعليق الرقيق
بطلاق زوجته فلا وهو المراد النظم بالايه اي انهي الطلاق وقائه وان كان
لا يملك عليها في حاله الرق الاطلاقين فاذا اشار عتقا قبل وجود الشرط المعلق
عليه ونعت الثلاث عند وجود الصنف لانه لا يملك اصل الطلاق بخلاف مولا
بلكر الطلاق اصلا فلا يصح تعليقه كقوله ان زوجت ملاءه في طالق وعبارة
النظم واصله لا يتناول ما اذا كان الشرط العتق فلو عتقا بغيرها لم يصب
الشرط العتق كان احسن انتهى والله اعلم

س بقوله سرح او طلق **د** فاذت او خالعت او فارقت
وانت طالق كذا مطلقة **د** او صبح مرسوحت او مفاوثة
يا طالق وخرجه الله لي **د** محرم وكلم ان يسل
طلقها لطلب النساء وما **د** الخ في جميعها مترجما

س **نوع** بالصرح وان لم يصرح بالكتابة مع الشبه فالصريح قوله طلق او سرحت او فارقت
او خالعت او فاذت وانت طالق ومطلقة اي يقع الطلاق بشبهه اللام اما مطلقة
باسكان الطاء لم يثبت اللام في كلامه ومن الصراح قوله انت مسرحة وهو المحرم
عنه في النظم **قوله** او صبح مرسوحت اي صبح مرسوحت مثل مطلقة ومبرها
قوله انت مفاوثة **د** بها قوله يا طالقة **د** بها قوله لا اله الا الله على حرام لا شهادة
في الطلاق كذا صححه الرازي **د** **س** **قوله** **الثاني** التزوي المارح الذي قطع به الحر اقبون

والمقدمون انه كايه مطلقا **د** بها قوله نعم في جواب قوله القابل له طلق زوجك
اذا كان قصد القابل به كالمطلوب المنشا فان كان قصد الاستخبار بقوله نعم اقرار
بالطلاق حتى يقع على كاحه في الباطن اذا كان كاذبا ويواخذه بظاهره فان
كان قصد الاستخبار بقوله نعم اقرار بالطلاق حتى يقع على كاحه في الباطن ان كان
كاذبا ويواخذه بظاهره فان قال اردت اني طلقها من قبل وراجعتها صدق
ورجعه الا لما في المذكور به اي لغه كانت صريح ايضا انتهى والله اعلم

س **قوله** **الثاني** ككت انت **د** خليه بريحه وبت

واين وبتة وبتله **د** وحره بعتقه وشله

مطلقة المطلقة امدي لا **د** بغير اللكم اذا لم يخل

ووردي واسيري برك **د** عني دعني لقي يا هلك

وفرحك على غار برك **د** وفراست انه من برك

تزددي بقرعي دوي اذي **د** كلي اشري اخري امدي اعزلي اعزلي

ببه اول لفظ فوجد **د** وانما طالق ونقصه

طالقا اختار به دوي **د** تقويض نظيق فجاوب هي

اخترت نفسي ونوت او اي **د** او اي او اي او اي او اي

لا الزوج والكلام افتاك **د** ولا اتعدى اعزلي وما تامله

س **قوله** **الثاني** ككت انت **د** كايه لفظ مر الناطق سواء كان صريحا
او كايه وسوا من ناطق او اخر من ان لم يلفظ بها كنه فان يلفظ به فهو صريح
فان قال قدمت قرانه دون الطلاق ففي قوله طاهر او جمان كالدخول بها اذا
حل وثاقها وقال انت طالق **د** بها قوله انت خليه وريه وبت والصرح به من
زياده النظم وابت وبتة وشله وحره وبتة وشله بضم الميم واسكان الشاء
المثقلة وهو من زياده النظم ولم اقف في كلامه حتى يقع على كاحه من كيات الطلاق
وهو محتمل لانه الاسم من شله اي بكلمه ومعناه كالا وعنه فهو صالح للطلاق
فاذا اقررت به بيقته ونفع **د** بها قوله انت مطلقة باسكان الطاء وخفيفه
اللام والمثقلة وهو من زياده النظم ولا يغير الحكم اذا لم يخل واصله يدين

لا اله الا الله على الله
قوله النظم

٩٥
تكون التوكيد حدثت وعرض هذا الالف **وقول** ودي وهو من زيادة النظم واستبرك
وحكم ودي وهو من زيادة النظم وقد علم ما تقدم ودعيني وهو من زيادة النظم والاف
بالمكر وحكم على عاركة والغارب بالعين المجبة وكسرة الالف الملهة ما تقدم من النظم
وارتفع من الحق وقيل اعلم السنام واسله في انافه تلي خطابه على عاركة التي
كيفية ومناهخا حليت سبلك **ومنها** قوله لا ابد من سركم وهو فتح الحزن
واسكان الوزن وفتح الالف الملهة من الفتح يعني الزجر والرد والسرب من السرب
الابل وغيرهما يبري المعنى لا ارد المكر اي اذهبي حيث شئت وادخل في النظم
نون التوكيد على قوله لا ابد من **ومنها** تزودي ودي ودي ودي ودي ودي ودي ودي ودي
واشدي واخزجي واخزجي وهو من زيادة النظم وهو من العين من الجدي يضم
البار اسكان العين واد **وقول** ابديك فتح العين فهو من الجدي ضم الياء والعين
معنى الملاك **ومنها** اعزني بالعين المجبة والالف الملهة واعزني بالعين الملهة
والجوي باله والذاي ويعتبر في الكتابه انما فيها غنة الطلاق ويكي الطلاق اقرها
باوله ولوعت في اخره خلاف عكسه فانه لا يكتفي كذا صححه الامام والفتاوى الاولى
واستنبطه الرابعي مكرها في الثانية لكن الاصح في اصل الروضة الوقف في الصبر
وفي المجرى والمنهاج عدم الوقف فيها ولوقال لانا نكر طلاق اشروطه طلاقا لاسل
فيه الطلاق فان اللفظ مضاف للرجل فلا بد من حرف الماخافه اليه باليه المها
ولتصور الاحباب يقتضي انه لا بد من لفظه منك وفي المهمات انها ليست شروطا لانظام
هذا العمل بدنها ولهذا اخبرها الدارمي في الاسد كار ولوقال لها اختاري فدي
كاليه في فدي في الطلاق اليها فلا بد من يه ذلك فاذا قال اخترت نفسي فدي
في الطلاق فان نوتته به وقع والان لا بد من معنى اختيارها نفسها فدي اخترت
ابوي او عني او اخذي او ابي والبصر بعهدة الماخاف من زيادة النظم وهي معروفة
من المذكور في احاديده وهذا بخلاف ما كذا اختارت الزوج او الطاح ما بها لا
تظن والمراد اختيار زوجها فلوقالت اخترت الزوج طلق وليس في الكلمات
قوله اعناك الله واقعدني او اخزني او استبري ودي منك وهذه الصورة مخطئة
على المعنى **وقول** النظم وما جاشله من الالف التي لا دخل في الطلاق الا بتعسف

[illegible]

من السند القاطع فانه حنفية يفتي بغيره في كل الفسخ المأخوذ بعد حلقة ثم في التمسك
على ان المأخوذ في هذا الكلام وان لم يرد ان يفتح في اول البلدة المأخوذ
من العشرة المأخوذ هذا على تقدير ان يكون قوله له ان يرد منسوبا على الطرفين
وان كان مجردا على الاول من قوله في المثل التي قبله اخر الاول اي ثالث
طابق اخر له الفدر ولا يجوز في كلامه ولا في الطلاق الثاني اخر له من السند المأخوذ
تكون مقتضى باقي العشرة كما انتهى والله اعلم

في معنى يوم باخر الفسخ **٤** والله اعلم مثل وقت ابتداء
ومعنى العام مطلقا **٤** ومعنى الشهر اثنى عشر
وقيل موت اذا شهرو فملك **٤** عن قوله قبل شهرا بان كان
اذا قال انت طالق اذا معني يوم طلقت اخر الفسخ ان قاله بالليل فان قاله بالانهار
طلقت اول الحرم وهو مراد القلم مطلقا واذا قال امنت منه بالتكليف طلقت معني
التي عشت شهرا اي حسب الشهر الذي وقع فيه التعلق بالجدواق والمهر بالعلم واذا
قال انت طالق قبل موت هذا شهرا مات ذكر المقتار الميعود خوفا من ان يفسد التعلق
اي في الطلاق انتهى والله اعلم

في ما لا يملك يوم اوسه **٤** والله اعلم واحكام في الواحدة
وملقة مع عدوا والى **٤** من دين **٤** قوله بشي
بدر فاطمة او بذكر الازمنة **٤** قلنا اردت يوما اوسه
بينها وطلاق احدا **٤** لزوجته وغيرها سكتا
اجير عرسى وشهر اول **٤** رجعه او عتبا لم يفسل
وبأنا ومن سوى ان علمنا **٤** ذلك وان طلقها او سكتا
صطلقا لقنان بل ان استلحق **٤** او كان قبل الويلى فلفته منع
منه **٤** **في الاول** اذا قال انت طالق لما في كل يوم طلقة وتحت طلقة في الحال
وهو معني فذلك التمسك في الواحدة اخرى مع الفسخ فان قال اردت بين كل
ملقتين يوما قبل قوله حنيفة ووقع كذلك **٤** **في الثانية** اذا قال انت طالق لما في
كل سنة طلقة طلقت في الحال طلقة واخرى اول الحرم الذي يليه وثالثة اول الحرم

۱۱۱

من السنة التالية فانه حينئذ يتحقق مضي ليلي العدة الاخير بعد حلقه ثم به في النظم
على ان الحادي يجوز حكمه في هذا الكلام وان يرد ان منع في اول ليلة الاخير
من العدة الاخير هذا على تقدير ان يكون قوله ليلة الدور مضمونا على الظروف
فان كان مجردا علمنا على الاول من قوله في المسئلة التي قبله اخر الاول اي فالتات
طالق اخر ليلة الدور لا يجوز في كلامه ولا يقع الطلاق الا في اخر ليلة العدة الاخير
فتكون مفتت ليلي العدة كما انتهى والله اعلم

يا ذمعي يوم باخر العدة **♦** والها مثل وقت ابتدي

ومضي العام متلوصف **♦** وسنه باشر اثني عشر

وقيل موت ذابشر فكل **♦** عن فوقه قبل بشهر بان لك

يا ذمعي ان طالق اذا مضي يوم طلقت اخر العدة ان قاله بالليل فان قاله بالهار
طلقت اول الحرم وهو اول النظم بتلوصف واذا قال مضت سنة بالتكثير طلقت مضي
التي عشر ثم انصب الشهر الذي وقع فيه التلخيص بالعدد واما في الشهر بالاهله واذا
قال ان طالق قبل موت هذا بشهر فانه ذكر المشار اليه بعد فوق ثم فاعلم التلخيص
لم يبع الطلاق انتهى والله اعلم

من قال لا اكل يوم اوسنه **♦** واحدة واحدة في الزاينة

وطلقة صح عدوا ولي **♦** حريمين **ثلاث** فله بشي

جدها او برزك الماوية **♦** قلن اردت يوما اوسنه

بينها وطلاق احدا **♦** اوزجه وغيرها مكلما

لغير عرسى وبشر اول **♦** رجعية او حترها فليقبل

وبأنا ومن سوي ان علما **♦** ذاك وان طلقها او كليا

طلق ان كان بل ان اختلع **♦** او كان قبل الوطى طلقته منع

من قال لا اكل يوم اوسنه **♦** احده واحده في الزاينة

وطلقة صح عدوا ولي **♦** حريمين **ثلاث** فله بشي

جدها او برزك الماوية **♦** قلن اردت يوما اوسنه

بينها وطلاق احدا **♦** اوزجه وغيرها مكلما

لغير عرسى وبشر اول **♦** رجعية او حترها فليقبل

وبأنا ومن سوي ان علما **♦** ذاك وان طلقها او كليا

طلق ان كان بل ان اختلع **♦** او كان قبل الوطى طلقته منع

من قال لا اكل يوم اوسنه **♦** احده واحده في الزاينة

وطلقة صح عدوا ولي **♦** حريمين **ثلاث** فله بشي

جدها او برزك الماوية **♦** قلن اردت يوما اوسنه

المعبر وغير النظم عن ذلك بقوله **اول** من بين احسن من قول الحادي واخرى
 اول المحرم لانه لم يصح حكم المائيه وان كان مجهولا كما ذكره في المائيه لكن
 قيد الحادي ذكر بان مراد السفن العربيه فذهب في النظم هذا القيد وليس بجديد
 فانه يميز ان الحكم حاله الاطلاق كما لو اراد العربيه وليس كذلك هو كما لو اراد ان يمين
 كل طرفين سنه ولا يرد ذلك على الحادي لان مفهوم كلامه اوله واخره استرايع بالنسبه
 لحاله الاطلاق فصارت مسكونا عنها في كلامه ولما سكنت في النظم عن القيد ساءل
 كلامه الصوريين ثم اشار من زيادته الى ان محل وقوع المائيه والمائيه الاخرى وجب
 ايضا **الثاني** اذا قال لزوجه واجنيه احدكما طالق وقال اردت الاجنيه
 وهو المراد بعين العين بل ولم تطلق الزوجه **الرايه** اذا قال انت طالق في الشهر
 الماضي وقال اردت اني طلقها فيه طلقه رجعيه وراجعتها او منعت العده وابت
 قبل ذلك منه فان قال اردت اني طلقها فيه طلاقا دائما وجردت عدها او طلقها
 غيري وهو مراد النظم بصوري وهو المتيقن فان علم وقوع ذلك لم ينفذ والام يقبل
 كذا في الشرح الصغير والمجروح والمحتاج والحادي ولكن الذي في الروضه فيما اذا لم
 يعرف ذلك انه كان محققا فينبغي ان يقبل ولا تطلق وان كان كادبا الا ترى انه
 لو اتى في قول طلقك في الشهر الماضي روج غيري لا يحكم بدفع الطلاق وان
 كتب انتهى وهذا البحث للامام بعد حكايته عن الاحباب عدم القبول ومن صرح
 بعدم القبول القاضي حسين والنجوي والمولي والرويان وغيرهم فكيف يقتصر
 الراعي على بحث الامام وجعله لنفسه ويترك المقتول عن الاحباب **الخامس**
 اذا قال ان طلقك زوجتي او كلا طلقها مني طالق فطلقا وهي مذخوله بها طلقه وجه
 لثبات واحد بالتحديد واخرى بالتعلق قال خالفها وكانت غير مذخوله بها لم يقع
 طلقه اخرى ليموتها فتقول **النظم** اما ان يبيع اثان

من طالق ان لم اطلقك مني قيل موت وجنون من قضى
 فيه وضع حيث رجعي ومات **د** ولم يجد دمع بعض الطلقات
 وبعد لحظ ان يبعث عن اذ **د** ويحجب وكي حين كذا
 ومن لا يحب او عمر ولا **د** هو فدا كعبه موي جعله

وهو من بين احسن من قول الحادي واخرى
 اول المحرم لانه لم يصح حكم المائيه وان كان مجهولا كما ذكره في المائيه لكن
 قيد الحادي ذكر بان مراد السفن العربيه فذهب في النظم هذا القيد وليس بجديد
 فانه يميز ان الحكم حاله الاطلاق كما لو اراد العربيه وليس كذلك هو كما لو اراد ان يمين
 كل طرفين سنه ولا يرد ذلك على الحادي لان مفهوم كلامه اوله واخره استرايع بالنسبه
 لحاله الاطلاق فصارت مسكونا عنها في كلامه ولما سكنت في النظم عن القيد ساءل
 كلامه الصوريين ثم اشار من زيادته الى ان محل وقوع المائيه والمائيه الاخرى وجب
 ايضا **الثاني** اذا قال لزوجه واجنيه احدكما طالق وقال اردت الاجنيه
 وهو المراد بعين العين بل ولم تطلق الزوجه **الرايه** اذا قال انت طالق في الشهر
 الماضي وقال اردت اني طلقها فيه طلقه رجعيه وراجعتها او منعت العده وابت
 قبل ذلك منه فان قال اردت اني طلقها فيه طلاقا دائما وجردت عدها او طلقها
 غيري وهو مراد النظم بصوري وهو المتيقن فان علم وقوع ذلك لم ينفذ والام يقبل
 كذا في الشرح الصغير والمجروح والمحتاج والحادي ولكن الذي في الروضه فيما اذا لم
 يعرف ذلك انه كان محققا فينبغي ان يقبل ولا تطلق وان كان كادبا الا ترى انه
 لو اتى في قول طلقك في الشهر الماضي روج غيري لا يحكم بدفع الطلاق وان
 كتب انتهى وهذا البحث للامام بعد حكايته عن الاحباب عدم القبول ومن صرح
 بعدم القبول القاضي حسين والنجوي والمولي والرويان وغيرهم فكيف يقتصر
 الراعي على بحث الامام وجعله لنفسه ويترك المقتول عن الاحباب **الخامس**
 اذا قال ان طلقك زوجتي او كلا طلقها مني طالق فطلقا وهي مذخوله بها طلقه وجه
 لثبات واحد بالتحديد واخرى بالتعلق قال خالفها وكانت غير مذخوله بها لم يقع
 طلقه اخرى ليموتها فتقول **النظم** اما ان يبيع اثان

من في مسئلتان **الجد** اما اذا قال ان لم اطلقك فانت طالق فلم يطلتها لم يقع الطلاق في الحال
 بل عند الياسر منه وذكر باسوراح **د** ما قبل موت الزوجين ثانيا **د** قبل جنون
 الزوج ان اطلق المعلق رجعا جنونه بوجه **د** ما قبل موت الزوجين ثانيا **د** قبل جنون
 كاحه او انفسه بوجه **د** ان كان الطلاق المعلق رجعا فانه متى كان باثنا
 يمكن بعد فسخ بشرط ان يموت من غير قيد النكاح وطلاق بوجه لثبات لا يحدد
 النكاح او يحدده ولكن لا يطلق منه فتقول **النظم** معنى اي الطلاق **وقول**
 متى فيه اي مات فيه اي في الجنون وهذا الخلاف ما اذا لم يعبر بان بل باذا اقال
 اذا لم اطلقك فانت طالق فانه اذا مضى زمن يكن فيه ان يطلق فلم يطلق وقع الطلاق
 وهذا مراد النظم بقوله بعد لحظ ولو غير كما عبرنا لكان احسن وحكم بنيه كالأدوا
 في ذلك مثل اذا **الثاني** اذا قال انت طالق بعد حين او الى زمن وقع بعد
 معنى لحظه وهو معنى قول **النظم** كذا اي كالصوره التي قبلها وهذا الخلاف قوله
 انت طالق بعد حجب او بعد عصور او بعد دهر وهذه الأخيرة من زياده النظم
 ولم يصح الحادي بحكم هذه الصيغ والذي في أصل الروضه عن الاحباب في
 الاولين انه يقع معنى لحظه ثم قال وهو بعيد لا وجه له تتبع في النظم واصله هذا
 الاستبعاد وحكي عن اهل اللغة ان الوقت ما نزل منه وذكر بعضهم ان العدم
 لم يزل سنه ومقتضاه ودفع الطلاق عند تحقق الصفة المذكورة **وقول**
 النظم قد البعد موي جعله مقتضاه انه لا يقع الطلاق مطلقا وتبع في ذلك
 شيخه البارزي فانه حكى عن الامام ان العصر عبارة عن زمن طويل يجرى
 انما وعرض بانقراضهم وقال ان الحجب مثله قال ومقتضاه ان لا يقع الطلاق
 لان الخالف لا يبيح ليل انقراض العصر على ما فسره الامام فيكون كقول انت طالق بعد
 موي ابيهم والعلم **د** والماتى ان كل ان دخلت **د** ان اوله اورد اخيره عقلت
 وماتى ان كل حامله **د** واحد **د** والضعف للثاني **د**
 فزله **د** وكلا **د** وضع **د** لثباتها مطلقا اكل وضع
 لا ان يكن حكمه ذواتا **د** شي وان ولدته ابن له **د**
 معا **د** ولا غلامين **د** كانه ذلا باخر في كلها

كطالق مع انقضاء العدة **4** وان ولدت ولدا فمرددة
وذكر ابنين بالوالد **6** ذكر الكل وحتى واحد

منه بل المؤني اذا قال نكاح طالق ان كنت نكاحا ان دخلت الارواح الطلاق
الا اذا وجد المتأخر في اللفظ وهو الدخول قبل الكلام فاذا دخلت م كبت رجع
الطلاق لان الثاني شرط الاول فهو تعليق للتعليق **الثانية** اذا قال ان كنت
حامل فانت طالق طلقه وان كنت حاملا اني مطلقين فولدت ذكر او اني طلق
نكاحا **الثالثة** اذا قال كلا وقع عليك طلاقي فانت طالق نكاحا طلقه طلق نكاحا
وهو يعني **رابع** النظم الكل يقع اي يقع كل الطلاق في هذه الصور والتي
تليها **الزاي** اذا قال كان حكمك اى ذكر فانت طالق طلقه وان كان نكاحا
انني مطلقين فولدت ذكر او انني لم يقع شيء لانه ليس جميع حكم ذكر ولا انني وان
قال ان ولدت ذكر او طلقه او انني مطلقين فولدت م نكاحا وان قال ان ولدت
ذكر فانت طالق فولدت ذكرين فهو كالمرددة وانما في وقوع الطلاق **الخامسة**
اذا قال كلا ولدت فانت طالق طلقه فولدت ولد من منعها طلق بالاول
طلقه ولم تطلق بالثاني لقارنته انقضاء العدة فهو كالمرددة انت طالق مع انقضاء
العدة لا يقع شيء **السادسة** اذا قال ان ولدت ولد فانت طالق طلقه وان ولدت
ذكر فانت طالق مطلقين فولدت ذكر فانت طالق طلقه وان ولدت
النظم الكل ولو ولدت حتى وقعت واحده لاحتمال الاقوية فان بقيت المرددة وقعت
الاحري **امني** وسواء اذا نكحت ومن لا **6** تطلق بانك واذي حلالا
ونال زوجاني او نسوتنا **6** طالق واذي غير نكاح
فذلك لان قال انت واحد **6** بالنسبة **7** جهرها ساءه
لا من بكل فاحد الزوجين **6** وطالق بالمس او مس غدا
او عدا مس او لها ان ذكر **6** ثم طلاقا في المعنى والشر

منه بل المؤني له زوجتان سعاد وجل فقال يا جل فاجبت سعاد فقال انت طالق
فلما اجاب طلق سعاد فلما اجابها بالطلاق دون عمل اذ لا حين بالنظر بين طلاق
فلو قال قلت انتا سعاد وفسدت طلاقك جل طلقك جل طلقك جل طلقك سعاد طلقك سعاد

ويدين فيها **الثانية** اذا قال زوجاتي او نسائي طالق دخلت فيهن الجميع وهو راد
النظم بالذي لا يطلق بانك وفي كلامه لغة ونسوة قول **6** واذي حلالا بالنسبة
المرددة **وقوله** وقال زوجاتي او نسوتي طالق يتعلق بالعدة **الثالث** اذا احاطها
بلفظ من الفاظ الطلاق سواء كان صريحا او كناية ونوي حذرا من نفوس اولادك ومع ما
نواه الا اني قوله انت واحد بالنسبة فانه لا يقع الا طلقه واحد ولو نوي اكثر منهن
لان مناه انت طالق طلقه واحد فلا يقع بالعدة الخالفه للفظ كراهية الخذف وصرح
النوي وغيره وقوله يا نواه وصحة في أصل المروضة واثار رايه في النظم **رابع**
جهر مساعده **والخمس** ان طاهر عيان النظم واسله بضمير المثل قوله انت واحد
لكن المسئلة التي قبلها الراعي الخلاف المتقدم صورتها ان يقول انت طالق واحد وانما
انت واحد لكن المسئلة بين طالق في ذكرها الراعي والظاهر انها مثلها في ذكر
ان محل هذا اذا لم يقصد بقوله واحد التوحيد اى توحيدها بالملك فان قصد ذكر
وتع المؤني **الزاي** اذا قال انت طالق بالمس وقع الطلاق في الحال وورد ذكر
هذا في النظم في آخر البيت السابع بعد هذا البيت جبراً عن حكمة من قبل ودخل في
عبارة ما اذا قال اردت وقوله امس او في حال مستند الى امس او لم يرد
شيئا ومات او جبر او غير لا اشارة له فمعه اما لو قال اردت فاحتمال من طلقه
في الماضي رجعية او باين فقد سبق الكلام عليه ولو جمع للمصنف احوال المسئلة فكان
اولي من تقديرها حتى لم يبق في كلامه كبراً او تافه في الحال في قوله انت
طالق امس غدا او غدا امس بالاضافة فيها لان غدا امس وامس غدا اليوم
وكذا الموالات انت طالق الان فلما انا اري في الماضي ويطغى قوله انما في الماضي لم يبق في العلم

منه بل المؤني ان كنت حلالا **6** مكافئاً لها وان احببت
ميتا وكلما استحال عسلا **6** وقال قوم والماس ان لا
يكسحبل الشرح لا عرفهم **6** وان دخلها واذ وان لم
للغوي ولتومي زرع **6** وطالق لسته ويدعه
وطلقه حسنة فحبه **6** وبصفات الدم والمديحة
او قال للواحد من نسائي **6** لمن لم تصف في الحال

وقتله والمناجب **٤** **قوله** ان طلق طلقا **الاول** اذا خاطبه
 في هذه الايات بقية المسائل التي يقع فيها الطلاق في الحال **الاول** اذا خاطبه
 ووجهه مكره كان فانت له باختيار فقال ان كنت كذلك طالق وقصد مكالمتها
 على ما عهد ما يكون وقع الطلاق سواء كان تلك الصفة ام لا فان قصد التعليق او قصد
 شيئا يقع الا ان انقص بالتحسين **١** **قوله** ابو الحسن البادي انه من باع دينه بدينه
 وان احسن الاختيار ما كان دينه بدينه غيره **٢** **قوله** الرازي ونسبه ان يكون في اليمين
 من يعامل باليمين بعد الا ان كان الشك مدلول الصفة المعلق عليها فالاصل عدم الطلاق
الثاني اذا علق الطلاق بمسئله عتلا كقوله ان اجبت ميتا فانت طالق وذكر
 الحادي في المثال بدون النافذ او بمسئله شرعا كقوله ان تسب صوم شهر رمضان
 وهو من ربا دونه ووقع في الحال كذا قاله النووي **٣** **قوله** المتولي امام لا يقع حكمه
 عنصري في التطهر وصحة في اصل الروضة ثم حكمه عن الامام ووجهه فان عتله بمسئله
 ونا مشهري الحادي بقوله ان صحرت الما يقع الطلاق انما الاحكام على صحة
 وهو المنعوس وصحة الرازي في الامان فيما لو خلف لا يستند اليها ان سدد لا يستند
 ويستضاء عدم انعقاد التعليق هنا **٤** **قوله** النظم ان لا هو يقع المهرم ولم ينف
 المهرم وهي الحقة من القيلة واسمها حبر يسكن فيها **الثالث** اذا قال انت طالق
 ان دخلت الدار او ان تدخل في نزع المهرم فما واد لم تدخل في نزع في الحال دخلت
 ام لا والمذكور تعليل لا تعليق هذا ان عتبت اللعنه فان لم يصر بها فقد في حقه تعليق لا
 يقع الا بوجود الصفة والطلاق في الحرر الوقوع في الحال فاستندرك عليه في المنهاج
 فقال الا في غير غوي في تعليق في الموضع **الرابع** قال انت طالق لرجلي رزعه طلق
 يعني ام لا **الخامس** قال انت طالق للسنة والبدعة او طلقه بيمينه حسنة طلق
 في الحال باي صفة كانت **٥** **قوله** النظم وبصنات الذم والمديحه هو من ربا دونه ولا
 جناح اليه لانه ما تقدم **السادس** اذا قال انت طالق للسنة او قال للبدعة وهو
 يعني **٦** **قوله** النظم للواحد من شالي اي من المثال الذي ذكره وكانت الزوجه لا
 تنصف بر احده من الصفتين في الحال لكونها صغين او ايمه طلق في الحال فان
 انصفت بذكر وقع الطلاق وقته فان قال لها السنة وهي طاهر كلام ولم يجاع في ذلك

الطهر وقع في الحال او على غير تلك الصفة فحتى توجد وعكسه او قال للبدعة
السابع اذا قال انت طالق ان طلقك ففتح المهرم وقع طلقا كذا الملقه
 الحادي وقيل في النظم من ربا دونه بان يكون مكرها وهو مفهوم ما تقدم انتهى والله اعلم
٧ **قوله** ان كنت بالثنيين **٨** **قوله** ان ولدت لاربعة سنين
 والوط لا يلزم لان حوت **٩** **قوله** ثم استه شهر وضعت
 وطلاق ان كنت حايلا اذا **١٠** **قوله** منعت ثلثه فزوج **١١** **قوله** اذا
 حنثان وحظ الناس علي **١٢** **قوله** ان انصفت ملك الاستبراء لا
 ان قبل سنة شهر تصح **١٣** **قوله** او ولدت فوق سنين ارجح
 او بعد وطى الشهر والسنة **١٤** **قوله** منه ويجرم المهرع البتة
١٥ **قوله** اذا قال ان كنت حايلا فانت طالق وقع الطلاق اذا عين كونه
 كانت حايلا حين التعليق بان ولد لاربعة سنين فان لم يرحم التعليق ان لم يطاها في تلك
 المدة او لا قبل سنة اشهر ان وطها فان ولدت لسته اشهر فاكثروا كان قد وطها انطلق
 لا سيما لكون الحمل مذكور وطى وتاريخ ابن الرغبه في الملاحم انها اذا ولدت لاقدر
 سنة اشهر طلق لوطها فان ولدت لسته اشهر طلق وقال ان كمال الولد وقع المهر
 فيه يكون بعد اربعة اشهر كما شهد به الحنفية فاذا انت به لحسنه اشهر مثلا احتمل التعليق
 به بعد اليمين قال والسنة اشهر معتبره لحصول الولد غالبا **١٦** **قوله** وجوابه
 انه ليس في الحديث ان نفق الروح يكون بعد اربعة فدية فان لنظمه ثم يامر الله
 المكر فينفق فيه الروح فائتاه ثم دل على تراخي امر الله عز وجل بذكر ولا تعرف ملك
 التراخي فلما استند القهها من الزان الكريم ان اقل ملك اكبر منه اشهر علما انها
 ملك التراخي وان نفق الروح عند ما داه اعلم ولا يلزم الوطى في هذه الحنون
 لان الاصل عدم الحمل **١٧** **قوله** السنين بالجوارحه **الثاني** اذا قال ان
 كنت حايلا فانت طالق وقع الطلاق في صور **١٨** **قوله** اذا ان يمتني لملأه اذرا اي
 الطهار وتغير النظم بذكر ما وقع من قول الحادي ان مضت المهرام ثم ربا دونه
 على ان هذا وجهه وان الاكثرين على اعتبار معنى ملك الاستبراء فقط وهي حيضة وطى
 ما في الحادي فتغير المهرام بملك المهرام في اليه لا حيض لها وعلى الوجهين فلو كانت في

في سن لا يفتل للزل وقع الطلاق على الاصح وليس في هذه الصور ما لو وضعت
لاقل من سنة أشهر فانه يبين ان الطلاق لم يقع الصور **الثانية** ان تلك لاكثر
من اربع سنين سواء طهرها أم لا **الثالثة** ان طهر الوطى استة أشهر فاكثرتة أي
من وقت الوطى كذا صحه الراعي والفردى **الرابعة** شيخنا الامام الملقني الذي
اعتقد رجحان انها لا تطلق في هذه الصور لانه وان احتل عدوته من الوطى الا انه
يحتل ان يكون حايلا قبل الوطى والاصل بنا النكاح والطلاق لا يقع بالشكر انتهى ويخدم
الوطى في الخلق على الحال لانه الاصل انتهى **هـ**

س وطالق ان حضت بد القبل **و** حيضه بالانف المسك
وطالق حوضه الا ان قدم **و** اذا داومته قبل علم
وحيضها وبغضها ان ينس **و** في حياها ينس ما لا يعلم
من غير ما يحجه كوضحها **و** وكناها وجميع صحتها
وطالان انما ان حضا **و** او اربعا او الثلاث كلها
ثم سوي واحده بصدق **و** من وجه كذب منه تطلق

س وسئل **الاول** اذا قال ان حضت فانت طالق وثبع ابدا الحيز القبل فلو كانت
حين الخلق حايضا لم تطلق حتى تظهر ثم تشرح في حيضه اخرى **ب**
الراعي كز ساني في الايمان لو ان استدانه اللبس والركوب ليس وركبت
فليكن الحكم كذا هذا **و** عرف شيخنا الامام الملقني فيها بان الموجود هنا تعلق
بمجرد على الخلف فلا يكون الروام فيه كالاتد الان التعلق بقاب المحي لا الاستقبال
والمذكور هناك حلف ولو قال ان ركب فانت طالق فخل الى سحر من الركوب
ومرجل لا يركب وهو آكب فقد يترجمه انه حث فالحلف بالطلاق كذا انتهى
ولو قال ان حضت حيضه فانت طالق لم يقع الطلاق الا بكامل حيضه مستقلة
الثانية اذا قال حوضه طالق الا ان دخلت زيد الدار وعلم موته قبل دخوله
وثبع الطلاق قبل موته فان تكررت دخوله لم يقع في الاصح عند الراعي والباقي يقع
وهو موافق لما استاذن في ظهور من الايمان كساني كذا مثل الداوي باليدخل وفي
النظم بالقدم والحديث ولا يخفى ان الحكم لا ينفك باختلاف الثالث **الثالث**

في غير لا يتصل بالمرئي وتقع الطلاق على الامع ويصح في كل صورة ما لم يمتنع
 لان من سنة اشهر ثمانية فبين ان الطلاق لم يقع الصورة الثانية ان لم يكثر
 من اربع سنين وما قبلها ام لا **الثالثة** ان طهر الوطى استه اشهر فكثر من اثنى
 من وقت الوطى كواحدة الواقي والفوري **الرابعة** شتم الامام الملقب الذي
 اعتقه وثمان ابناء لا تطلق في هذه الصورة لانه واراحل بدونه من الوطى الا انه
 يجوز ان يكون حبالا قبل الوطى والاحل بذا الكتاب والطلاق لا يقع في ذلك كراهي ويحرم
 الوطى في الخلق على الحال لانه الاصل انتهى

وطا ان حقت بالمقبل **و** حقت بالانتهى المستكمل
 وطا حقت الا ان حقت **و** اذا اؤتمرت على علم
 وحقتا وبغضها اذ ينسب **و** في حقا ينسب الى العلم
 من غير عاقله كوضعا **و** وكناها وجميع صحتها
 وطا فان اتقا ان حقتا **و** او رتقا او الذالك كرا
 ثم سوي واسود بصدق **و** موجه كذب منه تطلق

من قبل المثل اذا قال ان حقت طالق فمع انما الحقت بالمقبل فلو كانت
 حين التطبيق حيا لم تطلق حتى تظهر ثم تشرح في حقتا اخرى **و** **السادس**
 الواقي كرا ساني في الايمان لو ان استداه الفرس والركوب ليس وركوب
 طين لكم كذا كرها وفسق شتم الامام الملقب فيها ان الموجد هنا تطلق
 مجرد على الخلف فلا يكون العوام من كالا لانه الان الخلق بطل المعنى لا الاشتغال
 والمذكور فاك خلف ولو قال ان ركب طالق الخلق الى سعة من الركوب
 ومرحلت لا يركب وهو ركب فقد قربا انه حقت طالقات بالطلاق كذا انتهى
 ولو قال ان حقت حقتا طالق لم يقع الطلاق الا بالجملة حقتا مستقلة
القرينة اذا قال حقت طالق الا ان دخل ويد الزور ولم يسه قبل دخوله
 وقع الطلاق قبل موته فان تكررت دخوله لم يقع في الجمع من الواقي والماني يقع
 وهو موافق لما اختار في نظيره من الممان كاساني كذا نزل المادي بالرجل ثل
 انتم بالقدم والمشيء ولا يخفى ان لكم لا يختلف باختلاف الثالث **الثالث**

في كل صورة ما لم يمتنع لان من سنة اشهر ثمانية فبين ان الطلاق لم يقع الصورة الثانية ان لم يكثر
 من اربع سنين وما قبلها ام لا **الثالثة** ان طهر الوطى استه اشهر فكثر من اثنى
 من وقت الوطى كواحدة الواقي والفوري **الرابعة** شتم الامام الملقب الذي
 اعتقه وثمان ابناء لا تطلق في هذه الصورة لانه واراحل بدونه من الوطى الا انه
 يجوز ان يكون حبالا قبل الوطى والاحل بذا الكتاب والطلاق لا يقع في ذلك كراهي ويحرم
 الوطى في الخلق على الحال لانه الاصل انتهى

وطا ان حقت بالمقبل **و** حقت بالانتهى المستكمل
 وطا حقت الا ان حقت **و** اذا اؤتمرت على علم
 وحقتا وبغضها اذ ينسب **و** في حقا ينسب الى العلم
 من غير عاقله كوضعا **و** وكناها وجميع صحتها
 وطا فان اتقا ان حقتا **و** او رتقا او الذالك كرا
 ثم سوي واسود بصدق **و** موجه كذب منه تطلق

من قبل المثل اذا قال ان حقت طالق فمع انما الحقت بالمقبل فلو كانت
 حين التطبيق حيا لم تطلق حتى تظهر ثم تشرح في حقتا اخرى **و** **السادس**
 الواقي كرا ساني في الايمان لو ان استداه الفرس والركوب ليس وركوب
 طين لكم كذا كرها وفسق شتم الامام الملقب فيها ان الموجد هنا تطلق
 مجرد على الخلف فلا يكون العوام من كالا لانه الان الخلق بطل المعنى لا الاشتغال
 والمذكور فاك خلف ولو قال ان ركب طالق الخلق الى سعة من الركوب
 ومرحلت لا يركب وهو ركب فقد قربا انه حقت طالقات بالطلاق كذا انتهى
 ولو قال ان حقت حقتا طالق لم يقع الطلاق الا بالجملة حقتا مستقلة
القرينة اذا قال حقت طالق الا ان دخل ويد الزور ولم يسه قبل دخوله
 وقع الطلاق قبل موته فان تكررت دخوله لم يقع في الجمع من الواقي والماني يقع
 وهو موافق لما اختار في نظيره من الممان كاساني كذا نزل المادي بالرجل ثل
 انتم بالقدم والمشيء ولا يخفى ان لكم لا يختلف باختلاف الثالث **الثالث**

وهذا معنى قول **العلم** لث اضافها اي جعلت اضاف الطلقة الواحد لما اوضح
شيخنا البلقيني في هذه الصورة انه لا يتبع الاخلته بان الاجزاء المذكورة يقع ان يقع في
وصيه وورثته فيقتضي ما يقسمه المال الواحد عليها باعتبار العول وقوله **العلم** يعني اي يقع في كل منها ثمان **هـ**

قوله كل فرطلقة في طهر من **هـ** تاس والطفل ولا يكون
في حامل وما يكون عددا **هـ** حسب الذي ذكره لانها اقل منه
تغير فصل واحدا قطع **هـ** او قبل وطى لا اذا قال معه
او فوق او خلق لا المشكوك **هـ** كقول لا ان يشا المالك
او طلق ان شا او ان لم يكن **هـ** لغناه وندره والخلق
لا في الظهار والنداء طلق **هـ** لا الا ان يشا طلق وفي
واحدة فشاها لو اراد **هـ** كالعكس او لا ان يشا **هـ**
حيث يشا طلقه او ثنتين **هـ** او غناه منا قسرين

قوله **الاولى** الا قال انت طالق في كل فرطلقة وقع طلقه في طهر لا يسهو والطلاق
بما يحل ان لا فرق الا في الحال وهو مخالف لشيخنا في العدة ان العدة هي من بين
ومن طهر احامل فان حاضت ثم طهرت لم تتبع طلقه احديهما ولم تكن ركنين لظهارها
لخلاف غير احامل فانه يقع عليها في طهر طلقه ان كانت مدخولا بها واستمرت
في العدة **القائمة** اذا كرر لفظ الطلاق بعد الطلاق الواقع بحسب تكرره في
صورته **الاولى** ان يقصد التاكيد بعينه فصل واختلاف فان وقع بين الاقفا فصل والركن
به ما كان فوق سكوت النفس وخو لم يقبل منه دعوى التاكيد في الظاهر وبين وان
وقع بينهما اختلاف كقول انت طالق وطلق وطلق وقع الثلاث ولم يقبل دعوى التاكيد
لاستحسانه مع العطف فلو قال طالق وطلق وقصد تاكيد الثاني بالثالث وقع طلقان
لعدم الاختلاف بينهما لوجوه حرف العطف فيها والحداد المعاطف ولو قصد تاكيد الاول
بالثاني لم يقبل ووقع ثلاث وان قال انت طالق طالق طالق وقصد التاكيد وقعت طلقته
قطر وقد يفرق منه عدم قبول التاكيد في قوله انت مطلقه مسرحة منارته وليس كذلك
في الاصح وبه يظهر ان المراد بالاختلاف في حروف العطف لاني نفس الشا طلق

نقطة
بشأنه او اثنين

فلا كرر لفظ الطلاق اربعا من غير فصل ولا اختلاف وادعى التاكيد هل يقبل ذلك في
الرابعة ووقع هذه المسئلة في التاوي ولم ارضها فتلاوة **لشيخنا** الامام القمي
لكم عندي في ذلك كلامكم في صور تكرره ثلاثا ولا ينبغي ان يحل ان الرابعة يقع بها
طلقه لرفع العدد وعمله بان التاكيد لا يتبع به شيء فعدم قصد التاكيد اولى
فيها ذكره عندي بطلانها اما كان لا يتبع هذه الرابعة شيء لورفع جميع الاقفا المذكورين
فيها والزمن لم يقع بالثاني والثالث شيء لدعوى التاكيد بها فثبت هذه الرابعة في
اللفظ وهي ثمانية في الدين لان الدين قلما لم يقع بها شيء وهي لا تسقط للتاكيد فان التاكيد
لا يرد فيه على ثلاث مرات كما صرح به غير واحد وهذا الذي قاله شيخنا تاج
الدين ابن الشيباني في التوضيح فقال انه الذي يجب **السورة الثانية** اذا كان
قبل الدخول فانه ثنتين بالاولى ولا يتبع ما بعدهما شيء الا اذا كان التكرير لفظا مع او
فوق كقوله انت طالق طلقه معهما طلقه او فوق قبل طلقه او خلق للتكرير كقولك
ان دخلت الدار فانت طالق طالق او قال طالق وطلق فانه تعدد المسئلة **القائمة**
لا يقع بالسكر فاذا شك هل طلق ام لا لم يطلق ولو شك في عدد الطلاق اخذ بالاقل
القائمة وهي من صور عدم الطلاق بالتكيد ان يطلقه على نفسه الله تعالى وهو
مراد النظم بالمكيد اثباتا او نفيا **وسمعتني** من حاله المشية فلا تتبع الشكر في المشية
فالاولى كقوله انت طالق ان شاء الله والثانية طالق ان لم يشا الله والثالثة الا ان
يشا الله وما ذكرته في الثالث هو الصحيح من كلام الامام وعين من المحررين
ان الاقوي وصحة في الروضة والمحتاج وذهب العراقيون لا الوقوع بهلويحه
العربي وخرج بالتعلق بالوسيت الكلية الى لسانه لقودة وان يقصد
التكيد او اثباته الى ان كل شيء يشبهه الله تعالى او يعلم هل قصد التعلق ام لا في
كل هذه الصور يقع الطلاق ونظير الطلاق في اسناد وقوعه مع التعلق على المشية
المعاق والذرة وكلف بالله تعالى وهذا خلاف الظاهر وعمله يشبه ان يعلى
فقال انت على كل طهر ابي ان شا الله تعالى لم يقع اعتناء ويلغو التعلق وعمله
بانه اخبارا كن منع الرافعي في الظهار كونه اخبارا وقال الظاهر انه يعرف منشا
فصلان التداق فلو قال يا طالق ان شا الله وقع الطلاق **القائمة** لوقال انت طالق

لا الا ان يشأ كل واحد فقال **الان** ثبت واحد اطلق وكذا اثنان اطلقا
 لخصه مشبه واحد وكذا عكسه كقولك انت طالق **الا** ان يشأ كل واحد
 فلا يشأ فلا يطلق فان شأ واحد او اثنين او لم يشأ شأ واحد **الان**
 لو قال انت طالق لا ان شأ ان شأ ثلث طلقه او اثنين اطلق **الثاني**
 اذا علق اثنان طلاق زوجيهما بتعيين كان علق احدهما يكون هذا علقا والآخر
 غير علق وطار ولم يعرف لم يقع على كل واحد منها طلاق **الثالث** ان شأ كل واحد
 من رقيق معسرين باعها **الرابع** لعق بصفه ولا ارباعا
 وفي رقيق اشترى فردها **الخامس** ودخل في اثنين منع عنها
 كان نسى وطالق احدها **السادس** او حرعت من غيري منها
 ودارت لا ان يت قبلها **السابع** وذات العلق لا يلزمها
 وتتبع طلاقه التصادك **الثامن** لعن الجور وشوح الماوي
 وار بالنعين ان قد رتعا **التاسع** ان يلعن لانها نجسا
 وان يوجزه كفي اليان **العاشر** عصى ولو ولدت الثمان
 ولها اليه اتفاق **الحادي عشر** اودت لاي بل نكح اول نكحي
 فقد اقر لها اذ قبل **الثاني عشر** عقت ذبي وذبي هذا الاول
فيما قبل الاول اذا علق شريك في عقد علق نصيبها بتعيين فقال احدهما
 ان كان هذا الطاهر عانا فتعدي منه حر وقال الآخر انما يكن عانا فتعدي منه
 حر ولم يتعين للمال فباعا نصيبها لثالث عتق عليه النصف ومعهومه ان لو نكح
 في ملكها لم يعتق منه شيء وقيد في النظر مريضة بان يكونا معسرين بان كانا معسرين
 وقتلنا بجمل السرايه عتق جميعه لعققت احدهما نصيب نصيبه وبسري
 وبوقت الاول وان كان احدهما معسرا او الآخر معسرا فجعل السرايه عتق نصيب
 المعسر الا لا يخلو للماله عن حخته وحش من حبه وسرايه العتق لما نصيبه ومن
 منه بعد ذكر امور اخرى **الحديث** ان رجل عتق النصف ما اذا كان العبد فيها ناسبا
 فلم كان فيها ثلثه او رابعه او علي غير ذلك كان الحكم بعقته اقل النسيدين
انما لا يتوقف ذكر علق بينهما لثالث بل لرباع احدهما نصيبه لما حبه

انه حكى عن عامه الاحباب انه لا يبر على اليان بل يكفي ان يوقت منها جميعا خلافا
 للقتال **وقول** التلم كفي اليان هو مريضة منه علق وجوب المبادره
 الي الاثنين في الطلاق المهر كما ثبت المبادره الي اليان في الطلاق المهر
 وقد عرفت بخبر الحادي عشر في ذلك باطلاق النعنين عليها فلو ثبت في التلم على
 ذلك في اول مواضع نصير الحادي عشر كان ادلى وتشعر المطالبه بالبيان
 او التحين بعد موتها للآث ولها اي الزوجان او العبدان اليه اي الي
 اليان او النعنين العتقه على الزوج او العبد ولا يسترد المدفع المطلقه
 او الحقيق لانها محبوسه منه واذا قال في الطلاق المهر اودت هذه
 بل نكح طلقنا باقراره والمأزر لا يقبل الرجوع **وقول** ادبل عتقني هو مريضة
 وشاربه الي ان الحكم كذا وان لم يذكر لفظ بل قال اودت هذه مكره في عتقها
 بالوعظ عليها بالثاني اودت **الثاني عشر** النكحي حنين والعقوى مطلق الاول
 فقط لانها للترتيب **والثالث** عرض الامام بانه اعترف بطلاقها كما لو اودت **الرابع**
 الرافعي والحق المأزر **الخامس** النكحي قول الثاني انظر دمال في الطلب
 لا ترجحه **والسادس** في الهات انه المتجه مرجحه البحث ولو قال في الطلاق
 المهر عتقت هذه مريضة فالملقة الاولى لانه انما اختار وليس باختيار وليس
 له الاختيار وحده ولا فرق هاجن العلق بالواو والثاني اودت **الخامس**
في الزوج ان علقه بان هلك **الخامس** مورث زوجه هذا مكر
 او قال ان الت او ملقت **السادس** كالنكح او راجعت لوطا
 فطالق انت لما قبل دا **والسابع** وان الما دليا باجا او اذا
 وطالق من قبله انت فدا **الخامس** لغو وبالنعل بان او باذا
في هذه الايات من بل جمل فيها العلق **الاول** اذا تزوج امه مورثه كاخيه
 ثم علق للملافا على موته ايصح هذا العلق لانها بموته سقط اليه كلها ان كان خيرا
 او بصحتها ان كان غير جاري فيمنع النكاح ولا يصادف الطلاق بخلاف ان كان
 غير وارث لوق وبخو او طلق سيدها عتقها على موته صح العلق لانها لا تستل
 اليه **الثاني** اذا قال ان طلقك او الت مكر او نكحت مكر او راجعتك

ساق

او ظاهره منك فانت طالق قبله لما انما في شيء من هذه الامور فحدث ولم يقع الطلاق
 بحياتها وحدها وقد يختلف المسبب عن السبب لما في الخبر انه الاول
 وفي الشرحين يشبه ان يكون القوي به اولي دمج في المنهاج وهو صحيح
 البية لكن ظاهر كلام الروضة واصلها ان الاكثر من طائفة لا يقع المخبر ولا التعليق
 بـ **لـ** ونسبته صاحب الفصاح عن نص الساجي ونسب الشبكي وجهها انما طالق
 لما في المخبر وطلعتان مراعى الا ان يفتى بما ان يكون العقد انقضى بينهما
الثالث اذا قال ان ادا اذ اولى طيكر وطيا ما خا فانت طالق قبله وان لم يتل
 لما لا يقع الطلاق اذ اوليها لانه لو وقع لما كان الرطب الذي قبله ما خا **وقوله**
 قد الغنا اي التعليق في الصور كلها وما في شرح قوله وبالعقل بان اواذا
لا يبرى كالحاج كالطلوع **لـ** حلفت وليس بالوفاة
 وليس ابتاعا ومع وصف ما **لـ** طالما ابتاعا وفراغ
 وصفه لا غير بالوفاة **لـ** من قبل ينفونها وبالخلف
 او بطلاق عرسه فان **لـ** عدها دة وان لم ينف
 فطلعه وبطلاق **لـ** بعد مران ثلاث لزم
 وقبل وطى امراه فوجدها **لـ** وان كان من ايسر جدها
 وبطلاق هذه خلف فلا **لـ** بطلان الا من لها قد دخل
 وان خلف بطلاق **لـ** فطالق مني هذه منك
 فقد ان كره ما طلعت **لـ** ولو يبرى القوي ففرقت
ذكر في هذه الميقات معنى الخلف والمبايع والوفاة وما يترتب على ذلك انما
 للفت بعد التعليق بالفعل وحده الوعد ما يصح ان ادا بشرط ان يقصد به
 حث او منع او تحقيق خبر كقوله ان لم تدخل الدار وان دخلت او ان لم يكن
 هذا كما كانت طالق ونفس ذلك **وقوله** للداوي لا كالطلوع اي اذا علم
 طلاق وزوجته على طلوع الشمس فليس هذا احلفا لخلعة عن الحث والمنع فليق
 الخبر فلو جري بينهما نزاع في طلوع الشمس فليس هذا احلفا لخلع قال ان
 طلعت الشمس فانت طالق فقد احلف لانه قد صدق به طبع خبر وعن هذا المخبر

او ظاهره منك فانت طالق قبله لما انما في شيء من هذه الامور فحدث ولم يقع الطلاق
 بحياتها وحدها وقد يختلف المسبب عن السبب لما في الخبر انه الاول
 وفي الشرحين يشبه ان يكون القوي به اولي دمج في المنهاج وهو صحيح
 البية لكن ظاهر كلام الروضة واصلها ان الاكثر من طائفة لا يقع المخبر ولا التعليق
 بـ **لـ** ونسبته صاحب الفصاح عن نص الساجي ونسب الشبكي وجهها انما طالق
 لما في المخبر وطلعتان مراعى الا ان يفتى بما ان يكون العقد انقضى بينهما
الثالث اذا قال ان ادا اذ اولى طيكر وطيا ما خا فانت طالق قبله وان لم يتل
 لما لا يقع الطلاق اذ اوليها لانه لو وقع لما كان الرطب الذي قبله ما خا **وقوله**
 قد الغنا اي التعليق في الصور كلها وما في شرح قوله وبالعقل بان اواذا
لا يبرى كالحاج كالطلوع **لـ** حلفت وليس بالوفاة
 وليس ابتاعا ومع وصف ما **لـ** طالما ابتاعا وفراغ
 وصفه لا غير بالوفاة **لـ** من قبل ينفونها وبالخلف
 او بطلاق عرسه فان **لـ** عدها دة وان لم ينف
 فطلعه وبطلاق **لـ** بعد مران ثلاث لزم
 وقبل وطى امراه فوجدها **لـ** وان كان من ايسر جدها
 وبطلاق هذه خلف فلا **لـ** بطلان الا من لها قد دخل
 وان خلف بطلاق **لـ** فطالق مني هذه منك
 فقد ان كره ما طلعت **لـ** ولو يبرى القوي ففرقت
ذكر في هذه الميقات معنى الخلف والمبايع والوفاة وما يترتب على ذلك انما
 للفت بعد التعليق بالفعل وحده الوعد ما يصح ان ادا بشرط ان يقصد به
 حث او منع او تحقيق خبر كقوله ان لم تدخل الدار وان دخلت او ان لم يكن
 هذا كما كانت طالق ونفس ذلك **وقوله** للداوي لا كالطلوع اي اذا علم
 طلاق وزوجته على طلوع الشمس فليس هذا احلفا لخلعة عن الحث والمنع فليق
 الخبر فلو جري بينهما نزاع في طلوع الشمس فليس هذا احلفا لخلع قال ان
 طلعت الشمس فانت طالق فقد احلف لانه قد صدق به طبع خبر وعن هذا المخبر

لا تفتقر على الارض وبعضها بالارض لان يقول بها ولا يصعد بها ولا يدس المبادر
في جميع ذلك ولا تحت في بين الوقوف **الاول** اذا علق طلائعها بكل نفس او
ومات يحصل للبلاد من كسبي منه ولوجه من الزمان ثم منه في النظم من زبانه
على انه لو لم يق من الف من الالف تحت ولم يقع ذلك في جليل البر وجان الامام
ان يني قلعه حسن ولها موقع الحث واما منطوق بان نسي قلعه خبر فان ذق مدركه
لم يلقه له اثر في بر ولا تحت قال وهذا منطوق به عندي عرفا فالوجه بطل المطلق
المناهي عليه وجانته في الايمان ان يني ما يكن الكفايه واكثر الحث **الثاني**
قال ان لم يقد قني هل سرت ام لافات طالق لعل البراز يقول سرت ما سرت
لان احدها صدق وقد اخبرته به وحمل ذلك اذا لم يقصد بقينا انتهى
من والبر الاول ان حذو فاقصر **ثاني** بشاره والصدق والكذب خبر
ومن او قدن سوي الاحياء **ثاني** ورأيه فيما صفا من ما
ورويه العزير الملال وتمامه **ثاني** عذره واقل اذا العيان دام
ان يني ان يراه العزير ومو امي **ثاني** ومطلقا لعزل اهل الحكم
ومنع دهول الكلام **ثاني** ويما **ثاني** منع سمعا لغطا او صمما
وكما ينبغي بعين وقدم **ثاني** كتابه سطر طلائعها سلم
والصدق والعدل لم يجد به **ثاني** نادفه ووجه مقبول كمي
من منه من بل **الاول** البشارة للبر الاول الصدق فلو علق طلائعها على بشارتها
بكذا منسبها الى اخباره به غيرها او شاهد ذلك قل اخبارها او اخبرته بذلك
كأنه لم تطلق وزاد في الكفايه ان يكون سارا قال لان العرف يقتضي ذلك
وان كانت البشارة بعزير المسره ولو بشر وحكي الماد ودي في اشتراطه وجعيل
ثم صح في قوله من يشرني خبر زيد ان الكوفة ليس بشارة ان كان صدقيا
ان كان عذرا فبشارة **ثاني** في المبهات وسكت عن اعتبارها وجه فيه عدم
الوقف **الثاني** للبر يصدق على الصدق والكذب فاذا علق طلائعها على
من زيد او قدومه او رويته ملقت بوجود ذلك سواء كان حيا او ميتا ولو في
حال حياته ولو رآه متعشا في ما حان وقول النظم ورأيه استعماله في الراي

لا تفتقر على الارض وبعضها بالارض لان يقول بها ولا يصعد بها ولا يدس المبادر
في جميع ذلك ولا تحت في بين الوقوف **الاول** اذا علق طلائعها بكل نفس او
ومات يحصل للبلاد من كسبي منه ولوجه من الزمان ثم منه في النظم من زبانه
على انه لو لم يق من الف من الالف تحت ولم يقع ذلك في جليل البر وجان الامام
ان يني قلعه حسن ولها موقع الحث واما منطوق بان نسي قلعه خبر فان ذق مدركه
لم يلقه له اثر في بر ولا تحت قال وهذا منطوق به عندي عرفا فالوجه بطل المطلق
المناهي عليه وجانته في الايمان ان يني ما يكن الكفايه واكثر الحث **الثاني**
قال ان لم يقد قني هل سرت ام لافات طالق لعل البراز يقول سرت ما سرت
لان احدها صدق وقد اخبرته به وحمل ذلك اذا لم يقصد بقينا انتهى
من والبر الاول ان حذو فاقصر **ثاني** بشاره والصدق والكذب خبر
ومن او قدن سوي الاحياء **ثاني** ورأيه فيما صفا من ما
ورويه العزير الملال وتمامه **ثاني** عذره واقل اذا العيان دام
ان يني ان يراه العزير ومو امي **ثاني** ومطلقا لعزل اهل الحكم
ومنع دهول الكلام **ثاني** ويما **ثاني** منع سمعا لغطا او صمما
وكما ينبغي بعين وقدم **ثاني** كتابه سطر طلائعها سلم
والصدق والعدل لم يجد به **ثاني** نادفه ووجه مقبول كمي
من منه من بل **الاول** البشارة للبر الاول الصدق فلو علق طلائعها على بشارتها
بكذا منسبها الى اخباره به غيرها او شاهد ذلك قل اخبارها او اخبرته بذلك
كأنه لم تطلق وزاد في الكفايه ان يكون سارا قال لان العرف يقتضي ذلك
وان كانت البشارة بعزير المسره ولو بشر وحكي الماد ودي في اشتراطه وجعيل
ثم صح في قوله من يشرني خبر زيد ان الكوفة ليس بشارة ان كان صدقيا
ان كان عذرا فبشارة **ثاني** في المبهات وسكت عن اعتبارها وجه فيه عدم
الوقف **الثاني** للبر يصدق على الصدق والكذب فاذا علق طلائعها على
من زيد او قدومه او رويته ملقت بوجود ذلك سواء كان حيا او ميتا ولو في
حال حياته ولو رآه متعشا في ما حان وقول النظم ورأيه استعماله في الراي

ويضا الما
انما هو خبره
انما هو خبره
انما هو خبره

مصدر الرواي البحرية والمشهور استعماله في الجملة **اللاح** اذا قال ان رأت
الهدال فانت طالق فراه غير ما اول من احد ولكن قد عد الشرطت **وقول**
واقل اذا العنان رام هو من زيادته اي لو قال اردت الروية المعانية بل بالمشا
وكذا في الظاهرية الاحم الا ان يكون محملا لا يعقل طاهرا في الاصح وسوا علق العربية
او العجوة عند الامام **وه** التتال اذا علق بالعجوة قبل على المعانية دون العلم
وسوا كان بصيرا ام اعم لان العرف المذكور لم يثبت الا في العربية وهو المذكور في
التمه وابراد البصري يقتضي ترجيحه **الثاني** اذا علق طلاقا بتراه للترين لان
الكتاب فراه غير عليه ان كان اما طلقا وان كان قاريا لم يطلق وتغير التلم عن
ذلك اوضح من غير احاديث **يقول** وقراته وهو اي اعاد الصبر في **قوله**
قراته على العرف لقدمه في السلة فله وفيه فلاقه اما في علة الفاشي اذا كت اليه
الامام اذا فوات كافي فانت معزول مع فريه عليه فانه معزول واحسن الكتاب
ل في المهمات والمحدثات النسوية وعدم العزل والطلاق انتهى والباقي
في الفرق ان العادة في الحكم بتراه عليهم المكاتب وفيه نظر فلم يرد ذلك في كتب
من امامهم واستشكل في المهمات وقوع الطلاق بالتراه عليه اذا كان امثالا لان
الصحيح في الحلق بالسخل انه لا يقع وهذا ادلي منه لانه يمكن في نفسه وتعلق
عليه ولم يخرج من مدلوله فان اراد الاطلاع عليه فلم وليس الكلام فيه انتهى
وصون المسئلة ان يعلم للعلق على قرانه اي فله لم يعلم ان راي هرام اي **ك**
الراعي فيجوز ان يعتقد العلق على قرانه بنفسه نظرا الى حقيقة وهو زمان
ان يعتد على الفهر والاطلاق لانه القدر المشرك بين الناس والاول **الاول**
اذا قال ان كنت زيدا فانت طالق فكله لم يبعها لانه لم يوجد انما ينع
من المباح طلقا وكذا لو اجمع لهم به كما زاده في النظر وجه النووي في وضع
اليه كن صح الراعي في الشرح الصغير في مثله الصم انها لا تطلق وجه
في الروضة واصحابها في الجملة **ك** شيئا للاستعوي وراية في التمه
هناك منقولا عن النص **الثاني** اذا قال ان رأت عينا فانت طالق فطلقت
بروييه كالميسر عينا كالباحن والحان والشمس والذهب واليا سوس وغيرها

الثانية اذا قال اذا قدم عليك كافي فانت طالق فقدم وتراخا جميعه الاموضع الطلاق
ما قلت وصح النووي في صحيح النسبة الفرق بين ان يقول ان انا كافي فنتع او كافي
بما اذا لا يقع **وه** في اصل الروضة انه ليس بالاختصاص عليه والمراد ان لا يكون معه الزواه
الثالثة اذا قال ان قدمت زيدا في المعبد فانت طالق فالمعبد في وقوع الطلاق
ان يكون التبادي بين المعبد وفي **قوله** ان تلبسه في المعبد ان يكون المقوله ههنا
في المعبد **وقول** كفي خبر عن صحيح ما تقدم مره قد نولس اول البيت الثاني ومن كان
ماله هذه الاشياء هذه الاحوال كفي به وبقا انتهى وانه علم **ه**
لاش شجرة وظن ولا **ه** روييه زيد في المرأه مثلا
والحق الكلام او حديث لا **ه** يبعه ولو صح حلا
ولا التدوم بالذي مات ولا **ه** من يمكن او من تاس او من حلا
ماليا وشاعرا في الكل **ه** وهكذا اليمن دون كل
قوله راي شيخ الوقوع **ه** شيئا لتعلق امره شيئا
مع قولم بعدم التعلق **ه** على الذي يعلم بالتعلق
حاله اكراه وشبه بعد **ه** مع علمه فخذ جيل اجدد
منه بل **الاول** اذا علق طلاقا على امر زيد فنت نحن او ظن او علقه على
روية فزات مثاله في المرأه او على كلامه فمست الكلام او حفضت موقفا به
ليست لا يصح ولو جلت الرخ كلامها فصح لم تطلق في الصوكها وانتاري في التلم بقرانه
من زيدا مثلا لانه ان المري في المرأه ليس نفس زيد وانما هو مثاله **الثاني** اذا علق
طلاقا على قدم زيد فقدم به ميتا لم تطلق **الثالث** اذا علق الطلاق على فعل شي
موجب في ذكر العمل من المعلق على فعله وهو مكراه على ذكر او تاس التعلق او جازل
بان كذا هو العلق عليه لم يقع الطلاق بشرطين احدهما ان يكون المعلق بقرانه
من يالي بالمعلق وليس المراد بالمالا في به خشيت العتوبه في مخالفته امر بل المراد
بما كونه الخوف عليه من راعي المالك والمصر على ابرأه ولو جازل كحرام الماخلاق
فلم تزل عليه فزيت فانت بعضا عليها لا يجل عنها حتي يقضيه فالمخوف عليه يالي
فانه بالعتور الذي ذكرنا فذلك ما علق على قدم السلطان او كجيب فانه

لا يتصور من دخول البلد لأجل تخليقه **ثاني** ان يشعر المخلوق عليه بالعين فلو لم
يشعر بها فليت حينئذ يتبادر انما هي مجرد تخليق كطالع الشمس فمن تبع الطلاق وجود
العمل منه على أي وجه كان وبعين المناج يقتضي التطلع بذكر وتخليق التخليق من شدة
المادريه استكمال ذلك وانه كيف يقع بفعل الجاهل بالتخليق ولا يقع بفعل الناسي والمكروه
مع كون الجاهل احقر واولي بذكر بالاعداد من الناسي والمكروه وقد استكمل ذلك
المستكمل ايضا وقال الصواب ان كلام المناج يحول على ما اذا قصد الزوج مجرد التخليق
ولم يقصد للامه ليشتم قال وقد ارشد الرازي بلا ذكر ان عبارة وبعين التودي في الروضة
ولو علق بطل الزوج او اجني فان لم يكن المعلق بفعله شعور بالتخليق ولم يقصد الزوج
للامه انهي قال وفي قوله لم يقصد للامه ما يرشد الى ذكر انهي وفي **المهمات**
اشار بقوله لم يقصد الزوج للامه الى قصد لث والمخ وغيره بل ان فاصل
يقصد للامه للامه بذكر ليشتم منه ولهذا لما اكمل على العتوق وذكر لث والمخ عوضا عن
الاعلام والظاهر انه معطوف اول بالوالد حتى لا يكون المجموع شرطاً فان الرابع شرط بعد
ذكر لعدم الوقوع شرطاً لانه شعور به وان ياله وان يقصد الزوج لث والمخ
وما اقتضاها كلام الرازي من لث اذا لم يعلم المخلوق عليه وجهه الصبي لاني
فيه جرحه شرط بقاء التعلق فقال فان قصد منه فان لم يعلم القادم حتى قدم حيث
اتكالت وان علمه ثم لم يبق على عذرين وممن وقال على قولين كمال ابي وكذلك
العذر الى في البسيط قال اما اذا علق بفعله في غيبته فلا اثر لثيانه وان
كانت مكروه والظاهر الوقوع لا بعد اية حكم التخليق لا منع المنع وممن من طرد
للخلاف فيها لان المكروه عليه كالمعروف وهذا ما اختار الثاني ابي ومخالفة الجمهور
مخرجوه على القولين الشيخ ابو حامد والهاملي وجه حب المذهب والتهذيب والجمهوراني
واحوار زمي انهي كلام المهمات وبعني ان يتوسط بين الطرفين فقال اذا قصد
المنع ولكن من لث لانه لم يعلمه حيث على كل حال لان قصده كماله وان لم يكن
من ذلك كمن حلف على شخص انه لا يدخل داره المذكور في سلاله المار لا يدري
حينئذ ولا ان كان لث لانه لا دخل عقب منه جازا خلافة لمنع الطلاق وهذا
توسط حسن وانه لم **وقوله** في الكل اي قوله لا من سلاله هنا لا تطلق في جميع

وقوله وهكذا العين بالله تعالى بل هو في العين اولى فان الرازي قال ذكره حب المذهب
والروائي وغيرهما ان الاطهر في الايمان عدم الخش وبشبه ان الطلاق مثله وقطع
النكاح بوضع الطلاق لوجود الصفه ولا يلج فيه الخلاف الذي في الايمان فان
التحويل فيها على منكر حرمة الملام ولا منكر مع الماكراه والنسيان وظاهره انه ذهب طرده
هنا **ل** التودي ورجح في المخرج عدم الخش في الطلاق واليمين جميعا وهو
المختار انتهى ولعل تغير احاديث عن ذلك في **ل** كالمين احسن من تغير النظم لانه
على ان العين اصل في ذلك خلاف قوله **ل** النظم وهكذا العين **وقوله** دون رجل
اي لا يخلل اليمين بفعل الناسي والمكروه والجاهل للرجل المخلوق عليه بعد زوال النسيان
والماكره والجهل حدث واراد ان يوجه تعبد حث الى المربع هذا العهد
فان يطلق فخره عتق وخمسه زوان كماله نطق
اذا كان له اربع زوجات وعيد لرون فقال ان طلقته واحده ممكن فبعد من عيده
خبر وان طلقته بالامثلة اعيد احرار وان طلقته اربعاً فارجعه اعيد احرار وهذا في
قوله **ل** النظم الى المربع هذا العهد فطلق اربع زوجات عتق عشرة مراعيه
فان التي يكملها في الطينيات كلها عتق خمسة عشر عبداً ان اشترط كمال في الطينيات
المربعة ناله الاحصاء ويجهز التودي والرازي وهو غلط والصواب اشترطه في المادل
والثاني خاصة لان الثلاثة والمربعة لا يشعور فيها التكرار وذكر شيخنا ابن النقيب
انه لو اتى بكلامي غير الاحتمل فهو كالايمان بها في الكل فانه لا اثر لها في الماخيره ولو اتى
بها في الاولى والثانية فقط فيها لانه اوجه عتق خمسة عشر وهو المصحح وسبعة عشر
ل الرازي والعبد الحكيم بعينه ميهون والرجوع في العتق **ل**
في المطلب هذا اذا ملك اكثر من العبد المعتق فان لم يملك اكثر من ذلك العدد فلا
ايهام ان يطلق من دفعه مطلقا ولا ايهام ان يطلق من على التوي في اخر المخرج هو في
اول المخرج من قول يكمل الطلاق **قوله** مراد الرازي انه يجب تعيين ما يبيع
بالواحد والثنتين والثلاث والمربع فان فايد ذلك نظريه في الكتاب اذا طلق
مرايا لاسماع البتاعه انتهى **ل**
وكلا واحده منهن **ل** تلذذه حباتها او هن

لهذا ان كان تعاقدت لزم **١** ثلاث في الاول من باخم
وطلقة واحدة في الثانية **٢** وطلقة وطلقة في الثالثة
وان ثلاث اخرى اوها **٣** يلدن يطلقهن ثلاث جمعا
وتان ثمان اوليدن **٤** معيه فالأخرى ان مستحي
والاولان يطلقان كله **٥** ومزدهم ثلاث جملة
ثلاث لا تحل وكل والد **٦** من الثلاث الباقيات واحدة
٧ **ثالث** ولو اتي ثمان في ثلث الاولى والاخيرين
والغير طلقة ولو اتيان **٨** معا وتان معا في
طلق احدهم واولدين **٩** ثلاث والثالثا شفتين
في العكس الاولى ثلاث ولين **١٠** تتلوا بطلقة والاخرين
صابطه ان الثلاث الفاعله **١١** الا الواضع عقيب واحدة
فقط بطلقة او اثنين **١٢** فقط ندري تطلق للفتين

١٣ اذا ملك لزوجته الاربع كلها ولدت واحدة يمكن فصلها باطراف او فاقط طرفا
علق في الاول ثلاث غير والده وفي الثانية ثلاث والده وغيرها فليسه **الاول**
ان تعاقدت في الولادة اي ولد واحدة بعد واحدة الى اخرهن طلقت لاولي والاخيرين
وهي مراد النظم من باخم اي في الولادة لا الملاما وهو معنى **١٤** ثلاث وهو بضم
اوله معقول من ثلاث لا ما وطلقت الثانية طلقة واحدة لاها باث بولادتها فلم
لحقها بعد ولادة الاول طلاق وطلقت الثانية طلقتين بولادة الاولى والثانية وهي
مراد النظم الثانية اي الثانية **الحالة الثانية** ان ولد لامعا ثم واحدة فزده **والثالث**
ان يلدن كلهن معا اي في وقت واحد وحكما واحدة وهو ان يطلقن لاولي **والرابع**
النظم ثلاث بضم اوله كاستدم **الزايعة** ان تلد ثمان ثم ثمان معا وتطلق لاوليان
لما هو مراد النظر **١٥** كذا اي كل الطلاق وتطلق الاخران طلقتين طلقتين
وهو مراد النظر **١٦** مني وهو معقول عنه وذكر لانها باث بولادتها فلم يجمعها
بعد ولادة الاولين طلاق **الحالة الثالثة** ان تلد واحدة فزده ثم واحدة فله اي
دفعه واحدة وتطلق لاولي لاما وكل من الاخرين طلقة طلقة لا تقضا عدلين لاذن

فلم يطلق الطلاق الا بالولادة الاولى فقط ثم راد في النظم حاله سادسه وهي
ان تلد واحدة ثم ثمان معا ثم واحدة وتطلق كل من لاولي والآخرين لاما لاما والوسطان
طلقة طلقة لا تقضا عدلين بولادتهما وسابعه ان تلد ثمان معا ثم ثمان متعاقبان
واحدة بعد اخرى فتطلق لاوليان والاخيرين لاما لاما وهو معنى قوله ثلاث
وهو بضم الثا وتطلق الثانية طلقتين لا تقضا عدلين بولادتهما لم يجمعها طلاق
الا بولادة الاولين وثامسته وهي ان تلد واحدة ثم اخرى ثم ثمان معا عكس
الى ثمانا وتطلق لاولي لاما لاما والثانية طلقة لا تقضا عدلين بولادتهما والاخران
طلقتين بولادة الاولين ثم ذكر ضابط ذلك ان الناحية وقوع ثلاث على كل منهن الا
من وادرت عقيب واحدة فقط فلا تطلق بولي طلقة او بعد ولادة ثنتين فتطلق
طلقتين **والخامس** اهم صور هذه المسئلة بالتعليق بكلاما ولو علمتها بان كان الحكم
كذلك فلا ينظر انه قيد اتي وانه اعلم **١٧**

١٨ فان يطلق حايضا او نسا **١٩** او في احدى الطهرين لا يغيرا
كذلك الطلاق في طهر اذا **٢٠** يزوج او يبيع قبل ذاك
او ما استحدثت الحرس لا **٢١** طهر رجل للخت لا يفسخ
من رزقه فذلك يدعي خطير **٢٢** كذا في وقت وقعه بطلد
وتدب الرجعة والنسوان **٢٣** الى الطهر والاسمعي
ولو علي جمع الثلاث استولي **٢٤** لكن يفرق الثلاث اولى
وهو ليس بغيرها لم يحولا **٢٥** معك والفسخ ايضا لاولي

٢٦ الطلاق على لائه اتمام سني وديعي وما ليس سنيا ولا بدعي كذا **٢٧**
الراعي انه المشهور المستعمل ومنهم من جعله سني فقط سنيا وهو لا يزوج بدعي
وهو الحرم وهو الذي يقره عبارته المتنازع الاول يدعي حرام وهو قولنا ان احداهما
ان يطلقها في الحيض والنسوان **٢٨** مني كذا ما اوتاه انت طالق مع اخر
حيضك فانه سني بخلاف قوله مع اخر طهرك فانه يدعي ولو اتي سني بدعي
كع عند ايجها وروى **٢٩** المتولي في اخر الحيض يدعي طلقا من اخر الطهر
سني فلقا باثنا ان يطلقها في طهر ويطلقا في اخره او في اخره او استحدثت ما يدعي

احدهما ولم يظهر حلقا ومحل العقد في هذين القسمين ان لا يكون مطلقا معهما الحزم ولو لم يوافق
المولى بالطلاق فطلق **ل** الامام والصدوق وعنه في غيرهما ليس حراما لانها طائفة راضية
ل الراعي وعلى ان يقال بحرمه لانه اخذ بها بالابد الى الطلب وهو لها تمكس
من الغية اي بالسان فلو طلق الحاكم عليه اذ قلنا به لا شك في عدم حرمه ولو ادعى المكان
الطلاق في الشقاق فقلنا في الحيف في شرح مختصر الجويني انه لا يلزم هذه السور ان
واردان في النظم واصله دعوى الراعي في قسم طلاق المسد ذكره في كتابه في
القسم الثالث الذي لا يسه فيه ولا يدره وقد يقال **ل** خرج طلاق الثاني في الاطلاق
والكثرة في الشقاق بقولنا ان يطلق ولو كان له زوجتان فقسم لاطرافهما طلاق الاخرى
نيل البينة عندها ثم كما حكاه الراعي في القسم عن المولى وقال وهذا سبب اخر لكون
الطلاق بدعيًا **ل** في الروضة وهذا التعليل غير مختص بالمولى بل مشهور حتى
في التيمم ولو علق الطلاق بصفة كان دخلت الدار فطلقت طالق فالتطريق في الزوج
لا في وقت التطليق فان وجدت البينة في التطريق في ادعي الحيف في دعوى وظاهر
عبارة النظم والمطهر فيهما لكن **ل** في الدعوى بمعنى كونه بدعيًا انه يسمى بدعيًا ويرى
عليه احكام البدعي الا انه لا اثم فيه بانفاق الاصحاب في كل الطريق المماثل في من النكاح
اي مرقوله ان يخلق الطلاق بدعي انتهى وكلام الراعي يوافقنا فيه قال ويكن ان يقال
اذا تعلقت البينة بالاختيار اثم لا يبايعه في حال الحيف انتهى وذكره في اختصار
الاثم هذه البينة في طريق البحث لا اثم متولد في العلم وينبغي لمن طلق رجوعا
ان يرجع **ل** في الحاوي الى المطهر وادخله في النظم بقوله **ل** واستثنى في الى
المطهر ومخاذه انه اذا رجع يستأنى بالطلاق ان كان له من غير طلاق المطهر رجع في
ذكر الشيخ الماورزي فانه غير في توجيهه بقوله **ل** وسبب في البدعي ان يرجع الى
ان يطهر فادخل المطهر في حرم الطلاق انتهى وكلام الماورزي يوافقنا ايضا وكلامه
غير في ان معنى كلامه ان استحباب الرجعة تنقطع بالمطهر به صرح الماورزي
فيما لم يخل استحباب الرجعة وان الحلقا انما في ان طلاقها في تلك
الحقيقة فادخلت منها استلزمات الاستحباب لانها طالت في طهر لا يرم فيه طلاقها
ولو ان طهرت طهر ابعدها مع بقاء المطهر ولا يبعد دعوى وسبب في سقوط الاستحباب

المراد من قوله **ل** في المطهر وادخله في النظم بقوله **ل** واستثنى في الى المطهر ومخاذه انه اذا رجع يستأنى بالطلاق ان كان له من غير طلاق المطهر رجع في ذكر الشيخ الماورزي فانه غير في توجيهه بقوله **ل** وسبب في البدعي ان يرجع الى ان يطهر فادخل المطهر في حرم الطلاق انتهى وكلام الماورزي يوافقنا ايضا وكلامه غير في ان معنى كلامه ان استحباب الرجعة تنقطع بالمطهر به صرح الماورزي فيما لم يخل استحباب الرجعة وان الحلقا انما في ان طلاقها في تلك الحقيقة فادخلت منها استلزمات الاستحباب لانها طالت في طهر لا يرم فيه طلاقها ولو ان طهرت طهر ابعدها مع بقاء المطهر ولا يبعد دعوى وسبب في سقوط الاستحباب

الثاني ان يكون المراجعة لما انفك بالفتح رجعه المنسوخ كتابها **الثالث** ان يكون المطلق
 محالاً اي لا يعود من فلا يفتح رجعه المخلعة **الرابع** ان يكون الرجعة فائلاً للتل لتفهم المراجعة
 والمطلقة فلا **الثاني** ان يكون الرجعة محضاً فاذا قال اذا جاز اس الشرف فقد راجعته
 لم يصح ولو علقها على المشي وان مع الجمع في مثل ذلك لانه متوقف على مشي المشرى
الثاني ان يكون المراجعة معية ولو كانت مبهمة كما لو طلق احده في زوجيته على الابهام
 ثم قال راجعتك المطلقة لم يصح **الثاني** ان يكون الرجعة في حكمه ويدخل في ذلك ما لو
 استخلف ما فانه موجب للعدو وجزم في الرخصة في الحكم على العدة لكن صح فيها
 في سوانح النكاح عدم ثبوت الرجعة مع تصحيحه فيه وجوب العدة **و** ينبغي في الرجعة
 في العدة امران احدهما لو طلق الزوج في العدة فانها تستأنف عده مرة اخرى ولو طلق
 وتدخل البقية ولا يراجع الا في تلك البقية **ثاني** لو خالط الرجعية بينا طلق المزدوج
 فلتأنيبنا العدة وهو الاصح فلا رجعة له بعد انتضا المآثر او المآثر **الثاني** ان لا يكون
 في المدة **الثاني** ان يكون لفظاً اما صريحاً او كناية مع اليقظة الصريح قوله رجعتها او رجعتا
 او ارجعتها او امسقتها وقد ذكر في النظر من زيادة ان يقول على وتنع قوله الراجعي
 فيه ان يبي في اشتراط الاضافة للطلاق في لفظ الرد ومقتضاها تصحيح اشتراط ان
 يقول علي او علي كذا حتى يكتفي بجزء الخوي بجزء الاشتراط تبعه الخاوي وعلى ان قال
 ان الذي في الخاوي الاشتراط لانه قدم قوله الي او الي كذا على لفظي رددت
 وامسكت فتعلق بها معاً وعليه مثبت في خبر القنادي لكن يسكت عليه ان لم يمسك
 لا يحد في الي لكن قد يقال **الثاني** غلب الخاوي ويستعمل في كل لفظ ما يليق بها
و **الثاني** في المهمات الصواب ان لفظ الممسك كايه فقد نال في الخبر ان
 الثاني في بعض عليه في علمه كسبه **الثاني** ومقابلته مخصوص عليه ايضا في الام ولم يطالع
 عليه في المهمات ومن المراجعات ايضا رددها الي او الي كذا وفيه او ذكر ذكر
 الروايات وتفسير النظم رجعتا وما بعد احسن من تفسير الخاوي برجعت فانه لا بد من
 التصريح بالمراجعة بغير خطاب او غيره او يذكر اسمها كقوله رجعت فلان وتصح الرجعة
 بما في هذه الالفاظ الصريحة وبأي لغة كانت **و** **الثاني** الكتاب كقوله اعدت حلما
 او رددت حلما خبزها وقول **الثاني** النظم ولا حصر لها من زيادة في وهو مفهوم من زيادة

الماوي الخاف في قوله كزوجات ومالكيات فزله تزوجها او نكحتها ولو اتى بعقد
 بايجاب وقبول مع كسبه الروايات في الجرد النوري في فتاويه ومالكيات ايضا
 الكتابه وعبرني النظم بالخط ومنه يعلم ان الرجعة لا تخص في اللفظ ولا يشترط الاشارة
 على الرجعة لكن يثبت وكذا لا يشترط رضا المراه والنصرح بذلك من زيادة النظم ولا
 لمصل الرجعة بانكار الطلاق ولا بالوطي ووطيها حرام ولكن لا يجب به حد ولا نكاح
 به المراهي من لئلا كما انصح به في النظم ولو راجعها هذه الثلاث وطى ورجع المراجعة
 اذا عادت الي الاسلام قبل انتضا العدة فانه لا يجب به مهر لان الاسلام يزيل اثر الردة
 والرجعة لا تزيل اثر الطلاق **و**
موضع اذا انكرت الرجعة او **و** يعني النكاح ثم عادت وزاد
 بتدبيرها خلاف المراجعة **و** عن نسب حرم او رضاع
موضع اذا انكرت الرجعة عند دعوى الزوج لها واقضى المال بتدبيرها كما ساق
 في العدد او انكرت رضاها بالنكاح حيث اشترط ثم عادت وصدت على الرجعة او على
 رضاها بالنكاح قبل قولها وما ذكر في الثاني مع فيه الغرض فانه وجهه كان المخصوص
 كلكاه الرابع عن الثاني ان الطيب انها لا تصدق **و** **الثاني** ان تنقضي في وقت قولها
 انها لم يكن راضية بعقد النكاح لكن في فتاوي الخوي انه لا يقبل قولها بعد الدخول **و**
 الرابعي كانه جعل الدخول بمنزلة الرجعي وهذا خلاف ما لو ادعت ان فيها نكاحاً او رضاعاً
 محلاً ثم رجعت عن ذلك فانها لا تصدق لانه اثبات لا يكون عن علم **باب** **الايلاء**
موضع **الثاني** الا لا يائه حلف **و** زوج بعده الطلاق يتصف
 على امتناع من جماع ممكن **و** لا مع غير ذلك وقت من
 كحل الايلاء وفيه المشقة في الزوج واليكن وتدين في
 والدخول والجماع وطاماً **و** وكما قضا من الكبر او شائبة
 والكمالات كالا يائلاً **و** لا يست لا يائراً او لا يائلاً
 بها كذا الزمان الضمان **و** والمراد بالافاضة والاشيانات
 وجميع راضية وما بعد **و** فيكون فيجب وتعلق فيكون
 الملقه او في بن اكثراً **و** من اشهر اربعة او قدرا

بمثل حتى يترك المسبح **٤** او يخرج الدجال اذ اخرج
موت او قتل من حيث يعلم **٥** في اثرة اربعة لا يتقدم
الا في الشرع حلف زوج بيمين خلافة على الاستماع من جميع ما يسمعه الله تعالى او يسمعه
من صفاته يخرج بيمين الزوج ما لو قال لا حلفه والله لا انا ولا امرؤ وجهها
لا يكون مولا لانه لا يحق فيه قصده الا اذا هو احببه وان كان يكرهه الكفاية بها
وه **٦** في الكفاية لا حاجة لذكر الزوج بل يتركه اولي فانه يخرج الزوجه اذا قلنا ان الاولاد
الرجعي فاطع اهل ولو قال ان تزوجك والله لا يملكك فمعه كايين الطلاق بالملك
قاله الراعي والمؤدى **٧** شيئا امام البلقيني المتفق انه يكون مولا وخروج
بيمين بيمين طلاقه العصبى والجنون وهذا من زيادة القلم ولم يذكره القادي كفايا
قد علم في الحجر او رد عليه ما اذا قال اذا تزوجت عليا فاني فاني طالق فانه ثلاثا
ورفعنا على حصة المهر فانه زوج لا يبع طلاقه ومع ذلك يخرج الاولاد والى **٨**
عن ذلك ان الراد حصة طلاقه في الله لان الصول الخاصة وقتل من جميع اى في القتل
فلو حلف على تركه في الدبر لو لم يادون الزوج لم يكن مولا وخروج بيمين لا يمكن بالوكان
الزوج يخرجوا او اشكر الذكر وكانت المرأة وضاقرنا فان لم يبع عندنا لم يكن ولا يبع مولا
وقول **٩** النظم لا يخرج من مولا ومن مولا فانه ولو حلف بعد الايام لم يطل الاوان
على المذهب والمراد بحجب كل الذكر او لم يبق له قدر المصلحة اما لو بقي قدرها صح
الاول والناظر الا لا يخرج وكلمات والمرايع فمما لم يسم لا بد من قوله ولا اراد به غير
الا ولا يسم من فانه لا **١٠** كالاخ ويعدب الحشفة في الزوج والمكره **١١**
في الزوج قيد فيها فلا بد ان يقول لا ابيع حشفتي في زوجك وقيد في المذهب التبرك في الزوج
وتغير النظم واصله بالحشفة اولى من تغيير الناحج بالذكر لانه لو حلف على تعذيب الذكر
وغیره لم يقطع الحشفة مع فصل النصوص وهذا لو حلف لا يسمو في الايام لم يكن مولا
ولا بد من هذا القسم فلو قال اردت به غير الاول لم يقبل لعدم احتماله واستنف كل
الامام البلقيني ذكره لا بد من ان لا يخل ذلك في غير الماني قاله اذا دين مع الغا
لا تسمه الشرعيه في قوله انت طالق وقال اردت من ذاق فلان يدين فانا اولي قال
بل ينبغي ان يقبل منه في الظاهر لان غايته تخصيص اثنى والعسم الماني الوطى والجماع

والزور والبطخ والبرمانا **١٢** وطبا وما ليس بربط كانا
والسكافشق والغندرق لا **١٣** ما كباد وكما مشلا
قيد على **١٤** اذا حلفت على ترك اشياء عقلت بعضها على بعض بالاول من غير اعادة من
التي قد كانت الواحدة لا يثبت الا بالجماع كقوله والله لا اكل الخبز واللحم فان ما لو كره
اليه كثر لا اكل الخبز لا اكل ما بينهما فان حلفت بيمين احدهم ولا يخل في الاخر البين حتى اذا
الحلفت ومنعتي حلفه الله اذا حلفت لا اكل هذا اللحم فانه لا يثبت في هذا الرغيفه في يمينه والله
لكن نقل الراعي عن المتولي انها عيان في ناله وفيه ترفقه **١٥** اذا حلفت لا اكل
راشا حلفت برأس في الامام التي هي الابل والبقرة والغنم اذا لم يكن له يمين مخصوصه
بل قصد بوعا ولو حلفا او صيدا استصحبه برأس الظبي ان اعتيد اخراجه اليه
في ذلك البلد ولم يبرك فيكون لثالث فيه اذ كونه من اهلها ولو كان معتز به وجرمان
في اصل الروضة لا يخرج ورج شيئا الامام البلقيني الثاني لانه يسبق للمؤمن ما ذكره
فيه من عرفه قاله في الادله فليكن منه ما اذا كان الخائف من غير اهلها ولم يلفه
وربما فلا حلف بذكر الا في دم من حلف في الغنم اثنى وهل حلف بغيره الاقربى
في اصل الروضة بحث في هذا فربما لا يظهر النص وصح النووي في تحريم الفدية عليه
ومالك اليه شيئا الامام البلقيني وقال الشيخ ابو طاهر والرواي قاله والادل معتد
عنا اذا انشر الحرف بحيث يباح للثالث وغيره والافلاحت اثنى وقول **١٦** المظلم
الراعي ان اعتيد والنظم ان افردت بيمين اعتصامه ببار طاه الا فانه اذا افرد
التصحيح والقيم فوافق الاقربى في الروضة ولا حلف بدين الطير والسمك كذا في
الطاهر في الاعتصام الى مقتضا عدم الحلف ولو كان يله اعتيد به فيها سنده
واحد من الراعي على الغنم في ذلك قاله كذا في يوم فمعه بعض الاسد فاني برأس
الطير ولا يفتن ببل لانه في الطير والطيور واخذ اثنى واحاطه لبحث الانصار
مطلقا وسرها ان يعتد به من فدية والله **١٧** اذا حلفت لا اكل اللحم
حلت بالكراميين ويفصل عن راسه في الحياه وشله في القلم فانه ليس بالعصفور والصد
وهو صفيح العاد اذا كان العنبر المملين الغنم وقد يمين في ذلك فمعه بحث في المأكول
لكن صح في شمع المذهب طاهره من غير المأكول قاله اذا قلنا بظاهره فبان كفايه بالخلاف

مسكه الذي عصبه من غيره ولا يثبت ويتركه اذا احتاج لا يدخل ملكه الحنف لان لا يثبت
 مسكه لكن الاصح في الشرح الصغير وزيادة الرزقه للثالث ويحتمل انه اراد به صوره
 العصب منه وهو الذي غيره منه في النظم فوافق المذهب **القائمه** لم يثبت لا
 غارله شا ولا استطاع حنف بكل من اكله وشربه بكل من ياكله وتعلم **الثالث**
 وهي من زيادة النظم لو حلت لا يدخل اذا اكل من اكله وشربه بكل من ياكله فانه لم يثبت وزاله
 عنه اسم الارل الحنف بل هو لها **القائمه** اذا حلت لا ياكل حكر الارض فانتاعه
 من غير مضح حنف **القائمه** لو حلت لا ياكل منها او رماها فامتنعه ودرج بقوله الحنف
 فانه ليس **الحكم** كعب وما باشره كحواء **او** حاتم وما بولي مشبهه
 لاشبهه وشفعه والعظيم مع **او** دس وما بالالا اوعيا دبح
 او اشترى مع غيره لوسن وكله **او** يمكن للموسى في الحلو طائفة
 والسدات هذه لا الوقت **او** لا شافه ومكتنا فانتعوا
 وكل دس وعلى من يفسد **او** يغفل كذاي الزكاة والمذبح
 وام فرغ الكتاب **ولا** **او** يتبع الذي استوجر بالاجل
س عدم شرح قوله كعب وفي البقية من **الاول** اذا حلت لا ياكل طعام اشتراه
 ربه حنف بما ملكه بطريق الاشرار او التولية او السلم **او** في الهبات وهذا
 في السلم ناقض للصحة بانه مخرج من اقتضاه فقط البيع والاذن لا يفي في الزوي
 والمتولي فانه ذكره هناك كذا كذا كذا خرج في البيع والسلم على ان الاعتبار بصيغ العتق
 او عاتيا ولم يرح شيئا واجاب **من** كذا شيئا الامام ابا القاسم بان الصيغ هناك
 اشهرت في عقد فلا يغفل عما عرفت وان كان مشتقا منه الا ترى ان التولية والاشراك
 بيع لكن بملكها وكذا السلم مع النكاح وذلك على انه بيع اثبات شيئا المجلس فيه من
 قوله عليه الصلاة والسلام النسيان بالخيار وما لم يتفرقا قال ولم ينفرد المتولي بذلك
 فقد صرح به جميع كتبه من الاصحاب وحكمه في البيان عن الطبري وحينئذ في النسيان
 وقال السلم مستف من البيوع والمسلم لقب السلم عليه عليه تمنع ان يدرجه تحت مطلق
 الشرا انتهى ولان ملكه بالقبضه ولو جعلت بيعا لا يشفعه فما اذا حلت لا
 يدخل دارا اشقاه اريد كان قد ملكها بالشفعة وتصوره فكل مستحل لان احده كل

سكت الذي عصبه من مخرج ولا يثبت ويخرجه اذا سكت لا يدخل مكة لم يثبت لا في السفر
سكته كان الامع في الشرح المعبر وزاد في الروضة للثبوت وعمل في ايراد مصر
المعصوب منه وهو الذي عصبه في السفر فوافق الذهب **القائمه** لو سكت لا
خارجه اذا لا يثبت وحسب كل من اجل وشبهه على منتهى ما ذكر وتعلم **القائمه**
وهي من زيادة العلم لو سكت لا يدخل اذا سكت من اجل وشبهه على منتهى ما ذكر لا يستدركه
هذه اسم الذي لا يثبت **القائمه** اذا سكت لا يدخل مكة الرضا فانما
من غير مخرج حث **القائمه** لو سكت لا يدخل مكة او ربما فادقته ودمي بعله لم يثبت
فانه ليس **القائمه** وما يشارك حواه **القائمه** او سكت وما هو في مشقة
لا يثبت وشبهه والصلح مع **القائمه** وما لا لا يثبت مع
اذا سكت في مع غير لو سكت **القائمه** وما لا لا يثبت مع
والسندات هي لا الوقت **القائمه** ولا سكت وما لا لا يثبت
وكل دين وعلى من سكت **القائمه** وما لا لا يثبت مع
وام مخرج الكتاب **القائمه** وما لا لا يثبت مع
س عدم شرح قوله كعب وفي القيد **القائمه** اذا سكت لا يدخل مكة
في حث ما سكت بطريق الاستدراك او التولية او السلم **القائمه** في الجهات وهذا
في السلم فانفق الصبح في بابه وعدم اقتضاه بفظ البيع **القائمه** اذا سكت في الزماني
والمقولي فانه ذكره هناك كذا كذا في البيع والسلم على ان الاعتبار بجميع العترة
او ما فيها ولم يرد شيئا **القائمه** من كذا شيئا **القائمه** ان الصبح هناك
اشهرت في عقد فلا يثبت الا على وان كان مشتقا منه الا في ان التولية **القائمه** اذا سكت
مع كل من يثبتها وكذا السلم مع لفظه **القائمه** على انه في ان يثبتها في المجلس فيه من
مركه عليه السلام وادخله في بيان ما يثبتها قال **القائمه** ان يثبتها في ذلك
قد صرح به جميع كبر من اصحاب وعلمه في البيان عن الطبري وجرم به في الزمان
وقال السلم مستف من البيع **القائمه** ان يثبت السلم عليه فانه يثبتها في عترة
الشدة التي ولا يثبت ما سكت بالعترة ولو سكت **القائمه** ان يثبتها في ان يثبتها
يؤخر اذا اشترها وادى وكان قد سكتها بالعترة وتصور ذلك مستطال لان احد كل

الاول الذي عصبه من مخرج ولا يثبت ويخرجه اذا سكت لا يدخل مكة لم يثبت لا في السفر
سكته كان الامع في الشرح المعبر وزاد في الروضة للثبوت وعمل في ايراد مصر
المعصوب منه وهو الذي عصبه في السفر فوافق الذهب **القائمه** لو سكت لا
خارجه اذا لا يثبت وحسب كل من اجل وشبهه على منتهى ما ذكر وتعلم **القائمه**
وهي من زيادة العلم لو سكت لا يدخل اذا سكت من اجل وشبهه على منتهى ما ذكر لا يستدركه
هذه اسم الذي لا يثبت **القائمه** اذا سكت لا يدخل مكة الرضا فانما
من غير مخرج حث **القائمه** لو سكت لا يدخل مكة او ربما فادقته ودمي بعله لم يثبت
فانه ليس **القائمه** وما يشارك حواه **القائمه** او سكت وما هو في مشقة
لا يثبت وشبهه والصلح مع **القائمه** وما لا لا يثبت مع
اذا سكت في مع غير لو سكت **القائمه** وما لا لا يثبت مع
والسندات هي لا الوقت **القائمه** ولا سكت وما لا لا يثبت
وكل دين وعلى من سكت **القائمه** وما لا لا يثبت مع
وام مخرج الكتاب **القائمه** وما لا لا يثبت مع
س عدم شرح قوله كعب وفي القيد **القائمه** اذا سكت لا يدخل مكة
في حث ما سكت بطريق الاستدراك او التولية او السلم **القائمه** في الجهات وهذا
في السلم فانفق الصبح في بابه وعدم اقتضاه بفظ البيع **القائمه** اذا سكت في الزماني
والمقولي فانه ذكره هناك كذا كذا في البيع والسلم على ان الاعتبار بجميع العترة
او ما فيها ولم يرد شيئا **القائمه** من كذا شيئا **القائمه** ان الصبح هناك
اشهرت في عقد فلا يثبت الا على وان كان مشتقا منه الا في ان التولية **القائمه** اذا سكت
مع كل من يثبتها وكذا السلم مع لفظه **القائمه** على انه في ان يثبتها في المجلس فيه من
مركه عليه السلام وادخله في بيان ما يثبتها قال **القائمه** ان يثبتها في ذلك
قد صرح به جميع كبر من اصحاب وعلمه في البيان عن الطبري وجرم به في الزمان
وقال السلم مستف من البيع **القائمه** ان يثبت السلم عليه فانه يثبتها في عترة
الشدة التي ولا يثبت ما سكت بالعترة ولو سكت **القائمه** ان يثبتها في ان يثبتها
يؤخر اذا اشترها وادى وكان قد سكتها بالعترة وتصور ذلك مستطال لان احد كل

جامع الجهد او الاجتهاد **من** التاميد حكاية الاصل
 واقضل الصلاة للمهدي **قال** واعنت شهر ان هذا
طلب التوازي من تمام الصلاة ما في تشهد الصلاة نقلا
 لانهم ادسوا الى ان **كيف** يعلى علم المرويا
من فيه على **الاولى** اذا حلف لا ياكل من هذه الخلقة او اكل هذه العبد او لا ياكل
 الرطب او هذه الخلقة فاكل من الخلقة بعد كبرها واكل العبد بعد طهرها ومعه ما دقتنا
 لمحت لوزال ذلك الامم فلو اقتصر على الاشارة كانت مطلقا **الثانية** اذا حلف لا
 يسلم تحت بالامر الربوي والشم وتريد الشجر ولسانته وهو مراد النظم بالنظام وليس
 بالنفس اي نفسه من غير توجيه للظاير به الى احد ولم يرد ترديد في نفسه من
 غير نطق به ولا حلف بقراءة القرآن والدعاء والتسليم والكبر وانع شغفنا
 الامام الملقب بنجاد القراء **وقال** الادع انه حلف لا ياكل ولا يشرب ولا يلبس ولا يركب
 على ان لا ياكل الناس وفي الشامل لا ينال الصبيح احوالنا لم يذكره والذي يقتضيه القياس ان
 حلف فغيره به كذا ان العاقبة لم يذكر واحد الفرع وفي البيان ان ابن الصبيح ذكره ذلك
 وحينئذ وجزم المتولي والبعوى وغيرها بانه حلف وحكاية الامام عن اصحاب
 لم يذكر مقابلته احتالا انتهى ولا حلف ايضا بالخط ولا بالاشارة ولو كانت من كلامه
الثالثة اذا حلف لمدين على الله تعالى احسن الشافعي طريق البر ان يقول لا احصي ثابته
 انت كما انيت على نفسك وذكر في التكم صدره و اشار الى نفسه بقوله والتمام مشور ولو حلف
 الجهد ربه تعالى بجامع الجهد او بامل الجاهل فطريق البر ان يقول لنفسه جدا وانني بهه ديكتاني
 من ذلك ولما قدرت حكاية في النظم بلطمة مع شهرته قال حكاية الاصل واذا حلفك يسلمين
 على النبي صلى الله عليه وسلم افضل الصلاة فطريق البر ان يقول اللهم صل على محمد وعلى آل محمد
 كما ادرته الذاكرين وكما لم يدره المنافقون **وقال** اذا حلف ما قال اي لكادرك ثم لم يدر
 من نطقه بشهرته فلكذا ذكره الذاكر عن ابيهم المروزي **قال** التوازي ويستأنس
 لعبان الشافعي رضى الله عنه كان يستعمل هذه العباد ولعله اول من استعملها ولكن العباد
 والذي ينبغي ان يجرم به ان فضله باقبال عتب التشهد لانه عليه الصلاة والسلام علمه لهم
 حين سألوه عن كيفية الصلاة وانه لم

منه من قبل **الأولى** إذا قال والله لأدركن منك الأربعة إلى القاضي
الذي خلفه دونه قضاء لله البلاد ولا يخفى القاضي الموجود عند
عينه بعد ذلك وبالرفع إليه والمراد حجب القضاء فلما أشار إليه بأن قال
أوصيه بأن قال إلى القاضي فلان وعمله سمعته مراده العلم به والاعتراف
بذلك كون القاضي علم بذلك المكلف برفع عهده ولا عهده من القضاء فيه
ومع ذلك إلا أن يريد ما دام قاضيا فلا يبرأ منه إليه وهو معذور ولا
لأنه رعاوى مانا والمهين على القاضي فلو مات أحدهما قبل أن يتولى بأمر
تحت المحررات أنه إذا علم بعد كنهه من الرفع إليه حيث وضع في عمله على غير الله
الثانية إذا دخل لا يكمل زيد أو يسلم عليه نسل على قوم هو منهم وار
أو سمع لم يحنث بخلاف ما إذا قال لا أدخل عليه فدخل على جماعة هو من
مقتله الاستئناس وذكر شيخنا الإمام البلقيني أن الحنث بالسلام عليه
الصلاة فلا بحث بسلام غير الصلاة سواء كان أحاما أو مأمورا أو منفرا
عليه هنا غير متصل وهو مخالف للفقهاء في أصل الودعة أنه لا يسلم من
عليه من المأمورين فيه هذا التفصيل لكن رده شيخنا وقال أيضا أنه إذا
وإنما ذكر في الشامل عنا فقال أنه الذي يعصيه المذهب **وقيل**
عليه إنما هو السلام الخاص الذي لا يعمل به إلا من المهران وهذا
السلام في غير الصلاة انتهى **الثالثة** إذا قال إن حرجت بعد اد

خدسري الحاج أن يستمر **من كان بالعامثل مثلاً**
 كقول الله على أو على **منه أوسمها وليس شيء**
 ما لم يكن باللفظ نذراً **عليه المقصود أو يحذر**
 من مثالات التزام الترتيب **عبادة المصطفى وسنة الكعبة**
 وهكذا مطلقها لا **وكل يوم الترتيب والتجديد**
 وصونه وإن تم في المستند **صلاة أن كان الأوامر أبداً**
 وإن تم ثانوي **وكل صلاة تاعداً واحتاراً**
 وركعة كذا **أما أحداث قربة فيز من**
 كقول ما يترا من الفز من **نيدس في الحج وحيث سكن**
 وصم شهر أو فداق محكي **لا البعض مريم ونوم للسك**
 وأبي بليت الله لا **ولا الضيق وقدح السنة**
 ولا ركوع **منع الحزب من البدن**
 من قربة والمنفس المادي **ذمته والصوم يوم وأكث**
 بركتين في الصلاة **بره شهدق قدس فلا**

کامی

وعزيم والاصح المضاد ندر الحج ويشبه ان غير ذلك كما في **كتاب** كونه صفة وهي
 لله على كذا او على كذا بدون لفظه انه ملونه او لم يلنظ به يعتقد **كتاب** ان يكون
 الملتزم قربة اي غير واجبة ولا يصح نذر الواجب الا واجب الكفاية ان احتج في نية الي
 بدل ملك او شبهه كما يجب ان كان في أصل الروضة عن الامام وكذا اذن كسالة لفتان في الامم
 والواجب العين اذا لم يخصص بالنذر بل عم نذر تلك القربة فتساووا واجبا وغيره كندر الوضوء
 كل صلاة ناذ او نذر الصلاة عن حدث خرج به عن واجبي الشئ والذكر كما يجب في اصل
 الروضة عن الزهري واقله وتكون الملتزم صفة قربة كما سيأتي **مثال** وخرج بذلك
 المعصية وكذا المباح كالاكل والتعم ولو قصد بالاكل التوى على العباد و بالعم النشاط لها
باب ان يكون نذر محذره مدعلق بقصود اي باسرها لا يقتصر على كونه ان شاء الله
 مريض لله على كذا او غيرها غير معلق على شيء وسع نذر التوى وخرج بذلك نذر الحاج فانه
 معلق على امر لا يقصد حصوله بل يريد ان يفتد نفسه عنه كقوله ان كان نذر الله على كذا
 وقد عدم حكمه في الايمان والحق في الملتزم بقوله في اول الباب بدرسوى
 الحاج ولا حاجة لذلك ان نية التعلق بقصود محرمه كما تقدم ثم غلبت النظم
 واسلمه القربة بعبادة الارضى وستر الكعبة ولو اجبر وعطلها لا ستر غيرها من
 المساجد ولا يطليه فانه لا يلزم بالنذر ولو سجد المذنب والافضى فانه لا يلزم بطيئه
 بالذركا مال اليه الامام واقصر النذر على كذا **باب** النوى في شرح المذهب المختار
 اللزوم لان بطيئه سانه مقصوده بل هو كسار الرب **باب** الشيخ
 هو البر بن ابن عبد السلام وحكم بشا هذا العلم والصلح كشرح السامعي ودي النوى
 المحرم حكم البيوت لا المساجد ومن القرب التي يلزم بالنذر المداومة على الوضوء والتجويد
 وكذا التجدد مر ياد النظم والمداومة على الصوم ثم خفف ان نذر بذلك صوم الدهر
 وان يرد به صوم رمضان في السفر وهو في المأينة اختياره كسب التذنب وتخصيص
 وتقطع في الوجوب فانه لا يعتقد نذر بذلك لما فيه من تعبد الشئ وحكاه ابوهم المروى
 من فامة المصاحب **باب** في شرح المذهب كذا الملقوق والظاهر انهم ارادوا ان
 لا يقرب بالصوم في السفر دون مريضه لانه ليس بقربة اذا ومركلة تمام الصلح
 في السفر حيث كان الامام افضل بان لا يبلغ حصره ثلاث مراحل وان يدر وهو صيام

تقوما اتمام ذلك اليوم وظاهر عبارة النظم واسلمه لزوم ذلك وان كان انما يودي ذلك للصوم
 بما اذا كان في الوجوب **باب** شيخنا الامام الباقين انه توافق داي مولا بوجوب نذر
 اليه في صوم النذر والصحيح عدم لزوم الزاوية النذر اذا كان انما يودي بها الزاوية اذا لم يودي
 لئلا انقضى صومه على نفسه لا يقع سلطان الواجب فنذر الوجوب بها وهذا كما يقول في العين
 اذا بلغ في نذر رمضان وهو صيام انما يجزئ اذا كان يودي من الليل ومن ذلك نذر الصلاة فاعدا
 يعتقد وجوبه ومن القيام لانه افضل ومنه نذر ان يطل ركعة الا يذمه الزاوية عليه ما وله
 ان اصله كقبحه وذلك منهم من يتركه اذا فاعدا شانه الى التحريم ومنه نذر تجديد الوضوء منه
 نذر تطهير التواضع في صلاة الزهري **باب** شيخنا الامام الباقين يحمل ذلك ما اذا لم يكن
 اسما على مكان لا يصح عنه فان كان كذلك لم يزمه نذر الايض بذلك كراهية التواضع
 نذر المشي في الحج فلهذا ذلك كما في انه افضل من الركوب **باب** النوى للمصائب ان الركوب
 افضل وان كان الاظهر لزوم المشي بالنذر لانه مقصود ومنه بدر الحج في مسكن ومنه
 بدر صوم شهر رجب فوجب اعتد به وبي شيخنا الامام الباقين نذر الامام والخير الى انه لا يلب
 تنبيه لان الناح افضل واعظم وكرهانه لو بدو النذر في الذي نذر اليه التي صلي اعلم
 وسلم يوم يوم في وجوبه احتمال ولو قيل ان كان قول الله نذر ما هو مندوب اليه شرعا
 فالحق مطابق المذنب فانه غير مقصود في نفسه انتهى **باب** ان يمان النظم صرخه
 في ان الصور التي اولى اعلان المذنب واخرها تجديد الوضوء امثلة للقرية والمذكور بها
 امثلة لصفات القرية لكن ذكر المذنب في البارز في ان اول امثلة للقرية سنة القرية
 مد اومع العترة والتفاوت بين الكلامين في صوم صومهم ذكر صور الايعص النذر بها **باب**
 صوم بعض يوم ومنها صوم يوم الشكر ومنها اتيان بيت الله تعالى فان ذلك
 يتعلق بشار المساجد واتيانها غير قربة الا في مسجد المدينة والافضى ومع ذلك فواو
 نذر اتيان احدهم لحي في الاظهر لانها لا يقصد ان الشكر ولزوم الاعتكاف في احدها
 لم وتو **باب** النظم لان بعينه هو من زيادته ومضاه انه متى عين ان مراده نيب الله
 للمرام اما لفظه اومع لزمه ذلك وذلك في النظم عن قوله القادي اتيان الله قوله اتي
 وهو نذر الحسن واسكان النادره قوله **باب** الشاعر فاحتمل الشكر قبل الشكر
 وكلامه مصدر لقوله اي اي حاوره **باب** نذر الحج هذه الشئ مع سبق الوقت بان يكون

يومه وسبب فيه ومن يوم عرفة عشر أيام مثلاً **فصل في ما يندرج في أي من هذه فاعلم**
 بده وفي أصل الزمان أنه إذا اندركت ركعة بانقضاء المدة من وراءه المدة من
 طيل الضيق في اعتناء التدرج كوجوبها في سجود مزدوج وأما في النظر بقوله
 من زيادة ما كان لا يعتقد تدرج سجود مزدوج ولو أضاف المدة في الصلاة المشكوك
 فيها والاثني الثاني **فصل في ما يندرج في أي من هذه فاعلم** من كونه لا يشترط في المأذون
 سوى التكليف والإسلام فيصير تدرج الجهر للقرآن البنية سواء كان مجزئاً أو قسماً
 تدرج الجهر بطريقه بالنفس للقرآن المأذون في دمه ومعنى كلامه امتناع تدرج الجهر بالسنة للقرآن
 المأذون في الوجود وهو الذي في الروضة هناك كونه جزء في الجهر بحيث لا يكون رخصاً
 والخلق على طوع أو إكراه والخلق على ركعتين أو سجدة والخلق على أقل من قول والله أعلم
فصل في تدرج صيام عينا جميع ما الوقوع عنه المكنت
 مثلاً لا بأس للغير بذا **فصل في تدرج الصوم** وهو من هذا
 لكل يوم فيه عهد البطالة فدرج الصوم يوم تقدم الصلاة
 يومه بجهة أو قضاها **فصل في تدرج** في غيره وتختلف ما يقبض
 والعبد جريته وأما في **فصل في تدرج** في غير ما يقبض
فصل في تدرج إذا اندركت ما أعينه كصوم الأمان ما لم يكن معها الزمان من عيني
 ما لو صام من التدرج المذكور لو وقع من مقتضى ما أطلق من أو سجد دون ما أطلق من
 أو سجد دون ما أطلق من صومه عينا أو غير أو تناسل أو صامه في رمضان ولو كان خاص
 المأذون وهو ما كان صومه من التدرج أن لم يدرج صومه من غير ما كان صومه في الكفارة فيلزمه
 البدء بصوم الكفارة ونفسي الأساس الواقعة في الشهرين وأما قلنا بان كان صومه عن التدرج
 لأن الكفارة لا تخفى لها وقت ومقتضى إطلاق النظم وأصله أنه لا فرق بين أن تقدم
 الكفارة على التدرج أو من بعده وهو الذي في الجهر لكن صح في زيادة النظم للمأذون في
 عدم القضا فيما إذا قدمت الكفارة **فصل في المهمات** الصواب الوجوب بأن الروح
 فقد نقله عن النص لكن شكل عليه ما لو تدرج صوم الدهر وكان عليه كفارة حين التدرج
 فإن رخصاً ما يستثنى كماله الرأفة **فصل في المهمات** ويقاس ما ناله في الأمان أن يترك
 عن التدرج كالمؤقت الكفارة بعد أن يدرج **فصل في تدرج** شيخنا الإمام البلعيني الأظهر

المعتمد الوجوب ناشئ من أن الشيطان لما في الجهر والعاوي **الفصل في تدرج** إذا اندركت
 الدهر فاعلم منه يوم واحد الزمان أن يندرك منه من طام لتدرج قضاها **الفصل في تدرج**
 إذا اندركت اليوم الذي تقدم فيه وتدرج طام في العاوي أو العاوي طام في التدرج تقدم
 ليلاً يلزمه صوم أو يدرج أو كان قد علم قدومه قبل ذلك فله أي طامه قوي لأصح
 صومه عن التدرج وإن لم يعلم بذلك حتى تقدم بها أو قضاها طامه **فصل في تدرج** إذا اندركت
 اعتكاف يوم تقدم ثلاثاً فقدم بها أو اعتكف بقية ذلك اليوم وقضاها أنه لا يلزمه
 قضاها ما لم يكن إلا في الأصح في الرأفة في الاعتكاف وجوبه وهو مقتضى ما به هنا وجوب
 التسامح على أن يقتضي تدرج صوم يوم تقدم زيد لزوم الصوم من أدل اليوم وهو لا يخفى
الفصل في تدرج إذا مال عبادي حريم يوم تقدم ويندفع عكس حتى لم تقدم زيد في بقية النهار
 عين بطلان البيع وقول **فصل في تدرج** بطامه أي البيع اصطفي أي احتير والله أعلم
فصل في تدرج ما من الصوم **فصل في تدرج** كالمصنفين الأمان أو ما حرم
 وإن أعينه لا يخفى بالترتيب **فصل في تدرج** كالصدقات والصلاة والصيام
 وكل أرض ليحي عينا **فصل في تدرج** حرم فرقت والبدن
 لها فان تقدم ما حرم في تدرج **فصل في تدرج** في الشياه الصبح والبرق
 ودرج للصدقات والجهاد **فصل في تدرج** في حرم كماله عز ما وبها
 وتدرج حرم كفضيلة الحرم **فصل في تدرج** وتدرج هذا الطمى والتعظيم
 يوجب ما يوجب قدنا وبال **فصل في تدرج** ما في غير الاستك
 بقرن هند وأهل الكف **فصل في تدرج** أن يسلموا أي يدب وتا التدرج
فصل في تدرج إذا اندركت ما هو من الحرم ولو كان خارج مكة كالحيف
 من سبي لوفه أو عمر والتمثيل بالحيف من زيادة النظم فلو تدرج أمانه لا بأس ولا
 معتبراً فصح في زيادة الروضة وشرح المذهب الوجوب أيضاً وحج شيخنا الإمام
 البلعيني أنه لا ينعقد تدرج لاه صرح بأنما فيه ما بطله وكذا الوعظ بالحرم أو شيأ منه
 لدخ الحريم أو لأصحية بعض الدخ والفرقة والحلم أن يكون الفرقة أو عينه للصدقة
 به أو للصلة بعض خلاف ما لو عين الحرم للصوم به فإنه لا يعين وله الصوم في غير
 ومقتضى بيان النظم وأصله أن غير المعتمد من الحرم الذي يحرم سببه كالمسجد

في تسمية بندر الصلاة فيه **الدم** منهم انه غريب لا يعلم له فيه سلطانا وفيه نظره
 الراجح في الفروع بالجملة لخواص الظاهر ان المراد به جميع الحرم فان الاصح عند النور
 ان تضعف الصلاة به جميع الحرم ولا تحبس المحرم لانه فان اراد هذا المعنى من معنى
 كماله في الصلاة فيها بعد الاغتسلية عوارض العادي بل يتعاضدا ان سائر الحرم في ذلك سوا
 وان لم يلزم ولو ندر التخصيص بعد الحرم من تنافع الايض لو من هذا التخصيص هناك وتفرقه الحرم
 على قدر انه لو ندر الحرم من غير تقييد بالتخصيص فان لم يخل الصدقة على فقراهم ولا زناه
 نا الاصح انه لا ينفذ ندره وان سرح به او يوايه فوجهان احدهما لا يجنب الدم على الورد
 خارجة وتقتل الدم الباطل اجاز به قطع مع حب الهند وبها عهد الثاني بعد اوانه
 الدم به كالحرم وبه قطع العداقون وحلوه عن غير الام **القاسية** اذا نذر التخصيص
 يده حتى يها فان عدتها حتى يمتنع فان عدتها فليس من الغنم **القاسية** اذا نذر
 الصدق شي وعين قعر الصدقة به عليه بمعنى لم يجز اعطاه لغيره فان لم يتسلم لمزومه
 عنه وهما له المطالبة **الراجح** في قول ان يقال لم يملك الصدقة بعينه ولم يبرأ اليه
الراجح اذا نذر ندر جهه للمهاذ بها جازا لهما في جهة شلها في بعد المسافة
 وغرامة النقة **القاسية** اذا نذر هذا فهو كذا التخصيص في الحرم في انه لمزومه ان يخل
 في الحرم ما يجري في الاضحية وتفرقه على فقراهم وتخصيص كلامه اجزا تتبع بدنه او سرح
 بقره وهو مقتضى كلام الراجح في حله على الجري في الاضحية ولو نذر اهدا معيب عينا
 يمنع التخصيص به او ما ليس من جنس الاضحية كما لفظي وجب الصدق به على فقراهم
القاسية اذا نذر اهدا مال بعينه يصدق به في الحرم فان عتد بقله كالا دار
 وعنها باعة ويصدق منه في الحرم الا ان يوري فزبه اخر كطبيب الكعبه فيصرفه
 لما نواه **القاسية** قدم ان التكاثر لا ينفذ ندره لكن لو نذر فذبه في كثره في اسم احب
 له الوفاه **باب** **القاسية**

اهل القضاة يابا بغيرهم اهل الشهادات ولا يخرس ومن
 من يتركها في الجاهلها دان يعرف احكام الكتاب والسنن
 والنفس والافعال منها لغات عريه وقول العلماء والروايات

أهل القضاء ونبأ به خبير
أهل الشهادات والأقوال
عرف الحكام كتابه
وبوب ونزل العلم والبركات

باب وفيه نظر لا يبعد بعد تبيينه من معنى هذه الاستدلال او بشرطه فالحساب
ما الباب به النودي انه لا ينبغي ان يقتضي ان استباحه غالباً **باب** ولا يبطي وان خطياً
في تأويله انتهى وان لم يقتض عليه نكاح لم يطلبه في سورته احد فاما ان يكون اصل من غيره
باب ان يكون مثل غيره لكن يحتاج فطلبه لم يحصل كذا في بيت المال او ما مل
لا يفتقر عليه **باب** في الماشان بالولاية ويكره طلبه في غير ذلك اما لو كان غيره للقتامة
اصل واما الاثر الذي ليس به حاجة ولا حزم ولا فائدة انه لا يكون له القول
في هذه الحالة وهو مقتضى كلام الراعي والنودي لكن ذكرنا في حجب ان يكون
له القول اذا كان غيره اصل منه وكونه للامام ان عديده بالتولية وجميع ما ذكرناه
من الشرط في القضاة في الامامة العلية ويشترط فيه ايضا الشجاعة والراي
وكونه من قرشي وكذلك يعرفه ما تقدم من وجوب الطلب اذا تعين عليه وجوبه
اذا كان اصل من غيره او مساداً للارق او لبشر العلم وكراهته فيما عدا ذلك وما
ذكرناه من استحباب القول او حوازه لغیر المتعين محله ما اذا لم يكن غيره من هو
من اصل الولاية متولياً فان كان ولو من غير لاسب سورته ولا يكره حرم على غيره
القول لغيره عليه وكذلك يحرم قبول غيره المتعين اذا كان المذكور غشياً على نفسه
القول والحياة وما ذكرناه من حرم القول في سورته الاولى ما الذي من اين
اخذناه لما ذهب فان الذي يخطه حكمه الراعي والنودي في تلك الصور عن
المادردي عن المطلب ولا يلزم تحريم القول اذا اراد في قوله **باب** التظلم
ولهذا المكره به هو من رايه والمقتضى ان لا يلزم منه ان يكون والد له لغير المتعين
اذا كان غيره من اصل متولياً وهذا لا يستقيم اذا كان القول حراماً كيف يكون
البطلان مكرهاً فاعتقل فان كان واجباً للحالة التي تكون له فيها القول وهو ما اذا
كان مقتضوا او مساداً لغيره وليس به حاجة ولا حزم ولا فائدة مقتضى ما في اصل الروي
لحرم البطلان هنا ايضا فانما قاله والصحح تفصيل ذكره الروي وهو انه ان تعين
عليه او نكح له جازر والا فلا ولعله اراد كراهة البطلان في قوله لا يفتقر لكن الذي
في اصل الروي حوازه مذكراته فبطلان لغيره لغيره او ما شتار ذلك
باب في بطلان الثاني للفساد **باب** وبما روي اصل منه ان سلب

3

فمنسلان **الاول** ان كانت امامه بقصدها الثاني استجب له حضورها
شرط ترك التمسح فان كثرت الالام وقطعت عن الحكم ترك الملامح الا من كان يحمدها
قبل الالام وان قصد لها بعينه او جماعة من ائدهم ولا ضرورة تحت ولا يملكها الثاني
لو قلها فيجب عليه ردّها كما صرح به في القلم من رايته فان تردد وضعها في بيت المال
ومن لا حضوره له ان جرت عادة بالاهداء اليه قبل الولاية استجب ان لا يأخذها ويعرض
عنها اذ احدها وان لم يرد فان زاد على العادة **قال** في اصل الروضة حارث هرة

من المستوعب ان يكون هذا الكتاب
من مؤلفه من غير ان يكون له
من المستوعب ان يكون هذا الكتاب

كفدية من اتهمه عند الهدية وتقتضاه مخرج قوله الحق لكن التماس اختصاصه من التماس بالزيادة وهو
 الذي يقتضيه عبارة التماس وهو **لست** شقيا الامام اليقيني العبد الخائف من الحق والراي
 ان الموت والاحرم الحق انتهى فان لم يجد ما دلت عليه الهدية قبل التماس مخرجها في محل
 ولاية كمال عليه من غير العلم واسله داس الصدقة **لست** الذي في محليات بلور
 للتاسي قبولها من غير ما دلت عليه **لست** في تفسيره ان يكون التصديق عارفا بانه اذا سألني
 ولا التاسي عارفا بيمينه فلا شك في لئلا زاد ولا انقل ان يكون كالهديه وحقل المشرق وان
 المتصدق انما يقصد ثواب الاحرم **لست** ويشي ان يجوز له اخذ الركاه فله ان يراه
 لو ومن عنه ان سأل عنه بعد اذ جاز قطعا وباذنه بشرط عدم الرجوع لا يجوز قطعا **لست**
 ذلك كله عند العلم **لست** وخطا قطعا وخطا تقصيا **لست** في الواحد من ما عرضا

وبالتماس ان يكون يوتي **لست** مثل حيدر عيسى حيث يوتي
 كذا العرايا وكذا الحمل **لست** بالام ادني تسانس المتصل
 او بعد اربع من السنين **لست** من قد نقلت قرا
 خلاف زوج بلا دلي **لست** وسأله ما هو الموضي

سفر التاسي الحكم اذا عرف الخطا به اما قطعا كما انه الكتاب او التماس المتواتر او الاتباع
 لو قلنا كما انه خبر الواحد او التماس الذي هو ان كان حكم نفسه او غيره الا انه لا يفتح احكام
 غيره بل يعمل ذلك اذا اذبح اليه ثم ذكر في مقتضى فيه التماس لخالقه خبر الواحد استأط حيار
 المجلس والعرايا وكذا كمن يبع الامه لورود الموضوع فيها وبما يقتضيه لخالقه التماس
 للملح في التماس المتصل فانه كالحل لعمه التماس وكما امره المعتبر بعد اربع سنين
 وانتضا عند تمامه فان للمتمتع يعرف بان ماله لا يقسم فكيف يجعل متباينة الكاح دون
 المار ثم مثل ما لا يقتضيه من رد الراه بلا دلي او ما عد غير من كذا في العادي وعلى الراي
 التماس في خيار المجلس والعرايا وعدم التماس في النقل المتصل عن الامام والقدر الى
 قال وقوله اجاب بوجهين في الحكم بوجه التماس بلا دلي وذكر من تمام عث وصور
 قال ومن الاجاب من منع التماس قال وهو مع بل احتياذيه والادله فيها متقاربة
 قال الردياني وهو الصحيح وكذا ذكر ابن كجي في الحكم بطلان خيار المجلس وانتصرة الرضا
 على ذكر صحيح الردياني في جميع المسود فاقضي بطلان موافقه وبواقفه صحيح الردياني

كذا من اتهمنا المحمية واقتضاها حرم قبله الخ لئلا يناس اختصاص الختم بالزاد وهو
 الذي فشتت به الجاهل من **الاشياء** الاماء التي المتعددة من الختم بالزاد
 ان موت والاحم الخ الخ من ان اجبر عاقبة بالهدية اليه قبل التناجيم وتولها في محل
 ولا يه كم دل عليه من الختم واسلمد اسما للهدية **ك** ان يكون في الخليات لم يرد
 الخ الخ من تولها من امير له عاقبة **و** في نسخة اخرى ان يكون للتصدق عاقبة ما به التناجيم
 ولا التناجيم ما رعا به عاقبة التناجيم والاشياء ان يكون كما لهدية وعقل التناجيم
 للتصدق انما يقصد ذاب الامر **و** في نسخة اخرى ان يكون له اخذ التناجيم فلهذا
 او في هذا انسان دية من اذ جاز قطعا واذن بشرط عدم الرجوع لاخر قطعا **ثالث**
 كما كذا الخ الخ **و** خطا قطعا وخطا تقصا **د** في الزاد احدهما عرسا
 وبالناس ان يكون في **و** مثل في مجلس حيث في
 كذا العرايا وكذا **هـ** بالام ادبي تناسل التناجيم
 او بعد اربع من التناجيم **و** في نسخة اخرى من قد قلت قسما
 خلاف توجب بلا ولي **و** في نسخة اخرى ما هو بالمرحى
مقتضى التناجيم لكم اذا عرفت الخطا اما قطعا كما في الكتاب او التناجيم المتواترة او الامام
 لو قطعا كما في حيز الواحد او القياس الخ الخ ان حكم نفسه او غيره الا انه لا يتبع احكام
 غيره بل يتبع كذا اذا كان في اليه **و** في نسخة اخرى في التناجيم حيز الواحد استأخر حيز
 المجلس والعرايا وكذا كذا لانه لو رددت التناجيم فيها وفي نفس فيه لكانه التناجيم
 الخ الخ التناجيم المتناجيم كذا لانه لانه لا يقسم عليه جعل سائر الخ الخ دون
 وانتقاد فقامت فان الختم يعرف بان ما لا يقسم عليه جعل سائر الخ الخ دون
 الما **و** مثل ما لا يقسم **و** في نسخة اخرى بالاولى او ثانيا بعد غيره **و** في نسخة اخرى في الوافى
 التناجيم في خمار المجلس والعرايا وعدم التناجيم في التناجيم من الامام والتناجيم اليه
 بالاولى وقوله اجاب بمقتضى لكم **و** في نسخة اخرى بالاولى وقوله اجاب بمقتضى لكم
 قال ومن الاحباب من منع التناجيم بالاولى **و** في نسخة اخرى بالاولى وقوله اجاب بمقتضى لكم
 قال الروايات وهو الصحيح وكذا كذا **و** في نسخة اخرى بالاولى وقوله اجاب بمقتضى لكم
 بل ذكر مقتضى الخ الخ في جميع العصور **و** في نسخة اخرى بالاولى وقوله اجاب بمقتضى لكم

كذا من اتهمنا المحمية واقتضاها حرم قبله الخ لئلا يناس اختصاص الختم بالزاد وهو
 الذي فشتت به الجاهل من **الاشياء** الاماء التي المتعددة من الختم بالزاد
 ان موت والاحم الخ الخ من ان اجبر عاقبة بالهدية اليه قبل التناجيم وتولها في محل
 ولا يه كم دل عليه من الختم واسلمد اسما للهدية **ك** ان يكون في الخليات لم يرد
 الخ الخ من تولها من امير له عاقبة **و** في نسخة اخرى ان يكون للتصدق عاقبة ما به التناجيم
 ولا التناجيم ما رعا به عاقبة التناجيم والاشياء ان يكون كما لهدية وعقل التناجيم
 للتصدق انما يقصد ذاب الامر **و** في نسخة اخرى ان يكون له اخذ التناجيم فلهذا
 او في هذا انسان دية من اذ جاز قطعا واذن بشرط عدم الرجوع لاخر قطعا **ثالث**
 كما كذا الخ الخ **و** خطا قطعا وخطا تقصا **د** في الزاد احدهما عرسا
 وبالناس ان يكون في **و** مثل في مجلس حيث في
 كذا العرايا وكذا **هـ** بالام ادبي تناسل التناجيم
 او بعد اربع من التناجيم **و** في نسخة اخرى من قد قلت قسما
 خلاف توجب بلا ولي **و** في نسخة اخرى ما هو بالمرحى
مقتضى التناجيم لكم اذا عرفت الخطا اما قطعا كما في الكتاب او التناجيم المتواترة او الامام
 لو قطعا كما في حيز الواحد او القياس الخ الخ ان حكم نفسه او غيره الا انه لا يتبع احكام
 غيره بل يتبع كذا اذا كان في اليه **و** في نسخة اخرى في التناجيم حيز الواحد استأخر حيز
 المجلس والعرايا وكذا كذا لانه لو رددت التناجيم فيها وفي نفس فيه لكانه التناجيم
 الخ الخ التناجيم المتناجيم كذا لانه لانه لا يقسم عليه جعل سائر الخ الخ دون
 وانتقاد فقامت فان الختم يعرف بان ما لا يقسم عليه جعل سائر الخ الخ دون
 الما **و** مثل ما لا يقسم **و** في نسخة اخرى بالاولى او ثانيا بعد غيره **و** في نسخة اخرى في الوافى
 التناجيم في خمار المجلس والعرايا وعدم التناجيم في التناجيم من الامام والتناجيم اليه
 بالاولى وقوله اجاب بمقتضى لكم **و** في نسخة اخرى بالاولى وقوله اجاب بمقتضى لكم
 قال ومن الاحباب من منع التناجيم بالاولى **و** في نسخة اخرى بالاولى وقوله اجاب بمقتضى لكم
 قال الروايات وهو الصحيح وكذا كذا **و** في نسخة اخرى بالاولى وقوله اجاب بمقتضى لكم
 بل ذكر مقتضى الخ الخ في جميع العصور **و** في نسخة اخرى بالاولى وقوله اجاب بمقتضى لكم

منه المذلة لغيره وفي مسأله النفس لغيره الخواص للملك من مسأله النفس لغيره من جهة
وعدم المراجعة وهذا **المسألة** ان عار من النفس منهم ان لا يصح من جهة لقوله سبحانه
له وقوله **مسألة** كسر الجص من اي طرف من دراهم مكسور مكسور من اوجه ام الصباح **مسألة**
العكس لو لم يكن من له دراهم مكسورين بصلح امكن له اخذها من المكسور من ان من احواله
الطفران لا يكون من عليه الزمن منقرا او دينا فافاجوز الطفر من مال الواحد او الاصل
وظاهر كلامه حوازه من كسبه ولو كان عليه غيره ويجعل من يخرج هذا وتقدم له لا
المز لا يرضى ان يرضى بالدار ان له النصف ولو كان له يرضى وهو شكل كونه يجوز النصف
القدر على التمسك بالدمه وانما يجوز مثل ذلك عند توجه طوبى القليل الذي يدل ذلك قوله
الراعي في توجيه علم النكاح ان يرضى على دفع الصلح الا المالك ماله بالدمه لا يرضى
ووجه ذلك هذه المسألة انما هي مقتولة عن القاضي حين لم يرضى بها اذ لم يكن حصل الحق
من دفعه الى القاضي لان الخواص بين كسبه منهم في المصارف وغيره يتصور الاخذ بما اذا
لكن حصل الحق للقاضي وقوله **المسألة** العزائي انه حال وفاء فلم يقع اذا التمسك بغيره الاخذ
في غير هذه المسألة والراعي في العلم وجع من الاخذ وان امكن التمسك بالقاضي كان حقه
ان منه هذه المسألة ولا يقع من الملقا وقد ظهر بذلك انه لم يرضى بغيره مع امكان التمسك
القاضي احواله هذا مذكور وهذا موضح فليس له ان يرضى له اذ لم يرضى ولا يجوز الطفر
من التمسك كالتمسك من وجه الفدية وهذا امر **مسألة** وما ان لا يرضى في باب
سوء الفحل ان يرضى له شخص بغيره اذ لم يرضى وكان في يديه بعد ان السطان
له استئناف وقوله **المسألة** الشيخ والرجل بن عبد السلام في اخر قوله له لو انقضى
لا يرضى لا يرضى ان لا يقع من التمسك ولا سيما اذا عجز عن اتيانه **المسألة** لا يرضى من
الطفر بالمعقبة ما كساح والطلاق والرجعة والابلاء اللعان وفيه اشراج بالعدو والامتناع
لا يرضى عند الشايع من الرجوع وما خرج للمالك من هذا الا ان لا يرضى قد يستعمل
الوصول الى حقه فلا يحتاج الرجوع والله اعلم

ان ادعى صحبه بان دخلوا طبا المذلة ان كان احد
لما حقه ولا يرضى الشئ وقوله والمذلة قليلين
وليس العن حواء الطفر من طرا حيث لم يرضى

هذا هو الذي
يروي في
الكتاب

بقدر الله المقتدر وفي سطره المتكسر لعدد الغزاة بخلاف الحاكم في سطره الرهن لعدوه عن التمسك
 وعدم المراجعة وقد قال **ان عياره انتم فتم امة لا تسعة** نسخته لقوله وحده لعلنا
 له وقول **كما لكسر الحصى** اي لو ظهر يد راحم مكسرة نكبا عن الدوام الصالح بخلاف
 العكس لو ظهر من له دواهم مكسرة يصح ان يكون لها اخذها من المكسرة ثم من ان يحمل جوارحه
 الظفر ان لا يكون من عليه الزين معترسا وديانا فاجوز الظفر من مال الماحد او الماحل
 وظاهر كلامه جواز من ايجاحه ولو كان عليه يذنه ويحصل من مجموع هذا قد قدم انه لا
 الحق لا يضر ارض بعب الدار ان له العيب ولو كان له يذنه وهو مكسرة فكيف يجوز التمسك
 القدر على التمسك بالدمه وانما يجوز مثل ذلك عند تعينه لموضع التمسك لئلا يكون
 الراعي في توقيه علم الغنا كن لم يدر على دفع السبايل الا بالمال ما له فالفقه لا يضر
 وقد وجدت هذه المسئلة انما هي منقولة عن القاضي حسين ولم يقدرها اذ لم يكن حصل الحق
 منه رده الى القاضي لان الغنا ساقط كالحكام عنهم في الدواير وغيره يعرفون الاخذ بها اذا
 تمكن حصل الحق القاضي وقال **الغنا الى انه محل وفاق فلم يذنه** انما التمسك بالدمه الاخذ
 في غير هذه الصور والراعي في الغنم وصح بوزن الاخذ وان امكن التمسك بالقاضي وكان حقه
 ان يذنه هذه المسئلة ولا يذنه من الملقها وقد ظهر بذلك انه لا يذنه عقب الجوارح مع امكان التمسك
 بالقاضي احوال هذا وكنت وهذا موضع فليس ولم ارض من له راحه لم ولا يجوز الظفر
 في العترة كالفقه من وجد القدمه وعتا امر **ان احبها** وان المادور في ثا في باب
 مولا العزل ان مر حبه له شخص يعتري او حقه فلف وكان في يديه بعدا عن السلطان
 له استيفاءه **الشيخ** والدين بن عبد السلام في اواخر قواعده لو انقضى به
 لا ريب لا يعني ان لا يذنه من الفقه من ولا سيما اذا عجز عن ثباته **الاختص** من منع
 الظفر بالعقوبة ما للحاج والطلاق والاحقة والابلاء اللعان وضع الحاج بالعقوبة لاعتبار
 لا بد منها عند التنازع في الدعوى وما خرج المار عن هذا الا لان المسكن قد يستقل
 بالموصل الى حقه فلا يحتاج للدعوى واسه لم **ان ادعي صحبه بان ذكره** فليما الملك ان كان اضر
 لاما تحته ولا يحسن الثمن **وقدعه** والقدر قليل من
 وليصف العين سواء كان سلفا وان طرأ حيث لم يملك

لعينه القية وليذكر له **ناحية** مدينة محله
 المسكن للخدمة في العتار **لا** الزمن والاميا والادراك
 وبولي وذوي عدل **نك** **واذ** فاحيت اشتراط انتهم
 والعجز عن طول وسوق **ان** كان في دعوي كاح لانه
 فصحت دعوي الكاح **منها** بلاهر لها او تنقصه
 وانه قائل ببدع **اوسطا** او شبهه عدسدا
 او شوكه ما يحل بعد اعل **كف** عين في دعواه لا
 مناقض السابق كالشهادة **لها** كالبطل ادعي اشتراؤه
م على اعز والمعتز **واخلع** وان يماعه اشقي
 وفصل الجمل والاصل **بقاه** اذا يعوق **درا**
 ولزم التسليم لي وانه **يعني** مر ذلك او سرفه
 عرج من دعوي اربايله **حجاب** دعواه وما كالمثله
 طالب **بالحجاب** **لانا** **قرا** **الاحول** **في** **مدق** **ذا**
 كمثل دعواه علي اجل **لانه** اكثر منه ليشيل السزل

قوله في الايات المقدمة من ذكر اراد به من نص دعواه وهو لثلاث الماتم المذكور
 الامن حتى وهو مبتد احدهم لجل الشرطية ودواها فالشرط قوله في اول هذه
 الايات ان ادعي صحبه دعواه قوله في اوله اليه السادس عشر من هذه الايات
 طالب بالحجاب وانما يسمع القاضي الدعوي اذا كانت صحبه ولصحت شروط **الاول**
 ان يذكر المدعي بلقي المدعي به من المدعي عليه يبيع او هبه او غيره ان كان اخره به قبل ذلك
 فمن اخره لاشان معين ثم ادعاهم لم يسمع دعواه الا ان ذكر في ذلك من خلاف ما اذا
 كانت يده فاقترعت منه حجة ثم ادعاهم للاختاج لذكر الثاني وان اقام بها بينه فصحت
 وقدمت على يده غزقه لانه ينفذ داخل فانه كان محسب اليد **الثاني** ان كان
 المدعي من الايمان والظاهر ان النازل واسله اراد بها المتعدد المطابق نص الجور والمناج
 اشتراط ذكر جهته ونوعه وقدره ولا بد من ذكر المحبة والكسبة ايضا ان اختلفت بها
 فيه ولا يختص ذلك بالبعد ونسب الايون من الملبوب والحيوان والثالث وعبرها

وهو ما لا بد من سمي من ان القدر ما هو معروف القدر كالديار الشدي فالاحتاج فيه
 لحديث ان الودن كما جزم به في اصل الرضة وفي معناه الدوم الشرعي وهو ان يفي في الدوم
 القدر من الملائكة كالدرم القية ام لا بد من ان مقدار كسائر المطبات لا يختلف باختلاف
 الاوقات والامكنة فينظر في الاية الثاني ولا يفي الملائكة القدر ان طلب كاسرجه الماوية
 والروابي والفرق بينه وبين البيع ان زمن العقد يقدسه الف بالغالبة العقد ولا
 يحد ذلك بزمان الدعوي لقدمه عليها وان كان المدعي بعينها بوجه ومنها بالصفات
 المتغيرة في الزمان وهو اذا تنقل بالسلف وكذا اذا كانت الف في محله فان كانت
 الف في سقومه ذكر فاما هذا المراد انه يدرك فيها مع ذكر صفات المثل او يقتصر
 على القية على النظم واسله محله ذكر شيئا من القية ان يظهر على ان اللهاية انه لا
 يحتاج مع القية للملك شي بالصفات فالمدعي انما يملكه لكن لا بد من ذكر الصفات في ظاهر
 فيقول بعد حجة ما توف **لنا** **شعنا** **الامام** **البلقي** **ان** **مستحق** **عانه** **الجور** **والمنهاج**
 والروضة ذكر صفات السلم ويدكر مع القية **في** **بالسنة** **المذكورة** **لان** **الواجب** **عند**
 الف ذكر القية فالمدعي صفات العن لا يعني له **وقال** **النظم** **سوي** **ذا** **هو**
 من رادوا الاشارة الى الايمان المذكور قبله **وتبع** **في** **ذلك** **قوله** **الجور** **او** **عنه** **الزري**
 وان كان المدعي بعينه فاقترعت ناحيته ومدعيته ومملكته وسكنه وعدده الاية
 ويستثنى من اشتراط تعيين المدعي به دعوي المخرجه من الاختاج ليلما يات قدره
 لوجهه ليلما ياتي لهما كدعوي الوصية له او الاقرار له لان كلام الوصية والاقرار
 يقتل لهما فلو قال او جري على نفسي او ادركي نفسي او ثبوت صحت دعواه ويضم الي
 هذه المصلحة الثالث دعوي المردمري الما فاذا ادعي ان له طريقا في ملكه عينه او حق
 امر الما في ملكه انقي حجه في الملك للاختاج مع ذلك ليلما يتبينه بقدر الطريق ويجري
 الما من حق النمر من دعويها المتعد والرخ والمكومة **قال** **ان** **كان** **المدعي** **به**
 بطا اشتراط ان يقول في دعواه بولي وشاوري عدل ولم يصرح في النظم واسله بوضف
 الولي بالعدالة ولا بد منه والظاهر انه مقدرة فيه فيقول قوله بولي بعينه من على حد قوله
 تطع الله يد ورجل من فالها وفي البنية بعينه بولي مرشد ولا يفي وصف الولي بالارادة
 فانه ليس شرطه اية للعدالة وانما بينهم منه الملائكة **الثالث** **الواحد** **في** **قياس**

هذا وجوب الحر من لسان الصفات المعبر في الولي **في** هذا الاسم الملقب وهذا
في عمن على الكاح مع ظهور ضيقه من ذي الشوكه فاذا قال بولي مع غيره كذا
قالنا انما يعتبر الولي العدل في المخرج وقوله في الامه ووجهها ما لها الذي له انما هما
التي وثقت ايضا ذكر ادعاء في الكاح ان كان ادعاء معتبرا بان يكون غير جوه وان كان
الذي كاحي امه اشترط ذكر الحر عن الطول وحقوق العتق ولا بد من الحر من كلفها مثل
اذا كان الزوج سلسا كان حرا او عبدا وان كان دعوى الكاح منها اي من المراه سمعت
حلقه من غير مطايعه غير ولا تفتنه وقد ينعهم انه لا يحتاج في دعواها كذا ذكر شرط الكاح
والذي حكاه الماوردي عن الاكثرين انه لا بد من ذلك فانه هو ظاهر مدعي السابقي وفي
اصل الروضه نكوا في اشراط بقية الكاح والبيع المدعيين بالعبه وجهين مرفعان على انه
لا يشترط تفصيل والاشراط اجاب في الوجوه **في** في الوسيط الوجه الثاني
في الكاح واشار الى ان الدعي مرفعان على انه لا يشترط تفصيل الشرايط واما الدعي
نسبتي الحرام مع اشواط التفصيل ليعلم ذكر المحرم في الكاح **في** ان كان
الدعي به فلا يضمنه بانه هذا وخطا او شبهه وانما انقضى به كذا او ما ذكره غيره ولا بد من
حصر شركاءه فيما اذا كان القتل غير مدعي يعلم حصرهم ما يخصه من الدعي فان كان هذا المدعي
لذلك وجوب التمسك على الخط **في** ان يكون الدعي على مكلف اي بالغ عاقل
وفهم منه صحه الدعوى على المحرم عليه بالسنة وهو كذا كذا فيما قبل اقراره فكذا التمسك من
دعي غيره ان كان المدعي منه اذ لم يكن وضد منه فمردعا على ان التمسك بالردوده كايضه
فان قلنا كالاقرار فلا وجه العتق الي عرضها عليه لانه قد قبلت فتنقطع للضومه بطله
في المال دون شرط ايضا كون المدعي عليه معينا فلو ادعي على احد من المبيع وبطلت منه
ما اذا كانت الدعوى بالقتل وقد تكرر اللوث في حق منعه فيه في ان اخذها ولا تكرر
قد صرح الرافعي في اول مقتضات اللوث بان له غلبتهم وهو صريح مع الدعوى بغير
كلامه على ما اذا لم يكن لوث اول يظهر في حق الكل **في** ان لا يقتص الدعي دعوى
اخرى سابقه عليها كان يدعي بغير ادعاء بالتسليم دعي غيره وتغير المظن بقوله على
اخراج مرتبه للحادي بقوله ثم شوكه اخرى فلا بد من عاربه النظم اذ ادعي على اخر المراه
بالقتل وما اذا ادعي عليه الشوكه فلا اعترف الثاني ما ادعاء عليه به واخذاه باعتزاه

ورب عليه مقتضاه وان لم يسمع الدعي وهذا كالمشاهده لا يثبت الا اذا تافتت الدعوى كان يدعي
ملكه ويذكر سببا فيذكر الشاهد سببا غيره فثبت ان كذا شهادته فان لم يدعي مدعي بجملة فلان
استقصاه كان يقول قتل لي فيقول هذا او خطا او شبهه عدمه فذكر الدعي فذكر ان ذلك
هو غير مثلا استقصاه الداعي عن كفيته فان فسر بعد العمد اخذ نفسه ولم يسلط
الدعي اي دعواه للقتل لانه قد يضمن ما ليس بعد عدا كذا في عكسه دعي الخطا ونفسه
بالعد بعد التمسك وبثتم اصل الدعوى **في** ان يكون الدعي مملوكه وذكر
بان يترك المدعي ويلزمه تسليمه اليه او يقول وهو ينعني منه او يقول من به المخرج من
حقه او يقول سله جواب دعوى زاده في النظم وما كالا مثله اي انه يقوم مقام احد الالفاظ
ما هو في معناها ومقتضى كلام النظم واجله الاكتفاء باحد هذه الالفاظ ليس كذلك الذي
في اصل الروضه اشترط ان يكون الدعي مملوكه فلا ينعني حق يقول ويلزمه التمسك على انه قال
وكان هذا اذا قصد بالدعي بحيل المدعي ويجوز ان يتسدد دفع للنازع ولا يشترط الحر
لوجوب التسليم **في** ان السابقي لو قال هذه الدار ابي وهو ينعنيها سمعت الدعوى
ولا يشترط ان يقول هي في يده لانه يجوز ان يرضه وان لم يكن في يده فانه اذا ادعي
لم يثبت للدعي من المخرج من حق ارضه جواب دعوى فلو طاله الداعي وجان **في**
ان السابقي الاصح نعم **في** الداعي ان يسمع الاصح لانه في الروضه الادل اذ في
هم والفعلي الثاني يوجب شرط اخر في صحه الدعوى وهو اشراط هذا الاقتراح
اولم يشترطه فاقترحه يمكن ان يقال **في** يعني ذكره عن قوله ويلزمه التسليم او ما ينعني
خاصه في حاله وذكر انه ينعني في حاله اخري لانه يجوز بينهما وان طلب جواب الدعوى
يعني عن لزوم التسليم لان لزوم التسليم يعني عنه ومقتضى كلامه الاستغناء بطلها عن الاخر
ولم يعلل في النظم القبط الثاني بادل عطفه بالواو ثم ذكر في النظم من يناديه انه لا يشترط صحة
الدعي ان لا ينعني فزان للمحال صدق دعواه كدعي دمي على رجل جليل انه استجره كحل
الدبل فذكر الاصح ان هذه الدعوى لا يسمع ولا ينعني **في** داه له **في**
والعبد بطل لو اقر قبل **في** كذا تكرر وتما من حلال
وسيد امي العتق كالأرض عبدا **في** وفي الكاح امره ومجبرا
ولا ينعني وجه الذي وجهه **في** ديه فله فالحول ليس تحت سله

في مدخلان الاثني فيحكم الحكم وهو ما دلت عليه اصله بالحكم على الراعي بحكمه الا ان
 للدول والمعارير والاداء التي يحكم بها لا بد ان يكون فيها عليه القضاء واستدعي شيئا
 الاسام الملقبة من ذلك الا ان الحكم على الراعي بحكمه ما لم يعتبر بحكم الملاكين والولين لا يكون
 يحكم بها اذا كان مذهب الحاكم بغير ما حقهما والمجرب عليه بالنفس ولا يكون رضاء اذا
 كان مذهب الحاكم بغير ما به والمادون له في التجار من عامل الراعي لا يكون حكمه ما
 لا بد من معنى المالك وان كان هناك ديون فلا بد من رضا المالك والمالك اذا كان
 مذهب الحاكم بغير ما لا بد من معنى السيد والمجرب عليه بالسفلة لا اثر للحكومة تالذ لم
 من تغرض له كذا انتهى وليس الحكم سوى الاسات واللكم وليس اليه حليس ولا عتونه على
 الاعوج ومن شاء ما له ليراه للفرس ولا يحتاج بحكمه الى معنى جوده بل يكفي بالمرضى الاول
الثاني القضاء هو اسد من حاكم او حاكم سفيط العرا الا بالثاني ان يرت قبل اسل كاذب
 كالحكم نفسه وورثتها ما دله لم غير الحكم له الاقدام على اخذ ذلك فلو كان الحكم في رجل
 اشرف الجاهلين فذلك كاذب البتة الاستاد ابو اسحق والغوري وهو مقتضى الملاق
 النظم واصله وصحبه عندهم الغوري وابوعاصم بقوله باطنا وفيه وجه ثالث انه ان
 اعتقده لخصم ابنا لله باطنا والافلا من الميات ان المصريح الشوق قد حكاه الراعي
 في الدعوى في الكلام على البين عن ميل الاكثر من دعي دعوى الدم عن كلام الامة
 كلام انتهى وقد نوه الاشارة في عبارة النظم احتج من القود ظاهرا في الحكم وليس
 كذلك في دونه فلو كان كذا في وقطاعها ان كان احسن وليس لحاكم ان يمنع من عقده
 بطلان شيء من الدعوى جاز الحان هو يعتقد صحة كدعيه في شاي عند الشوق بسعة كبره
 وكذا في شوق الشافعي اجبر نافع الدين المستوربه فذلك القاضي يعتقد انه ولو
 ثالث وقبل المدعي عليه والله اعلم

بالعلم كما اخذ في القنوي **في** لاني حدود دينا العظيم
 وعين بشا عليه واشتط **في** ان سبي المكاتب لا هو ولا
 كشاهد ولو دوي محسور **في** خط وعين عنه يودي جود
 هذا والا لا ينفذ او ساله **في** على ثبوت ما ادعى في جوده له
في **الاثني** اذا علم القاضي بوجوب الحق المدعي به حكم بطله من غير غيره كالحكم

في سلطان الاثني **عشر** الحكم وهو ان القلم واسطه بالحكم على الراعي بحكمه الا ان
 للورد والشارع والادب من حكمه ولا بد ان يكون قضا عليه القضا واستدعي شتمنا
 الاسام البلقيني مردك الذي حكمه ما بال الحبر على القضاين والولين لا يكون
 حكمه ما اذا كان مذهب الحكم غير مذهب الحاكم ولا يكون له حق في احواله اذا
 كان مذهب الحكم غير مذهب الحاكم والمادون له في التجار وعلى الراعي لا يكون حكمه ما
 لا لا بد من معنى الحاكم وان كان هناك ديون فلا بد من هذا الجزاء والحكمت اذا كان
 مذهب الحكم غير مذهب الادب من معنى الديون والمجرى على الاستقلال والحكمة ناله ذلك
 من غير ان يكون الحكم سوي الا ان الحكم والادب ليسوا بامور متفرقة على
 الامم ومقتضاها ان يكون القوسم والاختلاف بين الحكم والادب كقبي بالوجهي الادب
الثاني **عشر** القضا سر اسد مرزا حك او يحكم بغير طاهر الا ان انزلت على اصل كاذب
 كما الحكم عليه وهو يظهر ما دام الحكم له الا ان لم على احد ذلك فلو كان حكم في كل
 اختلاف الحكمين فذلك كاذب البتة لاسناد ابو اسحق والقزالي وهو يقتضي الملائي
 النظم واسد وصح في عدمه منهم الميزجي وابو حامم بنوده باطنا وفي وجهه ان الله ان
 اعتقه النظم ايضا فقد باطنا والافلا في المرات ان المصريح المتولد قد يحياه الراعي
 في العادي في الكلام على الميزج من ميل الاكثرين وفي دعوى الدم من كل كلام الامة
 كلام اثنين وقد لوم الاثنان في عبارة النظم اختص من المتولد ظاهر الحكم والادب
 كذا كما لا بد منه فلو كان كلاما وكذا وقد طاهر من الحاشي في ليس كما ان منع منعت
 سلطان في مراد دعوى باذان هو مقتضى صحة كدعوى شامي عند القضاي يستعد في امر
 في مقتضى عند الشافعي اجرم شافع الدين المستوفيه حكم القضا في مقتضى منه ولو
 كانت مقتضى المدعي عليه واسعه **الحكم**

بالحكم كالقضا والقضا لا في حدود رعا النظم
 وعين بشا هديه واشترط **الحكم** **الادب** لا هو
 كشاهد ولو دعوى محسور **الحكم** **الادب** عن عده بردي حوز
 هذا والالافيه او ساله **الحكم** **الادب** على ثبوت ما ادعى في حوز
في **الادب** اذا علم القاضي ثبوت لان المدعي به حكم بغيره في حوز كالحكم

على ان القضا والقضا لا في حدود رعا النظم
 وعين بشا هديه واشترط **الحكم** **الادب** لا هو
 كشاهد ولو دعوى محسور **الحكم** **الادب** عن عده بردي حوز
 هذا والالافيه او ساله **الحكم** **الادب** على ثبوت ما ادعى في حوز
في **الادب** اذا علم القاضي ثبوت لان المدعي به حكم بغيره في حوز كالحكم

مدين

الكبار ايج لان الربا اهل مال اليتيم وعنفوا بالدين ونحوها من الكبار مع انه لا يدينها
وه الامام في الارشاد وغيره في كل جرمه يؤذن بقله الربا من يكرها بالدين
 وقيل وانكر الكتاب بجرمه او دعيه في جنته سلمه من الاوجيه وتركه في جنته على
 العذر والكذب في الشهاده والروايه والدين فله اربعة اوجه واما الماسر او على
 الصنفين ففي اسل الروضه وجهان في انه المداوم على نوع من الصغائر ام الاكابر منها
 سواء كانت من نوع او اذواع وقال بواقي الثاني قول الجمهور من قبل طاعة معاصيه
 كل من عدلا وعكسه فاسق وانما الثاني في المختصر بواقفته قال فعلى هذا افتقر المداوم
 على نوع من الصغائر اذا غلبت الطاعات وعلى الاول لا يضر **ولم** يرضه في المطالب
 بان يستقناه ان مداومه النوع لا احد مع على الوجهين لما على الاول فظاهر واما
 في الثاني فلا بد في ضمن كتابه قال ان الاكابر من اذواع كالاكابر من نوع واحد قال
 نعم يظهر اثره فقال الى بانواع من الصغائر ان قلنا بالاول لم يضر لشدة كنف النفس
 عنه وهو ما يحكم به الابانه وان قلنا بالثاني فهو واجب **فنه** شيخنا الامام
 البلقي بان الاكابر من النوع غير المداومه عليه فان المراد الاكثرية التي تغلب بها
 على طاعته وهذا غير المداومه فالمراد انما هو الغلبة لا المداومه قال فيراد على قول
 الروضه ان على الثاني لان نوع المداومه على نوع من الصغائر ولا على اذواع اذا غلبت طاعاته
 معاصيه فيكون الاستحالة على هذا مختلفين في حاله ومستغير في حاله مختلفان وفيما
 اذا دأب على نوع وهو اكثر من طاعته على ان نفس والوجوه في الغلبة للعرف انتهى ثم
 ذكر للصغير استله **فنه** الكلام الواجب وقد ذكر في التكم من زيادته بان لا يكون
 لك الكذب فيها ضرر ولا حد اي فان كان فيها ضرر او حد من ذلك كثير **وه**
 اللعن **فنه** المهاذقيه في التكم من زيادته بان يكون مسلم فان كان كافرا جاز كما صرح
 به الرواي وغيره **وه** شيخنا الامام البلقي ان نص الام يقتضيه وصرح الشيخ
 ابو حامد بأنه مندوب واسدني العذر الى في الاعيان المتلذذ ايضا **فنه** في الميقات
 والقياس في الفاسق المتلذذ هو كذا ذكره **فنه** شيخنا الامام البلقي الاربع بجرمه
 الاقتصار بجرم فانه قد حوب دعي عليه وجرمه الشعور بالساق **فنه** الاستساده
وه منها الغيبة وقيل في التكم من زيادته بالمشوب بالنسق لمخرج من ذكر المتجاهل والعنف

(The text on this page is extremely faded and largely illegible. It appears to be a continuation of the manuscript's content, likely discussing theological or legal matters related to the text on the left page. Some faint words like 'الامام' and 'البلقي' are visible.)

(Marginal note in Arabic script, written diagonally in the right margin of the left page.)

لأنه لا يحرم ذكره بذكر النفس الذي هو متناه **وهو** منها اللعب بالزاد كما قال
الشيخ أبو محمد ومع الإمام أنه كره **وهنا** استماع ما هو شعار شره كالحرم واللات
الطرب كل الطيور والعود وسائر الأوتار وقد بدلت في ذكرها **وهو** الذي يحرم
اليهودي لكن صح الرازي عدم تحريمه وقال البيهقي في المصنف وقال لا يثبت التحريم
الأب للجد **وهو** الذي لا يلا على ذكره **وهو** ما ذكرناه في اللعب بالزاد وسماع
الأوتار وقد شهدنا من أنه من الصغار محله حيث لا يستعظم أن استعظم أهل
كله الناحية ردت الشهادة بفعله مع وصار فاحله محرما كما قال الإمام أنه ينظر
إلى عادة البلد فيثبت معطلون الزاد وسمع الأوتار قد شهدنا به من وأهل ولا
فلا ولكن **وهنا** فيض الإمام البيهقي أن هذا التمرين منيع **وهو** أواب هو
أي أن العبد من لم يقدم على كبره ولا أمر على صغيره أو فعل ذلك وكذا باب التوبة
خبر الأثر الذي وسرطها الانقلاص والدمم والتحريم على أن لا يعود إليها فان خلقت
خبر آدمي فلا بد من الخروج له من غلته ولا تعود عدالة في الحكم الظاهر بحرق الظاهر
التوبة بل لا بد من قيام القدرين على صلاحه واختياره عليه بظن به خلق توبته ولا يقدر
به العظم وأصله فذلك على بخلافه في ذلك **وهو** القامع من حيث وطعام والعباد
وقد روي الأكل من مسننه وكفى في توبته **وهو** الذي لا يفتقر إلى التوبة ولا يعود لذلك
ولا يحتاج إلى توبته إلا أن قد كذب به قد فعله وهو كغيره من التوبة في أنه لا بد من
بعض الاستدلال الذي شاهدنا أن أوجب عليه للخدمة بتمام التصاب فانه إذا تاب
قلت شيئا **وهو** في كماله من غير استدلال **وهو** المردود وهو صفة براسها خارج
عن حد العدم كما قال الرازي أنه الأشهر والأحسن من اصطلاح الأصحاب ومنهم
من يدرج المردود والكلية والاسلام والتحريم فيها فيقول العبد هو الذي يعتدل
أحواله دينا ومردودا **وهو** ما لا يكون ناقصا في الحكم لمصبي أو جون أو روق وعرف
به القلم بعلاصله الرد بانقائه ما لم يقرب من فناء في الكفر بالحق خلق أنشأه
به وفائه ومكانه وذكره القلم وأصله لذلك **وهو** منها الذي لا يدرج على سماع الرد
سواء كان فيه صريح أم لا والمراد بالعصية هنا الجلاجل فلا ينافي ذلك مع الرازي الصحيح
من المرات التي هي من شعار شاذ في الخبر لأن مراده به ذكر الأوتار إلى شخص به التحريم وهذا

يقوم أن حروب الردف باح **وهو** كذا وكذا وظاهر كلامهم إباحته ولو انضم إليه الرابع عند
من إباحته **وهو** أن الملاحة اجتماع الردف والشبابه حرام لم يثبت من أحد من فقهاء
يقوله محله **وهنا** إذا لم يلعب باللعبة أو باليد أو بالقدم أو بالرجل أو باليد أو بالقدم
تقتضي التحريم وقد دفع في رد الشهادة به اضطراب في الروضة ولقد شهدنا البيهقي
أحد المصنفين وهو يقول شأنته **وهنا** إذا لم يلعب باللعبة أو باليد أو بالقدم أو بالرجل أو باليد أو بالقدم
الإمام البيهقي هذا مخالف لظواهر ينص على الشافعي والظاهرية العراقيين والعبد في
الدليل إذا سلم من ركاب كبره أو أصغر على صغيره ولا تقوم عليه دليل **وهو** أن
الشهادة لا بد من دهره فان لعب به على طريق دفعه الحق تارك المردود **وهو** هنا
وهو من **وهنا** القلم إذا لم يلعب فيه بكسر كمثل الخش فان كان كذا كحرم
على الرجال والنساء كاه في أصل الروضة عن الجلي وأقره وقد نظره في النساء
فانه كالحرم على الرجال والنساء فانه من التبت من غير أن الشيخ أبا علي قال بكرهاته
فقط كالحكم ابن الجلام **وهنا** إذا لم يلعب باللعبة أو باليد أو بالقدم أو بالرجل أو باليد أو بالقدم
ليس بحرام وإنما هو مكروه وهذا هو المشهور وكلام الرازي في البيع والعقب
والصدقة يقتضي حرمة مطلقا ولا يخفى في حرمة حيث كان البيع من أموره أجبيه
أو امرؤ وحشي القسمة فيها **وهو** القلم إذا ألك عليه طبع الصور وقد ذكر
ذلك للرازي في أول كلامه فقال من أدامه لعب الشطرنج في الملاحة **وهو** هنا
يعرف الردية كالحجامة وكس ودفع كذا الملق للرازي وقد في القلم من زيادة بان
لا يكون حرفة ليه ويتبع في ذلك القسوة إلى فناء تلك الزمان في أصحاب الردف مما فهم
يليق به وكان ذلك منعه لما به فلما هرب نفسه طمروته **وهو** الرازي
وهو أحسن ومعناه أن يقال **وهو** الاستكاف والتصاب إذا استعمل بالكنس
بطلت مودتها خلاف العكس وعلى هلك جرمي في الشرح الصغير وفي المنهاج فقال
وان لم تداها وكانت حرفة ليه فلا يصح **وهو** في الروضة أثير من المردود
لهذا القيد ويغني عن لا يفتقر به صفة أبيه بل ينظر ما يليق به **وهو** لا
لم يتم بما ذكره الردف فلا **وهو** يقول أن يشهد لبعض وعلى
عده دينا وذا من جزا **وهو** نصح منه وعكس كذا

عنه وكالشهادة العادية **هـ** بعد زوال الفسق والسيادة
 او العادة له لدفع الضرر **و** لا الرق الكفر الحسي البسار
 اي في سوي الحشمة والشهود عليه بالقتل على الشهود
 وعاطل القتل فسق شاهدي **حط** ولو بالقتل الا باعد
 ودارت مدرج موروث لدا **ثبته** لا ان ملك شهدا
 وبوصيه من المال لمن **يشهد** بالليل ولا مكان
 شهد لقطع الطريق وفيه فقط **وتبع** اهل ما كان الغلط
التابع من الشهود في قبول الشهادة ان لا يتم للشاهد مدرج بشهادة الى
 نفسه نفع او منع يدفع عنه ضررا كذلك اشله **الحكم** ان يشهد لاحد اعمته
 والمزاد اصوله او فروع ومنه ان يتفحص شهادته دفع موروثه كان يشهد للاصيل الذي
 منه ابنة او ابوع بالاد او الاو او المستحق الماوردي من ذلك ما لا ادعي السلطان
 على شخص مال ليت المال فشهد بذلك فزعه او اصله مقبل ولو ادعي ان زاده او كلبه
 فشهد له بذلك اصله او فزعه قبلت كما قاله ابن الصباغ ورحمته شيخنا الامام البلقيني
 خلافا للشيخ ابي حامد **ثبته** ان يشهد على عود والمزاد به مرحون فزعه
 ويخرج بحرمه **ل** شيخنا الامام البلقيني لا يشهد لمورث العود او لا يكتفي ما حط
 عليها من الخاصه كما نص عليه في المختصر حال لا غير شهادته في نفسه لان المختوم
 موضح عداوة وتبدي في التزم مريضة العداوة بالدينونة لصحج العداوة الدينية
 مستقبل شهادته المسامحة المحذور التي في المنتفع وكذلك قبل شهادته المستدع
 على الشخي اذ المكفر بدعته ولم يستقل الشهادته فافقه ما لا يعمل ولا ان ياتلح
 بدن مخالفه شيا او ماله فيجعل الشهادته بالباطل في ريعه اليه بحجة شيخنا الامام
 البلقيني من المتقن **البر** ان يشهد بزمان وجته **البر** ان يحيد الشهادة
 المرددة بعد زوال المانع من قبولها من فسق او سيادة اي كونه شهيدا ككتابة فزعت
 ثم اعادها بعد عقده او عداوة بان يشهد على عود ثم يزول العداوة بينهما فيجوز تلك
 الشهادة عليه ولا يمتثل في هذه الصورة اشارة التزم مريضة شهادته بقرائه لدفع العدا
 ليا ان علمه ذلك انه تنوير بر شهادته فاعله اراد باعادتها دفع العدا عنه اما لو كان

حلتا فسقته فلم يضع القاضي ليا شهادته فاعله اراد باعادتها دفع العدا عنه اما لو كان
 لم يرد شهادته بعد التوبة وهو مفهوم من احوط الاعادة وهذا خلاف ما اذا ردت شهادته
 لرق او كثر او جسي او بدع حيث لا يقبل كونه في حقوق الادميين وله كذا اشار
 في النظم من زاده بنو **ل** ادني سوي لنفسه ثم زال ذلك المانع فاعاد تلك
 الشهادة فاقبل وقبل ايما فكتاة في المحذور الحظن كمن فاما المستحب كمن فلا يقبل
 منه اذ اعادها في الاح **ثبته** ان يشهد اثنان على اثنين مثل عمر ومثلا فشهد
 المشهود عليهما على الشاهد من بانما قالاه فلا يقبل **ثبته** ان يشهد العاقل وهو
 اراد التزم بحامل القتل فسق الشاهد من البطل خطأ أو شبهه عد ولو كان افتقد الاعلمون
 العقل لم يدرم خلاف ما اذا كانوا الباعد لا يصلح لهم القيام الاقرب منهم بالدية كمن
 عليه فيها والمصدق ان الغني غير مستبعد خلاف صوت العرب **ثبته** ان يشهد
 الوارث على شخص انه جرح مورثه والمعتكفة وازنه دقت الشهادة فلو شهد بذلك
 بعد الجرح ومورث له لم وله الجرح ابن لم يقبل ولو شهد وله ابن ثم مات الابن قبلت
ل ان يلجحرون لو كان على الجرح دين يستغرق ارش الجرحه ملك لا تشا
 التهم **ل** في الميث ونيه نظر لان الرق لا يمنع الارث وكذا قال **ثبته** الانام
 البلقيني امر مردد وهذا خلاف ما اذا شهد الوارث باللموسة والجرح او غيره فان
 شهادته قبل ذلك او شهد اثنان لاثنيان زيد او جرح له كذا او كذا فشهد المشهود
 له الشاهد من مثل ذلك فاضا شهادته مقبولة من القاضي وكذلك شهادته الوقتة على قطاع
 الطريق ما اخذوه منهم فلا يضر شهادته بعضهم لبعض وان شهد الاخرين لم يثقل ذلك
الاحسن من شروط قبوله الشهادة كونه غير مسنم يتعاقل اذا امكن غلظه في ذلك
 فان لم يكن لكونه بين شهادته وقتة وقت التزم ومكانه وزالت الومة ملت **هـ**
و اليه ارقبل ان يطلب **لا** ما نه حق اكر لاري المصلا
 كالمعروفه الفقه من الطلاق والخلع والرضاع والعقاق
 ونسب لا الوقت والوصية **م** ما لم يعا وشريجه البعنيه
التابع من شروط قبوله الشهادة عدم المبادر بها قبل طلبها او اشهد قبل الدعوي
 او بعد ها وقبل ان يستشهد الا فيما فيه من موكد به تعالي فيقبل المبادر فيه وشري شهادته

النسبة وذلك كالتشابه بالنسبة من النقصان والتمام والخلق كذا قاله الامام كذا
 قال به عناية النسبة دون المال وكلام القوم اصله يوم ثبوت المال ايشاد وذكره
 الامام في قوله لا يورثونه شيئا ولا ايشاد **المراد** في قوله يورثونه شيئا والخلق العوي
 منع شهادة للمسلم في المال وبعده للوارثين في الثاني **في** الميات والوراثة
 ما قاله الامام **وقد** سئل عن النكاح في حجب واختار في الوسيط فغيره انتهى وما قيل
 فيه شهادة بالنسبة الرضا وفي اصل الروضة من الجاهل انه لو شهد ان فلانا اخو فلانة
 من الرضا ان يكون حتى يقول وهو يورث ان ينكحها وسنة الحق والنسب لا الوقت فانه
 لا ينزل فيه شهادة الاحتساب كذا اطلقه الخادوي وقوله في النكاح ان يكون على وجه فان كان
 على وجه علمه قبلت فيه شهادة الحجب وفي رواية الخوي لو وقف دارا على اولاده
 ثم على القربى فاستولى عليها ورثته فملكوها شهد شاهدان حشبه قبل ان يورث اولاده
 على وقبيلته **في** الثاني ان احده على المقر او الوصي في ذلك كذا وقت ان كانت
 لمعين لم تقبل فيها شهادة الحشبه او على وجه قبلت وهي من زيادة النظم وهي لا
 يقبل فيه شهادة الحشبه عند الاغنيان بعضه وهو اصل الروضة كذا فيها في الملك
 والصحيح **في** رأي والملك تقريبا **في** كالتابع والزمه الجار وهو
 وكاننا بالملك او تصاح **في** من غير محصور بالانسان
 وسبق القول مع الاجساد **في** ومن اناس عاين النقصان
 في نسب بلامعاري من كان **في** فكر مشرب اليه وطعن
في المشهود به اقسام **احدها** ما يكفي فيه الاصدار مع وجود وهو الشهادة على الاصل
 كالنقل والزنا والسرقة وهو معنى قوله **في** ما يشترط فيه روية التعريف
 واليد مع احد من اطراف الملك او التصاح **في** غير ذلك وهو الملك والمراة تقرب
 المالك من البيع والرهن والجار والخدم والبناء ليس له ادا حتى جاز واحد
 منها كانت دعوت عليه تقرب المالك لان الغالب صدورها عنهم لانهم يحضرونها
في الثاني وكان المعتمد مدعى يحصل فيها غلبة الظن والخلق في الجاهل التصاح
 وقوله في النظم ان يكون من غير محصور وهو منهم مرقبة الخادوي ما بعدك بذلك
 الروضة جمع كثير في العلم او الظن القوي بغيرهم **في** ومن قالهم على الكذب قاله يعني

ان لا يشترط فيه العدالة ولا الحرية والدعوة **في** الميات وما ذكره فينا جزم به للاراد **في**
 بالنسبة للعدالة والرواية بالنسبة للحرية والذكورة وحكي وجهين في انفراد الصبيان به مع
 سواه لخالق باعنا الوطاه **في** شيخنا الاشام الملقب اعتبار ان يرضى من اهلهم
 على الكذب **في** الثاني **في** انما اعتبر بظاهر الاخبار حيث ثبت في قلب السامع معرفته
 وهو المعتد انتهى ويشترط في هذا التسامع عدم المنازع **في** الثاني ما يشترط
 فيه السامع مع الابصار وذلك الاقوال فليشرط احدى الشهادة به اصدار على اليد على الاصدار
 ولا يجوز التعمد كذا دفعه من غير الخادوي **في** قوله ومع القول به فالخير ما يدعى الاصدار
 والباقي مع **في** شيخنا الامام الملقب ويحتاج لما شرطه في قوله ان يكون
 الشاهدان عاينين للعدالة بعددتها المباح على الصحيح ثم قال فان **في** هذا شرط
 لا نفي في النكاح والكلهم في شرط ادا الشهادة في الاقوال **في** ادا الشهادة سبني
 على وجه الظن **في** الرابع **في** الاصل ادا الشهادة انتهى **في** ما يشترط فيه
 سبني من لا يصرح اصدار المسموع منهم والبراد من لا يصرح بجمع الذي ومن قالهم
 على الكذب والاراد بذلك الشهادة بالاستفاضة وذكره في النظم واسل نتائج
في احدها النسب ولغيره الم لا يشترط فيه بالاستفاضة بشرط عدم المعارض وهو
 اما النكاح المتيقن اليه او الطعن فيه من بعض الناس ويجوز في قول النظم وطعن
 بآراء الفقهاء في طعن طاعن والفقهاء بانهم **في** الموت وهو ادا الامارات المذكور
 بغيره وقد يفرق ما يقتضيان على هذا الامر ان الملك والتملك والوقف والعتق والولا
 لا يشترط فيها بالاستفاضة ويدفعه ما تقدم منه في الملك انه يحتاج بغيره التسامع الي
 اليد وتعرف الملك وهو المخرج في الجور واستدرك عليه في المناهج فقال الامام عند
 المعقنين وكما اكثر في الجمع للواز **في** في الروضة اجوز اقوى وامر وهو الخشاعة
في في الميات النصاب الذي عليه الفتوى المنع منه بعض عليه **في** شيخنا
 الامام الملقب ما نسبته المناهج لئلا لا يكون في المليات الخمس لا يعرف للملك وما حقه
 من الجوارز مخالفة لخصوص الشافعي والاجاب انهم قصروا المشهود بغيره اقسام ما
 يكفي فيه السامع بدون ابصار وهو ما يشترط فيه بالاستفاضة وما يكفي فيه الابصار وهو الا
 وما يحتاج اليها كالاقتداء **في** في الميات ولغيره ما حقه ادا الشهادة بما علم يقية الدوا

[illegible]

الرائع ولا يدرى ما الذي لي بخيار التمام به العزم الطعن في شيء ان شاء الله

الشيخ محمد بن عبد الله بن علي بن أبي طالب

12/2/20

بانت احد للآخر استقل بضميه لم اي لاهل الطهارة بالشرط المتقدم وهو حلهم على
ما استعان المصنف وهو خلاف النص كما تقدم ولا يستلزم وقوعه لنكاحهما **الاشارة**
ان يكون بينهما عرف بشركا عليهم وعلى اولادهم واولاد اولادهم فاذا وجد ذلك اوجب
وله وقت نصيبه **الى ان يلحق** وحلف نسبي القسم على اربعة بعد ان كانت على ثلاثة فاذا
بلغ وتكلم عن العزم من تحت الحصة الموقوفة له الخالفين بلا عين وكان له احد واحد وان مات
قبل البلوغ او بغيره وتكلموا لتكول تمام ورثته مقامه فاذا حلفوا احد وانصبه وتكلم
وحلف الغائب والمجهول بغير عينين تخلف ما قبل مسله الوقت اي اذا ادعى **الحاكم** الحاضر
لمورثته مال او اقام شاهدين بقتل الناقص والغائب فاحد القاضين خصما اسما في
حق الصبي والمجهول فعلى سبيل الوجوب مطلقا وانما في حق الغائب فيوجب في العين
وجواز في الدين على الاصح **وله علم**
تساوي اذا اهاست حتى ان يدع وعده في المال ان ضمن
فتساو باجماع ولا اذا عرض **الشاهد** عند رتب كالمريض
واجبر مكره وان لم يركب **له** ولكل مات امر **الكتبة**
تتقدم شرح قوله بشاهدين وفي القصة فلان **الحاكم** اذا ادعى الاصل اولاد
شهادة قد علمها وجب عليه ذلك وان كان في الواقعة غيره بشرط **الاول** ان
يدعي مرشاه العذر في دعواه ولا يجب عليه في مسافة فوق ذلك وانما في شيخنا الامام
المحقق في ذلك وقال ليس للشاقي نص يقتضيه ولا هو في كلام العراقيين من ادعاهم
دال على اعتبار رتبة الضرر عن الشاهد وصرح الماوردي بانه اذا ادعى للاداء الى
موضع يخرج به عن ملكه فانه يعذر بالتأخير وقت المسافة او بعدت كان ذام كوكب
ام لم يكن **الشافعي** ان لا يكون ناسقا فسيقا جميعا عليه سواء كان ظاهر ام حيا بل في
اسل الروضة يلزم بالغيرم عليه الا اذا كان فسقه مختلعا فيه كشارب الخمر وجب
عليه الاداء لو كان عند من رد شهادته لاحتمال غير اجتهاده **الثاني** ان لا يكون
به عذر لسقعه حضور مجلس الحكم من رغب وعزم وفي شرطه راجع وهو ان يكون
معه في الشهادة غيره الا ان يكون للفق ما ثبت بشاهد فحينئذ يجب عليه الاداء وحده
الا ان يكون عند حنف لا يقتضي بالشاهد والمبين على الاظهر في الكتابه فلو ادعى الناقص تمتعت

لا يأسن ان يردده جوز الزمة الاجابة على الادع في الروضة ولو ادعى لادها عند امير او
وزير لزمته الاجابة كما قاله ابن كمال اذا علم انه يسكن الى الحق بعد ان نقل عن ابن القلان
انه لا يلزمه **في الروضة** قل ان كمال اصح ولو ادعى لادها عند امير لا يعتد
اعتقاد ولا يثبت به ولا يثبت له في الروضة كما ذكره في الكتاب **الثاني** ليس له اخذ الاجر
على ادائها الشهادة سوا قننت عليه ام لا لكن له طلب اجرة الوكوب من موضعته الى القاضي
كذا الملقية في القاضي بغير اللجوء وقيل في الروضة بغير الامام والخبري بمسألة الموردي
وه **البحري** يجب له ايضا بقية الطريق والراح ان له صرف ذلك لئلا عرض اخر
وفي تعليق الشيخ ابو حامد ان الشهادة لا كان فقيرا اكتسب قوته يوما يوما كان في صرف
الزمان بل ادا الشهادة ما يشغله عن كسبه بل لزمه الاداء الا اذا بدل له المشهود
له تدر كسبه في ذلك الوقت انتهى **ديس** في الحيات اجرة كتابته وان عين عليه كما اخذ
الاجر على اتم من الماشد مرت المال فيدفع الاعتراض وانه لم **له**
ولو يترك الحاكم استترك كسبه **لا** ان اجر الخصم بالعدالة
كذا المتي في الاصح **لا** عليه جنة من حق ذي العدا
اذا شك الحاكم في عدالة الشاهد استدعى اي طلب تركته ولا يجوز له قبوله بالجهوم ولا
بالدسم فلو لم يحاكم عدالة او جرحه له بغيره في ذلك وفي الاكتماء بغيره في عدالة اصله
او فرعه وجرحه في الروضة لا ترجيح ورجح شيخنا الامام الملقين عدم ملاكته بغير عدالة
بنا على الاصح الصحيح في انه لا يقبل تركته له فلو اقر الخصم بعد انه عليه اكتب الحاكم
به ذلك ولم يطلب تركته كذا في لادوي بغير اللجوء والاصح خلافه لانه حق انه سحار وتبطل
حامين من قبل البناء **في** الحق والطلاق اما المال
في الناس وحده ادعي **في** القصة من حصة الحاكم
اذا شهد عند القاضي شاهدان بعتق عبد او طلاق امراه حاله بين السيد والعبد ومن
الزوج والمرأه قبل تركته الشاهد من واجبه له في الروضة واجبا به بعتق وفي العبد
جائز فان شهد امال لم يحل من المشهود عليه وفيه قبل التركية الا يطلب للخصم وان شهدا
بعد ادعي او بعتق من مجلس القاضي المشهود عليه احتياطا خشية الفوات وخرج بذلك
حد الله تعالى فلا يحبس فيه لئلا يحل الاستقاط ولا يجوز نقله في مردك بشاهد واحد

واسمها واسم الخصم وما ميزهم وقد رمال وقتها
الهما وشهد اشأ فقه **ان** نلانا عدل او ما شابه
ومر لي حرجا وتعد بلا اذا **قال** حكمت بعد الله فذا
وان اتاه شاهدان واقعه **اخرى** وقد طال الزمان واجعه
فانز به الامر يستعمل قال **بصر** حركه وحل حركه

اذا طلب الناحي تركه الشاهد من كتب اسمها واسم الخصم اي المشهود له لا احتمال قرابه
بينها وبينه منع قبول شهادتهما والمشهد عليه لا احتمال عدل او منع شهادتهما عليه
وقال **العلم** وما ميزهم هو من يادقه واراد به انه اذا لم يحصل المقصود بذكر
الاسم لا بد من ذكر ما حصل به التميز من كنه وشعر ورفع في نسب وقبيله ومجده وكتب
ايضا قدر المال المشهود به فقد يغلب على الظن صدق الشاهد في الظاهر دون الكبر والظلم
في المطلب ان كمال المشهود له وعليه ليجر الحكم ولا نقف على استكشاف عدل او عدمه ولا قرابه
ولا شدة منع من قبول الشهادة والافضل ان ليس من امر الاستكشاف في حق لو اخله
وثبت العدالة في حق الناحي الظاهر فها هو التعديل في الشهادة ان الذي ذهب اليه
محتمل الابه ان ذكر المشهود به احتياطا وليس اشراط فان العدل في البصر عدل
الكبر **والغزالي** انه المشهور وصحة من حبا المحدث وروضة الحكم وقول
وقم اي كتب وقوله **التيما** اي لا المكيين وقوله **وشهد** اشأ فقه اي المكيين
قال في اصل الروضة وكتب على كل من ذكر كالا ويدفعه الى حب سله ثم قال
وهل الحكم بقول المكيين ام بقول اصحاب المسائل وجهان صحيحان شيخ ابو حامد والناحية
ابو الطيب وغيرهم الثاني **قال** ابن الصبان وهذا ان كان شهادته على شهادة
مقتل الحاجة اي مع كون شهود المصل في البلد لان المكي لا يلزمه المنصور فعلى هذا لا
بد من اثنين من اصحاب المسائل وعلى الاول كلف واحد وحاول الرابع في خلاف
قال ان ولي من حب المسئلة ليجرح والتعديل فالحكم مستند اليه ومنه وان امر
بالعش نبش وشهد بما عرف استند اليه ايضا لكن بشرط هنا العدد وان امر برأيه
مكيين وللامه بان لا استند اليها لايه فليجرح اوليها او لا يشهد على شهادتهما
لان الغرض لا يقتل مع حضور المصل اتمت بحناه ومشي عليه في العلم واسله قتالا لان الحكم

في الجرح والتعديل كمن في حكم بالعدالة وحله وكيفية الشهادة بالعدالة كافي للحاوي
ان يشهد انه مقبول الشهادة وفي النظر ان يشهد **ان** عدل او ما شابه لعدالة من
اللائق والمقتول في الروضة وان شهادته لا يمكن فيها دة انه عدل ولا يحتاج على الاص
لحان يقول مع ذلك على دلي وعبار الام والخصم ولا بد من التعديل الا بان يشهد عدل
على ولي **قال** الشامل قال اذا احبنا تطاهر لقله وفي اصل الروضة ان الماديين
ما ولوه او جعلوه بالعدالة لا شهادته في شرع التعزيم ولا يمكن ان يستمر على قوله عدل
لاقتل يكون عدلا ولا يكون مقبول الشهادة لغير مقتل ووصف القبول يعني من التعزيم
لعدالة التي واذا شهد الشاهد عند الناحي في واقعه اخرى وقد ذكر في شهادته
الاولي فان لم يطل الزمان كتمى بالتركة الاولى وان طال راجع المكي في امر فاعله
قد غير حاله واذا ارباب الناحي بالشاهد استفسله وان كانوا اجمعاء فمهم فاعله
يطلع على ما يروى شادهم وما هو كلام العلم واسله وجوب الاستفسال وبه صرح
الامام والغزالي لكن حاشا للاصحاب على انه مستحب ومتقضي كلامهما ايضا انتم
التركة على الاستفسال وكذا قال الغزالي والمشهور تأخر ما عنه وهو الذي يحكم
الراعي من احبنا العدلين وغيرهم **قال** انه الروضة وما هو كلام الاصحاب وشهادتهما
اذا اختلف كلامهم فيه صرح الماوردي وعليه يد قول الرابع في تعديل من عدم التعزيم
على الاستفسال والعش اني فان اسرا على شهادتهما ولم يطلع على خبر حكم مع الروضة
وما في شرح قوله **بصر** حركه وحل حركه مع ما بعده واسله **قال**

لا يحتاج وقار قد بد **قال** محله مطلقه ان يشهد
والشهادة من العين رجع **قال** هنا ولو مشدقة يستقر
كل حكم في منبه ولو شهد **قال** انه اقر الامر اعتمد
اوله او ملكه امس رلا **قال** اعلم ما يزيل ملط او مثلا
منه الشراء بل لا يلزم خطاب **قال** اعتمد الملك سوي صواب

في ثلثان **الاولي** اذا ادعى انسان على انسان معين وانما على ذلك حجة
مطلقة اي غير موصوفة بمن حكم لم ينافع اهل المدعى حين قيام اليمين لان كل التام
ولا العن بالاديه اي الظاهر بل يقتضي المدعي عليه فان كان المدعي عليه قد اشهدى بذكر

منه ولا يوزن من الغائب الذي كان حسون بعد يوم او يومين لان غرضها هذا عجب
قال والمعيد عندنا انه لا يتبين هنا على الغائب حتى يضر المدعي له وذلك المبرر الواجبه
انتهى **الماني** هو الذي في كمال الغائب على حاضر دأنا من قبال المدعي عليه ابراني
وكان لا يوزن الحق لغيره والموكل وحلقه على اني ذكر فلونال للموكل ان تعلم ان موكل
ابراني فليعلم ان لا تقام ذلك في اسر الوقت عن الشئ او حمله ان لم يلقه على اني
العلم بالا برام الاحواب من بحالفه **قال** الراعي ذكر ان يقول مقتضى ما ذكره
الشئ امر حمله ان ينافي الثاني وكل الذي على الغائب على اني العلم بالا برام والاسباب
بانه من المدعي عليه لكن فاقبوره منه لو خسر كتاب عنه في غلبه مري في نفسه انتهى
بانه انتم الحق على الغائبه وله مال حاضر وفي الثاني المدعي منه ولا يباله بغيره **قال**
ان حصر المال وان غاب فله **قال** شافه شئت لهما منه فله
ما لم يوضع قد انقضى **قال** او ثبت استقلاله في بطل
او نال اية للضمين بضم **قال** ونفيه وحليه ثم ختم
ونفيه لغيره في التعديل **قال** لا امر اقدر على الجهول
يطال وان قال **انا الذي** **قال** به فان مشا ذكر بغيره
او قال ليس ابي ودان فانه مني بجمع شهادة كفي
ان يذكر الشهادة والتليل **قال** الشاهد في كتابه وقبلا
مرفوق عدري في كذا **قال** ولو من الخطاب نعم فله
او قال الكتاب او ما شئت من اليه مكتوب وفي الغائب ان

منه ولا يوزن من الغائب الذي كان حسون بعد يوم او يومين لان غرضها هذا عجب
قال والمعيد عندنا انه لا يتبين هنا على الغائب حتى يضر المدعي له وذلك المبرر الواجبه
انتهى **الماني** هو الذي في كمال الغائب على حاضر دأنا من قبال المدعي عليه ابراني
وكان لا يوزن الحق لغيره والموكل وحلقه على اني ذكر فلونال للموكل ان تعلم ان موكل
ابراني فليعلم ان لا تقام ذلك في اسر الوقت عن الشئ او حمله ان لم يلقه على اني
العلم بالا برام الاحواب من بحالفه **قال** الراعي ذكر ان يقول مقتضى ما ذكره
الشئ امر حمله ان ينافي الثاني وكل الذي على الغائب على اني العلم بالا برام والاسباب
بانه من المدعي عليه لكن فاقبوره منه لو خسر كتاب عنه في غلبه مري في نفسه انتهى
بانه انتم الحق على الغائبه وله مال حاضر وفي الثاني المدعي منه ولا يباله بغيره **قال**
ان حصر المال وان غاب فله **قال** شافه شئت لهما منه فله
ما لم يوضع قد انقضى **قال** او ثبت استقلاله في بطل
او نال اية للضمين بضم **قال** ونفيه وحليه ثم ختم
ونفيه لغيره في التعديل **قال** لا امر اقدر على الجهول
يطال وان قال **انا الذي** **قال** به فان مشا ذكر بغيره
او قال ليس ابي ودان فانه مني بجمع شهادة كفي
ان يذكر الشهادة والتليل **قال** الشاهد في كتابه وقبلا
مرفوق عدري في كذا **قال** ولو من الخطاب نعم فله
او قال الكتاب او ما شئت من اليه مكتوب وفي الغائب ان

قال من شئ قوله ان حصر المال فاقبوا اذا لم يكن للمدعي عليه مال حاضر وقال المدعي
انما ذلك اني حاجي بل المدعي عليه فلا يبايه ما يقان **قال** **قال** بها ان يشافه به وهو
في حال ولا يبايه تانيا اخر في حال ولا يبايه تصوير ان **قال** **قال** بها ان يتقوه كل من
الناضين بوضع بضم ما لم فله مقتضى كل منهما في طرف ولا يبايه ومشاينه بذلك
وهذا في زيادة النظم **قال** ان يكون كل منهما مستقلا بالحق في بطله والحد اذا جاز
ذلك وهو الاصح **قال** ان كنت بذلك لاني حاجي بل الغائب واكتله بغيره
والا فله على الاضمار فليكن ام للضمين في تعيد النظم بذلك اولي من تعيد النظم

يقول اسم الحاكم له وعليه فانه قد لا يكون هناك حكم بل مجرد طوبى على من ساقى وكتب ايضا
 ليعلم ما وجبت لها حيث ميزان من غير ما كتب من قبل الما فيه واكراما للكتاب اله وشره
 على ذلك رجلين فلا يكون فيه شهادة رجل واحد وان كان في حال ولا بد من اتصال القاضي
 لهما ما شهد بهما على نفسه فلو قال اشهد كما على ما فيها مع الاتهام دون ان يبرأ منه الحاكم ما فيها طوبى
 المقر لو كتب ورقة وقال اشهد كما على ما فيها مع الاتهام دون ان يبرأ منه الحاكم ما فيها طوبى
 الحاكم عليه مجهولان حكم على جهتين احدهما من دفع في نفسه باقتناعه عن غير اسم الحاكم
 ولو حضر شخص وقال اما القاضي هذا الحكم لم يثبت الا ان يعرف بغير حكم عليه فاما اذا
 من الحاكم عليه ما يزيل الالاس فاحضم شخص بذلك الاسم وذلك الصيغة فان كان الحاكم
 عليه وادعى ان له مشاركا في ذلك فان اظهر مشاركا فيه باقراره للشارك او بينه
 سبل ذلك للشارك فان لم يعرف بالحق حصل الغرض وان انكر ايضا كتب الى القاضي الحيات ليلال
 من الشهود زيادة في وصف الحاكم عليه بزيل الالاس فان لم يحصل ذلك وقع الامر ان لم
 يظهر مشاركا فيه لانه الحكم بان انكره مع ذلك الاسم وهو صفة بذكر المسنة فالقول
 قوله حينه في انكار ذلك ويصرف عنه الخصومة بذلك الا ان اسم المدعي فيه بان ذلك اسمه
 وصفه هذا اذا كان هناك حكم فان لم يكن وانما مع الفقه فلو دار اذا كان ذلك ذكر
 الشهود الذين شهدوا واعتل بذلك وانهم عدلوا عنه ومنع كلام القلم واسله انه لا يكون
 الانتصار على ذكر عدلهم من غير تسميتهم به قال **الامام** والغرض في ذلك الراجح
 والقياس المتصور كما انه اذا حكم استغنى عن تسمية الشهود وهو المفهوم من امر ادعاء
 التديق وغيره ووجه في المحدث وللنجاح **قال** في اصل الروضة وهو ما اخذ للكتاب
 اليه بعد بل الحاشية **الامام** لما ثبت في هذه القدر لفظ الغرض في بعض النسخ الثاني والقاس
 الاول **قال** النووي هذا الذي جعله القاس هو القاس من القاس وهو القاس وهو القاس
 ايضا انه لا بد من تسميتهم وجعله الراجح الاول **قال** فان لم يعمل على الكتاب
 اليه الحق والتمويل **قال** بعضهم يدرى كلامه والتدليل ان حكمه وانما يكون
 العمل للشهود الذين هم للقي للشاهدين الذين شهدوا على كاه وانما ثبت الشهاد
 على سماع الشهود غير حكم اذا كان من الناس من فوق صفة العددى والشهادة من على
 القاضي الحكم او البتة انما هي شهادتها عند كل قاض ولو لم يعمل بغير القاضي الكاتب

كتابه الى كل قاض يركبه الى قاض محض من ملها انما هو الشهود لا يدرك عند غيره من القضاء وقيل
 شهادتها ولو كانت بذات ما في القاب مان الاقناع عليها والكاتب يدرى ولا يمنع من الشهادة
 بذلك موت القاضي الكاتب ولا موت المكتوب اليه **قال** ومن الله حكوت حكمت
 على العبد المرفوع من غير فاضل وفيه ضعف في الروضة **وقال** في القاب ان ياتي سره
 مع ما عليه **قال** او لا يدرى **قال** ومن الله الحكيم **قال** ومن الله الحكيم
 عزيز **قال** ومن الله الحكيم **قال** ومن الله الحكيم **قال** ومن الله الحكيم
 ثم كسبه الشهود وقيل **قال** احضروا شاهدا ان تامل
 يسمع دعوى العين او غيرها **قال** ان قلت وفيه شبه
 هذه الروضة ان ادعى الثالث **قال** ومن الله الحكيم **قال** ومن الله الحكيم
 ومن الاحضار لا ان يثبت **قال** بغيرها واردا لا منفعته
 وان قيل ما يدعى قد وصف **قال** فان اقام مدعى يثبت
 او يثبت عليه حجه **قال** وهو من الذين ان ادعى الثالث
 مخلص وانتفعت ادخلت **قال** ومن الاحضار لا ان يثبت
 بغيرها واردا لا منفعته **قال** ان كان في البلاد ادخلت
 عليه والشاهد ما رجعا

قال ان كان للدي بغير ما من جلس القاس في البلاد او خارجا عنها فان كان معروفا فان هناك اعرب
 بالحد الذي يدرى حدوده الاربعه واسم الناس الحرف عام بقا وله جميع الدود ولا يوزن الاقتصار
 على لاه كذا جزم به في الشرح الصغير والروضة هنا وحكا في الكبير عن ابن الناس وقيل في
 اخره الاقتصار عن قاضي القضاة وغيره الاقتصار بالله ان عرفت بها ويعتد في العقد ايضا
 ذكر البتة والسك جزم به في الروضة واسلمها وان كان غير عتار فله سماع القاضي اليه
 مع غيبته ام لا ام يسمعها فيما هو متفق بطلامه دون غيره فيه لاه اوجه الاسم عند الراجح
 والنزوى الاول وعند شيخنا الماسم اللغوي الثاني قال انه المذهب المعتمد وانما يدرى
 الاول لاحد وعند الامام والغرض في ذلك انما واصله الثالث فاذا سمع اليه الحكم بها
 بل شهادتها اي اليه الحكم الذي في ملكه كذا العين ان يشهد عليه شاهدان فما شهد به فاشهد
 العين وريسلها للحاكم الذي سمع اليه على يد المدعي كمن يدينه بغيره بذلك لشهد اليه حاشيتها

المساوي لها في الرتبة والاداء لا يكون بد خصية باخذ ان المورث المذكور
 مثل خط الماشي **وقول** النظم وكلامه معك مقدم لقوله عشت اي
 عشت كلامه الاربع المذكورات **وقول** يساوي رتبة واذا لا يصح
 قول الجاوي يساوي او مرجه بالاداء لان يساوي في الرتبة لكن في الاداء
 لا يساوي لان يساوي مع اخت لا ب فلا يصح ان يحصرها وان لا يحصر
 لا يساوي فلا يصح ان لا يحصرها وان لا يحصرها وان لا يحصرها وان لا يحصرها
 من الميت وجب الا ان يحصرها وان لا يحصرها وان لا يحصرها وان لا يحصرها
 فباخذ كل من الميت والميتين فرضها وان لا يحصرها وان لا يحصرها وان لا يحصرها
 باخذت ما قبلها كغيره وان لا يحصرها وان لا يحصرها وان لا يحصرها وان لا يحصرها
 فانه لو كان حيا لم يترتب له شيء **قال** الميراث يعصب الاخت لا يورث
 لب حكم الاخت مع الميراث مع الاخ فلا يورث من الاخ ولا يعصب الاخت لا يورث
 الا في صورة واحدة وهي عند فوات سواها من ذي اي لا يورث او ذوي
 اي لا يورث او ذوي او ذوي او ذوي او ذوي او ذوي او ذوي او ذوي او ذوي
 القلم والنصف معقول مقدم لقوله مخفي لكن لا يحصرها بالنصف انما
 في حساب ذري اي الزوج والام فانما بالنسبة الى الميراث فان يحصرها
 وهو النصف عاين الى نصيبه وهو السدس لا يورث منها الا ان لا يورث
 كخط اثنين فيفرض للزوج النصف والام الثلث والام السدس في الاخت
 النصف ونحوه في السدس من ستة الى تسعة ثم ينصف النصف الى نصيب
 الميراث ويجعل فيها اثلاثا ونص من تسعة وعشرين قد شبه في النظر
 زيادته بقوله الى كذا ويعزى اي ان هذه السلسلة تنسب الى كذا
 لان امراة من احد رتبة وعلمتهم وتبيل لان هذا الملك من رتبة
 رتبة من العدة عليها وقيل لانها كدومت على رتبة مذهب وقيل فتبيل رتبة
 الصغار واختلاف نصيبها من رتبة من رتبة ايضا على ان لو لم يكن ملكا لموت
 في هذه الصورة اخ كسقط لانه لا فرض للاخت **قال** ان لا يحصرها
 بنت الابن ولو لم يكن اخاها بل زوجه ولو سقط عن درجتها قالوا لا يعصب
 اخوها عنه وعنه وعنه ابيه وجدوه وبنت اخاه وبنات اخاه اسد
 وعبد **قال** السقط من الام والاب وانما يعصب اذ لم يكن لها من قبل
 بنت صلب وبنت لبن **قال** في النصف والنصف والنصف والنصف والنصف
 والباقي لاجل من الام والاب فان كان الباقي في الباقي في الباقي

في الميت وعنه
 فلو ماتت وجعلت بنتا
 شقيقة فلنفسها النصف
 والنصف الشقيقة النصف
 فكلمة الثلث في الام والاب
 لكانت من قبل الميت

مستحق

ص المستحقين من رتبة عن فردة من ذات نصف بقية
قال والرج الزوج يقع ذكره وعنده وروضة **قال** كثر
قال والتميز الزوجة والزوج **قال** مع فرع من رتبة الوصية
 الثلثات فرضا ربع عدد من بنات الصلب وعدد من بنات الام وعدد من
 الاخوات لا يورث عدد من الاخوات لا ب ونعصب النظم عن ذلك بقوله
 من رتبة عن فردة من ذات نصف او فرع من قول المداوي والثلثين كثر
 والتميز في رتبة من رتبة الزوج او اكات للزوجة فرع اي وارث
 سواها ذكر او انثى **وقول** ذكر وغيره من نوعان على حكم الميراث
 الحدود والثاني الزوجة ولو كانت اكثر من واحدة اذ الرتبة للزوج
 فرع وارث والتميز في الزوجة او الزوجات اذا كان للزوجة فرع وارث
ص والثلث الام لان الانسان فان من ولدها زاد وتركة معها
 يعصب لا يورث بعدد الزوج والام والام **قال** المستحق
 والثلث الباقي من وجوه **قال** المستحق هذا اللفظ الادب
 الثلث فرض اثنين احدهما الام والآخر ابن الميت ولد ولا ولد اب ولا ابنة
 من الاخوة والام حوات وهذا الثلث معلوم بما ذكره في السدس على
 عادة الفاضل في اثنان من الام والام فاذا زاد على ذلك يستوي فيه ذكره
 وانما **قال** **وقول** الثلث هو ميراثي ومستحق الثلث **قال** والمستحق
 مع الام والام العصبه لا يورث في الشركة وفي زوج واحدة واخوات
 الام واخوات لا يورث في الشركة والنصف والام او الميراث السدس والام
 الام الثلث بينا ولها ذمة الام واخوات لا يورث في الشركة في العاقبة
 التي استحقها وهي اخوات الام ولد فاقال **قال** اخوات لا يورث ميراثه عنه
 لما لم يعطها نسباً لكونها من العصبات وقد استكمل اهل القدر على فرضه
 ان انا كان حارا الميراث من ام واحدة واراد المصنف بالعصبه الام
 الجنس لانه خلد الواحد الذكر وما زاد عليه فلو لم يعزها لكان سقط ولو
 بان معهم اخوة لا يورث ولا ب فرضها النصف او اكات فرضها الثلث
 وتكون المسئلة **وقول** **قال** الثلث الباقي ميراثي اي وسحق الثلث الباقي
 في مسئلة القراء **قال** وفي زوج او زوجة والام في الزوج في **قال** ولما نصبت
 للزوج في الثانية الربع والام الثلث الباقي ولما نصبت الباقي في الثانية
 في السكينة بثلث الباقي مع ان الذي تأخذه الام في الاول السدس

مستحق
 الثلثان
 والامير

1875

الحمد لله

7.

[illegible]

تصنيف

لا كبر على النبي في الرضا ولا قبل الامع العرس الشرايط التي وصحها النبي
 وقال اليه الشيخ ربه ان البر الكرام **وهو** شخص الامام الملقب بالامام
 الذي خرج الامام عليه هذا او هو اختلاف في اشتراط لقب الشفاعة في الحج ونحوه
 لا يعرف ما قاله في حق صحيح والحاصل المخرج عليه لم يثبت قال في جعل الخلاف في
 المسألة بالرد من الامان فلو شهد بان له او بدوا يتولا من الامان او كرهوا يتولا بالمال
 فلا قبل هذه الشهادة قطعا قاله وكذا لو كان الشاهدان من الخوارج الذين لم يردن باركاب
 الكفر فلا قبل ثبوتها **الامتنع** اذا شهدت البيعة بانه لم يخط عليه
 الكفر فادعى انه كان مكرها على ذلك قبل قوله سمعته من جوفه على ذلك فلا قبل
 خلاف ما اذا شهدت بصدقه فانه لا قبل منه دعوى الكراهة الا على ما على ذلك ان
 يكون اسرا احكامه في الروضة واصحابه الاول على ما في عهد ولهم ثبوت **قال**
 شيخنا الامام الملقب وهو ضعيف وقد حكاه بعد عن النيران لو شهد اليهود انه
 تلفظ بالكفر وهو محذور او عقيدته يحكم بكفره وان لم يسمع من اليهود الا كراهة قاله وهذا
 يرد كلامه الى خلافه وفي اصل الروضة في الاكراهة في الطلاق انه لا يلفظ بالطلاق
 ثم قال كتبته ها واكتريت ام قبل قوله الا ان يكون يوشا او كان هناك فزني امرئ
 قاله وكذا لو قاله هنا لا يرد فزني امرئ اه اذا شهد عليه باللفظ بالكفر اما لو كانت
 اليهود عليه البيعة فلا تنفذ اليه كذبه بل يلزم بالامان يا يهودي يا يهودي
كتاب لو مات يعرف بلاسلام من ابنه من قبل قال احداهما مات كافرا
 كان نسيبه قاتلا اطلق كفاوي ولما هو عدم التمسك من ان يمين سميت كذبه
 ام لا وهو الذي صححه المحرر والمخرج لكن لا يظهر في الروضة والشرح الصحيح
 وكذا في الكبريم قاله كذا نقله من كتاب الكتاب انه يستعمل فان ذكر ما هو
 ذكر كان قاتلا وان ذكر ما ليس كذا كونه اطلاق لم يعرف او شرب الخمر لم يكن قاتلا
 بل حظه من الارث اي نسيبه له فذكر هذا المتكلم من رايه وانه واستفاد الرافعي
 منه هذا القول من كلام الغزالي وهو اذا لم يضر نفيه **الشهادتين** اذا
 اكتم اسير على الكفر املت من ابداهم فغير من عليه المسلم فامتنع من طرده حكم
 بكفره اي مريد العرس والامام فيه اسماء كذا الملقب بالاحباب وفيه ابن ج

للحد وهو العرف في المذهب والجارى على التواعد وحرم به الرافعي في نظيره لا
 من شرب الخمر اي وكونه ملتزما بالاحكام التي هي المحرر في ذلك من راي شرح
 قوله ان يشهد ان له او لوجه مع ما يعلو **قال**
 لامع لما اربع يشهد **قال** بكر وعمر من حد اليهود حدنا
 كفاية وان لم يجر اربعة **قال** بانه اكرم في الجماعة
 وتطلب المهر فيشهد اربع **قال** بكر يجب مهر واحد اندفع
 او عرفت له مهر وان لم يجر **قال** دفع الحد وتركه طلب
كتاب انما ثبت الزنا بحد امرئ **قال** ان يشهد به اربعة رجال عدول الا اذا شهد
 بحد اربعة نسوة فانها بحد لا يجب عليه الحد ولا بحد ايضا اليهود بالزنا حد القذف
 ولا القاذبة لها بحد في ذم اذا اطلق قد عرفت **قال** شيخنا الامام الملقب
 وحصل ذكره في اذالم يكن مردا بحيث يكن تعيب الحشنة فيه مع ثبوت الكراهة فان كانت
 كذا كحدثت لنسوة الزنا **قال** ولا يوقف ذكره على اربع نسوة فلو شهد به رجلان
 كان كذا وكذا ادعت امرأه ان شخصاً اكرها على الزنا وطلبت المهر وشهد لها اربعة
 رجال يدكر فبهر اربع نسوة بانها باقية على كراهة سقط الحد عنه كالتقدم في تطهيرة
 ووجب عليه المهر لان المهر يجب مع الشهادة **قال** ان يعرف بالزنا ولو من
 واحد ولا يوقف ذكره على تكرره اربع مرات ولا يفظ الحد من وجه ولا يمنع
 اقامه الحد عليه ولا يطلب ترك اقامته ولكن يجل في الحال ولا يبع فان بيع موم فلا مانع
 ولا يلحق ان هذا في بيت زناه بالافراد فان ثبت بالبيعة اتبع وتدبره على كل
 الزوجي في تصحيح النية اما لو صرح المعترف بالزواج عن الافراد فانه يسقط
 عنه الحد وقد ذكر في النظر في اول المباحث الملمية **قال** لا ان يعد
كتاب ان المراد بالافراد الملقق او التحقيق دون التبدير وهو المهر المردودة
 بعد كونه للمفسد فانه لا يثبت به الزنا ولكن يسقط به الحد عن النافذ ومنه به
 من المال في سرور دعوى المكره على الزنا **كتاب** انما ثبت حد الزنا بطريق
 ثالث وهو اعلان الزوج في حق المرأة ان لم تلعن كالتقدم في موضعه **قال**
 لان بعد زوجه الامام حرم مكلفا احاب بعد ما ذكر

بعض النكاح بالاحجار **في** حب الكبار والصغار
وان هو اعتل وحده وقطع **في** اسناده كبر والبرذ منع
والجلد والنقص من تقدمه **في** روح الدعي **في** اناسه
وليس يخلو دأب شرب الخمر **في** داخل في الرحم حذر البكدر

في انامه احد على الاحرار محضه بالامام او من يورث الامام اليه ذكر واحد نوعان
احدها حد المحسن وهو المحر الكلف الذي اصاب ابي وعلي يعزيب احسنه
في القيل بعد ما ذكر من كونه والكيفه في نكاح صحيح ولو كان ذميا **في** حر كلف
منه وان على الحال ووقفه على الاول بخلاف ثلاث على اخذ بوجه لاجل المصريح وكون
وجه با حجار بعد له لا كبر ولا ضعيف وتقتضي كلام السلف واسله منع المصنف الكبره
ولخصت احسنه وبه صرح الامام والزماني وهو مقتضى كلام الرافضه واصحابها
وضع كذا تحت الامام التقي وقال بل يرمي بالمصنفه والتقبل على حسب ما ذكره
ثم استدرك على كذا احاديث ولا تمنع من وجه كونه عللا اي مريضا او اقع عليه حد
او قطع في عرقه او قصص او غيرها او في شدة كبر او البود فان كان حد المصلحة
لم يبق عليه في هذه الاحوال وهذا معني قوله لمن تقدمه اي مع وجود هذه الامور
فلو حدث في هذه الاحوال لم يضمنه على النحر وهذا بخلاف المصنف من سواهم فان
نفس او طرف فانه تمام مع هذه الاعذار وكذا حد القذف لباقي الدعي على الضايفه
ورحم الدعي اذا كان محصنا بالشهر **في** المقدم **في** العلم نافي مشله
هو من زادته وليس بقصد الحكم بل لانه يرحم بغير شرط بخلاف ما ذكرنا
بدميه فانه لا ربح الا اذا زانها الشاوان ابرض عكنا ولا تمام القدر على الدعي
يشرب الخمر هذه السمل ليست في التوزيع كما وحي هذا كونه تمام كونه فيه في
حد الخمر فاذا زان وهو بكر ثم زنا وهو محسن فلانامه احد عليه دخل الخلد الذي
هو حد الكبر في الرحم كذا صرح الامام والزماني وصح المعوي وعنه انه يخدم بريح
وحكاه في الكفاه من النسخ واخر من مشي عليه في الخاوي في اخر اللعان ومن من النسخ
هناك من زانته انه تخالف كلامه فاما فقال **في** اب الزنا اذا خلا
وما به يجلد وليس من **في** عامه ولا وامر ان يحرم

بسمه الشاه بالاحواز
وان هو اجل وسد رطل
والخلا والشمس الزلزال
والسر بطور دافتره

انامه احد علي الامام اوسن من الامام اليه ذكره الحمد لله
احد ما حد الحسن وهو كثر الخلف الذي اسباب اي ولى منسوب الحشفه
في القبر بعد ما ذكر من كونه والكيفه في كتاب صحيح وكان دقيقا
مشوبان على الحال ووقفه على الاول بخلاف ثالث على ان يريه لاجل المصريح وكان
وجهه بخار بعد له لا كبر ولا ضعيف ووقفه على السلام بالسلام مع المصريح الكبر
ولكنه كانت احسنه وبع شرح الامام والارالي وهو منقضي كلامه لافضه واسلمنا
فتح كثر شيعه الامام البقعي وقال بل ربي بالحقه والنبيل على حسب ما اخذ
ثم اسدل على كذا حديث لا سمع من وجهه كونه على الاي حيا او انهم عليه حد
او قطع في شرفه او قس من او قسها او في شرفه كونه او كونه قال كان حد الخطه
لم يقع عليه في هذه الاحوال وهذا معي فلو لم يكن ينفذ اي مع وجود هذه الامور
لما جئت في هذه الاحوال فقامت بعينه على السر وهذا خلاصه النص من هو كان في
سر او طوب فانه ينام مع هذه الماخذار وكذا حديثه لباقي الامور على الشاه
ورحم الله مني اذا كان محسنا الشاه في النعمه وراست العلم وان مشيل
هو من رادته والسر ليقول الحكم فلكر في الامور مع شرفه خلاصه ما لوزنا
له مع فانه لا روح الا اذا زاعا بنا وان لم يرض فلكر لانام الله على الامور
بشرفه اخر وهذه الشاه ليست في الكثر مع انها وبع هذا كونه ينام كونه فبني
حد اخر واذا زاعا هو كثر زاعا وهو محسن بل انامه لحد خطه دخل الخلد الذي
هو حد الكبرية الروح كذا سمع الامام والسر الروح وبع انه مخلص روح
وسكانه في الكتاب من الشاه واعر من مشي عليه في الكثر في اخر الامور من في التل
فكك من رادته انه خلاصه كذا سمع فبني اب الرادته خلاصه
وما به بخلافه وليس من عاملا ولا امره محسوم

بسمه الشاه بالاحواز
وان هو اجل وسد رطل
والخلا والشمس الزلزال
والسر بطور دافتره
انامه احد علي الامام اوسن من الامام اليه ذكره الحمد لله
احد ما حد الحسن وهو كثر الخلف الذي اسباب اي ولى منسوب الحشفه
في القبر بعد ما ذكر من كونه والكيفه في كتاب صحيح وكان دقيقا
مشوبان على الحال ووقفه على الاول بخلاف ثالث على ان يريه لاجل المصريح وكان
وجهه بخار بعد له لا كبر ولا ضعيف ووقفه على السلام بالسلام مع المصريح الكبر
ولكنه كانت احسنه وبع شرح الامام والارالي وهو منقضي كلامه لافضه واسلمنا
فتح كثر شيعه الامام البقعي وقال بل ربي بالحقه والنبيل على حسب ما اخذ
ثم اسدل على كذا حديث لا سمع من وجهه كونه على الاي حيا او انهم عليه حد
او قطع في شرفه او قس من او قسها او في شرفه كونه او كونه قال كان حد الخطه
لم يقع عليه في هذه الاحوال وهذا معي فلو لم يكن ينفذ اي مع وجود هذه الامور
لما جئت في هذه الاحوال فقامت بعينه على السر وهذا خلاصه النص من هو كان في
سر او طوب فانه ينام مع هذه الماخذار وكذا حديثه لباقي الامور على الشاه
ورحم الله مني اذا كان محسنا الشاه في النعمه وراست العلم وان مشيل
هو من رادته والسر ليقول الحكم فلكر في الامور مع شرفه خلاصه ما لوزنا
له مع فانه لا روح الا اذا زاعا بنا وان لم يرض فلكر لانام الله على الامور
بشرفه اخر وهذه الشاه ليست في الكثر مع انها وبع هذا كونه ينام كونه فبني
حد اخر واذا زاعا هو كثر زاعا وهو محسن بل انامه لحد خطه دخل الخلد الذي
هو حد الكبرية الروح كذا سمع الامام والسر الروح وبع انه مخلص روح
وسكانه في الكتاب من الشاه واعر من مشي عليه في الكثر في اخر الامور من في التل
فكك من رادته انه خلاصه كذا سمع فبني اب الرادته خلاصه
وما به بخلافه وليس من عاملا ولا امره محسوم

له وهو المذهب ذكر فكر شيخنا الامام الملقني والحد الواجب على الوقف ولو كانا
ومحضا نصف حد الحر وهو جلد خمسين وتغيب نصف عام وقول **النظم**
فما ولا هو من زنا دعه وللسيد سماح البتة عجزا عبده ان علم حكم الحد كذا غيره كحاوي
وعبر في النظر بقوله لا ان فقد علم الحد ووصفات من شهد فكل ان يكون تفصيلا
لما امله كحاوي لان علم حكم الحد يتناول العلم بمقدار العلم بالصفات المحتمل في
الشهود به ويحتمل ان يكون ذكر العلم بصفات الشهود من زيادة النظم ثم ذكر في الف
الاخير **في الاولي** اذا تنازع الامام والسيد في اقامه الحد على العبد فالامام
اولى بذلك **في الثاني** يستحب ان يكون اقامه الحد بحضور الامام والشهود بالزنا
فتلك النظر وشاهد اراد به الجنس والمراد شاهده وعطف على الغير المرفوع
مر غير فاسل ومنه ضعف فتول كحاوي وحضور اي الامام وشهوده
احسن مع ان فيه العطف على الغير المردود من غير اعادة الجار ولا المقتضى الى من
ادعي ضعفه كونه في الهمل في قراه عجز وانقوا الله الذي تسالون به والامام
يجوز **في الثالث** ان يمتدح الامام والشهود برمي الذي يجان قبل غيره وكذا رآته
في النظر وبدون الاقراد ولو عبر كحاوي بغيره ليجتمع قتال وبدون مكان اولي
لان الراد الامام والشهود **من الثاني**

في الرابع سارق ربع او مس وربعنا من محض دينار بغيره قلنا
كل شخص مكرهين كيدي اخراجه مرجون ان فقدنا
حقا كغير سارق بغيره سركه وشبهه ودون لمن ملكه
والبعض والسيد او دعواه وللشرك في الذي عاناه
او اعترافه ولو ان كدبا اخر لا في موضع قد عضا
يتلح يد السارق بشرط **احد** ما يكون المسروق نصا وحيزه المستند
فوله بعد سبعة ولا في ثلثا يتلح بناء والصاب ربع دينار او ما يساوي ربع دينار
في الغيبة ويصير في كون الربع المذكور محضا اي خالصا من غير عشر ولو لم ينعده ذلك
بالغيبه فلا يتلح بسرقه ربع من الذهب السبكه لا تبلغ قيمته ربع دينار محض واما
كذا ذكر في النظر واسله وهو تالكه لغيره ذكره في الفاظ الدنار فانه خاص بالمعروب

لا يطلع على السبيلك ولقد هاد لعل من هذه الصور من يجد النظم بالمواو اوق
 من غير ان يكون في قوله **سورة قدر ربع دينار** لان السبيلك قدر ربع دينار في
 الوزن وان لم يناد في القبة وعدم التطلع في هذه الصور هو الذي في الموضع
 في الشرح ترجمه عن الامام وغيره في اصل الروضة وحكمه ان في كل جماعة
 التي تطلع من الغنوي وفي البيان انه المذهب **وهذا** شيخنا الامام الملقب
 انه ظاهر من الشافعي على ربع دينار من غير اشتراط ان يكون من ماله او من
 المذهب المعتد وعليه اكثر الاحكام **وهذا** الشيخ ابو حامد لا يختلف منه
 المذهب **وهذا** الماوردي انه ظاهر المذهب وحكمه البديهي في حب المذهب
 من علمه الاحكام وحكمه الغنوي وكذا في رعي والعراقي عن الاكثر انتهى
 حكمه وهو خاتم رتبة دون ربع وقدر ربع بالصحة في اصل الروضة انه لا قطع به
 على الصحيح والسر في كلام الرازي في ترجمه لم يقتض كماله فتصير القطع فيه
 وان صح في حكمه فانه في التطلع فيه على اعتبار العين ومثاله على
 اعتبار القيمة ونماها في حكمه على العكس وفي المهمات ان الذي في الروضة على
 فان الرازي عتبته ذلك بقوله والحداد في القلعة راجع الى ان الاعتبار بالوزن
 ام بالقيمة فليقتض مع هذا انما عدم التطلع فيها **وهذا** شيخنا الامام الملقب
 انه ليس بعلما فاحسن بل هو مقتضى مستقيم وان لم يطلع كلام الرازي فان الوزن
 لا يثبت و هل يقتضي غير المذهب ان يطلع فتمت ربع دينار مغرب منه خلاف انتهى
 ويشترط ان يكون بلوغ فتمت ربع دينار التطلع لا الاحكام ذلك احكام في اصل الروضة
 عن الامام انه قال الذي اري للشرع بانه لا يجب ما لم يطلع المغمومون يلوغها نصا
 وللمغومين قطع واجتهاد والتطلع من جماعة لا يكون معتبرا ومن جملة لا بعد الزلل
 من غير اشتراط **وهذا** شيخنا الملقب كما يتل الشهاد مع اجمال الغلط واليه
 المتبع لان الشهاد تستند الى معانية كونه **وهذا** شيخنا الامام الملقب ان ذلك
 ليس معتبرا لان الغلط في من اتقى الشرع بشاهدين وان جاز عليها الغلط وفي
 ثبت القيمة بشاهدين من غير شرط في تناقض شرطه في مقتضيه وان لم يطلع بالقيمة
 كسبر الينيات **ثالث** قد عرفت الفرق باستناد غير شرطه في القيمة الى

المعانية بخلافه فلا بد من يتوهم بالتطلع في هذا العمل ما اطلع الشاهد ان بالعموم
 مطلقا للشرع وان اطلع بشرطه فلا بد ما اذا اطلع العموم فانه لا يلتفت الى
 شرطه وانما علم **وهذا** لكل شخص اي يتوهم ما اذا اطلع الشاهد ان اطلع او جمع
 في السورق ان لم يبلغ مسروق كل واحد نصا بقي اطلع مسروق الاثنين نصا
 لم يطلع واحد منها الا ان يغيره كل واحد من الآخر فيقطع حينه من مسروق نصا
الشرط الثاني كون المسروق في ملك السارق وقضا حراجه من كسبه ولو سرق
 ماله المديون او لست حرا وخوفي او ملك المسروق قبل حروجه من كسبه لم يقطع
 ومقتضيه انه لو ملكه بعد حراجه من كسبه لم يقطع لكن لو وقع الملك قبل الربع الى الغاصبي
 لم يكن استيفا التطلع فانه يتوقف على مطالبة المسروق منه بالمال ذكره في الروضة
 في اصل **الثالث** ان لا يكون للسارق فيه حق ولا شركة ولا شبهة فالحق اذا
 سرق فقير مسلم من مال المذنبات والشركة ان يملك حراجه ولو سرقا كسبه في المشتاق
 والشركة كسرة الاسب مال ولله والعكس وسبني ذكره بعد ذلك **الشرط الرابع** ان لا
 يملك السارق اية ملكة او ملكة بعضه اي اجل او فوزه او ملكة سيرة فيه اذا كان
 السارق هذا **الثاني** ان لا يدعي السارق اية ملكة او ملكة بعضه او سيرة
 او ملكة شركة الذي في ذكره في السورق وهذا معني قوله **النظم في الذي**
 عانا في امره في امر الذي عانا به وهو السورق فليست التطلع بذلك وان
 لم يثبت كونه ملكة لم يجر دعواه ولو امكن الشريك كونه ملكة وناله ان الشافعي
 رعي اسره سمي هذا المدي السارق الطريق **الثاني** ان لا يعتد بالسورق
 سبه بانه ملك السارق ولو كونه السارق وناله ليس ملكه وقوله **النظم في**
 ان كذا رجع هذه الصور والتي قلنا **الشرط الخامس** كون المسروق محررا في
 حر رعي محسوب سواء كان السارق مأكرا محررا او غير **وهذا**
 ولا الذي احر رجع محسوب **وهذا** شيخنا الملقب **الشرط السادس**
 ان دام في المحر او في السورق او سكرته ونحوها مع
 بعينه من سبه او دعواه **وهذا** ولا بان ولي له قضاة
 وزوجه لشغل او باجاري **وهذا** في العرف مع حصه كذا

تلقوا في اليد او يحفظه **الاشع** مع مضم الاصل
 فيه من يلحق الحرف **الاشع** اذا غلب من انما لا احرز مع ماله قد دخل
 المضموم منه ذلك الحرف وسرق مال الغاصب مع ماله لا اختلاط به او دونه لم
 يقطع و قد دل على ان النظم المصور الماتية المصور متناول عبارة الحادي الماتية
 والمضموم لا فصاحه بان المراد انه لا قطع في احرز مع مضمومه بخلاف عبارة
 الحادي فانها محتملة لسرقته مع مضمومه وتاريخ شيخنا الامام التلخيص في المصور الماتية
 وجمع في القطع **الاشع** فيكون الشيء ان يلاحظه شخص اهل
 لان على ما السارق لقد ربه على الدرع بنفسه او لا استعانة بغيره بخلاف المصغير
 او المحبون او الضعيفه مع بعد العتوه ثم ان كان ذلك الشيء في حجره او شارح او مكنه
 منقطع وهي الزقاق الذي لا يندرج او جامع او مخوم كالسجود والدراسة والرباط العلم
 اعيرو دوام الملاحظة وتعتبر النظر في جامع اعم من غير الحادي بالمسجد وقد يفسد
 من التغيير بدوام اللطاف ان العورات المعارسة الانسان في العاق قد دح في هذا اللطاف
 فلو تفتله سارق واحد في تلك القوم لم يقطع والمشهور ان ذلك لا يندرج وان السارق
 فيه يقطع فيخرج البعير بالخطا المعتاد في ملكه ويعتبر في دوام اللطاف ان لانام الملاحظة
 ولا في اللطاف فانه وان لا يكون هناك رخصه تشغله عن دوام اللطاف وهذا مذكور على
 سبيل التاكيد فان كلامه هذه الامور تندرج في دوام اللطاف واعتبر في الجرد للشيء ان
 يكون ذلك الشيء نفسه ولم يغير من له في النظر وامله **الاشع** شيخنا الامام التلخيص
 من مضموم الشافعي وكلامه احتجابه انه يمتنع بان ينظر اليه مع غير اعتبار القرب
الاشع شيخنا المذكور بشرط الملاحظة كون الملاحظة في براه السارق
 حتى تنجح من السرقة الا معقله فان كان في موضع لا يراه السارق فلا قطع اذ لا حوز
 ينظر للسارق حتى تنجح من السرقة انتهى فلو ادعى السارق الملاحظة ثم التفتنا في
 استقاط القطع عنه بدعواه وان لم ينفقه الملاحظة **الاشع** اذا كان ذلك
 المتاع في موضع حصن اعتبر وجوده من يلاحظه الملاحظة المعتبر في العرف
 فان كان في دار محرومة بشروطين واهلا اخر **الاشع** ان يكون الدار معقله
 بالدور **الاشع** ان يكون ذلك في زمن الامن ولا يحتاج مع هذه الشروط الى

تلقوا في اليد او يحفظه **الاشع** مع مضم الاصل
 فيه من يلحق الحرف **الاشع** اذا غلب من انما لا احرز مع ماله قد دخل
 المضموم منه ذلك الحرف وسرق مال الغاصب مع ماله لا اختلاط به او دونه لم
 يقطع و قد دل على ان النظم المصور الماتية المصور متناول عبارة الحادي الماتية
 والمضموم لا فصاحه بان المراد انه لا قطع في احرز مع مضمومه بخلاف عبارة
 الحادي فانها محتملة لسرقته مع مضمومه وتاريخ شيخنا الامام التلخيص في المصور الماتية
 وجمع في القطع **الاشع** فيكون الشيء ان يلاحظه شخص اهل
 لان على ما السارق لقد ربه على الدرع بنفسه او لا استعانة بغيره بخلاف المصغير
 او المحبون او الضعيفه مع بعد العتوه ثم ان كان ذلك الشيء في حجره او شارح او مكنه
 منقطع وهي الزقاق الذي لا يندرج او جامع او مخوم كالسجود والدراسة والرباط العلم
 اعيرو دوام الملاحظة وتعتبر النظر في جامع اعم من غير الحادي بالمسجد وقد يفسد
 من التغيير بدوام اللطاف ان العورات المعارسة الانسان في العاق قد دح في هذا اللطاف
 فلو تفتله سارق واحد في تلك القوم لم يقطع والمشهور ان ذلك لا يندرج وان السارق
 فيه يقطع فيخرج البعير بالخطا المعتاد في ملكه ويعتبر في دوام اللطاف ان لانام الملاحظة
 ولا في اللطاف فانه وان لا يكون هناك رخصه تشغله عن دوام اللطاف وهذا مذكور على
 سبيل التاكيد فان كلامه هذه الامور تندرج في دوام اللطاف واعتبر في الجرد للشيء ان
 يكون ذلك الشيء نفسه ولم يغير من له في النظر وامله **الاشع** شيخنا الامام التلخيص
 من مضموم الشافعي وكلامه احتجابه انه يمتنع بان ينظر اليه مع غير اعتبار القرب
الاشع شيخنا المذكور بشرط الملاحظة كون الملاحظة في براه السارق
 حتى تنجح من السرقة الا معقله فان كان في موضع لا يراه السارق فلا قطع اذ لا حوز
 ينظر للسارق حتى تنجح من السرقة انتهى فلو ادعى السارق الملاحظة ثم التفتنا في
 استقاط القطع عنه بدعواه وان لم ينفقه الملاحظة **الاشع** اذا كان ذلك
 المتاع في موضع حصن اعتبر وجوده من يلاحظه الملاحظة المعتبر في العرف
 فان كان في دار محرومة بشروطين واهلا اخر **الاشع** ان يكون الدار معقله
 بالدور **الاشع** ان يكون ذلك في زمن الامن ولا يحتاج مع هذه الشروط الى

مستحق وخرجت وهو معنى ان يقطع لانه تحت يده ففعل ما منسوب اليه ولهذا
لو اختلفت شيئا به ما اورد جعله وهو معنى ان يقطع له فله لكونه سائر قالوا اخرجته
اي **الثاني عشر** اذا اخرج هذا ارجل من القافية الى مضمة
بار قطع زمام دابة عن الطريق قطع به بخلاف ما اذا كان جزاء او مكنا او التفعيل
تكون الاخراج الى مضمة من زيادة التعليل واحقوره اذا اخرجته الى فاعله اخرجت
اوله **الثاني عشر** اذا اخرج هذا صغرا من حريم داره كذا الدار عدا سائر قاله
الا ان يكون موقفا على كذا سائر قاله ولو كان تابا لانه في حرره بقوته

لان دعا به للبدع ووجه **منه** او دون طرح اخرجته
الثاني عشر اذا اخرج التفعيل كذا به بالسيف كخرج او بالشبهة
او قتل الى الجلاء او قتل **منه** او قتل الجلاء ولو لم يمسسه
واخرج الغيب ومنه بدل **منه** بعضا وخلاه سوي من فعل
وبار الكسر بقصد الكسر او الركن من تكرار ذو القدر
منه مال وامر ذو مال **منه** اي من مخرج ودي مطال
وجاهد لاجل اخذ كذا **منه** او فية فاعله او كماله

منه في هذه الملمات صور الايجاب منه **الاول** اذا اخرج عبد امرا فاجره
من حريم داره كذا اخرج ووجه عليه **الثاني** اذا اخرجته مكرها كذا اي اخرجته
لنفسه الدافع في بعض نسخة لكن لا يخرج في اكثرها والاول في الشرح الصغير والاصح
في الوقف وجوب القطع في هذه الصور فلهذا استدرك عليه في التعليل **الثالث** اذا اخرج
الان الجلاء او به اخرى **الثاني** ان يقطع جزاء لو كان عليه شيئا به التي تخرج
نصا ولو كان صغيرا لان لا يبدل تحت اليد ويد عليه **الثاني** ان يخرج
من كسر المال المصنوب ولو كان المخرج له غير مالك فان اخرج السارق مع المصنوب
نصا به من قطع **الثاني** ان يخرج بعض منديل وغيره معصولة ولو كان
البعض المخرج بياضه نصا **الثاني** ان يخرج من كسر كسر كذا نصا
والا لا المأجور والانه المخرجه بقصد كسرهما او بقصد سرقةهما وكون رضاها فلهذا
اخرج نصا فلو اخذها سرقة مع لم يجر رضاها نصا قطع كذا الواجب من اكثر من

مستحق وخرجت وهو معنى ان يقطع لانه تحت يده ففعل ما منسوب اليه ولهذا
لو اختلفت شيئا به ما اورد جعله وهو معنى ان يقطع له فله لكونه سائر قالوا اخرجته
اي **الثاني عشر** اذا اخرج هذا ارجل من القافية الى مضمة
بار قطع زمام دابة عن الطريق قطع به بخلاف ما اذا كان جزاء او مكنا او التفعيل
تكون الاخراج الى مضمة من زيادة التعليل واحقوره اذا اخرجته الى فاعله اخرجت
اوله **الثاني عشر** اذا اخرج هذا صغرا من حريم داره كذا الدار عدا سائر قاله
الا ان يكون موقفا على كذا سائر قاله ولو كان تابا لانه في حرره بقوته
لان دعا به للبدع ووجه **منه** او دون طرح اخرجته
الثاني عشر اذا اخرج التفعيل كذا به بالسيف كخرج او بالشبهة
او قتل الى الجلاء او قتل **منه** او قتل الجلاء ولو لم يمسسه
واخرج الغيب ومنه بدل **منه** بعضا وخلاه سوي من فعل
وبار الكسر بقصد الكسر او الركن من تكرار ذو القدر
منه مال وامر ذو مال **منه** اي من مخرج ودي مطال
وجاهد لاجل اخذ كذا **منه** او فية فاعله او كماله
منه في هذه الملمات صور الايجاب منه **الاول** اذا اخرج عبد امرا فاجره
من حريم داره كذا اخرج ووجه عليه **الثاني** اذا اخرجته مكرها كذا اي اخرجته
لنفسه الدافع في بعض نسخة لكن لا يخرج في اكثرها والاول في الشرح الصغير والاصح
في الوقف وجوب القطع في هذه الصور فلهذا استدرك عليه في التعليل **الثالث** اذا اخرج
الان الجلاء او به اخرى **الثاني** ان يقطع جزاء لو كان عليه شيئا به التي تخرج
نصا ولو كان صغيرا لان لا يبدل تحت اليد ويد عليه **الثاني** ان يخرج
من كسر المال المصنوب ولو كان المخرج له غير مالك فان اخرج السارق مع المصنوب
نصا به من قطع **الثاني** ان يخرج بعض منديل وغيره معصولة ولو كان
البعض المخرج بياضه نصا **الثاني** ان يخرج من كسر كسر كذا نصا
والا لا المأجور والانه المخرجه بقصد كسرهما او بقصد سرقةهما وكون رضاها فلهذا
اخرج نصا فلو اخذها سرقة مع لم يجر رضاها نصا قطع كذا الواجب من اكثر من

مراعاة النسبة ما لو قطع انتم لما لم يكن في ذلك حكمة لا يعتد
بالنسبة بل وجب في حكم ما يورثه اليها لغيره كالحزم به في اصل الارضه
واعلم ان مقتضى كلامهم الموقوف بالنقل وعليه من الاستصحاب كل من المضافين
على الموقوف بالاول فالتك في اذهاب العدد فقال لو كانت احدى شيئين
من الاول لم يحصلها اذهاب العدد من القيمة فان قيل العشر وحب خمس من
الاول وان قيل اقل او اكثر وب حكمه شيخنا الامام الملقني وقال هو محتمل
جار على اصله في الارث ان الاول في الاصل فلا حاجة الى التوقف بالنقل ورتبا
سادت فكلون في نفسه بالنقل اقل من غيره بالاول لو اكثر فالتك في ذكر ذلك من
الاستصحاب انتهى **الثاني** يجب نفس الحكومه عن دية العضو المخرج فان
لو نقص عنه بعض الحاكم شيئا لم يجزها وادور في شيخنا الامام الملقني على
هذا ان الارث لم يقدروا فيه هذه شجاج والمعتبر في حكمته ان لا يبلغ الارث
فك وفيه نظر لان في الارث مقدار من الموضوعة اقلها فاعبر بها اخذ الملقني
وايه اعلم ولا يكتفي بعض اقل مقوله كما سرح به الامام وقال **الماوردي** انتم
ما جاز ان تها لوجه انا **الثاني** اذا لم يكن للعضو المخرج دية وجب نفس
الحكومته عن دية متبوعه والنتيج انتم **احد** ما التاب على التابع ومثله
في التظلم من راي انه بالكف والاصابع فالاصابع ثابته على الكف وهي متبوعه له
فستعمر حكومه جنايه الكف عن دية الاصابع وان جازت في ذلك على دية
بعضها **ثاني** ان يضمن متبوع والحدب **الثاني** عليه ثابته لخاله وهذا اعلم
الذي قبله فان المتبوع هناك ثابته على التابع وهذا التابع ثابته على المتبوع ولهذا ذكر
بعده كالاقتضاء **ثالث** المادون وهو ما لا ينفك من لانه متبوع والنفسه
ثابته له وفي مراد التظلم بغير اللين وهو نفس الامم ويخفف اليها لغيره كغيره
البا وذكره بعد ما قبله لانه ثابته وليس كذلك بل هو مثل الثالث الاول في ان المتبوع
ثابته على التابع ولو جعله ما لا لقوله ومتبوعه التاب لكان اولي **رابع**
المخرج ويحب ذلك الذي له ارش قدر كما لو وضعه متبوع للشين لكان له من فلو
اوضح راسه وبي حول الموضوعة شين كغيره لكون ويحق وذلك السين حولها شين

وعنه الملقن ان ركب **غير** الملقن صبيلا وصبي
على المركب والعدان **ما** بالاصطلاح ممدران
والعبد والمحرر نصف قيمته **في** الارث عن حر ونصف دية
ملقن بها وكسوة لثوب **محمدين** لم ينفصل بالمتواشي
او ماله وما بين ما ويا **يصل** حصن وان احلها
وفيه العزم ان يكون **معي** ياثون بان يكونا
مرسيدين والارث ينقسم **كل** وغير ذلك فلا بد
والفكر كما لاداه ولللاح **كر** اكب وتدر السواح
ان عليه باليمن **ما** اذا تردى في حيزه فلك
من فيه من **الاول** اذا تصادم مران فاما وجبت في تركه كل منهما كذا ان
احدهما لنفسه والاخرى لرفقه فان كانا امرأين حاملين فاما وجبت حنفيا
ففي تركه كل منهما اربع كدارات لهما ولحنفيا راثا في التظلم من رايه **ثالث**
ما به التكفير لا يوزع على ان عليه كذا ان الكفار لا يتبعض فان كانا راثا لثوب فليقت مع
ذكر حنفيا اذا تافا عزم كل منهما نصف فيه دية من حبه **والامام** كثر
لوكات احدي المرأتين صنفه بحيث لا يتطع بانه لا اثر لركن مع قوة الدابة
الاخرى لم يتخلو بحكم حكم كثر الابن في جلد الحب مع الجماعات العظيمة
حكمه عنه في اصل الروضة وهو محمول للعدو والزوجه وحمله شيخنا الامام الملقني
فقد اورد عليه قول الثاني رضي الله عنه وهو ان كان احدا الركن على فكل
والاخر على كثر او كانا على دائتين سواء او متقاربتين ثم قال الامام لعله سقط
وكذا دللنا لسيان من المصنف رحمه الله ان يقول لركن الكلب وقبح الكلام في
دابه من حيث يتطع بانه لا اثر لركن مع الدابة الاخرى **ثالث** للكنس
حركة كنس مع صدمه القيل فلا والله اعلم **وقال** التظلم الاخر ركب هو
باوقام احدي الرادين في الاخرى **وقال** وان كانا غلب اي يجب هذا
الضمان وان كان مغلوبين لان اصل الركوب باختياره ويجب على كل منهما
نصف دية الاخر وذكر على العاقلة الا ان يبعد ذلك ففي تركها كذا قاله ابو

اسحق واخوان الملام والغزالي ونسبها لهما ويكنى الذي نص عليه الشافعي رضي الله
 عن الام وحكامه الراعي عن اكثر من افاض على العاقله ايضا لان العاقل
 ان الاصطلاح لا يقتضي ملك الموت فلا يحتمل فيه الجذ الحوض وكذا لا يخلو في القصة
 اذا مات احد ما دون الآخر وذكر في النظم من زيادته **قوله** خالف فيه
 الاكثر المستفاء **قوله** شيخنا الامام البلخي فلو كان احدهما ضعيفا وحركة
 ضعيفة حيث يتطوع بانه لا يترك حركته مع الآخر فهو كما لو اتفق هدر الغزالي وعلى
 عاقلته فيه الضعيف كما تقدم عن الامام في الدين ويجب على عاقله كل من كان له
 اذا ماتا والقاضيتين عن الجمل نصيبا لغيره في نصيبها **قوله** في الدين
 اذا اركب احدي ليس وليا لصغير فاصطلافا ما فاما نصيبه وتلف الدينين حال على
 ذلك المركب فيجب عليه فيه كل من الدينين في ماله وفيه الصبي في حال عاقلته
قوله في الوسط لو تعد الصبي وانما له هذه احتمل ان حال الملاك عليه
 اذا اطلقه عند لان المثل شرع مقدمه على السبب **قوله** الراعي وهذا
 الاحتمال حسن فان قيل به فكله كالورد كما بالنسبة والاعداد عنه تكلف وبه
 شيخنا الامام البلخي فاما على امور **قوله** قال هذا مسئلة على
 الاصح فمن وضع صلبا في موضع بحيث لا قدر له على التخلص فاقترب به
 شبح مرأته لا حرج فان الاركاب مع استنساك الصبي في الركوب على الدابة
 بعد فيه الهلاك وطرح الصبي في الارض المذكون يترتب فيه الهلاك **قوله**
 في كذا اتبع محل ضمن الاجني اذا كان مثلهما لا يضبط الدابة فان ضبطه فهو كما
 لو دكا بانفسه **قوله** السافعي رضى الله عنه فان جعلها اجني ومثلهما
 لا يضبط الدابة وفيه مراعاة على ما قلته الذي جعلها لان جعلها عودا ان جعلها
 فيضم ما اصابا في جعلها **قوله** قال ايضا الذي يظن انها ان كانا حرجين
 فكل لا يخلو تحت اليد والركوب ليس بالشرط المتضمنة للفتان فتتلاعن
 الاركاب ويجنبه فينبغي ان لا يضبط الركب مراركة ولا يترك بمن ارادة
 وسوا اقلنا عند الصبي عظام خطأ ويكون كالورد كما بانفسه انتهى اما الوار كرها
 وليها وغلبت السلامة فهو كركوبها بانفسه وكذلك ركوب الباعين فلو اراد

به كونه ليس في السفينة سواء لم يلزم القابل الضمان وصور ذكره في النظم من زيادته
 ان يكون القابل كذلك ليس معه في السفينة بل في سفينة ثانية او في الشط **قوله**
 وهذا المضمون المثل ولو صور كالحرج او القنفة مطلقا او المثل في المثل والقنفة في
 المتقوم صرح في الروضة بالقنفة ذكره في سفينة الضمان فقال او على ما مر في نفسه
 ومن ذلكم فقال **قوله** الغزالي يعتبر فيه الملق قبل هجان الملامح فانه لا ينفك المالك
 في ملكه كماله ولا يملكه المالك في البحر وهو على خطر الهلاك كغيره **قوله**
 شيخنا الامام البلخي ان سمى ثوبا حالا او موقفا لزمه ما سمى الا ان قلنا الضمان
 لا يملك الملقى به صرح الامام وهو الرابع لزمه مثله ان كان مثليا وان كان متوقفا
 كما في التماسه وان قلنا ملكه وهو ما صرح به الماوردي لزمه قيمته من التلف باعتبار
 ملكه كماله لا نقل الهجان خلافا للغزالي ثم قال وعلى الجملة فالاربع ما قاله الامام من
 عدم الملك والاربع على هذا ان القنفة مطلقا وبعبارة المثل لانه لا مثل المشرف
 على هلاك الامور في هلاكه وذكره بعد فقبحت القنفة قال ولم ارجع في ذلك
قوله لو قال بعض من في السفينة المشرفة على الفرق لصاحب المتاع القنفة
 والاركاب ضامنون لزمه الضمان بالخصه وكذا يلزم الباقي حصرهم من الضمان
 اذا رخصوا لذكره والقرع يكون القابل في المركب من زيادته النظم ثم يرد زيادته
 على ان صور ذلك ان يرد القابل الاضطرار عن ضمان سهم سائر في تصدق على
 ذلك فان اراد انشا الضمان عنهم ورضوا به فقبل لزمهم ورضه في الوسط وقال
 في نفسه الحاجة بخلافه بر العود وظاهر الاطلاق كما في موافقة والظاهر
 كما قال الراعي خلافا لان العود لا يوقفه وفي اصل الروضة انه الصحيح وهو عود
 في النظم بانه السديد **قوله**
 والخفيق ان يعدمه احس على الرماه مردم الكل مدد
 حصتهم وان اصاب واحد فقتل بقدره وكل عامد
 وقتلهم اياه فاذا دون على امرهم ولا يفتينا
 شبهه بل وان القصد قتله فخطا كصبي غير مقصد
قوله اذا عالج الخفيق على الرماه به فقتلهم فقتله كل واحد منهم مراد منه

قال المأخوذ والمأخوذ به وما تم اذا خفف اصطلاحه لما احتجنا له اياها
باب الثاني في الاستدلال على قائله كافر ولا من يتألم ولا مدبر لغيره
 او لا عقدا هذه جوار ذلك ويستلزم الياسه ما لو احتجنا لما الاستدلال بهم بخلاف
 بشرطين احدهما ان يكون فهم جرم او افعالهم والماني ان يتمكن من منعهم لم يمنعهم
باب الثالث اذا استعان الضال على قائله اهل الجحيم بعد اتمام عليهم لا على
 وصوره المشبه ان يؤمنهم على ان يتألموا معهم فلو امنهم او اوضح الامان على افاذا
 استعانوا بهم علينا انتقض ايمانهم علينا نس عليه فلو قال اهل الجحيم مطبنا اهلها
 الذوق المحمده وانه يجوز لنا اعانه بعض المسلمين على بعض واهل في الظلم واسله هذا
 الماني وكذا في الروضه مع ذكر الراجح لم يقلوا قتال الضال فلامع مدبرهم ولهم
 المامن **باب الرابع** فلو استعانوا علينا باهل الذمه بطلب عقدهم ولو جعلوا الحق
 بان قالوا المختار حواره او انهم محمولون الا ان يدوا عذرا فلا يسل عقدهم كذا في الظلم
 واسله وحله شلحهم شراره على قولنا حواره او انهم محمولون وعده هي صورة
 جعل الحق فكيف يجمع هذا ان الكلامان المتماثلان وظاهر كلامه يستلزم انتفاءه في حق
 اهل البغي ايضا وهو الذي ذكره الجوزي وغيره وفي المتن انه ينبغي ان يكون في
 انتفاءه في حق البغاة الخلاف في اهل الجحيم لكما تقول كان الامان هناك خاصا
 باهل البغي فبعد عليهم خاصه والذمه هناك كانت مطلقة فانفتحت مطلقا واوراها
 واذا انتقض عدهم لزمهم ضمان ما الموعود به نفس وماله وحاز قلم واسترقاقهم
 وهذا ان الحكم الاخير ان زيادة النظم وكذا التمرح بان جعل ضمانهم المثلث مع
 انتقاض العهد هذا كله اذا اعانهم اهل الذمه باحتبارهم فان اكرههم على ذلك
 صار حكمهم كالبعاعة في ايم لا يسمون اذا اذروا وظاهر كلام النظم واسله
 انهم لم في عدم ضمان ما الموعود في حال القتال وليس كذلك وهل يجب عليهم القصاص
 فيه ومن لا ترجيح في الروضه وصح مشيئة المأمم الملقني الجحيم وقال
 انه ظاهر في الشايع رضي الله عنه وظاهر كلام النظم واسله ايضا انه لا بد من
 ثبوت الماكره وليس كذلك بل كيف دعواهم ذلك **باب الخامس** في التوبة
 اخش كبر اريد ان تستلم مكلف فنعلم او مكلف

اولا قبل كل وان يرد ههنا **باب** ميمه عنها او يفسا
 ولا اطاكن فاما بعد **باب** ثلاث زوجات واولا رابعه
 ولا الحاق في العام الاعسك **باب** كذا ويستوفي وفي المتن
باب فيمنه من الاوقاف اذا قال ان وطيرك فعدت حر قبله ليم ولو لم ير مولانا في
 الحال لم ير من غير من الطين فانه لو وطيرها قبل ان ير لعدت في الحد وان باع العبد ثم رطبها نظير
 فان كان يبعه قبل ان ياتيها بشهر فاقترع الغل الا بطلا وان كان يدونه بين عتقه وبطلاق
 عه **باب** الثاني اذا قال اذا وطيرك فانت طالق فهو موك ودفع الطلاق بتخييل
 تشفعه وجب على المبادر بالزوج والماني قوله زوج معني مع اي بنت
 حكم للملا وبنت لزم رفع المشقة ان عديت وهذا الطلاق رجعي لانه بعد الدخول
باب الثالث اذا قال واسله وطيرت كل واحد سكن فهو موك من كل واحد
 سكتين وتدينهم من هذا انه لو وطير واحد لم يتخلل اليدين ولم يرتفع الايلاء في الماقات
 وبصرح المأمم لتخصيص كل سكتين بالايلاء فهو كالوطير على كل واحد ينساقفده
 لكن الماصح عند لا كفي الغل اليمين وانتفاع الملا في الماقات كما لو قال لا اجمع
 واحد سكتين **باب** الرابع في ذكر ان تقول ان اراد كخالف المعني الذي قاله المأمم
 في لوجه تناو في حق الماقات والمافلكن كقول لا اجمع يمكن فلاحت للما لوطير جميعين
باب الرابع اذا قال واسله لا اجمع واحد سكتين فبي كالحق قلنا في انه موك
 من كل واحد لكن لو اراد المصانع من وطير واحد فقط اختص الايلاء بها وبشبهها
 ان اراد معينه وبعبارة ان اراد جميعه وقول **باب** النظم او من مومن زيادته ولا
 معني له بعد من المشقة في ارادة ميمه وكان قد بين او من ارادة معينه **باب** الخامس
 اذا قال لزوجاته المارح واه لا اطاوكن لا يصير مولانا حتى يطأها ما منهن فينبذ
 يصير مولانا من الرابع **باب** السادس اذا قال واسله لا اطاوكن في هذه السنة
 لم يعد ذكره كلاث مثلا فاذا استوفى فذكر العدد في الوطير وفي مر السنة مدة
 الايلاء مولا والا فلا

من فان مضت اشهر الحكيم **باب** ومن زمان رجعه الوجع
 ولم يتخل بزوال المكدر **باب** رقيقة ولم يطأها في الزمن

1928

العزم مانع ثم لو كان **شاه** الزوم يلجئ به لاشيا

العرب ما فيكم لو كانتا بالذوق بلجي في الشان

المجلد

بعض نسخ النظم كظهوره في لان اصل الامام امه وسبق قوله امه في حقيقه وفي
 بعضها عني والتحويل به محقق لان التشبيه بسائر المحارم في ذلك كالشبه بالامر
الثاني اذا قال انت حرام كظهوره اي فان اراد بحجها طلاقا فقط او طهارا فقط
 او الاول والطلاق والثاني الطهاره كذا كان في الاول طلاقا فقط وفي
 الثاني فقط وفي الثالث طلاقا وطهارا فقط ان كان الطلاق رجعا فان عكس ذلك
 فاراد الاول الطهاره والثاني الطلاق كان طهارا فقط وان عكسها فمأخر رجعا اي
 عن الطلاق والطهاره اي باختارته حكمه ولائك حكمها معا **الثالث** شيئا للامام
 البغوي فمأخره تعا فقط وفي النظم على مقتضاها لم يكن فيه ولا يحسن ان يكون مظهرا
 انتهى واسم العلم **والخاصه** ان لسر النصفه **في** غير طلع او عت الطهره
 حيث يفعل غيره فله **في** او راجع الرجعه المطلقة
 او الذي يظهر ما دل على **في** في ملة الطهاره في المأخر
 تحريم كالحائض حين كسرا **في** بعد الحل او لظن تجري
 الا اذا منع انكسرا **في** او بان بعد وحيد دا
 او غيره ملة الغير واشتري **في** فله دم المأخر حتى كسرا
تتم المظاهير منها على المظاهر اذا عايد حتى كسرا والحدود ان يسكنها عت الطهاره
 زمانا لكنه ان يطلق فيه فلا يطلق ان كان الطهاره محصيا فان كان معلقا بفعل نفسه
 كقوله ان دخلت الدار فانت طلاق على ظهري وهو اذا نظم بالتصديق فله دم
 ان يسكنها بعد رجوع المصه فاذا رجعت ولم يعرف هو بها فلا مرد بخلاف
 ما اذا حلقه بفعل نفسه وبني على الشهور فلا بعد ربي نسيان بفعل نفسه وعن صاحب
 الغدي وغيره ترجيح الصوريين على حاشي التلخيص والظاهر **الاربع**
 وهذا الحسن وهو الذي اوردته صاحب النعم واعترضه في الروضه بالذي ذكره
 من النعم في الخلق بفعل غيره انما لا يصير عايدا على المذهب ثم قال ومن لم يرم على
 الناس ثالثا والفرق ان الشخص يشبهه عليه قبل غيره وقيل ما يشبهه عليه حال
 نفسه انتهى وحكي الاربع في او اخر الباب فها اعلق الطهاره على دخول الدار فدخلت
 وهو بمنزلة اذ من عن ابن النعمان ترجحه على الثلاث وعن ابن كج انه قال غدي

بعض نسخ النظم كظهر اميقي لان اصل الامام اميه ومساكنه اميه في حقيقه قول
بعضها عني والتخيل به صحت لان التشبيه باسم الجاهل من ذكر كالتشبيه بالآدم
الثاني اذا قال انت حرام المهر امي يار ابا وجوه ما ملانا من اوقافنا من
او الاول الطلاق والثاني الطلاق فلهذا كان في الاول طلاقا في
الثاني منقطع وفي الثالث طلاقا مطلقا فان كان الطلاق رجعيا فان عكس ذلك
فان الاول الطلاق والثاني الطلاق كان لهذا انقطاع ان يزاها من غير غيرها اي
من الطلاق والمهر فانه اذا ثبت حكم ولا ياب حكمه بقاءه في حقنا الامام
اليعقوبي فمما يستلزم انقطاعه في القطع على نفسه ولو لم يكن به والراجح ان يكون نظاما
انتهى وامر بالمسلم لم يرضه ان اسكر النصف **في** يمين طلع اوقت المعرفة
حيث يبدل غير مطلقه **في** او راجع الرجعية المطلقة
او الذي ظاهره ما دل على **في** طاعة الطلاق في المات
محرر كما يحل من كسرا **في** بعد الحول او لفظ جري
الاذا مع انك انكرا **في** او بان بقاء وحيد ذا
او عهد بلكه القود واشتري **في** بل قد لم لانه حتى كسرا
في من المظاهر منها على المظاهر اذا عا د حتى كسرا والعوذ ان يحكم عت الطلاق
وما يمكنه ان يطلق فيه فلا يطلق ان كان الطلاق حيا فان كان حلقا بطل نفسه
كقوله ان دخلت الارزانت طلق على ظهر امي ومهره ان النظم بالمتصفه فالعبر
ان مسكها بعد وجود الصفة فاذا رجعت ولم يعرفه بعد الا بعد خلاف
ما اذا علمه بطل نفسه وبني على المشهور فلا يجد في نسيان بطل نفسه وعينه يجب
التدبير وغيره ترجيح الصريح على حاشي النسخي وانما هو **في** الا انجي
وهذا الحسن وهذا الذي اوردته من حجب النسخه واعتقده في الروضة بالذي ذكره
في النسخه من الغايق بفعل عني ان لا يبرر ما ذكر في المذهب به انه ونبه قوم على
الناسي فانه والذين ان النسخه تشبه عليه بطل غيره وبطل ما تشبه عليه بحال
نفسه انتهى وحكي الراعي في او اخر الباب في اطلاق الطلاق في حله والارزانت
وهو مبرور او ما من عن ابن النبطان يخرج به على الخلاف ومن ابن كج انما قال عني

انما في النسخه من المظاهر منها على المظاهر اذا عا د حتى كسرا والعوذ ان يحكم عت الطلاق
وما يمكنه ان يطلق فيه فلا يطلق ان كان الطلاق حيا فان كان حلقا بطل نفسه
كقوله ان دخلت الارزانت طلق على ظهر امي ومهره ان النظم بالمتصفه فالعبر
ان مسكها بعد وجود الصفة فاذا رجعت ولم يعرفه بعد الا بعد خلاف
ما اذا علمه بطل نفسه وبني على المشهور فلا يجد في نسيان بطل نفسه وعينه يجب
التدبير وغيره ترجيح الصريح على حاشي النسخي وانما هو **في** الا انجي
وهذا الحسن وهذا الذي اوردته من حجب النسخه واعتقده في الروضة بالذي ذكره
في النسخه من الغايق بفعل عني ان لا يبرر ما ذكر في المذهب به انه ونبه قوم على
الناسي فانه والذين ان النسخه تشبه عليه بطل غيره وبطل ما تشبه عليه بحال
نفسه انتهى وحكي الراعي في او اخر الباب في اطلاق الطلاق في حله والارزانت
وهو مبرور او ما من عن ابن النبطان يخرج به على الخلاف ومن ابن كج انما قال عني

ابن

مرك

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

عن قولهم ان كان تكلفه به من الله الكفارة اذا كان قد انشاها واثارها انما هو واحد وانما
اي السيد والدار والشهود في الحج ان لم يبع له **الربيع** والربيع كان الربيع
ان الحج الايدى له والافاق بذلك يهلك اليه وهذا خلاص ما اذا مات الدار واسعه
يكفه سكرى بمضاد ربيع العيش الكفارة فانه يوفيه ذلك وكذا اذا غلبه ما له لم يركه
لمثال الصيام بل يصبر حتى يصل اليه فيعتق **وقال** شيخ الامام الملقني في
ان قيل حاله لا بعد فيها معصرا ولو كانت الغيبة هذه معصرا حتى يعرف اليه من
هم انا السيل ومن هم المتقار والمكافين وحتى يفسح الزوجه بذلك الخراج ومن لا يبيع
النسخ على الاصح فيخي ان يجره الكفارة بالصوم لا بد من شيء في هذه الحالة فيلكه لا بد
في الكفارة للصوم نوات الاستماع وقاله ولم يرض عن ذلك كما هم راوا ان الكفارة
لا ترقى بها التي **وقال** لو قال الى اخره هو معطوف على ما تقدم بل التي اي
لو كان له فم على منها ليا يجره ويتم فترته او لم يرض ما لا يجزئ من اوقيته يوم
به ومتى باع ذلك عاد سكرى لا يجره به ولا تقبل الصيام وسيله التمس من زيادة العلم
مر الى تنهيكنا دفع **في** حين هذا طمعت بكى لو وضع
لما اما خذوه ودي **في** كل بل يعلم انه حنوي
مذاخره ومن لا لزما **في** فدارك وطل ان تطحا
لحرم ومن عدم **في** وشق افراده معلوم
اذا اجر من الصوم استمال الى الاطعام فيدفع لاسين سكرى او فتره اسين ما ارد
التوب الى اسيريه وسلم وهو طمعت فيك البعد ادي فيا سبل التلكرم بدق الظم من
زيادته طمعت الى موضع التلكرم وذا بين في سكرى وقال ملكك هذا فتره
جاز ولو اخرجهم الى قمت لمت منه فتره اما لو قال خذوه ودي الكفارة فاحذره
بالسيرة اجزاء وان اخذوه بالفتاوت مكل من طمعت ان اخذوا اجزاء وديك
في اخذته من المجره فيله ارك ذلك وما ذكرناه من الطعام لا يلزم في كفارة الفل اذا
يجز عن الصيام بقية الكفارة في دفع ثم ذكر السبب المجره بالمال من الصوم الامام
وهو المجره او حصوله شدة شدة من الحر والحر الذي يدم والحر من الكفارة
اخبار كون الموضع لا يجره زواله **وقال** الامام والفتاوى وغيره ما يجوز من

عن قولهم ان كان تكلفه به من الله الكفارة اذا كان قد انشاها واثارها انما هو واحد وانما
اي السيد والدار والشهود في الحج ان لم يبع له **الربيع** والربيع كان الربيع
ان الحج الايدى له والافاق بذلك يهلك اليه وهذا خلاص ما اذا مات الدار واسعه
يكفه سكرى بمضاد ربيع العيش الكفارة فانه يوفيه ذلك وكذا اذا غلبه ما له لم يركه
لمثال الصيام بل يصبر حتى يصل اليه فيعتق **وقال** شيخ الامام الملقني في
ان قيل حاله لا بعد فيها معصرا ولو كانت الغيبة هذه معصرا حتى يعرف اليه من
هم انا السيل ومن هم المتقار والمكافين وحتى يفسح الزوجه بذلك الخراج ومن لا يبيع
النسخ على الاصح فيخي ان يجره الكفارة بالصوم لا بد من شيء في هذه الحالة فيلكه لا بد
في الكفارة للصوم نوات الاستماع وقاله ولم يرض عن ذلك كما هم راوا ان الكفارة
لا ترقى بها التي **وقال** لو قال الى اخره هو معطوف على ما تقدم بل التي اي
لو كان له فم على منها ليا يجره ويتم فترته او لم يرض ما لا يجزئ من اوقيته يوم
به ومتى باع ذلك عاد سكرى لا يجره به ولا تقبل الصيام وسيله التمس من زيادة العلم
مر الى تنهيكنا دفع **في** حين هذا طمعت بكى لو وضع
لما اما خذوه ودي **في** كل بل يعلم انه حنوي
مذاخره ومن لا لزما **في** فدارك وطل ان تطحا
لحرم ومن عدم **في** وشق افراده معلوم
اذا اجر من الصوم استمال الى الاطعام فيدفع لاسين سكرى او فتره اسين ما ارد
التوب الى اسيريه وسلم وهو طمعت فيك البعد ادي فيا سبل التلكرم بدق الظم من
زيادته طمعت الى موضع التلكرم وذا بين في سكرى وقال ملكك هذا فتره
جاز ولو اخرجهم الى قمت لمت منه فتره اما لو قال خذوه ودي الكفارة فاحذره
بالسيرة اجزاء وان اخذوه بالفتاوت مكل من طمعت ان اخذوا اجزاء وديك
في اخذته من المجره فيله ارك ذلك وما ذكرناه من الطعام لا يلزم في كفارة الفل اذا
يجز عن الصيام بقية الكفارة في دفع ثم ذكر السبب المجره بالمال من الصوم الامام
وهو المجره او حصوله شدة شدة من الحر والحر الذي يدم والحر من الكفارة
اخبار كون الموضع لا يجره زواله **وقال** الامام والفتاوى وغيره ما يجوز من

من فيها لا ارتكبه وبعطه الكفار اذا كان قد اذنا انما يتناولها وبعطه
اي العبد والدار والمشهد في الحج ان يلزمه البيع له **ل** الواقع وكان الزوق
ان الحج الايدال له والافاق بذلك بعدك اليه وهذا غلاف ما اذا كانت الدار واسعة
يمكنه سكني بعضها وبيع البعض لكفان فانه يؤمنه ذلك وكذا اذا غاب ماله ليس له
المشاكل للصيام بل يصبر حتى يعمل اليه فيحقق **ل** شيخ الامام الملقب بذي
ان فقد ماله لا يبعد ثوبا معسرا فلما اقتضت الغيبة حله معسرا حتى يعرف اليه من
هم لنا السبل ومن هم القراء والمساكين وحتى يصح الزوجه بذكر الشكاح وحتى للمام
الغنى على الامح فيفي ان يجوز له الكفو والصوم لا يصح في هذه الحالة فبالله انما
في الظاهر للصوم نوات الاستماع وقال لم ومن انكر ذلك وكانهم راوا ان الكفار
لا توفيت فيها انتهى **وقول** لو قلنا ان اخر هو معطوف على ما تقدم قبل التي اي
لو كان له فتم عاب منها لينا يبعده ويقوم سوره او اس مال يجبره او يذيقه يومه
به ومتي باع ذلك عاده مسكنا لا يلزمه بعه ولاقتل الصيام وسلا الغنى من زياده العلم
من الاستين مسكنا دفع **٤** بين ما اقلت يكفي لو وضع
ملكنا اما خذوه ومضى **٥** كل من يعلم انه حبوب
مداخره ومن لا لزما **٦** نذركه وظل ان تلجأ
لحرم ومن من عدم **٧** وشق انرا احد معلوم

من اذا حج من الصوم استلج الامعاء يدفع للاستين مسكنا او فقرا سين مدام
التي على اس عليه وسلم وهو ملل ذلك بالبعد اذ في جيل الملك كمن يذ في النظم من
زادته على انه لو وضع الملك بين مداخره بين مسكنا وقال ملكك هذا اقتلوه
باز ولو اخرجهم الى قسمة لطفه مونه قسمة اما لو قال خذوه ونوى الكفار فاختاره
بالسوية اجزاه وان اخذوه بالتفاوتة فكل من علم انه اخذ مداخره وشرط
في لطفه مداخره فانه ادرك ذلك وما ذكرناه من الامعاء لا يطرد في كفارة الغل اذا
يجوز الصيام بغيره الكفار في دمه ثم ذكر العيب الجوز للاختال من الصوم للامام
ومر الجوز او حصول شدة شديده كاللحم والارض الذي يدوم والحكي على الاكثين
اعتبار كون الذين لا يرحي زواله **ل** الامام والغنى الى وغيرهما يجوز من

يدوم شرور في قال النظم وصحة في الروضة من زيادة وتقول **النظم** وأصله يدوم
 خذ لها وقولها في الماوي لترب لانه لم يند دوامه يدوم وير الحاسبات الشفق المصروف الذي
 يثق معه الصيام مشقة شدة وان لم يعلد في رمضان ولو كان عليه اللعج ويجوز
 الصوم بحكي النور في غز القتال والماضي والتعوي له لمزومة الشرح في الصوم
 ناذاجه انظر خلاف الشفق المصروف العظم والاحتياج لملا يقيد بالافراط والاعتدال في الجملة

باب القذف واللعن

قذف سوي الماوي الكيفه **عذو الرقيق** الماوي العنيف
 من الكيفه **عذو الرقيق** الماوي العنيف
قذف سوي الماوي الكيفه **عذو الرقيق** الماوي العنيف
قذف سوي الماوي الكيفه **عذو الرقيق** الماوي العنيف
قذف سوي الماوي الكيفه **عذو الرقيق** الماوي العنيف
قذف سوي الماوي الكيفه **عذو الرقيق** الماوي العنيف
قذف سوي الماوي الكيفه **عذو الرقيق** الماوي العنيف
قذف سوي الماوي الكيفه **عذو الرقيق** الماوي العنيف
قذف سوي الماوي الكيفه **عذو الرقيق** الماوي العنيف
قذف سوي الماوي الكيفه **عذو الرقيق** الماوي العنيف

قذف سوي الماوي الكيفه **عذو الرقيق** الماوي العنيف
قذف سوي الماوي الكيفه **عذو الرقيق** الماوي العنيف
قذف سوي الماوي الكيفه **عذو الرقيق** الماوي العنيف
قذف سوي الماوي الكيفه **عذو الرقيق** الماوي العنيف
قذف سوي الماوي الكيفه **عذو الرقيق** الماوي العنيف
قذف سوي الماوي الكيفه **عذو الرقيق** الماوي العنيف
قذف سوي الماوي الكيفه **عذو الرقيق** الماوي العنيف
قذف سوي الماوي الكيفه **عذو الرقيق** الماوي العنيف
قذف سوي الماوي الكيفه **عذو الرقيق** الماوي العنيف
قذف سوي الماوي الكيفه **عذو الرقيق** الماوي العنيف
قذف سوي الماوي الكيفه **عذو الرقيق** الماوي العنيف

وله ان كان له النفي وان امكن نفيها عنه والحق القدر وتبين في النظم على ما جاء وغيره بان
يكون كذلك وله اسباب **١** بان تعريفه لم يذكر ويصدق بها **٢** بان ان يصح من غيره
وهو من زياده النظم **٣** بان استيفان ذكره في ظهور غيبه ذكره بان يري المزمع بامعه
في حلوله ولا بد من ارجح الامر الاستفاضه والحقه **٤** بان رايها معه في تعاد
وتعدي النظم بشي لا يوجب بالمتصور انهم **٥** بان رايها معه مرات كثره في فعل الرب
واكثره في العاديه على قوله مرات كثره ولم يذكر الرب واسطه الثانيه الكثره واثار الارب
بقوله مود به اي فعله بالمتنظم القدر وهذا الامر لا يشترط مع الاستفاضه بل كل
منها كاف في جعل النظم زنا حاله انا قال الامام والغازي فتول **٦** النظم وتحتوي
ليس معطوف على قوله بل على قوله استفاضه وسلم ما كنت في العاديه في كونه حقيقه
المصدر وان يوجب له في الاشارة لخيريه بالحق في قوله ربي المتناهي وكما جاء في القدر بياح
له القدر في الولد ان يحق انه ليس منه واقتصار النظم واسطه على ابا حبه ذلك فيصور بل هو
واجب ويحصل من كونه ليس منه بان لا يراها احلا او يراها فاني الولد لا يكون من اربع سنين
او لا من حبه من الولد فان استبعد هذه الامكان كثر كان استبعادها يد العاديه حاد
له النفي ان وجدت مع ذلك بحاله الوفا كما صحه في اصله اوضحه كثر المخرج في الجود والشرح للصبر
حل النفي مع وجود الاستعداد دون بحاله الوفا ومن لم يحب الله الاثر من ان الله لم يخلق
٧ النظم لا يخلو له النفي يكونه كان يطاوعه ولم يعلم **٨**

٩ مع اللعان منه وهو مستبعد **١٠** وهو على القلا والفرج وكذا
يقوله من من الخسر وفي **١١** ترجمه بوجاهين كشي
والفرج في الخامسة الفرزدك **١٢** وفي لسان العرب لغا شمس
ونكره خامسه بالغصب **١٣** باني واعتقاله مرجو وجب
امهاله لاه والاولى **١٤** في تخطيطه لذي اعتنا دا ولا
بعض جمعه وبالمقصود **١٥** في مقام مكره المعون **١٦**
ومن قبل المصطفى والمبهر **١٧** وصحة القدر للظفر

اللعان ولو كان النفي حقيقا لم تصح ادقته اي مات قبل اللعان وكان الثاني قد حدد
بعد القدر فان فصله في كماله يعني النصب لا دفع العقوبه **١٨** وفي الثاني كمال
اشارة الى ان النفي يكون على المور ولو اوجع لا بد من حقيقه منه الا ان يكون حلالا
اللاحه بل وسعة الا ان يقول عرفت انها حائل وانما عرضت عن اللعان وجها للاجهاض
بأنه في اللعان فان حقيقه يستحق حقيقه انتهى **١٩**

٢٠ من جعل واشتاه شرط **٢١** من جابين اعتراف من يظا
ومع امكان لحوقه الولد **٢٢** **٢٣** اد الثاني فيه المختار
ان كان في الكاح ان يمال في **٢٤** هذا ولو سبق حقه القدر
او استأجر عنه من ومن **٢٥** حيث صدقه او الكذب قطع

٢٦ ان الذي الولد باللعان ثم استخف حقه ولا يحق الاستحقاق الصريح ومن الحكم ان يهاب
من قال له سكره به فيقول في جوابه امين ومن هذا يعلم انه لو قال ذلك قبل اللعان
لا يكون له الا من **٢٧** **٢٨** ان يعرف له ولد اخذ ويروي حمل المتنبه جزا له اسعرا او اسعرا ما اشرك
او وثا له الصير وهو الضرر هذه الاخيرة من زياده النظم فانه لا يتصور الاستحقاق
وتدبر في النظم من شاعه قوله كذا في اخره ان اسعرا ان ذكر الصورة الاصح في اللعان
ان **٢٩** اما ان يكون له ولد وحصل تلك الميراث وهو محلي قوله **٣٠** النظم بل يرد المايه
ان يخلو حصوله تلك الميراث كذا في قوله امه ثم انبرها مات بولد وامر ان يكون من الكاح ومن
تلك الميراث باللعان **٣١** لان في احد التوسيع دون الميراث والولد ان اللذان
من وضعها اكثر من سده اشرف وان اسحق اخذها او سكت عن المبادره لغيره لم يصح نفي الميراث
لحقه النسب **٣٢** في من جاني اللعان دفع العقوبه عن القادف سوا كانت العقوبه
حقيقا او تزويرا بل فاما ما تضمنه القادف وهو ما علم فيه صدق القادف او كذبه فانه لا دفع
باللعان كما سياتي ويشترط كون القدر منه غيرا به هو اكلته وزوجه ويعتبر كون القدر
بوملي وموصوف كما سيذكر في الايات الاية انتهى **٣٣**

٣٤ من جعل واشتاه شرط **٣٥** من جابين اعتراف من يظا
ومع امكان لحوقه الولد **٣٦** **٣٧** اد الثاني فيه المختار

مجلس

ذوق في هذه الحيات حكر المناجات وحيات الموت بعتر الورع قدسية
التركة والطوبى لذلك من خرب الموت الثاني كان كل من في صوا احداهما ان يكون ورعه
الموت الثاني من الماتق روح عصية في الدنيا وفي الوارد من الثاني ذو فرج الاول
وذكر له مثال احد هما الموت امرأة من زوج وانين عريه فرجوت امره انين
من اعبه فالزوج الرع والثاني لا يني **ثانيه** ان موت رجل عن زوجة وثلاثة بنين
من غير هاتر موت احد من عن الاخرين فالزوجة والبنين الباقي للابن **الثالث**
ان يكون في عصية في المسلمين وموت ذو فرج من الاول وفرجه قد رعوها وذكر
له مثال ايضا احد هما موت امرأة من اخير احدها اما من في الحركيات
ويج من في الروح التي لا يني في الموت في عي الاخرين فان اهل البيت في من
سنة وتقول في نصيب الماتق لاني سنة في سنة منقرض الفكر وبترك
العلول ونفس الماتق في الزوج والاب الشقيقة ففصم في هذه العلاف مالم
نك الزوج الاخوات الشقيقة قامت فها نزل من الاول ثلاثة وليس قد رعوها
فصم المسلمين في الطريق لانه **الثالث** الثاني ان موت امرأة عن اخير لام واث
شقيقة وهو من قول النسطر كنت وروح وام لم يترك الروح اخيرا فموت
الفتى المذكورة عن المذكور في الاول من سنة فتقول في السنة وعن الشقة
ثلاثة وهو قد رعوها في الاول في ذلك العول ونفس المال على سنة لا خيرا
سها في الامهم وللزوج ثلاثة **وقول** والماي والملك من في الاحوال
الثلاثة فصم كل واحدة من المسلمين فان نفس مالم الميت الثاني من الاول
على ماله صحيحا كان موت عن زوج واختر لا يموت احدها عن الاخر
ومن يتك اليك في الاول من سبعة والثانية من اثنين ومهام الميت الثاني من الاول
اثنان وان لم ينص في ماله من اكسوها به على سنة ان اثنان في السنة

[Faint handwritten notes at the bottom left corner:]

المناجيات

الموصية اركان اربعة الوصي نفسه فيه التامة والتكليف والبريد كركان
لتكليف استغناء عنه معه في المحرصف النص والجنون مطلنا وبه
ايضا احرار وخرقة عارته السنية والكافر قطع وصيته ولو كان الكافر
حر يا **الثاني** الوصي له فان كان خصة عامة فالشرط ان يكون غير معصية
له مثل حرية كالوصية للاعتناء بالاشغال لونه موجد البيع الوصية للوالد
ببيع البيع الوصية لاحد البطلان **وبشروط** ايضا لو اهدا للملك من
موت الوصي فلو اوصى بعد نكاح اي من قبل موت وصية الوصية
له وان لم يقع بها استلامية لبيده وقد تقدم عبارة الظاهر وامرله

[Faint handwritten notes at the bottom of the page]

البر انما كانت الوصية به وبغيره سرياناً على من كان له في ذلك الوقت من المال والنفقة
ولا ينظر اليها في قول المتقل يخرج بذلك الوصية بحمل القدر والنفقة
ولا ينظر اليها في قول الوصية بأحد العبد من الغنم في حمل للوارث ولا
توجد في موجود فقير الوصية بما تحمل هذه الحارة والداية وبالتمام
مؤنة وموتة وبفضل الوارث في النفقة مما حقه على صفة او مع غيره
بشيء مع ما سلك الطبل وبغير مال كالزبد والمزج الحزقة قال ابن الزينة

الموسم

جن اوله واخره ورجع به القاطن وقال الاقرب الى الاشبه باصل المذهب ومنه
 الامهال المتواتر وكذا لو لم يتواتر كان خرج الطاعة غير مستحل او بشدة اوج
 او بوجه دمر الاعضاء الشريفة كالنكاح وحسن لان الواسع او اعمد
 ومنعه التورم فكل ذلك محوف **ومن** الاخر انك الخوف في الوقوع في اسر كراه
 عادتهم قتل الماسير **والخوف** القتال اي من متكافين كذا الفرعان من
 التكافؤ والافلا حوت في حق الغالبين قطعاً **والسنة** للرجع او التسام وحي
 اصل الروضة في الودعة اذا ادرى من رضاهم قال وحسن ليعمل لزمته التوسيع
 بما يقتضيه ان الحبيب للقتل كالقتل لم ذكره في المهمات وقال تنح
 الامام البلقي طهره كالم اصحاب ان الحبيب للقتل ليس كالقتل له ولم
 ارادوا منهم صرح به وان ذلك كلامهم عليه والذو وحكي ان عند السلام اللان
 في شرح ابن الحاجب عن الشافعي ان الحبيب للقتل ليس محوف فاما المبرر
 الى القتل انتهى **ومن** الاحوال الخوف ايضا اضطراب المكي المحرر حين
 راكب السفينة **وطول** الحامل وبعد الوضع بالقتل السببه وله بالقبض
 اذا حصل من الولاده جراحة او ضربان سديد او دم **والثاني** المقتة كالو
 عند التولي في الحيض او في تعالجه انه غير محوف **ومن** الاحوال الخوف
 ايضا طهور الطاعون وان لم يصبه شي **ومن** الامراض الخوف ولو قد بها
 مع بقية الامراض كان احسن المي اذا طبقت لم يطر ان يرد على يومين
 كما دل عليه قوله في غير الخوف ومي يومين كفي في اصل الروضة عن
 المتولي والفقير انه لو اقبل الموت حتى يومه او يومين كان يرد عنه قبل
 ان يحرق تنزلنا بخوفه وحسب من الثالث او بعده في راس المال
 وفي معنى طماننا ان يكون ورد اوهي التي كل يوم او غدا في الثاني يوما وتقلع
 يوما او ثلثا ثاني يومين وتقلع يوما او في الخوف في يومين وتقلع يومين
 فان كانت ربعا وهي التي ثاني يوما وتقلع يومين فليس محوف **وليس**
 بصرح النظم واصله بالثالث والآخر وله بها ميو مان من استنباط الروح
 وايضا في الخوف معنى الحب والذبح اشهد منها **وراد** في النظم في الخوف
 امرن احد مما شبه النزع وما ادري ما اراد به **تأنيلا** الذي وهو يسكنه
 الدال ذابص القلب **وليس** من الخوف المحرر ورجع الغيب كذا الشكل
 حال المرض اعترف لونه محوف فاخبار طبيب من اهلين للشهادة في فسخ الكافر
 والناسق والعبد ولا يكتفى بالنساق ولو مع رجل الا في الاطلاع عليه الرجل من

امرا

فيكون فيه خبر النسوة التخصات وان صح المريض براء مما ظن ان فواتس
 حجة تصرفه ولو مات في الرحم الذي ظنناه غير محوف تنبى بطلان
 نصرة الذي يطل في المرض الخوف الا ان يحمل موته على انه فائدة وهو
 بضم الفاء فتح الجيم مدودة وباني شرح قوله باوصيت كذا مع ما بعده
اعطوا من باله جعلت وكفاية كذا صفت
والكت والتول من عيني **ولو** بعد اذ الوصي
كن وصاية او الوارث ان مات بعد الخوف **ولو**
وان له اوصي به فلو امس سببه بعينه **ولو**
قوله كذا الدابة في **قوله** ما قبل اصره في العلم
وقف محوف على ان يقتل **ولو** وحده لغنى **ولو**
تورث ان يملك وارث **ولو** لم يترك نسبه **ولو**
يقول مقتضى **لو** ارث **ولا** الذي عتقه **ولو**
 الركن الرابع ما كان الوصي الصيغة وهي الاحكام والصول والمحاب
 منه صرح وكافية فالصريح كقوله اوصيت له بكذا **والوصي** كذا واعطوه كذا
 او جعلته زوال والقييد في هذه الصورة الاخر بقوله من المالك
 في كلام الرافعي وانافه بعد خوف وهو الحق والكفاية لقوله عيقت له
 كذا **ومن** الكفاية الكتابة نص الوصية بان اقترنت بالنية وانما شرط
 القول اذا كانت الوصية كعقوب فان كانت لمعنة لم يشترط وتشرطا
 لون القول بعد موت الوصي في اسناد الوصية اليه لا يكون
 قبولها الا بعد موته الوصي وكفي بقول موت الموصي فان مات قبله بطلت
 الوصية **والاعتبار** الوصية للرفق قوله لا قول سببه ولو كان سببه
 هو الذي اخذ المال وكذلك لو اوصى لعبد بنفسه اعتبر قوله فلو ارسله
 باعتاقه بعد موته لم يعتبر قوله والمعتبر قبول المالك الدابة قبل اذا
 اوصى بشي لم يرف في علقها ويوقف موت الموصي على قبول الوصي ملك
 الموصي به واحكام المالك كالم اوصى له بانه لم يعتق عليه حتى يقبل الوصية
 به بعد موت الوصي وكذا يوقف على القول بقبول الوصي به وفقطرته
 فلو لم يقبل الوصية له بانه ولم يرد قتلها وارثه كانه الا واثمه
 بعد موته لم يرف ولده منه شي فانه لا يورث لحيب الموصي ذل من وارثه
 صرح قوله ولم يقبل المولى المذلول والحيب ان عن بعض الارث فلو صرح

الوصي

وارث الموصي

خبر

15. 10. 1900

اخطوا براعراوم

فَيَعْبُدُ الْمَلَأَ تَطَّ

وَالْأَشْجَارُ وَأَنْجَارُهُمْ

حالة طلاق من طلاق فعلا

إلى الأولى إذا قال أعظم عود

1875/12/15

1803

اعظم باله منها فان كان له حال على قوس البند ق

و دایة لغز و معنی و للمجاز و المراد الاصلی

ولقد عبر لا ينفك انتي وقالوا شامل اول

والكلب والمارد والتور^٩ يشعل النيران مثل اعطرا جلا

والكلب والمارد والتور^٩ يشعل النيران مثل اعطرا جلا

مأدبة تقتاتل العوس والغزل والحمار فيعطيه العوس

وأوفال للكر والفر من المفسرين والعمل حال على السيف

اعلم من هاروقاه الزوي وضعته الرافعي فلو قال من د

الوصية في اقله الفصحى و ما راع فيه مستحقنا الا ان

الحجاء العربي مالك وهدى الله له نور ووفى على الوعد
بعضه البعض كانا طالبا في جامعة القاهرة على يد

تَبْلُغُ حَالَتَهُ فِيهِ وَتُؤَدِّيهِ إِلَى حَالِهِ فِيهِ

الذي هو العلم بالحق والعدل

علم الحرف بالاسماء التي يعبر عنها الحرف والاسماء التي
تتألف من الحرفين والاسماء التي تتألف من الحروف الثلاثة

اعرف يا منة بل خرج عنها البرك المستودعات

الغالب ولا يرضوا لما اكمل خلقه

وہابی دکن کے ان کے

عبد الرحمن

في الفقه وليد له قال في الصحاح وفيما قالوا لا يمان حارة رواه رولة الشافعي
وقال المؤوي الصواب ما قاله الغزالي **الرابعة** لفظ الشافعي بينا ولد الغزالي
والعزود الذي هو المني والسلم والمييب وللرازي لفظنا الشافعي وهو صغير السن
من البضار والعزود كان كان والني والعناق وهي صغيرة السن من العزاد كانت
أبني كذا أحمد الصبيد كان قال في المصنف وهو خلاف منصف الفقه وقول صاحب
التعريب وأبني العزاق ومعظم المرواية وحالات ما صرح به الأصحاب كقولهم اختار
السكي أيضا أحدا صدق الاست **الخامسة** لفظ الرقيق تناول الكل أن
الذكر في الآتي والخشي والكبر والصغير والسلم والكاف والسلم والصغير

ويشمل الصغير سبكا في **عشر** أن يحتمل
كقوله لولها وأبني **بأش** أن يكون
وهي الكل لمي والدخ **يقول** أن كان
أعقوا التورث **في** **بطنها** **تلقف** **بأش**
وجز الوارث **في** **بطن** **بطن** **بطن** **بطن**
رفاقه **وتلقف** **بطن** **بطن** **بطن** **بطن**
ويجب **بطن** **بطن** **بطن** **بطن** **بطن**

فيه مسائل الأول اسم الفقه يشمل السكس وأم للسكس يشمل الفقه ولو
أوصى للفقه خاصة حاز صفة المسكين والعكس ولو أوصى للصغير عرف
لهما عما يسيل النصف **الثانية** إذا أوصى بولد فلامه فأن يولد من
ذلك فأن لا يفضل الذكر على الأنثى فلو أن جديت من ولد من ولد من
قال أن كان حملها علما فاعطى كله إجماع على الوصية ولو أنت بقلاتين
أو غلاما وأبني بطلت الوصية كذا في الوجوه قال الرازي كذا في الخلاف
فيما إذا قال أن كان حملك ذكر فأنطلق وأن كان أنثى فقلقتين فلو لم
ذكرن وحينئذ أحدهما أنطلق والثاني فقلقتين فلو كان
حلمس حملك ولا فرق بين البهاجن وبين جملته بنفسه المذكور للغلامين منها
وهذا إقطاع الفرج الزاير قال المؤوي وهو المختار ولو قال أن كان بطنها
غلام فله كذا في ذلك غلاما حاربة استخف الغلام فلو أنت بقلاتين بغير الوارث
فصرفت إلى بها شافعي أهله وأوصى فيه وجه أن الوصية بطلت بغير أن
التكثير ينضم المؤيد وأبني في النظم من زيادة بقوله وقد قلنا بطلت
فما فموسى ما أخرج **الثالث** إذا أوصى له بأحد أرقابه تخير الوارث

بغير

في الفقه وليد له قال في الصحاح وفيما قالوا لا يمان حارة رواه رولة الشافعي
وقال المؤوي الصواب ما قاله الغزالي **الرابعة** لفظ الشافعي بينا ولد الغزالي
والعزود الذي هو المني والسلم والمييب وللرازي لفظنا الشافعي وهو صغير السن
من البضار والعزود كان كان والني والعناق وهي صغيرة السن من العزاد كانت
أبني كذا أحمد الصبيد كان قال في المصنف وهو خلاف منصف الفقه وقول صاحب
التعريب وأبني العزاق ومعظم المرواية وحالات ما صرح به الأصحاب كقولهم اختار
السكي أيضا أحدا صدق الاست **الخامسة** لفظ الرقيق تناول الكل أن
الذكر في الآتي والخشي والكبر والصغير والسلم والكاف والسلم والصغير

بأشاء منهم فإن نكثوا أكلم قيل موت الموصي بطلت الوصية أو بعده
انقضت الوصية فإن ماتوا وقبلوا الأوصياء بعض الوصية كذا اطلعت
أيضا وحدها إذا كان قبل موت الموصي فإن كان بعد فلو وارث
تعيين الوصية فأحد الموتى حتى يجب على الموصي له مائة تخيير الب
وله قيمة المقتول **الرابعة** إذا أوصى بصرف ثلثه إلى شرا رقا وأعتاقهم
فأقل ما يصدق ذلك ثلاثة قال الشافعي رضي الله عنه والاستكثار
مع الاسترخاء من أولي الاستقلال مع الاستقلال فإن لم يبق الثلث
الابيض رقبه لم يستر بعضه وورد الثلث إلى الوارث وكذا إذا
اشترى رقيقين وفصل ما لا يكتفي رقبه لا يشترى به شقص بغير الورث
ولحق العزاد بهذه الصورة شرا الشقص وما لا أثر الرفقة البه جعله
من العمل على الشفعة والمجاز وهو جائز عند الشافعي ووجه السكينة
أقرب إلى الحرص الموصي من العرف إلى الورثة وهذا يختلف ما إذا قال
أصغر في الثلث للبحر فإنه يشترى به شقص إذا لم يحصل به وقت قال
شعبا الأمام الشافعي هل المراد إذا فضل عن الرقاب الكوامل وفي المبدأ
أقرب من شقص سابقا كلامه قوله وقد صرح به وبصر شمرين مرج به

لو قال خير في فدان الحار **من** **كل** **أرض** **دار**
وأي **من** **أرض** **عشر** **و** **فمن** **أكل** **القرآن** **القرآن**
والفقه **أو** **التفسير** **والفقه** **والحديث** **التعير**
والسنة **للغائبين** **والرقاب** **للمكاتبين**

فيه مسائل الأول لو أوصى لغيره من مال ربحي دار من كل جانب وبحر ذلك
مائة وستون دارا وأوصى في النظم من زيادة أنه ليس المرعون بالنسبة
للبحر حتى يحسب من كل جانب **الثانية** إذا أوصى للفقه صرف لمأخذي
كل القرآن **الثالثة** لو أوصى للعلم صرف لأهل النفس والفقه والحديث
وقوله لا التعير من زيادة النظم ولا يدخل في أهل الحديث الذين يسمعون الحديث
ولا علم بطرقه ولا بأسا به الرواء والمثلون لأن السماع الجرد ليس بعد **الرابعة**
إذا أوصى للسبيل أنه صرف للفتاة أي الذين خولوا في الديوان وطرسوا
الركوة الخامسة تحمل الوصية على أعطى المكاتبين فإن عاد الرق سدد المدفوع
أن كان باقيا **والسنة** **في** **أرض** **دار** **القرآن** **القرآن** **القرآن** **القرآن**

الخامسة **في** **أرض** **دار** **القرآن** **القرآن** **القرآن** **القرآن**
الخامسة **في** **أرض** **دار** **القرآن** **القرآن** **القرآن** **القرآن**

وفي خالد وبنه مري على الاصح تصدده للفقراء

فيه مسائل الاولى اذا اوصى لخالد والفقراء خازن اعطاهما كل منهما من ثمنه ان كان
او فقيرا **الثاني** ان اوصى لخالد والبرص او صير بل بطلان الوصية في البص
وتصح اوصية البص واشارة النظر من زيادة الى اوصى لخالد والبرص لم
يصرف له النصف بل اقل من ذلك فان في اصل الروضة ان فيه الخلاف
في الوصية لخالد والفقراء **الثالث** اوصى لخالد وبنه مري النصف الذي
لله تعالى للفقراء هذا هو الحق في الشرع الصغير وحكي في الشرع الكبير
ان الاستاد ابي منصور في الاصح قال لكنه لم يحسن التصديق بالفقراء بل
قال انه في سبيل ويصرف في وجوه القرب وحكي في الماوردي في هذا المذهب
وجعل اوصية الميراث في سبيل الله والبرص مع العترة في الثاني للفقراء
والساكنين **واشار** في النظر من زيادة بنه مري على الميراث الى عقاب الابن الذي
في محرمه وهو ما عرفت هذا النصف الورد الموصى واما اعطاهما الكل لرد
وجها في الرافعي وقد ظهر ان في ذلك اربعة اوجه

اقارب الاقارب مثل الذكر والذكر والذكر
والذكر من اقرب حضانة **قبيلة الاميران والذكر**
ولا من الام اذا اوصى بمصر **من مري على ذى الرحم**
اقارب في الرثة منوع **واقرب الاقارب الفقراء**
نصف الميراث بعد الموصية **فرد ودية على الفقراء**
نصف موهبة كذا الموقوف **ومعه الميراث بعد قبيلة**
اقرب قدم واقارب الميراث **وبالشافعي النصف للفقير**

فيه مسائل الاولى وهي من زيادة النظم ان اقارب الاقارب مثل الذكر والذكر
والوارث وغيره والسر والكل **الثاني** اذا اوصى لاقارب من غير مثل ولا وارث
ان عدم قبيلة والولد بعض الوارث واسكان الام جمع ولذا الوصية لم يثبت
لاستئصال المصطفى ولا قارب الشافعي في زمانه لكل من هو من اولاد شافعي
لاقارب من هو من ذرية الشافعي الا ان لكل من هو من ذرية الشافعي ولا يدخل
في ذلك الا واري ولد ذكر كان او انا وتدخل الامهات والامهات قال
الرافعي ان هذا الميراث من جهة التملك وحكمه في اصل الروضة عن بعض
المجتهدين وقال في المهمات ان العمل عليه لغير الرافعي بانه اظهره الذم
نقل وقال في المنهاج دخل كل قرابة وان بعد الامهات او غيرها وطاهر عدم

دخل الحداد والحداد ومطعم التولي قد خول الميراث ورجحه ابو
الفرج الزاهد الرافعي ولهما ان يختص بالام والابن بخلاف الوصية
لاقرب اقاربه فكيف يكون النصف اقرب الاقارب ولا يكون من الاقارب
وكان الرافعي اشار بقوله ان الميراث اظهر من جهة التملك الى الثالث
اظهر من جهة التملك قال السبكي الثالث اظهر بقاءه وعناقال ومجوده
استاد ابي منصور ارجاع الامهات على عدم دخول الميراث والامهات
منوعة فتقدم جنم الفاضل ابو الطيب وابن الصباغ والماوردي ونصر
المذهب في ذلك ختم وقال شيخنا امام الملقني انه المختار قال
ونصف في الام والعترة طاهره حيث قال واقرب قرابته واعدته
منهم سواء عليه حكي الماوردي يترك على دخول الامهات في القرابة
عن بعض الفقهاء وقال انه خطأ انتهى **الثاني** لا يدخل الاقارب
من جهة الام ووصية العربى في الاوصى لاقارب عربى كذا هو في الميراث
والمنهاج لكن قال الرافعي في قوى وظاهر نص المختص في خولهم واجاب
به اصحابنا العرفاء بكون الوصية النعم والطلاق في الروضة تصحها قال
في المهمات وعليه القوي لموافقة ظاهر النص وقول المختص قلت
وفي نقله ذلك عن لا كثر ينظر فان الرافعي انا حكمه عن العراقيين وحكي
الامام عن جمهور اصحاب عدم الدخول وانه اعلم بما لو اوصى
لذوي رجة فانه يدخل فيه اقارب الام سواء كان عجميا او عربيا **الرابعة**
اذا اوصى لاقارب نفسه لم يدخل في ذلك ورثته وهذا معنى قول
النظر اكراني واره منوع اي لو قال اوصيت بعد الموارثي كان وارثه
منوع من ذلك كذا سمع في الميراث والمنهاج وحكمه في اصل الروضة
عن السيد لاني والتولي والعزالي على هذا الوصية للميراث ومقابلته
ان الورثة بعد حوان يترك على نصيبهم مع الباقي لغير الورثة قال في الشرع
الصغير وهو الاقرب وقال في الكبير ذلك ان يقول وجب ان يحصر الوارث
بقولنا ان الوصية للوارث باطله لما افاقنا انها موقوفة على الحاجة
تقطع بالوجه الثاني وعبارته في الصغير والمختص الرافعي بقولنا الوصية
للوارث باطله وهذه العبارة قد تقتضي انه مقول وقال القوي
الظاهر لافق حريتها ان ما حدها وقوع الميراث ونحوها العترة
الخامسة اذا اوصى لاقرب اقارب ربه دخل فيه القرب والاصل وقد

إذا وصي لأكثر من شخص عن ملك الوصي لم ينفذ التنازع بينهما كالعقد المأذون
بالاكتساب العتاة فمضى عن ذلك ما يحسنه القيد فهو الورثة الموصى وأحصاء
السكنى ملك النادرة أيضا لذلك لا يملك غير المأذون وهو يرضى العين المأذون
وتدعى في الصحاح بالمأذون على شبهة مؤذون في الحكم من يكون عن غيره أو يملك
فمؤذون لأن الوصي له حق في التصرف كغيره المأذون عن المأذون وقالوا
أنه استشهدوا به على ما ذكره القضاة وحل عن العاقبة والمأذون أنه المأذون
ومعهم في المأذون المأذون وأما السكنى وقالوا للمأذون أن المأذون يملكه ولا
المأذون الوصي منعها مثلها في أن رغبة المأذون ومنعها للمأذون ولا منع المأذون
له من إجارته إلا إجارته الوصي منعته وليس الضمير على المأذون فقط وإنما السفر
به ولا يحل عليه ما كان يملك من بعده والمأذون مع الوصي منعته أن يملك
الوصية فالسناجور والمراد أن كانت المدة معلومة فإن كانت مجهولة فالوصية
لا تعد مدة عام فإن مرر بذلك العام حل منه ما أحقر فله من بعده كأي تعليق
الناهي حسن من المأذون وأحسنه وذكره المشيخي عباولة شعبة للمأذون
مطلقا أي لو كانت النفعة موقدة وهو معنى قول الظاهر والتداعي الوصي له
حججه أي تعبد به المأذون فإذا كانت الوصية موقدة فأنما تعبد به المأذون لا تعبد به
فإن يملك للمأذون له أحقره من القديم أو غنما من حننا معه يملكها وهذا اكتساب

[illegible]

الحمد لله الذي جعلنا من هذه
الاجزاء في الاثار والوجاهات
امد التوسعة في

اوہیٹک ویریم مانعہ و جب ای اوام بن چل

اور نیک و بریر ما فضل و عبادت او را بدین حد
سزاوارست که در هر روز و در هر حال

الحجج التي يجب ان تكون

H. آيات مثال انقسام عدم الباقي بعد جزء الوصفية على

2000

اور دے مسئلہ ادرشہ من تمام فیہ الوصیۃ

من ذوقه أحمر الوصا بالذوق

هذه البساتين ظهرت في زمانه، وهي تحوي من البساتين الجميلة
بعض البساتين بعد انما حوت في وقت من تلك القديسة

وَالْأَعْيُنُ وَالْأَسْمَاعُ وَالْأَفْئِدَةُ وَالْأَرْوَاحُ وَالْأَنْفُسُ وَالْأَبْصَارُ وَالْأَبْصَارُ وَالْأَبْصَارُ وَالْأَبْصَارُ

ياضرب اذن لانه قد فهم ان الضيق اليه
دليل المواصله اليه لا الي غيره

...



ش إذا اوصى من ثلثه شيز لثلاثين نصيبا ولا خرسه من الباقي بعد
 فرض المال المتخلف ستة ونصيبا للوصية سدس الباقي منهم من المدة من
 من المال خمسة والبنون ثلاثة لأبصارهم ولا خلاف في ذلك بل ثلثه من
 طبع ثمانية عشر من نصيب الميراث للوصية سدس الباقي منها وهو ثلثه
 وخمسة عشر على ثلاثة فثلث من نصيب خمسة فإذا زاد منه على الميراث لأجل
 الوصية فمما أحدهم على المال ثلاثة وعشرين للوصية سدس الباقي ثلثه والثلث
 من الباقي راعا لكل خمسة ان راعا على الثلث أقسم ثلثا على ستة ثلثا

لوقيا حمزا ونقصت اجمالا نسبة نقص الثالث على كل ما

احد مما ان يتم من الموصى هو تشييد بها لهم بتقدير الجارة العاوية والصف
والبلد والمسئلة من الجارة من سنة للوصية حصة لصاحب الخصب

فلا تم اقامتها ولصاحب الثالث حياها ما لا يحسد على الثالث بقدر والودعها

الموصى لهم حصصه بعض الثالث من الموصى وقد عرفت في كتاب المواريث

منها ثلاثة احرار وثلثون المساكين خمسة عشر ثلثها خمسة احرار وثلثون المساكين

ولصاحب التلک آمان از رفت الوردت ساقی لقم بقدر نیاز پیدا
بکل ارضی و آبی و اکثر اشیاء و نسبت المثال

وفاقی مضبوطی و فیذا علی تقدیرک التقدیر
منہ حاصلہ ماننا و فیذا لکام احازما و ثلثا

لنلذا جازوا بحول الله ذاعس حلات وعف ذرا

يقدر السابعة واجازة الكل ويعد لكل ودول النظم ان يدسها

ما حد صبا وان بدا خلا الفجر على الاكمة او تاسا صاب اعد صبا والاطم او

توافقاضب و فوق مد هسا في الاحد شير يقسم فيهم المثل والثلث والاربع والاصل
مريض با مد هسا في وفيه في الاحد على تقديري في الاحد في اوله و هو م ا و الن

تدبر في النعمة أي التقدير أن اللذان انصافا التفتحه وهو النعمان

والفرق بينهما حاصل من طبيعتهما لا من اختلاف المبدأين أو الوسائل التي يتبعانها

او ان كان له ثلاثة بنين وادنى من ذلك مثل نصيبا احدهم وغير نصيب باقي الثلث
 بعد الموت من الزيد فهو الثلث نصيب وثمان الثلث نصيب لزيد واعد النسيب
 الذي هو نصيب باقي العروة واذ كان الثلث نصيبا وثمان الثلث نصيبا واعد النسيب
 اقساما للثلاثين لاثني والافاصم الاربعة مع ضم باقي الثلث للاثني
 الثالث فكل من نصيب كل من خمسة واربع الثلث سبعة واكولته من زيادة
 فكل من يزيد الثلث اي يزيد الثلث والاصحراج الثلث على كل نصيب من
 اقسامها العروة والآخر ثلثا نصيب احد البنين واذ كان الثلث سبعة
 قالمال احد وعشرون قسما للعروة وثمان باقي بن زيدا والبنين الثلاثة
 ارباعا لكل خمسة قال البارودي ولقد ذهبت لثلاثة نظايرها طرفقة اخرى
 اصحرجها بالعروة وحررتا وهو ان يخرج المصنف في مسألة الورثة
 بعد نصيبها ثلثا نصيب باقي العروة استنطاق الورثة والمصنف على مسألة الورثة
 يعرف النصيب وانما مثل نصيب الموصي نصيبه ويزيد على الخارج
 من النصيب ثم يضيف الحاصل في مخرج المصنف الثلث ثم يسقط من المبلغ
 مسألة الورثة مع زيادة مثل نصيب الموصي نصيبه مرة فكمثال في
 يبقى وثلث من المبلغ قالوا في مسألة الموصي به وكل من سهم من المصنف ثلث النصيب

三

إذا أوصى بثلثة بنين نصيب أحدهم الأربعة الباقي بعد هذه الوصية
 فالباقي بعد الوصية ثلثة أيضاً للبنين الثلاث ورجل ثلثة أرباع نصيب
 خضع ذلك من نصيب الموصي يبقى لأربع نصيباً فهو الوصية تسط الرتبة
 كلها وهو ثلثة أيضاً وأربع نصيب أرباعاً تبلغ ثلثة عشر لكل ابن بعد
 بقى واحد هو الموصي به أعني أحد الأربعة وكل واحد واربعة واربعة
 وأربعة أجزاء حركاً فربعة حق والاربعة
 وأربعة أجزاء حركاً فربعة حق والاربعة
 فالثلثة وأن لم يخرج حق
 في ثلثة أجزاء وقد نقص
 فاقس مع شريك
 عدل بين شريكين
 وبنه بعدل أيضاً أربعة
 خرج عند ربع البكر سهم

أما اعتنى ثلاثة أعين لأملاكه عندهم وفي أحد هم بعد الصلوة جاء
الشيخ مائة وقيسة كل منهم مائة والربع الواو ذلك والتخرج بعد أن
زيادة الظن أقرع منهم فإن خرجت فرقة العنق انصرفت للثأر عن وجه
كسبه وإن خرجت لغيره عنق نزعوا الرقة لغيره تلك وأجرت لغيره

مع تنفيذ الوصايا ووجاهة **د** بونه انتقامه قلنا
 ومن قولهم ان وصايا الله في الطلوع ومن جها
 ان جها جده على ان **ا** انت او اشارة ختم في
 لسانه اسئلة بالثبوت **ا** ان كان ما لثبوتها وانما
 مطلقا لخطوة المال **ا** ججنا مسئلة ان جعل
 من مسئلة وان يكون كماله عدلا لا في الموت فالتلخيص
 وانما المال في غير الوصايا ولم اجد في هذا **ا** في

نص الوصايا الوفاة الموت وتنفيذ الوصايا وذكر في اصل الروضة مع ذلك رد
 النظام وانما هم ان قضا الدين معنى منه ان المصلحة وقد ذكر في هذا واقصر
 الظاهر اصله على صحة ذلك وذكر في الوصايا مستحب وقال الموتى بعد ذلك
 كان قادرا واعلمها في الحال فان كان عاجزا عنها وجب عليه ان يوصي بها وقال
 الواقع في اول الباب من بعده وديعة او في ذمته حتى يوفى بملء الفم
 او دين لا يرضى عليه ان يوصي به اذا لم يعلم به غيره وقال في الروضة
 المراد اذا لم يعلم بغيره حيث يقول قال في المهمات وهو كذا فان قيل لو
 كانت في الثبوت مع ان المتجه ان عليهم ان يوصيوا بالعلم فلا بد من جهة تقوم
 عليهم عند انكارهم وقال ايضا فان بعض ان الشاهد الواحد لا يكون
 الحق لا يثبت به وحده لكن البناء يخرج على وصايا الوكيل الذي يخرجه
 واحده والصحة الاثبات به وكذا الصحة الاثبات بها في احدى العدا
 مع انه لا يثبت بها انتهى **ومسئلة** في الوصية كونه حراما وكذا انه لا يكره
 التكليف هنا السعيا بما قدمه في الجهر قال السكندر وبعض الناس اذا اوصوا
 وصية المديرة فله بعض شخص تنفيذها فان لم يرضه الاما اقتضاء هذا
 الكلام وهو صحيح ومنعه ايضا محتمل فله المالك انتهى **ومسئلة** في الوصية
 على المطلق مع ذلك ان يكون وليا أصليا وصرا وطب والعدا وصيا ذلك
 موصيه في ذلك في معنى الطفل المفقون كما زاد في النظر على الحادوي وصح
 به الرافعي في آخر كلامه واستظهر في الروضة فظن لذلك في المهمات ان الرافعي
 يريد كره محكاة عن القائل في الطب وغيره قال وصح على النظار
 بصحتها على السفيه قلنا وذكره شيخنا الامام الملقب بغيره وما يجرى
ومسئلة من ان يصل الاب ما اذا اتاه الحد في اى وهو مائة الف
 ونعم من ذلك في الوصية على الطفل حيوان في العديون والوصايا

مردود

وهو كذلك

وهو كذلك فان لم يوص له احد فابوه اولى بقضاء الدين والمالك اولى بقضاء
 الوصايا يجوز تعليق الوصية وتأجيلها ومن ائتمنها ان تقول اوصيت اليك
 الى بلوع ابي اوفد ودرين فاذا بلغ او قد عجز الوصي وصية اشارة
 من اعتد لسلته ولا بد من كون اشارة موصيه تاسر به في الظاهر من اوصيه
ومسئلة في الوصية ان يكون تصرفا ماليا فاقدمناه في قضاء الدين بقضاء الوصايا
 واموال الاطفال يخرج بذلك ترويع الطفل فاصبح الوصية به وتنشيطه
 بما يخرج بالتسليم ونحوها واذا اطلق الوصية انصرف الحق المالك
 دون التصرف فيه كذا في الحاوي للزلاحي في اصل الروضة وهو الذي
 في التمسك ولم يخالفه الرافعي ان كذا التصرف ايضا والمراد باطلاقها ان يوصي
 اوصيت اليك في امر اطلاقي فلو اقتصر على اوصيت اليك لغير ذلك السكندر
 فيه تنزل التمرات ولكن ليراه لاحد **ومسئلة** في الوصية لغيره اوصيا
 كونه حراما واثار بقوله جميعا الى ان لا يصح الوصية للغير وهو كذا فان السعف
 ليس حراما **ثانيا** كونه سلبا ان كان الذي اوصى به سلبا فصحت وصية الدين
 الى من يشترط كونه عدلا لا في ذمته ونالك الاما لا يدين المالك عدل في دينه
 اما لا تطلع على شرايعهم المن جعفر ومن لا يرضى باخلاقه عن اوصيه من بعض
 مدرك هذا ويصير بسببه عروجه الكا فاما ان يكون ذيقا مطالع على شرايعه او
 كان قد اسلم منهم من يوصى عدل رضينا وهو خير شرع القائل انه يرضى لو اذى
 ذمى الى سلم وجعل له ان يوصي فالمجتهد حوا اوصيا **ثالثا** لونه كافيا
 المصروف الوصي به **رابعا** كونه عدلا وفيه من ذلك اشتراط المدع والعدل
ومسئلة ايضا ان لا يكون الوصي عدلا والطفل كاحكامه الرافعي عن الرافعي
 واخرين فانهم حضروا الشرط بلقط محض فقالوا يفتي ان يكون الوصي حيث
 تقتل شهادة على الطفل واستلطف في المهمات من ذلك اسرط كون الوصي
 الموصي من سلب الوصي عليه حتى لا يصح وصايتة التصديق على اليهودي والوالي العوام
والجواب وجوده في الاوصاف عند موت الوصي وان لم يكن تنصفا
 قبل ذلك واليه اشارة في النظر من رداه على سبيل التاكيد بقوله فاعلم الماضي
 واحكامه كذا في المهمات ومتنصفا انه لا يكتفى وجوده عند القول وان كان
 وقت تصرفه له خوف الولاية لموت فانه وقت تسلطه على القول قال السكندر
 كلام الشافعي والكاثرين قال على اعتبار هذه الصفات في جاني الاسم
 والموت وقيل يعتبر فيها ايضا ولا يشترط في الوصي البصر فتح لاي هذا

مقول قول النظم بصير الاولاني سواء كان بصير الام لا ولا الذكورة فتم
 وام الاطفال اول من يبعها وقال الرازي ان هذا يبعد ولويه الوسا بها
 ونصب القاضي ياها وكذا صرح بان القاضي ان يبع المراهقة المراهقة
 البسيط والروابي في المهرية الفسالة بعينه فيه ومساوه الكال
 من مباطط الخ جها دوعرها **او هو الى اسن كزنا وبقلا ما ويا ويا**
داني ويا الفان زود فوط **بذلك والثاني استدل المهر**
عبد ذاك وان مختلف **لحظه هذا اول المهر**
نيل المهر وفرد خلا **مرد الى تحت دالي**
بذلك وهذا دون زيد فله **او مع اسن او فدا القراء**
 اذا اولى المهر دفعة واحدة ولم يعمل قبل من المهراد بالقرين بل شرط اخذها
 او اتي وحسب ان يتعدا ولا يفردا حدها بمهر ولا يحد ولا يحد الواسي اليها
 واحدا بعد اخر وقبل وقال القوي في هذه الثانية يفرد كل منها بالتصريف
 وقال الرازي الاعتدال على الاول وقال شيخ الاسلام القوي الذي اعتقده راد
 اليه ما خرج به القوي وهو المهر ان ياتي بالزوجي احد من دفعة فباني فله
 الامام وليس المهر بل فلهما العقد بماله صدوره عن رايها وان باشره احد
 او غيرها بامر قال القوي وغيره وبحل وجوبه الا حتم امر الاطفال في المهر
 وتفرقة الوصايا من المهرية ومقتضى من ليس له ذلك حسمه ما يرد الوداع
 والغصوب والمهراري وتغيره وصية نصية ومساواة في التركة حسمه
 منها المهراد به فان لمسا حسمه الاستقلال احد قال الرازي معناه ونوع
 المدفوع موقعه اما حرا او اقل من المهراد ملبس واخفا فانه كزنا ومساواة
 ملكي بحسبها قال ويحتملهم ما هو كالمهر فانه كزنا في ماله حوال المهركون
 في سائر المهرات اي من اطلاق او من غير ما حتم الوصايا وهي ونظير ذلك
 اثنين ينظر احتياهما على التصرف عند اطلاق وان مات احد الوصيين الذين
 شرطتا احتياهما وهو مرد النظم بقوله فوط ومنه الاطراف وهو الذي يوزن
 صغارا بعدل مكانه بحره او ان يشترط استقلال من يبيع منها المهر بعد موت
 صاحبه فلهما مختلفا في المخطوطات التصرف تولد القاضي دونهما وبحل في الحفظ
 اذا كان المخطوط عن منقته ان كان منقسما فربما فان تنازعا في تعيين
 النصف المخطوط اقرع بينهما على المهر في اصل الروضة وليس في كلام الرازي
 ترجيح المألو وهي لو اكد بعد اخر وقبل احد من دفعة فلهما المهر في المهرين الاولاني

الخاص

ل واحد بعد اخر وقبل احد منها فقط ان يرد بالتصريف الاولاني
 واحد ثم يقول صحت هذا الى الاول قبل الثاني فقط فان المهر قيم واحد
 تمام الاول ولا يضمن الثاني لاسمه وان لم يضمن من لم يضمن الثاني
 وان قسلا جيعا معي الوسيط انها بشرط كان قال الرازي وبشبهه ان قسلا الاول
 وصي والثاني مشرف **وصدق الوصي هل كان وفي** **مقدار خرج طلب**
لاموت والدوره المال **قلت كذا القم للاطفال**
 اذا ادعى على الوصي الحياة فالقول قول له يمينه في انكارها الا ان يقول بعن
 ما له الحاجة او يخطه ويكر المهر بعد رشده ذلك فالراجح تصديق
 انكاره لان الاصل استمران المهر وكذا لو يصدق الوصي في قدر ما اخرجه
 على المهر ومن النظم بشرط ان يكون لا يتاويله ان اشار في النظم من راد
 بقوله ما يصدق وهذا اخلاص ما اذا ادعى موت والده من سنة وقالت
 المحرر من نصها وانفق على الاتفاق من حين موته فالصدق في المهر
 لا مكان اقامة البينة على الموت والاصل عدمه من ذلك التاريخ وكذلك لا
 يقبل قوله في دعوى رد المال بعد الرشدا لا بينة تبين في النظر ان القم
 الذي ينصبه القاضي في جميع ذلك كالموصي والله اعلم **باب الوديعه**
اودعت توكل بحفظ المال **بمعين المهر بالثالث**
لان طرا حولا اهل البلد **بالمال الذي دفعه وحده**
ذا الخالد او كليه بالقاضيا **قاله كذا كذا**
بغير ايضا ان ياتي **عدو طرا او مولي لم يرد**
او كذا المودع بالثاني **خليفة فارة وثار اراي**
حررا اقل او يخطه فلهما **او يخطها بغير يمينه**
بالام او يشر بموت بالعتق **كلمه للودع ان تعنا**
الواحد العين له او اتعنى **لان نواه كزنا بالثاني**
او يد الماخره بالان خطا **فكلا او عهده فلهما**

الاجماع وهو قول الانسان بغيره او دعتك هذا ان وكيل بحفظ المال فتعبر
 بها سائر القبول والقبول والتفويض من المودع واحدا
 الامانة لكن بعض المصنفين احدا هان سافرا بالوديعه وهو مرد الظاهر
 بالثالث وحدها لال او كليه في نفس الوديعه او مولا والقاضي عهده
 او عهده لا عند ففده فان لم يجد احدا من هؤلاء فسا فزها لم يضر وذكر الوكيل

الوديعه

جلال الحق سبحانه و تعالی

دینه اولام

والكل والكل بعد الفل
كانت في مدينتي وصوت
والجانب الذي في الصوت
او اذا خلا برضه فاما
او ضيقه ما كان في الدرع
وعجز المثل في المساحة
لكن قار على من غلبه
وكتبت اودون اذ اذ
ما كان في الدرع واحد
قلت واما الكرم لانك
بالعدا وغلبه الما كرم
في البر من جوارها
كنه وضاع منه لغصب
من خارج فطروا العكس فموا
مصاروا في موارها او ربح
فما كان في المساحة
وتخربا على من غلبه
وكتبت اودون اذ اذ
ما كان في الدرع واحد
قلت واما الكرم لانك

ويستكره المردود في الرد قبل ان يرد بها على الرد على
 وتكون المالك مع نفسه فالحكم في رد هو في نفسه
 وليس احد من السلف والفقهاء ان المالك في رد
 ومنها ان المالك الرد بها او المردود والمردود

عاش ما ان تلف من الرد بعة بعض متعلقاتها بعد ان قطع بها العبد واخرى بعض
 الثوب فبعض الكائنات كان غير متصل به كغيره من المتعلقات فذلك خطأ الم
 بعض سوى التلف **قوله** عن مالك في رد المردود على المالك كان عليه من
 الثوب عليه فبعض عليه فذلك متعلقا وليس في الرد من رد المردود من رد المردود
 وهو حتى قول الجاهل من رد المردود على المالك والناظر من رد المردود على المالك
 عند من عادت له وجوز في عبارة النظم ان يكون رد المردود على المالك في رد المردود
 حيث المالك المملوك واليا المملوك من رد المالك في رد المالك في رد المالك في رد المالك
 فلا يرد من رد المالك في رد المالك في رد المالك في رد المالك في رد المالك في رد المالك
 لولا وعقد المردود من رد المردود في رد المردود في رد المردود في رد المردود في رد المردود
 جعل الخطأ الرابطه اخلوا وتضمن بالاسم مال او جعله خارجا وتضمن باخذ الطول
 فلو ضاعت في الاول اخلوا في الثانية بالاسم ماله لم يرد من رد المردود في رد المردود
 النظم والعشر نفوا واستفت كل الرافعي ان المردود مطلق الربط وقد اتاه ولاه
 لو ناك في هذا البيت فقصها في الرد من رد المردود في رد المردود في رد المردود في رد المردود
 في رد المردود في رد المردود في رد المردود في رد المردود في رد المردود في رد المردود
 تخالفه جهات البيت مستنبه قال فان رد المردود في رد المردود في رد المردود في رد المردود
 ونحن نقول نقول مختلفا لم نرد وقال والمردود ان استنكاه الرافعي على وجهه لان الربط
 في الرد من رد المردود في رد المردود في رد المردود في رد المردود في رد المردود في رد المردود
 احزم منه وهاتك رد من رد المردود في رد المردود في رد المردود في رد المردود في رد المردود
 ان الربط في رد المردود في رد المردود في رد المردود في رد المردود في رد المردود في رد المردود
 حله الخطأ في الربط بالسبب الذي اختاره ولا يجوز في كلامه ان المالك في رد المردود في رد المردود
 رد المالك في رد المردود في رد المردود في رد المردود في رد المردود في رد المردود في رد المردود
 فربط ربطا غير متعلق وان كان لفظ الربط يملح المحكم وغيره ولفظ البيت متناول
 لكل من وياه والعرف لا يختص بموضع من البيت **قوله** عن مالك في رد المردود في رد المردود
 كان رد المردود عليها مصادرا او سارقا اي يعيد له موصفا ويصنع بالرد في رد المردود
 الرد في رد المردود في رد المردود في رد المردود في رد المردود في رد المردود في رد المردود

البغوي

البغوي وفيها ايضا اودع وقال لا تخبر بالخالف فسوقها الذي اخبره او من اخبر
 من اخبره ضمنه ولو تلفت بسبب اخر لم يضمن وقال العبادي لو مال رجل هل عندك
 لعلان ودبعة باخبره ضمن لا زكتم حلفا بل لو كان الدلالة من رد المردود في رد المردود
 امثلة تصحيحها ان يضمن في غير رد المالك او يضمنها **قوله** عن مالك في رد المردود في رد المردود
 مكرها على ذلك فلما لم يطالبته والرد على ذلك الطالم واستثنى السك من
 تصحيحه ما اذا دل شريك على من عده ودبعة فاكرهه على تسليمها فليها
 لانه والحالة هذه كمن لا يملك له ولو لم يملك اخذها الطالم لانه هو الذي وقضته
 وكيف يجعل هذا استثنى مع ان غير المسألة ان يرد من رد المردود في رد المردود في رد المردود
 يتسلم بنفسه لو لم يسل المردود مكرها وجب على المردود اخذها طالع الطالم
 ويقض على ذلك ميتا اي كغدا ان يملكه ومحت وتكره كفاية من رد المردود في رد المردود
 ما لعلان طلفت روجه **قوله** عن مالك في رد المردود في رد المردود في رد المردود في رد المردود
 ومنها بعد طلبة لانا ان يكون ذلك المثل لانا معرفه ان يكون كعول لانا
 الاضمار حاشه او ظاهرا او عام او طاعا فهو مملوكه ولو عدا بعد لانا احسن
 لتبين مثل ما لو طاعا في حق المملوك والرد بعة في جرائه لانا في رد المردود في رد المردود
 الوقت فبعد وليس فيه ان يرد من رد المردود في رد المردود في رد المردود في رد المردود
 في الضمان لم تلفت في عدة المالة وحكام الرافعي عن المول ومقتضى تأليه
 البغوي وقال البغوي ان الرافعي وحكم كسوف ولفظ الوسط شعرا
 ان ضات التاخير لتعد والوصول اليها فالتاخير وان كان لغرض الحق او غير
 بقوته فمن وبها بالتخليق لانه ليس على المردود سواها وليس عليه مونة الرد
قوله عن مالك في رد المردود في رد المردود في رد المردود في رد المردود في رد المردود
 جوابه قوله ليعندك ودبعة ومع كونه ضامسا لرد المردود واقام عليه
 سعت **قوله** في النظم من رادته على ان ماذكره هنا هو الصحيح بخلاف
 ما ذكره في آخر الوكالة من انه اذا ثبت قضاء الوكيل لم يضمن بعة التلف
 والرد قبل المردود ومع في كلامه ذلك الوجه وهو الذي صححه الامام قال
 الرافعي رد المردود في رد المردود في رد المردود في رد المردود في رد المردود في رد المردود
 فان كانت حصة الرد في رد المردود في رد المردود في رد المردود في رد المردود في رد المردود
 ان يرد له رد ما على وكيله من رد المردود في رد المردود في رد المردود في رد المردود في رد المردود
 الذي هو في مسكنه اي سقط باثارة المردود اذا تمكن من رد المردود في رد المردود
 فلم يرد له عليه **قوله** عن مالك في رد المردود في رد المردود في رد المردود في رد المردود في رد المردود

قوله عن مالك

[illegible]

على من شهد البارز في لاسي حسن الوجهة بمطابقا لبارز في لاسي حبه ان
كل من التمتع في الزمان والمزاج الحبه مع في الحبه حبه في الحبه
وحي الحبه من اساء الحبه ورايد الحبه الحله

والله اعلم بالصواب

والغفير القوم والعديد ولما هم في السبل

[illegible]

في حياته وسار بعده ليعلم المسلمون كبره النعمان وعظمها ويدرأسون ذلك فيهم
فأجمع لأصح به في العلم من رآه **الف** في ذوي العزب وهو خواصه والطلب
دون من غيرهم نوهل وانما الاربعه اولها في مناب اليد كمثل خطه

[illegible]

سنة يضم الصدقات والمصنف بعد حسن شاميل وكان في سنة ١٢٠٠
بعد ما عالج الروايات والولد العديد وبالجملة
لما ان شمل الفسار وفضل بعد من سار
مدرسة حسن والطلب هذا قاربت الروايات

و الحيز

سورة الفرقان

۷۵

في العرب الاسن بالاسن في
من اد وكثا محصا
من كل لغة عربية
ان اسن من سن والاسن
ومما اسن من الاربعة

أول هذه بقية استخرج في الترويض والصلاح
الباقى بعد الخس المذكور وكان للنبي صلى الله عليه وسلم في حياته منه ما إلى
خمس الخمس هو الآن للفاطم والماء من البساتين الثبوت في الدواوين يعزوب

أذا انشغلوا فاما يعطون من الزكاة فبعضهم يقول لا يعطون من الزكاة
وأولادهم يعطون وذكر في الجاهلي سكرتهم من الصف السائرة لا يذكروا المحاسن
الغالب على العبد واحد قال الرازي وكان في عهد الخليفة فاما الذين
يعمل بهم فكلهم الجاهل فبعضهم لا يعطون من الزكاة وأما الذين يعملون

والمناجاة في عسك القديسة على واثق اذا حلت له الخدمة فاما من حصل
كفاية الخدمة عبيد فيعطى له جناح اليه ويختلف باختلاف الجواهر
ويعمل المناجاة في ذلك مع قاض المرد المعروف بالملك في العز وراي

سأت وأعداد من المفاتيح اعطى بحاله ما سألهم الى ان بلغ النساء والزوجات
والبنات ويستقل البنون بالكنز والكسب والجهاد واستغنى المسلمون
عنه والسلك ان القليل المعتمد المدرس اذا مات تعطي زوجته وأولاده
ما كان في يده ما عدا ما هم يوفى بها في تعلمه وان فصل عن كفاهم ضربا لما في

لن يقوم بالوظيفة وهو بعيد في الأفق فالحق لصومها قرب وقال الصالح
لعون **وبعد** ترتيب الأجزاء في العطا على العرب من رسول الله عليه
عليه وآله بعد من هو في المطالب من الأقرب إليه فالأقرب ويقتضي

فإنه إن تقدم بعد ذلك من كان أقرب إليه ولو من غير الأنساب وكذا على
الواقع من المشي بعد أن يكون ترتيب الأصحاب تقدم الأنساب بعد
ترتيب على سائر العرب وإن طالع لفظ المشايخ موافقه له والحمد لله

الرسول على من بعد في الدنيا وبعد من هو أقرب منهم للمسلمين وقد
 العرب نحو الحزم واستوى أمان في العرب قد صرح بها الحسن في الأسس
 سلاما وحرمة كذا قالوا لا في وقال النووي على ما ورد في
 قد لا يبعد في السابعة الإسلامية فان بها وثائقه قد مر بالسب

هذا بعدد ما استامع في الاسلام فانها وايتها واما ما استامع

مجلس التعليم العالي للعلوم والتكنولوجيا

كانت عاقبة ما قدم بالدين ٩٩

195

بالقرب من

الملك الناصر المنصور
الملك الناصر المنصور
الملك الناصر المنصور

ما يدل على ان حرمانه من الزوجه بالكلية لا يجوز وخصصه لغيره في كل شيء

او تصديق الحكم او الاستفاضة في الناس

تابع الأصناف سبل الله في تطوع الغزوم لا يأخذ
 فناء ولو لم يزل ذا غفيرة وقرى تلك أو اغترأ
 والتفتات والسلاح الخمر أو السبل وهو السبل
 لأما ما يبع من ما أوصله مقصد أو امر أو أهله
 السباح سبل الله والماء في القاري المنطق بالغرور وقوة في المنطق
 ما الذي لا يأخذ من التي يغطي مع الغطاء لا التفتة الثانية له مدد وها
 وأقامته ورجوعه لا الزيادة بسبب السفر خاصة والغرس والسلاح أو
 يعارله الاختيار بأن يشترى خيل وسلاح أو قفا في سبل الله ويعاينها
 عند الحاجة وأما التفتة فأكبر في الألبان والى تسمية هذا ما يبع نظر
 فان اتقاع الموقوف عليه بالوقف ليس عار ولا يهينه ولا ينفق بقدر الاسم
 الثمن وهو آخر الأصناف أن السبل وهو السائر والمراد بالسفر غير معصية
 سواء كان سفره فريضة أو ما يفيط بشرط عساره أن لم يجر من فريضة ما يوصله
 المقصد أو موطن فيه باله ولا تمنع إعطاء فناء ببلد

لا تأخذ منهم وموسى بن
وسم منقود ولول ملك
يا مسوعوا وانما انتم
من طائفة ولد النصارى
وان على بعض مصنف ولا
والفعل من موسى بن الملك
الاسقط العرس والفتن
لذالك

فيه سائل الاول لا يجوز ان يعطى نصف من الاصناف الثمانية من حرجا الى
جزر ان يكون الحال او الكمال او الحافضا كما هو يعطى من هذه العادل ولذا يجوز لونه
من ذوي القرن وبه استدلال على انه لا يرد وكذا لا يجوز ان يعطى من اثنى
هو مرسوم برق سوا لان كمال الرق وسبعه او هذا في غير المكاتب كما تقدم
ولا يجوز اعطاء شخص واحد نصيبين بصفق استحقاق كالقيد في الغاربي
الثاني من تقدم من الاصناف ولذا كان تقدم في هذا الزمان خاصة مع وجود
وعليه ما روي عن علي بن ابي طالب في البلاء وتاوتك عبارة ما قال في العقد

五

بأنه لا ما فقد بعضه بان لم يرد منه أحد واحد أو اثنين فربما سبهم المقطوع من
الوصف على بقية الأصناف **وقوله** والنقل غير جدي التفسير بذلك من زيادة
النظم **الثالثة** يجب استيعاب الأصناف يجوز ان يكتبي بأكثر واحد وثلاثة
من كل صنف كذا أطلق في النظم وأصله وعمله فيها إذا فيها الملك والمخصص
المستحق فان انحصر أو لم ينحصر فإن فيها الإمام أو أئمة في ذلك وجه
استيعاب أحادي صنف والمراد بالاختصاص ان شهادته العادة صطهم
ومعرفة عدد نعمه وأئمة في قول النظم وفي آخر البيت الثالث هي الألفاظ
الرابعة يجوز التفصيل بمراحلة والوصف بان يعطى واحد أو اثنين أو أكثر
كما أطلقه الحارثي وقبلة في النظم به إذا فيها المروي أي فان فيها الإمام
حرم عليه التفصيل مع تساوي الحاجات لذلك المروي والمخرج ونقله الرافعي
عن الترمذ وقال في الرواية هذا التفصيل الذي في التثنية وان كان فينا في
التفصيل فهو خلاف إطلاق المهور استيعاب التسوية وقال السبكي كانت
إطلاق المهور في حديث كلام الترمذ في المال دون الإمام فلا يخالفه المروي
فيما قال وهو المختار وبواقفه كلام أبي الصباغ **الخامسة** حيث جاز التفاضل
من كل صنف على ثلاثة ما عطي اثنين فقط غرم للثالث أقل من قول قال
الماوردي فلو كانوا محصورين بين المال لحاجهم ثلاثة مثلاً غير ذلك فقد
حاجت **السادسة** يجب إخراج زكاة النظم كإهل بلد المال وزكاة
المال لأهل بلد المال فان قلنا بل بلد أخرى ولو كانت قريبة حرم ذلك ولم
يسقط الموضع بل يجب الإخراج لأهل البلد ثانياً وهذا إذا فرق المال فان
فرق الإمام فقال الرافعي بما أفتي كلام الأصحاب مرد الخلاف منه وما دلت
على جواز النقل لسوا المقرقة كيف شاء وهذا الشبهة قال وقال صاحب التهذيب
والأصحاب يجب على الباقي نقل الصدقة إلى الإمام إذا لم يزل في تعزيبها
فهذا النقل ورح في شرح المذهب النظم يجوز النقل للإمام والباقي ومالك
أن الصدقة إلى طرد الخلاف في الإمام أيضاً مستثنى من منع النقل أيضاً
كان له كل بلد عشرة أو شاه فالأصح جواز إخراج شاه في أحد واحد أو اثنين
الفتقن **السابعة** إذا فقدت الأصناف كلها في بلد نقلت الزكاة إلى
أقرب البلاد إليها وكذا يجوز نقل الكفارة والوصية والنذر لعدم امتداد
الاطلاع إليها **وإذا** في النظم المخرج بأنه يلزم نقل الزكاة عند فقد المصنف
أهل الخيام المستحقين منهم من معهم يوجد ثم تحتم

الأقاصيص

الحمد لله

نقل لا بد من **عبد الجواب فان استعوا**
بمنه الى من دونها **وحيثما يقع في السيرة**
خربة شرط المنقطع **في الناحية والمسورة**
 اذا كان ارباب الموال اهل خيام يتنقلون من ارض الى ارض في طلب
 كثر لهم من كسبهم كسبهم المتشاكلون معهم فان لم يوجد عند الجواب
 معهم احد من اهل الاستعانة نقل لا قرب الملاءة اليهم وان كان احد
 من كسبهم يجمعون عندهم الى من كان في قريتهم او منته على دون سائر القصد
 ان كان ينقطع حركه عن حلة فبصيران كغيره من اهل نقل زكوة احداهما الى
 الاخرى **في النظم** من ياد تعان الدار باقطاع اجارها من الاخرى في
 ماورج **والصدقات** **من يديه** **في** **النعمة** **في** **سماحة**
وصدقات النعمان **في** **المراد** **اول** **المراد** **والمكان**
من يوم والميراث **الذي** **المراد** **من** **المراد** **من** **المراد**
وارصد كل امر اذا فصل **المراد** **من** **المراد** **من** **المراد**
 فيه مسائل اوله في مستحق اوقية نقل الصدقات ذات يده او بصدقة وغيره
 التي يصغار او حرجه والصغار الغنم الذي **المراد** **من** **المراد** **من** **المراد**
 النقل ان يكون سراوا في القرب والجار وفي شهر رمضان وتقدم به المظلم
 القرب اول من تقدمه الجار والجار اول من تقدمه على القرب افضل منها على
 الجار ودخل في الملائن القرب من كرمه نفعه وكفانه في كل خرج المذهب عن
 يده حتى عن الجوار ان دمه القرب تكملة نفعه افضل من دمه الجوار
 لكن معنى نصه في الوصية لا قارب انما لا يتناول الجوار ولا يعم
 وخرجه في القرب وبه يبره انه في اصل القرب **في** **المراد** **من** **المراد** **من** **المراد**
 ليريد كرمه وانما قال الاول ان يداقري الزجر كالخز والخراجات
 لما اخرج وفي زيادة الروضة بعد ذكر مصان وكذا عند امور المهمة
 وعند الكسوف والمرضى والسور وكلمة والمدنية والعز ووجع والموت
 الغاضلة كسري الحجة واما العبد في كل هذه المواضع هي كد من
 امه **العالم** قال في الجار والمحتاج لا يفتقر في كل حال وصحة جدارة
 بحاله وقد فصلها في النظم فذكر ان من عليه دين اوله عليك منزله
 نفعهم لا يستحق له فذاه اى صدقة التطوع وتوفي ذلك الميراث في كل
 ان يحرم عليه القصد في ما يجمع اليه لغيره الذي لا يرحله وقاوت لفتنة

الحق

سنة

حيثما او حشا ابي مثل ذلك المصنفين في الذكر اما لو كان يحويب الذكر باقى المشي في الارض
 على زوجته فان ظهر بها على طقة لا مكانه فعند لوضع الحمل خلاف المصوح فلا بد على
 زوجته مطلقا وكذا تجب العدة على المدخول بها اذا اطلق طلاقا على من رآه وخمسا
 معه مع بقى البراءة وتعتبر لما اوجبه بلاءه اقراره او في مشهور اللغة لا بد جمع فله وتعتبر
 النظم بالعدو موافق للتدليل وبواقته قوله ابن البارى المزد اذا كان بمعنى الطهر
 فزول **الاعنى** **لما** **ضاع** **فيها** **من** **قرو** **ونسا** **يكا** **جمع** **العدو** **اذا** **كان** **بمعنى** **الحق**
 اقراره **لما** **قال** **عليه** **الصلاة** **والسلام** **مع** **الصلاة** **اليوم** **اقراره** **وقوله** **النظم** **بلاء** **العدو**
 من اصابه الصدق الى الموصوف وهو ذلك والعدو عند الساتع في العدة هو الطهر ولهذا
 فشن النظم بلاء العدو واصله به ولما اصابه في اللغة فالأصح أنه مشتق من الطهر والحرف
 ويجوز في قوله اظهار النصب على انه بدل من قوله بلاء والعدو على بانه بدل من الزور **وقوله**
لما **ابى** **عنه** **في** **مد** **ذهب** **السافح** **ويشتط** **في** **الاعنة** **اد** **الطهر** **قد** **ان** **كون** **محتشا**
 به **يترك** **دعي** **حرف** **فلو** **طلق** **من** **الحرف** **الحجب** **الذي** **طلق** **فيه** **قراءة** **في**
 الشرح الصغير انه الاظهر وفي اصل الروضة انه اقرب لما ظاهرا من وجهه في الميرور
 والنتاج وتصح النسبة وهو سنى على ان الطهر محتسب من دمه وهو المحج في الميرور
 واصل الروضة وحكاية في الشرح الصغير عن الأكثرين وفي اللوغى العوى والرومان
 وغيرهما قال وفيه خالفه لما سبق في الطلاق ان الأكثرين او نحو الطلاق في الحال اذا
 قال للتي انحصر انت طالق في كل فرد قال ويجوز ان يجعل ترجمهم لوضع الطلاق على
 جراه الرحم بالمطارد احتوتها الاما **المراد** **من** **المراد** **من** **المراد** **من** **المراد**
 المحتوشين ليس مرادهم الطهر بجمعه لانه لا خلاف ان نية الطهر تحجب طهرا وانما
 مرادهم هل تعتبر من الطهر المحتوشين ام يكفي الاشكال **وقوله** **دلو** **جلا** **دنا**
 اى تعدد الاثبات لو كانت حلا من الزنا لا تعد به اذ لا حرج له ولا فدية الاقاربين
 ان يكون في زمن الحرام وبعد نكاحه ان لا يملك الحيض وهو الملاح وعنه جمع الجوامع للروا
 ان الحرام اذا كان مجهول الحال حمل على انه من الدنيا **في** **المراد** **من** **المراد** **من** **المراد**
 ويطنه اولها من الملاءة بخلافها في سبب العدة وانما فيه لانها بخلافها في كيفية العدة
 فلا اطلاق اولها ثم فصل بينهما في كيفية العدة لكان احسن واسلم

في

وامرأة لم ترحض احلا **١٠** او نسيت اولخت لاغلا
مده ماس نسو العشير **١١** لها ثلاثة من المشهور
وما في طهر وليس احد **١٢** اكثر ثمرا ولين كما حد
وماسوي اكثر الحسناء **١٣** فان يخص قبل العدا الماوله
وايس قبل الكاح يطرا **١٤** فالعه استانفا بالاقسوا

تنبيه الثاني ان يكون الحال كما تقدم الا ان المرأة ليست من ذوات الملقا وذلك في صود
احد اما ان لا يفيض سلاسلها صعين ام بالغة بالسن لم تولد ولم تزف فاشا
نعم الزوجي ايضا انها بعد ثلاثة اشهر تاله بل حكي الراعي في اخر الباب عن قاضي البغوي
ان لا تحضر لو ولدت ونفت بعد ثلاثة اشهر ولا يجلسا التماس من ذوات الاقرا ولم يترك
ملازم هناك لكن ذكر في العدد ان التي طار لا ينفذ بالاشهر فاذا علمت بان ان هذا ما يقتضيه الاشهر
وهو مخالف لما تقدم **الثاني** المستضاة المتغيرة بالناسه للقدروا **الثالث**
الايه وهي التي لمخت قاضي ياسر عشر ثقا اي من الاربعين كذا قاله الراعي في المهور انه اقرب
الى التجميع ورجح في المناج من زيادة وفي الاصل الرفع ان المراد بان يرجع الضاد لا يخص
ذلك بالعشيرة **وقال** الراعي ان اراد اكثرهم يعني ترجيحه وفي السراج المعبر انه ارجح
عند اكثرهم **وقال** الام ولا يكره ان ساء العالم واما المراد بالعتا خبره في المشهور ان قاضي حن
الباس اعان وستون سنة بكل من ما ولا الملة بعد ثلاثة اشهر **وقال** لانه هو بالنسب
اي بعد ثلاثة فتنه يرجع للفاقر ولا يصح ان يكون مبتدا لقوله لها لان قوله لها سنة
لقوله العشير وهذا الاشهر في حق اليه لخص والايه معتبرة بالاهله ان انطبق
بالطلاق على ان اول الشهر وان حصل في اناه اعتبر بجزء شهران بالمدال في بطل الكسر
لاين وعده المتغيرة من هذا النوع لانه ليس لها قرو معروفت وحسب باقي الطهر الماول
المختوم من قرا وان قل فلو قال انت طالق في اخر طهرك لم يبق هناك ما يجنب ثلاثة
بعد من ثلاثة اطهار وحسب اكثر الشهر الماول في الثانية المتغيرة شهر الحاملا فان
لم يكن اكثر بان كان الباقي مثل الماضي او اقل لم ينفذ فيدعي العدة من المدال قوله
كما حد فعلق **وقال** وما في طهر وثلاثة بعد اكثر اشهر **وقال** اولين سنة لطهر
ولشهر الحاملا اي بعه الطهر الاول كاحد والاطهار الحاملا واكثر الشهر الاول في حق الايه

والله اعلم بالصواب
 لا علم مع شيء أو مع
 وإن الله بعد انفس الامت
 من الملائكة الزوج وما
 والحق القابل فيما قد
 وعلمه الوحي من التورق

وعلة النوع من الحيوان
 النوع الرابع من انواع العده على غير النوع ولو كانت بعضه فان كانت دوات الاقدام
 اعتدت بغيره وان كانت من دوات الاشهر اعتدت نصف على النوع والصغير والايدي
 سدان شهر ونصف والمتوفى بها زوجها شهرين وخمس لاله ومقتضى بيان النظر واسلمه
 ان النابيه الصغيره تعتد شهر ونصف والمتوفى بها زوجها شهرين وخمس لاله ومقتضى بيان
 النظم واسلمه وصح الباردي وهو **اشيخا** العام الباقين هذا مخرج علي ان
 الشهر اصل في جننا وليس المحل فالمتوفى بها اذا اذا اطلقت في اول الشهر لا بد من شهرين
 او ودر بقر اكثر اعتدت بياقيه والباقي او دون اكثر لو عجب فتعتد شهرين بعد هذه القبه
 انتهى **النوع الخامس** كامل فتعتد بوضع الحمل وسواها من دوات الاقدام
 او الاشهر من رفته في الحياه او الوفاة والعاشا ربوا **اشيخا** في الحمل والعبره بغير النضاله
 فلو انضل بعضه سواها كان الباقي متصلا بالنقصا كالتموين ام لا لم يقض العده والنزوح
 في التخييم الرجيد وتوارثان بشرط ان يكن كونه من صاحب العده فان امكن كونه
 لاقل شهر اشهر او لا اكثر من اربع سنين انتقض عدته بوضعه ولا يمنع من انتضاء عدته
 بوضعه كونه ناه باللعان لان ذلك لا ينافي الامكان ولهذا الواجب حلقه ولا كونه قطع
 كذا الطلق كما ويه وقيد في النظم ما اذا لم يكن لها صورة ظاهره ولا ضيق بان خبر
 قول ابي ارجانه مبدأ خلق اذ في ما له لو دام في البطن لسور وان كانت لا تجب العده
 لاجتماعه ولا يصير بوضعه ام ولد فان علقه أي قطعه دم لم ينقض العده وكذا لو كان
 زوج النجسه المراه صبيته او مسوفا اي مسودح المكره والاشهر فانه لا يجتمع ولد ولا تنقض
 عدتها بوضعه ومخرج بذلك الحنفى والجب كاستم **وقوله** من زيادته في الاصح
 اشار الى وجه اي عيدين من ربه ان الاول ملحق بالمسوح فلو ولدت المراه قبل انضائه

الروح وفي بعضها الثاني بل الروحانية فالتي تصدق فيها الزوجية مع الخليفة اولا من ان يدعي
 انقضا العدة في خير الاثر مع الامكان لما اوضح الخلل والافساد والفساد في دعواه اعاضا
 كما حكمه الراعي عن نصيب اكثر من ذلك **الشيخ** ابو عبد الله في انقضاء العدة في المأثرت
 ما دنا به **الرواية** ان الاستبراء في هذا الزمان ولم يعل عليه الثاني كما يحكيه في المأثرت
 قتال وان اكثر في ولا أحد من المساءد كمن مثل هذا المصنف في **الكتاب**
 اذا ادعت انها وضعت حملها بعد الطلاق فان انقضت عدتها قتال بل لم يفتكر بعد الولاد
 وانت الآن في العدة وصورة كما اوضح به في النظم ان سقيا على وقت الطلاق كيوم الخميس
 مثلا وتقول هي وضعت يوم الجمعة وتقول هو لم يلد الا ربعا تصدق في موضع وقت الوضع
الثالثة اذا انقضت العدة كيوم الجمعة مثلا وتلك هو راجعت قبل ذلك
 واكثر هي الرجعة فهي المصدقة عينا والمصور التي تصدق فيها الزوج مع خليفه اولا من
 ان يلقاها في وقت الطلاق مع اتفاقها على وقت الولاد كيوم الجمعة وتقول هي طلقني قبله
 فابضت عدتي وتقول هي اما طلقني بعد رات في العدة والولاد اذ في الولاد
الثانية اذا ادعى انه راجعها واكثر هي مع اتفاقها على بناها في العدة
الثالثة ان يخلط في وقت انقضاء العدة قتال هي يوم الخميس وتلك هو يوم السبت
 مع اتفاقها على انه راجعها يوم الجمعة **والسابعة** مقتضى السابق منهما فيها اذا ادعى
 هو سبقه الى الرجعة وادعت هي سبقها الى انقضاء العدة من غير ان يقتضيا على وقت
 الرجعة ولا على وقت الانقضاء فان دعواها صادقت المراه كان رجعيه
 صادرة عن انقضاء العدة **واعلم** ان هذا التقسيم هو المذكور في الروضة
 واسلم في الرجعة كذا ذكر في العدد فيما اذا اولدت وطلقها ثم اختلعا في المتعد منها
 انها ان انقضت على وقت احدتهما فاعكس ما تقدم وان لم تنقض صدق الزوج والمذكر
 واحد وهو المتسكرا بالاصل وحيث صدقت المراه كانت امه **المتولي**
 الخبر تصدق السيد **الشيخ** الجوهري بتدبيرها ولا الرقوله السيد وانما
 الشاخي ما ذكره المتولي وقواه النووي لكن نص الشاخي رضي الله عنه على خلافه
 قتال وهكذا لو كانت زوجته امه فصدقة كانت كما يحكي في جميع امورها ولو
 كذب مولاهم اقبل قوله لان التحليل بالرجعة والتحريم بالطلاق هما ولها التبرع

اذا جدد لا يطلها ما يستل عقبه لعله الشهيرة فاحلاق المصنف الوطحي يقول على ما اذا لم يكن منه مانع ولوقدم قوله على العدة على قوله ووطحي كان اولى ولو صرح في الوطحي بأنه بعد التجدد في عده لولا التجديد لكان احسن ولا بد من استلزام هذه الصورة ولما عند اربعة ان المراد ويطالب بعد التجديد في عده لولا التجديد **الثاني** لو طلق زوجته ووطيت بشبهه وحلت واشتبه لكل هل هو سنة او من واطي الشبه فاذا اراد الزوج تجديد كلاهما جدد في موضع من قبل الوضع ومن بعد ولا يكفي في انقضاء طهر من واحدة لاحتمال كونه في غير عده فان تبين كونه في عده بما في الثاني فيقول على الخلاف في مع مال ابيه في طهر حياته ولا يصح حصة ولا يلزم الزوج بالسفقة في طهر الطلاق مع الاشتباه فان كانت الثانية في الزم حينئذ بالسفقة ما لم ينقض فرأنا لغيره بكاح فاسد فيسقط تنقبا الى التفرق بينها للشوذا

الثالث للزوج من اربعة زوجاته اذا كانت في طهر طلاقه الرجعي ولو كانت عليها عده منظره وله الرجعة قبل عده فيما اذا كانت هذه الشهية سابقة لكونها بوضع طهر طهر الوجه في زمن الطهر قبل ان يحل وقت عده وتبع في التمس الحاوي في قوله وقبلها وكان ينبغي ان يقول وقوله اي قبل الاختداد والحاي في انما اتت في الضمير للغيرين بالعدو ولا مرد في ذلك سهل لغير المعنى **وقوله** وقبل ان يقع اي وله الرجعة قبل وضع لكل المشبهة الذي لم تقدم ذكره لانه اما في طهر او قبلها ولا يصح بعد الوضع لاحتمال انتضا عده بكل الا ان لمحة الثاني في فدين حجة

وانقطعت فخطبه الزوج لمن **١** عند لا الوضع فيم لم يمتن
 وبكاح في كاح قد فسد **٢** ولتن وهو ان يطلق بعد رد
 او بعد تجديد مع الوطية **٣** اسانفت كان يطا الرجعة
 وروجهت فيما سمي والى **٤** ان وضعت اذا احب حبلا

فمن سأل الاقرب منقطع العدة لما طه المعتد عن طلاق رجعي لا بان كذا الملقه الحاوي وقيل في التمس بتدوين احدها ان يكون الخاطا لها الزوج بلوغا لهما احسن انتفت العدة كما صرح به النووي وغيره ومعه اذا كان بغير شبه فان خالف بشبهه ففي حال الرجعة انه يجوز ان منع الاحتساب كما سبق انما في زمن الوطحي بالشهره خارج عن العدة وهذا يقتضي انها غير منقولة مع دخولها في التمس المذكور

[illegible]

في أصل الروضة **الثاني** أن يكون مالو الرب يخرج الماهر واستقر منه القول إذا
كانت في ربح الخلف فيدعي لها ولا مالها الخلف حتى يثبت حكمه عن أصل الروضة
واقعه **الثاني** أن يخلف من الأقاليم بذكر المكن على نفس أو مال والعبرة بالمشاؤل
نفسه عما كوله المصنف وما لم يخبرها كذا في هذا وما كذا في غيره للمادة **وذكر**
النظم وفي مال المصنف يخرج مال غيرها ويدعيها في مالها أيضا المدم والغرق والحمل والسرقة
ومن الأسباب أيضا خروج المعتد عن فداء لئلا ياربها من الخلف وحديث ودرها بمرأ الزوج
تثبت في ماله **و** حديث في مضمون قتل **في** قتل أو حرق أو غرق
قدم التوبة اليد وأوتيتها **في** قتل أو حرق أو غرق أو غرق أو غرق أو غرق
بعد قضاء ما كذا في **في** ماله أو ماله أو ماله أو ماله أو ماله أو ماله
ومنه المشاؤل **في** **في** أن لا يسبق منه في الإذن
كل مال من حيث ماله **في** جناح أو مال أو مال أو مال أو مال أو مال
وإن قيل بأكثر المال **في** خلف لا أربع على ماله
وحديث الجناح ما دنا **في** وما في الفاسطان أيضا كما
في سائل **الأول** إذا وجب العلف في مضمون التلذذ وتجاوز وتره بالاذن
لما في ذلك ثم خلفه أو غيره أنا المصنف بحديث من المصنف العود **في** الشيخ أبو محمد والزوج
أفضل بأن وجبت قبل ما دنا المله لزمها العود عنه بغيره وقيل بخلافه **في** الزاوي
و هو ظاهر النص **في** شيخنا الإمام الملقب أنه مخرج النص **الثاني**
إذا أعتقت بآذنه ثم طقت بحديث من المروج لا إذا التمسك والاحتياط أنشأ العود كذا الملققة
في النظم وأما وحده مع الاستماع فإن جاز الوقت منعت في حيا وحب العرق مع ذلك
الثالث إذا أعتقت قوم المذمومة وأقام قومهم وفي القين فهو عتقت من المصالح أهلها
والأقاليم مع الباقين فإن كان المقتول أهلها وقوم قومها المقتول معهم وإن أخلوا الحكم
أدخلت معهم وعاد أصل الروضة قومهم وودعوا له أهله المذمومة بالسوق ودرها **في**
شيخ الإمام الملقب هو البعدي والتمسك على الأذن فإذا لفظ على أهله المذمومة جاز الانتال
فإن دخل تخيير المذمومة والطلاق المذمومة الرجعية إذا كان مطلقا في المقتول والمستأثر
أما ما لا ذكره من ظاهر المذمومة وفيه نواقض لتقصيده بذكر الرجعية انتهى وإذا أدخلت

في أصل الروضة **الثالث** أن يكون دار الحرب يخرج للمجاهدين واستثنى منه القولي ما إذا
 كانت في مرفح الخائف فيه على نفسه ولا ما لها فلا يخرج حتى يعتد حكمه عنه في أصل الروضة
 وأقره **الرابع** أن خاف من الإقامة بذلك المكان على نفس أو مال أو العبد بل كذا
 تضمن ما كونهما الصخر وما له غيرها كذا روي عنه عند ما ذكرنا عهده للعاوية وقول
 النظم وفي مال المهر فيدحرج مال غيرها ويخلف ذكر أيضا المهرم والغرق والحزن والعمر
 ومن الأسباب أيضا خروج المعتد عن وفاء بل ليلته وأرجانه لغزله وحديثه ودمها بشرط الرجوع
 فثبت في هذا **و** حديث في سفره لم يقتل فيه كذا أحرقت أو برجل
 قدم التي في اليد أو نعتما **ب** فيه ثم لتعلمن وما
 بعد فصار كما في **ب** منه أدته وفي أحكام
 وهذه المشافير **ب** **ب** أن لم يعين مدة في الإذن
 كمثل ما لو خرجت معه **ب** فحتاج إذا وما لها أن ترضى
 وإن قيل بأد كاستأليه **ب** يملك لأورثه على هبه
 وجب الحق فادنا **ب** وسار في الفاضل أن يساكنها
س في سائل **الأول** إذا وجب العدة في سفر غير التلذذ وتجاوز وترده بلا إذن
 لما في ذلك ثم ملقها وهي أتا السفر بخيرت من السفر والعودة **ب** الشيخ أبو محمد الرافعي
 أفضل بأن وجبت قبل مفارقتها البلد لأنها المودعة به وورودها بخير أيضا **ب** الرافعي
 وهو ظاهر النص **ب** شيخنا الإمام الملقني أنه صرح النص **الثاني**
 إذا أحرقت بأذنه ثم طلقت خبرت بين الزوجين لا إذا التمسك والناظر لما انقضا العدة كذا الحلقه
 في النظم وأجله مع الاستباح فإن ضاقت الوقت مضت في جهاد مع العدة مع ذلك
الثالث إذا انقضت العدة وأقام غيرهم وفي المنين فقه خبرت من المباحح أهلها
 والإقامة مع الباقين فإن كان المقيمون أهلها وفيهم فقه لم يمتها الإقامة بهم وإن دخلوا حكمهم
 أدخلت معهم وجاء أصل الروضة فقه وعده وقتضا أنه لا يمين بالزوج وحده **ب**
 شيخنا الإمام الملقني هذا بعيد وأما غدا على الأمن فاذ غلب على ثلثها ما يلحقه جاز الاشتال
 قال وعمل التحريم في الكفاه والطلاق المأثر أما الرجعية إذا كان مطلقا في المقيمين والشار
 أنا ثمانية ذكر وهو ظاهر نص الإمام وفيه توفيق لتقديره ترك الرجعية التي وإذا انقضت

في أصل الروضة **الثالث** أن يكون دار الحرب يخرج للمجاهدين واستثنى منه القولي ما إذا
 كانت في مرفح الخائف فيه على نفسه ولا ما لها فلا يخرج حتى يعتد حكمه عنه في أصل الروضة
 وأقره **الرابع** أن خاف من الإقامة بذلك المكان على نفس أو مال أو العبد بل كذا
 تضمن ما كونهما الصخر وما له غيرها كذا روي عنه عند ما ذكرنا عهده للعاوية وقول
 النظم وفي مال المهر فيدحرج مال غيرها ويخلف ذكر أيضا المهرم والغرق والحزن والعمر
 ومن الأسباب أيضا خروج المعتد عن وفاء بل ليلته وأرجانه لغزله وحديثه ودمها بشرط الرجوع
 فثبت في هذا **و** حديث في سفره لم يقتل فيه كذا أحرقت أو برجل
 قدم التي في اليد أو نعتما **ب** فيه ثم لتعلمن وما
 بعد فصار كما في **ب** منه أدته وفي أحكام
 وهذه المشافير **ب** **ب** أن لم يعين مدة في الإذن
 كمثل ما لو خرجت معه **ب** فحتاج إذا وما لها أن ترضى
 وإن قيل بأد كاستأليه **ب** يملك لأورثه على هبه
 وجب الحق فادنا **ب** وسار في الفاضل أن يساكنها
س في سائل **الأول** إذا وجب العدة في سفر غير التلذذ وتجاوز وترده بلا إذن
 لما في ذلك ثم ملقها وهي أتا السفر بخيرت من السفر والعودة **ب** الشيخ أبو محمد الرافعي
 أفضل بأن وجبت قبل مفارقتها البلد لأنها المودعة به وورودها بخير أيضا **ب** الرافعي
 وهو ظاهر النص **ب** شيخنا الإمام الملقني أنه صرح النص **الثاني**
 إذا أحرقت بأذنه ثم طلقت خبرت بين الزوجين لا إذا التمسك والناظر لما انقضا العدة كذا الحلقه
 في النظم وأجله مع الاستباح فإن ضاقت الوقت مضت في جهاد مع العدة مع ذلك
الثالث إذا انقضت العدة وأقام غيرهم وفي المنين فقه خبرت من المباحح أهلها
 والإقامة مع الباقين فإن كان المقيمون أهلها وفيهم فقه لم يمتها الإقامة بهم وإن دخلوا حكمهم
 أدخلت معهم وجاء أصل الروضة فقه وعده وقتضا أنه لا يمين بالزوج وحده **ب**
 شيخنا الإمام الملقني هذا بعيد وأما غدا على الأمن فاذ غلب على ثلثها ما يلحقه جاز الاشتال
 قال وعمل التحريم في الكفاه والطلاق المأثر أما الرجعية إذا كان مطلقا في المقيمين والشار
 أنا ثمانية ذكر وهو ظاهر نص الإمام وفيه توفيق لتقديره ترك الرجعية التي وإذا انقضت

البدوي حيث جاز لها ذلك فلما انقضى في قبة عذراء للفرقة المأذون لها في السرايا لها
القامعة بزي في الطريق **الرابعة** اذا اذن لها في سفر غير التتلة فان كان لها حرم
انقضت الى رضاءها ولو نادت لقامتها على مد الشافر من غير زيادة على ذلك الا اذا اذن
لها في حرم معجبة كذا صححه الرازي في التوركي بالظاهر كلام الشرح الكبير ان لها حرم بعد الحاجة
للقام من الشافر فانه يحكم من التريب والوسط ما هو من الام وان كان لغير حاجة كزوجه
وزياده فان قدر لها حرم انقضت عليها وان اطلق اقلعت مد الشافر وهي مائة ايام غير
يومي الدخول والزوج **الخامسة** لو اذن لها في اعساف انقضت على المد المأذون
فيها **السادسة** لو اقرت مع الزوج بحاجته فطعنها او ماتت عنها لم تعد ذلك اكثر
من مد الشافر **وقوله** ذا اذن الزوج **السابعة** للسرايا ابتداء الحرام
ولو كان اذن لها قبل الفدية في ذلك واذن فيه الوارث بعد موته **الثامنة** اذا تارح
الزوجات قتالت امعات باذنه والاذن فالقول قوله يمينه فان كان التراب فيها
ومن الوارث فالقول قوله لها جنبها **التاسعة** اذا اطلق مسكن الزوج بها المتألف
او خسته غلت الى اذن المدامح اي اقرها اليه مع لا مكان **العاشر** خور له ما كان
في الفدية الواضع في الفدية والذبح ينقل عن حاجتها في صورتيه باني ذكرها في الايات
لحجة بعد ذلك **من** يدخل الخلق حيث جازيه **و** محرم مير **وثانيه**
وامراه باب عند الطالق **او** افردت بمزد المراق
والجور ولو لم يرم حسا **او** اقرت بالثقات النسوة
في هذه الامور **او** اذنه **او** اقرها بالاجارة والاعارة
اي له لها والاعارة **او** اقرها بن اوجع الاطعام
قلت ما يترتب من الفدية **من** زمن احتداد هدي يردت
للغرم زابدا وان يزد **من** يلقى بختات المستود
وحيث لا استقرار بالقتل **من** له الاقرا كما للقتل
قلت ومنه دان لو طقت **من** قتل الناس **من** جرت
على الغرم اذ يبرر للكن **من** يلقى بختات المستود
واستقر الفاضي من بلد **من** تاروق في برجي المشقة

التي وبحث حان لها ذكرها الا فانه في قرية مدون في قرية لها في المدون لها
خلو فانه بقرية والمدون **الاول** اذا اذن له من سدة غير التلوه فان كان حاجته
اغتت الى رصاتها ولو نادت اقامتها في مدون من غير رداءه على ذلك الا ان اذن
لها في مدون معية كذا مسجد الدافع والفرقة بالمدون السرج الكليل ان حاجته من التلوه
للانام مدون الشاقر فانه يحكمه من التلوه والوسط بالمدون وان كان لا يحضر حاجته كزوجه
وزياده فان قدر لها من التلوه فليكن لها من التلوه مدون المسافر في مدون لانه ايام غير
يومي التلوه والمدون **الثاني** لو اذن لها في اعتكاف اقتصر على التلوه المدون
فيها **الثالث** لو اذن لها مع الزوج فليكن لها اوقات خلت من جهة ذلك كذا
من يله المسافر **رابع** فاما المدون **الرابع** ليس التلوه اية المدون
ولو كان اذن لها في التلوه في ذلك اذن في التلوه بعد موت **الخامس** اذا اذن
الزوجات قتلت انتقلت باذنه الا انه في التلوه فله منه فان كان التلوه بها
وبين الوارث فالتلوه من لها منها **السادس** اذا اذن لها في التلوه في التلوه
او حسته تلت الى اذن المدون اى امرها بالمدون كذا كان **السابع** وهو ان تلت
في التلوه او اذن المدون في التلوه فيقتل من حاجتها مدون في التلوه في التلوه
اليه بعد ذلك **د** ويحل الطلوع حيث جاز به **هـ** وحرم مدون **و** فانه
وامر به باب حد الطالق **ز** او اذن في التلوه في التلوه
والحد ولو لم يمدح **ح** بالمدون في التلوه في التلوه
في هذه الامور باذنه **د** راسه بالمدون في التلوه
المدون لها بالمدون **هـ** فانه من التلوه في التلوه
ث فان يقتصر في التلوه **ج** من التلوه في التلوه
للزوجه اذا وان يمدح **د** فانه في التلوه في التلوه
وحده لا استقرار الاقل **هـ** فانه في التلوه في التلوه
ث وانه في التلوه **د** من التلوه في التلوه
في التلوه اذ يدع التلوه **هـ** فانه في التلوه في التلوه
واستمر في التلوه **د** فانه في التلوه في التلوه

المدون في التلوه **الاول** اذا اذن لها من سدة غير التلوه فان كان حاجته
اغتت الى رصاتها ولو نادت اقامتها في مدون من غير رداءه على ذلك الا ان اذن
لها في مدون معية كذا مسجد الدافع والفرقة بالمدون السرج الكليل ان حاجته من التلوه
للانام مدون الشاقر فانه يحكمه من التلوه والوسط بالمدون وان كان لا يحضر حاجته كزوجه
وزياده فان قدر لها من التلوه فليكن لها من التلوه مدون المسافر في مدون لانه ايام غير
يومي التلوه والمدون **الثاني** لو اذن لها في اعتكاف اقتصر على التلوه المدون
فيها **الثالث** لو اذن لها مع الزوج فليكن لها اوقات خلت من جهة ذلك كذا
من يله المسافر **رابع** فاما المدون **الرابع** ليس التلوه اية المدون
ولو كان اذن لها في التلوه في ذلك اذن في التلوه بعد موت **الخامس** اذا اذن
الزوجات قتلت انتقلت باذنه الا انه في التلوه فله منه فان كان التلوه بها
وبين الوارث فالتلوه من لها منها **السادس** اذا اذن لها في التلوه في التلوه
او حسته تلت الى اذن المدون اى امرها بالمدون كذا كان **السابع** وهو ان تلت
في التلوه او اذن المدون في التلوه فيقتل من حاجتها مدون في التلوه في التلوه
اليه بعد ذلك **د** ويحل الطلوع حيث جاز به **هـ** وحرم مدون **و** فانه
وامر به باب حد الطالق **ز** او اذن في التلوه في التلوه
والحد ولو لم يمدح **ح** بالمدون في التلوه في التلوه
في هذه الامور باذنه **د** راسه بالمدون في التلوه
المدون لها بالمدون **هـ** فانه من التلوه في التلوه
ث فان يقتصر في التلوه **ج** من التلوه في التلوه
للزوجه اذا وان يمدح **د** فانه في التلوه في التلوه
وحده لا استقرار الاقل **هـ** فانه في التلوه في التلوه
ث وانه في التلوه **د** من التلوه في التلوه
في التلوه اذ يدع التلوه **هـ** فانه في التلوه في التلوه
واستمر في التلوه **د** فانه في التلوه في التلوه

الطفل من غير مث ولذات أو سولله وأرج زواج من كل واحد رضعه صا به
اللبن **قاله** وان لم يتجرله أم من الرضاع **قاله** الرافعي ويجوز أن يثبت الأبو دون
الأمومه كعكسه وأدعي في المهاد أن ذلك منافق لتولم أنه لو شرب من لبنه صغيرا لم
يثبت فيها أخوة لأن الأخوة من اللبن فثبت اللبن فثبت الأخوة ولا منافق ما كان
الأبوه أصل كالأموه خلاف الأخوة فأنافزع كل حال أماله أن يضع من لبنات أو أخوات
له حشر ومعات من كل رضعه فانه لا يصير حيدا للطفل ولا إختلاله وإشارتي التلم إلى
تطيله أنه ليس منه وبين أحد من ولا السوء محرمه فإذا ثبت الأمومه أثبت فرعها من الجدود
وتخوله بخلاف الأبوه فأنها أصل بنفسها كما تقدم وكذا لا يثبت الغرم إذا كان الرضاع من لبنات
كأم وقت وأخت وجده وزوجه من كل واحد رضعه والمراد به حب اللبن من لبن
إلى الطفل الذي رضعه اللبن فلو كان ولد ذنا أو متبنا باللعان لم يثبت له حرمه للرضع لعدم
انساب الذي رضعه اللبن فلو استلحقه الماني باللعان لحقه ربيته الخوم حبيد للرضع فلو
اشبهه الأب كان وطئ إنسان يشبهه أمراه فأتى بولد محتمل كونه من كل منها غير من على القاتل فمن
لحقه منها ثبت الغرم في حقه فان حصل الباس من الحاق القاتل فحق الرضيع من أنثى
إلى الولد بعد لم يوغد فان حصل الباس من أنثى الباس من الرضيع كالأول فان الرضاع يورث في
الطباع **فقال** التلم عن أول أي عن انساب الولد الأول وهو ولد الأب ويشترط
في حرمه الرضاع على الأب ثبوت الدخول كما صرح به ابن القاسي قال متى حل فخرج من الولد
بالأب بل الدخول **قاله** شيخنا الإمام البلقيني أنه مقتضى كلام الأصحاب ثم حكى
عن القاضي حين أن له قوله لما بين قل أن يثبتها حب حرمه الرضاع في جميع دون
الزوج ولو كان بعد ما أصابها أي وحل فأنما يثبت ثبوتها في حقه دونه وقال في رواية
حرمه ثبت في حقه أيضا والصحيح الأول انتهى وهذا أقدر تأييد على الدخول وتعلق حرمه
الرضاع بالمصاهرة أيضا فيحرم على الإنسان من ارتفعت زوجته ولو أمان ذلك الزوج وقد
يقرر ذلك في الكاح **فقال** التلم ومرفعا مضروب عطفًا على مفعوله حرم **وأعلم**
أنه يشر الغرم عن كل من الرضعة والحليلة أصوله ومزوجه وحواشيه وينتشر من الرضيع
على مزوجه دون أصوله وحواشيه وهذا اختصار التطويل الذي في كتب الفتاوى ذلك
وأعلم **روى** الطاري الكاح **قاله** فأنزع **قاله** لزوجه كنهها ووج

الطفل من غير مث ولذات أو سولله وأرج زواج من كل واحد رضعه صا به
اللبن **قاله** وان لم يتجرله أم من الرضاع **قاله** الرافعي ويجوز أن يثبت الأبو دون
الأمومه كعكسه وأدعي في المهاد أن ذلك منافق لتولم أنه لو شرب من لبنه صغيرا لم
يثبت فيها أخوة لأن الأخوة من اللبن فثبت اللبن فثبت الأخوة ولا منافق ما كان
الأبوه أصل كالأموه خلاف الأخوة فأنافزع كل حال أماله أن يضع من لبنات أو أخوات
له حشر ومعات من كل رضعه فانه لا يصير حيدا للطفل ولا إختلاله وإشارتي التلم إلى
تطيله أنه ليس منه وبين أحد من ولا السوء محرمه فإذا ثبت الأمومه أثبت فرعها من الجدود
وتخوله بخلاف الأبوه فأنها أصل بنفسها كما تقدم وكذا لا يثبت الغرم إذا كان الرضاع من لبنات
كأم وقت وأخت وجده وزوجه من كل واحد رضعه والمراد به حب اللبن من لبن
إلى الطفل الذي رضعه اللبن فلو كان ولد ذنا أو متبنا باللعان لم يثبت له حرمه للرضع لعدم
انساب الذي رضعه اللبن فلو استلحقه الماني باللعان لحقه ربيته الخوم حبيد للرضع فلو
اشبهه الأب كان وطئ إنسان يشبهه أمراه فأتى بولد محتمل كونه من كل منها غير من على القاتل فمن
لحقه منها ثبت الغرم في حقه فان حصل الباس من الحاق القاتل فحق الرضيع من أنثى
إلى الولد بعد لم يوغد فان حصل الباس من أنثى الباس من الرضيع كالأول فان الرضاع يورث في
الطباع **فقال** التلم عن أول أي عن انساب الولد الأول وهو ولد الأب ويشترط
في حرمه الرضاع على الأب ثبوت الدخول كما صرح به ابن القاسي قال متى حل فخرج من الولد
بالأب بل الدخول **قاله** شيخنا الإمام البلقيني أنه مقتضى كلام الأصحاب ثم حكى
عن القاضي حين أن له قوله لما بين قل أن يثبتها حب حرمه الرضاع في جميع دون
الزوج ولو كان بعد ما أصابها أي وحل فأنما يثبت ثبوتها في حقه دونه وقال في رواية
حرمه ثبت في حقه أيضا والصحيح الأول انتهى وهذا أقدر تأييد على الدخول وتعلق حرمه
الرضاع بالمصاهرة أيضا فيحرم على الإنسان من ارتفعت زوجته ولو أمان ذلك الزوج وقد
يقرر ذلك في الكاح **فقال** التلم ومرفعا مضروب عطفًا على مفعوله حرم **وأعلم**
أنه يشر الغرم عن كل من الرضعة والحليلة أصوله ومزوجه وحواشيه وينتشر من الرضيع
على مزوجه دون أصوله وحواشيه وهذا اختصار التطويل الذي في كتب الفتاوى ذلك
وأعلم **روى** الطاري الكاح **قاله** فأنزع **قاله** لزوجه كنهها ووج

فان صدر على القريب **داه** فليس المذبح الاول اذا
 في الاجنبيات بعد الساقية **داه** للدر الارضاع المانية
 ولو يتولد منها **داه** من الاول على وان يضر وقع
 لا يضر فمكر **داه** ان يضر فمكر **داه** ان يضر فمكر
 لان ارادته ما اندارت **داه** وانها والفت لان ادعت
 ونصف ماضي او المخر دفع **داه** وزج التي كاهها اندفع
 ونصف هو المثل عزم مضعه **داه** للزوج اكن بعد داه اجد
 لان ادب قبل كون عزمها **داه** يكون وهو مظهر لها

الاولى ان الرضاع الطاري يرفع الكاح كما يخه لو قدم عليه كالمذبح موع
 فارضتها له ولو رجع موع من بارضتها اجنبت اندفع كاحها او ارتفعت بها ماعا او على
 القريب **داه** والله اشارت له كيف يرفع ويحرم من جمع فله كاح احداها واما الموضع
 تقوم على المانية لانها من روجه منه في العلم من ربا ذة على انما ارتفعت بها على القريب **داه**
 الاول الارضاع المانية لانها جند مازنا احس وهذه المشقة ما بقي بها على الذم والحد
 امرت من كاح المانية فقط واشارت له **داه** اذ في الاجنبيات بعد الساقية للدر الى ان صورة
 المشقة ان يكون الموضع اجنبيه فلو كانت روجه فله صورة **داه** ان يكون على موعها
 ثلاث مفاعير فوضعت لينة او غيره محرم الاربع موعة ان كانت مدخولا بها فان لم يكن
 مدخولا بها وليس اللين لم حرمته هي موعة او من حرم جمع فله كاح احدا من **الثاني**
 ثبت الرضاع بترك الذرع فيرفع كاحه موحده لم يولد بشرط الامكان فلو كان في
 يرفع الرضاع وهي شئ منه لم يثبت له قوله ولا ثبت حكمه في حقها اذ لم تصدق فلها
 جمع المسمى بعد الذرع ونصف قبل **الثاني** لو ادعت الزوجة الرضاع
 والمكر الذرع فقد قدم في الكاح القريب من ان يرفع رهاها بان تاذن في تركها
 من معين فلا يقبل منها بعد ذلك دعوى الرضاع المحرم عنها او غير رضاعها كما يكون
 محرم اذ تاذن في غير معين لقبل دعواها الرضاع الا ان يكره بعد المذبح الكاح مع
 كونه لا يقبل قولها في ابطال الكاح فندفع قولها الهرا اذ لم يكن دخل بها او اخره لما يقوله
 فان دخل بها فلها هو المثل لا المسمى ان كانت غير عالمة فان كانت مدعيته المسمى فليس

وان كان المسمى لا المسمى ان كانت غير عالمة فان كانت مدعيته المسمى فليس
 وان كان المسمى لا المسمى ان كانت غير عالمة فان كانت مدعيته المسمى فليس

فان صدر على القريب **داه** فليس المذبح الاول اذا
 في الاجنبيات بعد الساقية **داه** للدر الارضاع المانية
 ولو يتولد منها **داه** من الاول على وان يضر وقع
 لا يضر فمكر **داه** ان يضر فمكر **داه** ان يضر فمكر
 لان ارادته ما اندارت **داه** وانها والفت لان ادعت
 ونصف ماضي او المخر دفع **داه** وزج التي كاهها اندفع
 ونصف هو المثل عزم مضعه **داه** للزوج اكن بعد داه اجد
 لان ادب قبل كون عزمها **داه** يكون وهو مظهر لها

الاولى ان الرضاع الطاري يرفع الكاح كما يخه لو قدم عليه كالمذبح موع
 فارضتها له ولو رجع موع من بارضتها اجنبت اندفع كاحها او ارتفعت بها ماعا او على
 القريب **داه** والله اشارت له كيف يرفع ويحرم من جمع فله كاح احداها واما الموضع
 تقوم على المانية لانها من روجه منه في العلم من ربا ذة على انما ارتفعت بها على القريب **داه**
 الاول الارضاع المانية لانها جند مازنا احس وهذه المشقة ما بقي بها على الذم والحد
 امرت من كاح المانية فقط واشارت له **داه** اذ في الاجنبيات بعد الساقية للدر الى ان صورة
 المشقة ان يكون الموضع اجنبيه فلو كانت روجه فله صورة **داه** ان يكون على موعها
 ثلاث مفاعير فوضعت لينة او غيره محرم الاربع موعة ان كانت مدخولا بها فان لم يكن
 مدخولا بها وليس اللين لم حرمته هي موعة او من حرم جمع فله كاح احدا من **الثاني**
 ثبت الرضاع بترك الذرع فيرفع كاحه موحده لم يولد بشرط الامكان فلو كان في
 يرفع الرضاع وهي شئ منه لم يثبت له قوله ولا ثبت حكمه في حقها اذ لم تصدق فلها
 جمع المسمى بعد الذرع ونصف قبل **الثاني** لو ادعت الزوجة الرضاع
 والمكر الذرع فقد قدم في الكاح القريب من ان يرفع رهاها بان تاذن في تركها
 من معين فلا يقبل منها بعد ذلك دعوى الرضاع المحرم عنها او غير رضاعها كما يكون
 محرم اذ تاذن في غير معين لقبل دعواها الرضاع الا ان يكره بعد المذبح الكاح مع
 كونه لا يقبل قولها في ابطال الكاح فندفع قولها الهرا اذ لم يكن دخل بها او اخره لما يقوله
 فان دخل بها فلها هو المثل لا المسمى ان كانت غير عالمة فان كانت مدعيته المسمى فليس

وان كان المسمى لا المسمى ان كانت غير عالمة فان كانت مدعيته المسمى فليس
 وان كان المسمى لا المسمى ان كانت غير عالمة فان كانت مدعيته المسمى فليس

Handwritten marginal notes in Arabic script at the top of the right page.

Main body of handwritten text in Arabic script on the right page, consisting of approximately 25 lines.

Handwritten marginal notes in Arabic script at the top of the left page.

Main body of handwritten text in Arabic script on the left page, consisting of approximately 25 lines. The text is written in a cursive style typical of medieval Islamic manuscripts.

Handwritten notes at the bottom of the left page, possibly a summary or a separate entry, written in a slightly different script or style.

الاسم وان تركه عسى ولكن لا يخلص ولا يخلص واسم ثلثي النجوى في قلوبهم من وجوب
التمتع يوما بيوم ما اذا اراد سفر او طويلا فقال ان لما المطالبة بنفقة المدة ذهابه ورجوعه
كما لا يخرج اليكم حتى تركه لما هذا القدر وهو غريب فان الامع حوازم من طبع دين
موجب يعلم حلوه قبل رجوعه وان لم يصادف غيبته ولم يترك وقال كن صرح الدارمي
في الاستدلال على صحة الحج وايضا خرج النصف الاخير من هذه الايات مع ما بعده
من غاب قوت ثم غاب نائب له على المنكر والمكاتب
ومن رزق مع نصفه **من صار ذامتك** ان كلا
من الواجب للزوج على الزوج انواع الاول تملكه كل يوم ثلثا وهو غالب قوت ذلك
البلد والله انا بنو **من خرج** تلك الدقيق والخير وقول **من انفق** من رزاقه صحبه
بغية هذا المعنى على طريق الماليد فان يكن في البلد قوت غالب وجب من اللان بالزوج وهو
مراد النظم المناسب له ولو استقل لفظ الحب لساو الاقارب في حق من يعتاده من اهل البادية
واما قدر الحب فيختلف باختلاف حال الزوج فان عسر الزمة مداهم التي على ابيه عليه
وذلك **من الرافعي** وهو ما به درهم وثلثه وسبعون درهما والخيار اتم عليه بحاسبه
ولست درهم **من الرافعي** هذا الزوج على ان يطل بعد ادمائه ولمانون درهما
والخيار اتم ما به وثلاثة وعشرون درهما واربعه اساع درهم والمراد بالعتو المسكين
في باب الزكاة وهو من يملك ما يتبع موثقا من كتابته ولا يملكه والفقير اولى بذلك وفي
معناه المكاتب والمعتق وما كنوا لها ملاجج عليها الانفقة المعسر من كل الحق الرافعي
في الكفالة لبعض المعسر واجب عليه الكثير بما عدا الحق من المال وذكر في نفقة المرأة
عن البسيط ان النكاح هو زوجة عليها وعلى الزمة نفقة تامه او نصفها وحياته **من**
النووي الامع نفقة كما مله لانه كالحرة وذكر في الخالف المذكور هنا وان كان متوسطا
لزومه مد ونصف والمراد بمولود المد ونصفه عليه والزوم بمد من اصابه سكينه وان كان
موسر الزمة مدان كما ياتي واما بقدر ان يجبل لادنا يتدح **من الرافعي** والندرة
على الكسب الواسع لا يخرج من عند الامصار في النفقة وان اخرجته عن استحقاق
هم الشاكرين **من رزق لم يزل اسوع** من **من تقدم** وهي حرة فلقد من
لحمة ادمه او انفقها **من اتهم** اياهم ما رقا

الاسم وان تركه عسى ولكن لا يخلص ولا يخلص واسم ثلثي النجوى في قلوبهم من وجوب
التمتع يوما بيوم ما اذا اراد سفر او طويلا فقال ان لما المطالبة بنفقة المدة ذهابه ورجوعه
كما لا يخرج اليكم حتى تركه لما هذا القدر وهو غريب فان الامع حوازم من طبع دين
موجب يعلم حلوه قبل رجوعه وان لم يصادف غيبته ولم يترك وقال كن صرح الدارمي
في الاستدلال على صحة الحج وايضا خرج النصف الاخير من هذه الايات مع ما بعده
من غاب قوت ثم غاب نائب له على المنكر والمكاتب
ومن رزق مع نصفه **من صار ذامتك** ان كلا
من الواجب للزوج على الزوج انواع الاول تملكه كل يوم ثلثا وهو غالب قوت ذلك
البلد والله انا بنو **من خرج** تلك الدقيق والخير وقول **من انفق** من رزاقه صحبه
بغية هذا المعنى على طريق الماليد فان يكن في البلد قوت غالب وجب من اللان بالزوج وهو
مراد النظم المناسب له ولو استقل لفظ الحب لساو الاقارب في حق من يعتاده من اهل البادية
واما قدر الحب فيختلف باختلاف حال الزوج فان عسر الزمة مداهم التي على ابيه عليه
وذلك **من الرافعي** وهو ما به درهم وثلثه وسبعون درهما والخيار اتم عليه بحاسبه
ولست درهم **من الرافعي** هذا الزوج على ان يطل بعد ادمائه ولمانون درهما
والخيار اتم ما به وثلاثة وعشرون درهما واربعه اساع درهم والمراد بالعتو المسكين
في باب الزكاة وهو من يملك ما يتبع موثقا من كتابته ولا يملكه والفقير اولى بذلك وفي
معناه المكاتب والمعتق وما كنوا لها ملاجج عليها الانفقة المعسر من كل الحق الرافعي
في الكفالة لبعض المعسر واجب عليه الكثير بما عدا الحق من المال وذكر في نفقة المرأة
عن البسيط ان النكاح هو زوجة عليها وعلى الزمة نفقة تامه او نصفها وحياته **من**
النووي الامع نفقة كما مله لانه كالحرة وذكر في الخالف المذكور هنا وان كان متوسطا
لزومه مد ونصف والمراد بمولود المد ونصفه عليه والزوم بمد من اصابه سكينه وان كان
موسر الزمة مدان كما ياتي واما بقدر ان يجبل لادنا يتدح **من الرافعي** والندرة
على الكسب الواسع لا يخرج من عند الامصار في النفقة وان اخرجته عن استحقاق
هم الشاكرين **من رزق لم يزل اسوع** من **من تقدم** وهي حرة فلقد من
لحمة ادمه او انفقها **من اتهم** اياهم ما رقا

واعلموا هذا حيث تقدم **ف** لنفسها فان ذال اليلسوم
النوع الثاني فملكها رطل لم في كل اسبوع كذا غيره الثاني معنى الله عنه وحمله
الاجتماع على العسرا ما المور فعليه رطلان وعلى المتوسط بينهما رطل ونصف ثم
الموجود انما قال ذلك الثاني على ما ذه اهل من لينة الموعنه م يوجد فاما حيث كثر
فتراد بطافة حسب عاذلة كذا البتعه وبما ليق يساره واحسان **النوع الثالث**
اخذها بشراطين **احد** فان يكون من خدم ابي في بيت ايها فلو كانت من لا خدم
فيه ثم صارت غلة من خدم ابي في بيت ايها المزمه اخذ ايها كما صرح به الشيخ ابو حامد
وجزم به في الشرح الصغير والمراذ في وقت الرفا فيه فلو احتاجت لخدمه كبر او زمانه
وجب اخذها مطلقا **ثاني** **ثالث** ان يكون بحرن فلا يلب اخذها الامه ولو
كانت جيله واعتبر الما وردي شرطان لثا وهو ان يكون من سكان الامصار دون
المواوي فانه من خدمته انفس وفيه نظر فكثر من اهل البدو وحدث ان يخدم
فلا فرق بين ذلك بين البدويه والخرية ولا فرق بين وجوب هذا النوع بين الموسر
والمعسر لا يجب عليه الا حيل حاد م واحد الا ان يكون لمرض حسب الحاجة
هـ في اهل الروضه ونشروا كون الخادم امراه او صبيا او محرما لها وفي
ملوكها والشيخ المم اخلاف وفي الذميه وجهان لان النفس تعاف استقامها انتهى
ومستل من العبي المراهق فله حكم المانع في الاحم وفي معنى هادلا الموسر
وهو منقطع الذكر والانسبيس بنا على حل نظره وهو الاحم والرائع في ملوكها المواز
خلاف الشيخ المم والذميه وتعليل منع الذميه بالحياته لا ياب عدم الجواز انما ياب
لعدم اجبارها عليها وذلك خلاف آخر للشيخ كلام الراعي حكمه في البيان ذكره
ذكر حكمه في المهادت واختلوا في المراه باخذها فقال ابو الفرج الزاذ الراذ في الطبع
والفعل ونحوها دون حمل الما السرب والشيخ لان المترفع عن ذلك وهو منه لا عبرة
بما روى **ب** الخوي المراهبه حمل الما الى المصم وصيه على يد ها وغسل خرق للدين
ونحوها اما الطبع والكسر والغسل فكل الروح محله بنفسه او غيره **ج** الراعي
والاعتماد على ما ذكره الخوي **د** **هـ** النوي الذي الله المراه من الطبع لا محله
ونحوه والطرفان سفق عليهما ولا خلاف بين الجميع في ذكره **و** **ز** خطا الامام الطحا

الفرق الثاني ملكها وملكه في كل اسبوع فاعربوه الثاني يعني الله عند وجوبه
الاحتياط على ما سواها لئلا يورثه ملكا وعلى التوسط فيما بينه وبين نفسه من ملك
الجنود انما ملك ذلك الثاني على ما داهل يورثه في الموضع من يورثه فاما ما يورثه كثير
فيراد به هذه السبب عاذا ملك النعمة وما يورثه ملكا واحدا في **الفرق الثالث**
الفرق الثالث بين احد فان يكون من خدم الله في نفسه ايضا فلو كانت من خدم
فيه ثم جاءت عنه من خدم الله في نفسه ايضا فلو كانت من خدم الله في نفسه ايضا
وحزم به في الشرح المعبر والمادي في وقت الراد فيه فلو كانت من خدم الله في نفسه ايضا
وجب اخذها مطلقا **والفرق الرابع** ان يكون من خدم الله في نفسه ايضا فلو كانت من خدم
ملكات جبلية واعني الماد في شوطا لما هو ان يكون من كان الامصار دون
الواد في فاهر بعد من خدم الله في نفسه ايضا فلو كانت من خدم الله في نفسه ايضا
فلا فرق بين ذلك بين البدوية والحضرية ولا فرق بين وجوب هذا النوع من الموضع
والمعسر لا يوجب عليه الاحتياط حاد من واحد الا ان يكون من خدم الله في نفسه ايضا
والفرق الخامس في اصل الروضة وينتشر في كون الامراء او عبيد او محرمات لها في
ملوكها والشيخ الم اختلاف في الفقه وجهان لان الفقه ينافي استبعادها اعني
و يستفي من العبيد المراهني فله حكم المالك في الامور وفي معنى ما ولا الموضع
وهو منطوق الذكر والاشيخ بما على كل حال وهو الامور والاشيخ في ملكها الموائد
غلات الشيخ الم والمزينة وتقبل مع الفقه بالعتاة كذا في عدم لكونها مضافا
لعدم اجبارها عليها وذلك خلاف اخر في كلام المراهني في كلامه في البيان وكذا
ذكر كلامه في الماهات واختلاف في المراهات اخذها مطلقا ابو الفتح المراهي في المراهي
والفقه في معنى دون كل الماهات والسبب في ذلك لان المراهي عن ذكر دعونه لا عبرة
بما ذكره **والفرق السادس** المراهي المراهي موصيه على ما يغسل حرق المراهي
والمراهي اما المراهي والغسل على المراهي موصيه على ما يغسل حرق المراهي
والاختلاف فيما ذكره البخاري في **والفرق السابع** المراهي المراهي موصيه على ما يغسل حرق المراهي
وتحريم والطرفان سيق عليها والاختلاف في المراهي في ذكره **والفرق الثامن** المراهي المراهي موصيه على ما يغسل حرق المراهي

[illegible]

ولو كان محتاجا على الاصح من زيادة الروضة هنا لبقا احكام الرق لكن كلام اصل الروضة
في اول قسم الصدقات خرج في ان عليه نفقة وفي اصل الروضة عن الرضا الطاهر
انه يلزم البعض نفقة القرب وهو النووي من زيادة لزوم نفقة ناه وخرج في
الروضة ايضا لزوم نفقة البعض المحتاج على قربة اخرى بعد رحلته وبشروط وجوب
نفقة القرب عن نفقة النفقة وهو مراد القلم بقوله **فلا** اي يجب نفقة في
هذه الحالة ولو كان قادرا على الكسب ولم يكسب لم تسقط نفقته بذلك كذا رحمه
في المحرر ونقله الرازي عن العدة ان الفتوى اليوم عليه لكن الاصح في شذوحي
الرازي والروضة والاحتجاج التفسير في ذلك يجب في هذه الحالة نفقة الوالد دون
الولد **وقوله** ما با استلزام الواجب للفرج ما يستلزمه وتمكن منه من
الفرج والنظر ولا يكفي فيه الانحصار على سد الرق ولا يجب الاشباع كما صرح
به في الوجيز وحكي الرازي في نفقة الرق بل انه اوجه احدها هذا وكلامه نفقة
ترجيحه **والشأن** فيجب ما يكفي مثله غالبا ولا يعتبر كفايته في نفسه **والثالث**
ان اترفقه الزيادة في قوته ولدته لزمه والامتنان والتمتع ان في هذه الاوجه
في نفقة القرب انتهى ويجب ايضا الكسوف والشك في وموته لعدم ان احتاج اليه
والادم وانع فيه في التهديد واحرم الطبيب ومن الادوية كما صرح به الرازي
في قسم الصدقات بلوغه المصنف الكفاية لشغل هذه الامور كتابا وفي غير مقدرة
فيجب حاله في الشئ الوغابة والزهادة **وقوله** الفرع ثم الاصل بمثل مسلمين
احد اما اذا كان المحتاج فرع واصل وحب نفقته على الفرع **الماني**
اذا كان للوسر اصل وفرع ولم يفضل عن نفقته ونفقة زوجته الا ما يكفي احدهما قدم
الفرع على الاصح كذا قال البارزي وشرحه عليه النووي لكن الاصح في تخصيص
المسألة بقدم الاصل وكذا في الروضة واجلها في ركاه النظر ولكن ان دخل هذا
في **قوله** التزم واصله وفي الاخذ بغيره وفي الروضة واصله ما عن احتساب
التقابل استواها ولم يذكر ترجيحا خلافا وعمل المختلف في الباع اما الصغير فهو
مقدم جز ما دله **شخصا** الامام البلخي يعني اذا كان الابن صغيرا والاب
مجنونا او زمنا ان سوي بينهما فان كان له اسكان او فرعان ولم يكف الزايد الا

الابن المير في الميرد والمعايل والنوراني وصاحب المنيه والميرجاني الميرجاني ورافقه
تصحيح الراجعي له تسليم ولده من امته الى مرضه غير ما للتقريب بينهما وانه اعلم
مركبات المختار
الشروط فقد المرق المختص والعقل والايان الميرجاني
ووامنه الاسلام والامانه وانما ترضعه ان كانه
وميل كاح من لاجله في حصته وان رجي ان يرضه
وعاد ان تطلق كعدو الشرط ان قال لا يدخل داره
شرط في كاح من ذكر كاح اذ اني ابو احمد فقد المرق ملاحظه لقرن ولا
مدر ولا مكاتب ولا محضر ولا ام ولد وبسبب من ذلك ما لو املت ام ولد كافر فان
ولدها يبعها وحضاته لها ما لم يزوج كما كاه الراجعي في ابهات الاولاد من ابهات
المروزي ولده كمر ما خلا عنه في المهمات وكان المعفي فيه فراعنا مع اليه
من قربانها مع وفور شفعها **الكافي** العتق ملاحظه لجنون ولو كان جنونه
مقطوعا الا ان يند رويته كيوم في سنين **الثالث** الاسلام فيما اذا كان
المحصون محكوما باسلامه او وصف الاسلام في صباه وان اتبع اسلام الجني وبغير
منه ان المسلم حضانه للكافر وهو الصحيح واستشكل بان المسلم لليت له ولاه الكاح
على قربه الكافره وفوق بينهما ان القصد على الكاح طلب الكفول نعم العار وكما
قاله لذلك وهذا القصد الشفعه وهي حاصله مع المالكه في الدين وفي الفرق نظد
الزواج الامانه وقد بينهم منه انه لا بد من ثوبها وبه صرح النووي في قنونه
تقال انه لا بد من ثوب اهليه الام لحضانه عند القاضي اذا تازعها الاب او غيره
من المشتقين وسببها اليه النعوي فقال لا يقبل قولها في الاهليه الا بينه
وه **ل** الما وديعه والرواني لا يشترط ذلك بل يكفي النكاح وهو العدا له الظاهر
حتى يقر النسق ويرافقه كلام النووي في زياده الروضه في الحج فانه حكى وجهين
في احتياج احكام لثبوت عدا له الاب ولجود لثبوت ولايتها وقال ينبغي ان يكون الواج
الاكتفاء بالعدله الظاهره **ل** في المهمات فاذا اكتفى في المال فالحضانه اولى
لان الاب على ذات الطفل انه احراز امته على ماله بالاستفدا **الخامس**

الابن المير في الميرد والمعايل والنوراني وصاحب المنيه والميرجاني الميرجاني ورافقه
تصحيح الراجعي له تسليم ولده من امته الى مرضه غير ما للتقريب بينهما وانه اعلم
مركبات المختار
الشروط فقد المرق المختص والعقل والايان الميرجاني
ووامنه الاسلام والامانه وانما ترضعه ان كانه
وميل كاح من لاجله في حصته وان رجي ان يرضه
وعاد ان تطلق كعدو الشرط ان قال لا يدخل داره
شرط في كاح من ذكر كاح اذ اني ابو احمد فقد المرق ملاحظه لقرن ولا
مدر ولا مكاتب ولا محضر ولا ام ولد وبسبب من ذلك ما لو املت ام ولد كافر فان
ولدها يبعها وحضاته لها ما لم يزوج كما كاه الراجعي في ابهات الاولاد من ابهات
المروزي ولده كمر ما خلا عنه في المهمات وكان المعفي فيه فراعنا مع اليه
من قربانها مع وفور شفعها **الكافي** العتق ملاحظه لجنون ولو كان جنونه
مقطوعا الا ان يند رويته كيوم في سنين **الثالث** الاسلام فيما اذا كان
المحصون محكوما باسلامه او وصف الاسلام في صباه وان اتبع اسلام الجني وبغير
منه ان المسلم حضانه للكافر وهو الصحيح واستشكل بان المسلم لليت له ولاه الكاح
على قربه الكافره وفوق بينهما ان القصد على الكاح طلب الكفول نعم العار وكما
قاله لذلك وهذا القصد الشفعه وهي حاصله مع المالكه في الدين وفي الفرق نظد
الزواج الامانه وقد بينهم منه انه لا بد من ثوبها وبه صرح النووي في قنونه
تقال انه لا بد من ثوب اهليه الام لحضانه عند القاضي اذا تازعها الاب او غيره
من المشتقين وسببها اليه النعوي فقال لا يقبل قولها في الاهليه الا بينه
وه **ل** الما وديعه والرواني لا يشترط ذلك بل يكفي النكاح وهو العدا له الظاهر
حتى يقر النسق ويرافقه كلام النووي في زياده الروضه في الحج فانه حكى وجهين
في احتياج احكام لثبوت عدا له الاب ولجود لثبوت ولايتها وقال ينبغي ان يكون الواج
الاكتفاء بالعدله الظاهره **ل** في المهمات فاذا اكتفى في المال فالحضانه اولى
لان الاب على ذات الطفل انه احراز امته على ماله بالاستفدا **الخامس**

ارجاع الطفل ان كان رضيعا فان كان لها لبن او استغنى عنه فلا حضانه لها كما انه
 كلام الروضة واحدا وصرح به في الخبر وسأله ان لم يكن لها لبن فلا حضانه
 احتسنا قنا وان كان لها لبن واستغنى فالأصح الاحتسنا كما انتهى والمأخوذ منه
 كانه ما التكت **السادس** ان يكون الزوج قد تزوج بغير سبيل الحضانه ولو رضى
 الزوج بما حاله منه الا ان يكون الزوج حتى يخصصه فلا يكون الزوج به سبلا لها
 والتعدي بذلك اول من تعدي غيره عند الخلل لانه لا يسهل ان يفسد حاله
 لامتنع ان تزوجها به سبلا لحالها فانه لا يخلو من الحضانه ويصرح بذلك النووي
 في فتاويه وخبره **س** في الكتاب وهو انه في بطلان من كلام الابه وعل
 شيئا الامام الباقين من مقتضى كلام الابه ونقلت في الخبر في التبرع وقال
 باحتسنا في الحضانه اذا كانت تلو حرجا عند الطفل لانه **تأخر** ان يقول
 تزوجها سائر العصباء كم الطفل وابن جده وابن اخيه ولا ينفك ولم يصح الحاد
 ومحلها الحضانه فما اذا كنت من الحضانه ان رضى ركني حضانتها فان لم
 الاستماع من ذلك كادل عليه فله بعد ذلك ان يات بالمدخل داريه مثل وعمل شرطها
 فما اذا كنت من الحضانه له اذا لم يرض الاب بذلك فان رضى به فحق الام احكامه
 الا ان يرضى من التبرع ومحمد في الكتاب **واعلم** انه يستفي من شرط الحضانه
 الخايع بالزوج الخ زوجته بالت وحضانه الصغيره منه تزوجت في اثنا الشده
 فليس له تزوجه بها الا حرام حكامه في الروضة واحدا ان يخرطه عن فتاوى
 الناضح حين وهو اخص وليس الاستحقاق هنا بالطلاق بل بالاحرام فاذا طلقت
 الحاضنه بما اذا استحقاقا للحضانه ولو كان الطلاق بغير العزم فانه لا ينفك
 لكن ان كانت في شك الزوج فله منع المضمون من دخوله وكذلك ما لو شرط
 العترة بغيره والعقل وعندها اذا فلتت ثم وجدت ما دلت الحضانه بوجدها
 واعلم **تيسر** في زواج الحضانه المبرم الذي لا يفسد ولا يملك
 والناج ان تغله الله عن كتابه قد يبرأ منه فان ائتمعت له فحكمه والتبرع استقط
 الحضانه ايضا من ياتر نفسه دون من ياتر وجهه ووجهه ووجهه وكذا الذي يصرح
 به عبد الملك بن ابراهيم المقدسي الهذلي من ابيه احيانا ومن اقر ابن الصباي كن

بعض في الفتاوى الرعيه شاعرا بالامام عليه السلام في المباحات في الابه وفتاويه
 ومحمد بن محمد بن ابي اسحاق في المباحات في الابه وفتاويه
 والنفس من لا يستقل **س** في المباحات في الابه وفتاويه
 احتسنا كلاب فاداب **س** في المباحات في الابه وفتاويه
 مانع التبرع **س** في المباحات في الابه وفتاويه
 وعلم كلاب فاداب **س** في المباحات في الابه وفتاويه
 تامة من فتاوى الاسلام **س** في المباحات في الابه وفتاويه
س في المباحات في الابه وفتاويه
 حكامه الرعيه **س** في المباحات في الابه وفتاويه
 الرعيه الموقوت **س** في المباحات في الابه وفتاويه
 المباح لكل ما دلت كذا الامام عليه السلام في المباحات في الابه وفتاويه
 الابه وكذا الذي في المباحات في الابه وفتاويه
 الجواب وانما يكون لها المباحة **س** في المباحات في الابه وفتاويه
 الامام عليه السلام في المباحات في الابه وفتاويه
 لما استحسن الباطل في المباحات في الابه وفتاويه
 ولم يذكر النظم في المباحات في الابه وفتاويه
 حكامه في المباحات في الابه وفتاويه
 وهذا **س** في المباحات في الابه وفتاويه
 ما في المباحات في الابه وفتاويه
 والوجه في المباحات في الابه وفتاويه
 الامام عليه السلام في المباحات في الابه وفتاويه
 لا ينفك **س** في المباحات في الابه وفتاويه
 حكامه في المباحات في الابه وفتاويه
 وهذا **س** في المباحات في الابه وفتاويه

المراد سماع لفظ الاصلين ثم الابن ثم العبد الام والاحضانه للام ولا ينفيه وما
ذكره هنا من تقدم كماله على اولاد الاخوة وتأخير الامام عنهم هو الحكم في الرضا
واسلمها في اجتماع بعض الاثبات عن الامام والعزالي والنجاشي وروجه في
المشروع الصغير ومع الروايات تقدم العبد على بنت الاخ والاخت **وهـ**
في الكتاب هو الرابع ومقتضى كلام المؤلف **هـ** شيخ الامام البلقيني شهد له
نصر الشافعي في الام والاخت فاجعل بعد الاخوات من جهة الملك كماله ثم العبد
وتقدم الاختاب كماله على بنت الاخ والاخت لنصر الشافعي في ان كماله بعد الاخت **مقتضى**
تقدم العبد ايضا لان الشافعي جعلها بعد كماله من غير واسطة وهذا هو الذي يظهر منه
مدح الشافعي فتصحح الروايات صحيح بل هو الذي ينبغي ان يعتد به على مدح
الشافعي اتقوا وحالت الامر من تعارض الروضة في اجتماع الذكور والاناث فقال
هناك ثم بعد الاخوات نأت الاخوات ثم بنو الاخوة وتقدم بنت الاخ على ابن الاخت
اعتبارا بمن بعض لا بمن تدلي به فان فقدوا حكمنا بالحضانه للولد ثم العمومه وحكام
الرافعي عن صحيح الروايات **وهـ** في المهمات اعتد على الموضع الاول
وهـ المادري الصواب الاول وكلام الرافعي اخرا مووله وحله شيخنا الامام
البلقيني على ما اذا الحق ابن الاخ وبنت الاخت مع كماله وقربنا على ان العتات
مقدمون على من هذا الاسود فان الام مسقط لكماله واخته محبته في احضانه
فقدت ايضا على كماله والله اعلم ثم بعد العتات نأت الخالات ثم بنات الاخوال
وهو من رايه النظم وكذا صححه في الروضة واصحابها كذلك لا يسبق مع قولهم انه لاحضانه
لا شيئا ذات يدكر غير وارث وهذه كذلك ولا حظ في ذلك لكونهم ثم بنات العتات
مريب اصلهم وهذا معني قوله **نظم** ما ولا ثم ولد الم لا يوين ثم الاب والاحضانه
لولد الم الام كونه غير وارث وتقدم الابي في الحضانه في جميع هذه الصور على
الذكر وتقدم بنت الاخت مع بنت الاخ مع استوائهما في الاثبات والمزنيه ثم بنت
النظم من زيادة على امرين هما هو مان ثم تقدم **أحـ** فانه لاحضانه لا يفي
من المحام ادلت بذكر غير وارث وقوله **دك** لعله لغت قال المعروف الراعي
قال ادلي ببلان ولعله من قولهم دلوت ببلان اليك اي استشهدت به اليك

هذا هو الذي ينبغي ان يعتد به على مدح الشافعي اتقوا وحالت الامر من تعارض الروضة في اجتماع الذكور والاناث فقال هناك ثم بعد الاخوات نأت الاخوات ثم بنو الاخوة وتقدم بنت الاخ على ابن الاخت اعتبارا بمن بعض لا بمن تدلي به فان فقدوا حكمنا بالحضانه للولد ثم العمومه وحكام الرافعي عن صحيح الروايات وهـ في المهمات اعتد على الموضع الاول وهـ المادري الصواب الاول وكلام الرافعي اخرا مووله وحله شيخنا الامام البلقيني على ما اذا الحق ابن الاخ وبنت الاخت مع كماله وقربنا على ان العتات مقدمون على من هذا الاسود فان الام مسقط لكماله واخته محبته في احضانه فقدت ايضا على كماله والله اعلم ثم بعد العتات نأت الخالات ثم بنات الاخوال وهو من رايه النظم وكذا صححه في الروضة واصحابها كذلك لا يسبق مع قولهم انه لاحضانه لا شيئا ذات يدكر غير وارث وهذه كذلك ولا حظ في ذلك لكونهم ثم بنات العتات مريب اصلهم وهذا معني قوله نظم ما ولا ثم ولد الم لا يوين ثم الاب والاحضانه لولد الم الام كونه غير وارث وتقدم الابي في الحضانه في جميع هذه الصور على الذكر وتقدم بنت الاخت مع بنت الاخ مع استوائهما في الاثبات والمزنيه ثم بنت النظم من زيادة على امرين هما هو مان ثم تقدم أحـ فانه لاحضانه لا يفي من المحام ادلت بذكر غير وارث وقوله دك لعله لغت قال المعروف الراعي قال ادلي ببلان ولعله من قولهم دلوت ببلان اليك اي استشهدت به اليك

ثانيهما انه لا حضانه لذكر غير وارث سواء كان محرما كالخال ام لا **واقله**
استدرك **الحديث** انه يستفي من تقديم الام في الحضانه على غيرها ما لو كان
 المحضون زوجة كبير او المحضونه زوج كبير ولا حد في استبعاد الآخر فالزوج
 او الزوج اولي الكفاله من جميع الاقارب كما حكمه في الروضة واحكامها عن الرواي
 وسبقه اليه الماوردي **ثالثها** يعرض من تقدم للقات ما اذا كان
 المحضون المحضون بنت فلما للحضانه اذا لم يكن له ابوان حكمه في الروضة واحكامها عن
 ابن كجر **م** ويرضي ميراثان زوج **ج** جاز فان غير ابنا فامسح
 ابنا يارده واما الاب **ج** ارماه لخرقه ومكسب
 واخذ من طلقه وطلقه **ج** ان سافرت او دلته لطلاقه
قلت خوف الرزق والطلاق **ج** معي لغيره ان لم يوجد له
 فان وافرقت بشقرو وسوي **ج** والده من عصباء كسوة
 بل مشبه ابن العم لسلطان **ج** كرمي وشبهه لثقة معها
 وان هو انه غير المحضون **ج** عليه اتفاق عليه ان حضنت
منه بل **الاقرار** ما تقدم هو في غير المحضون ان كان من اخير بين الابوين
 فمن انقضاه منهما كان عندك ولم ينفع بها وهي عن الخيرة بينهما والمراد بالابوين الاب
 والام وان علوا وصفي لم يكن له اب ولا جد خيرة من الام ومن بقية العصباء فان
 اختار احدها ثم رجع واختار الاخر جاز له ذلك **ل** في اصل الروضة فان
 اكمل التعلق حيث ينزل ان سببه تله تميزه جعل عند الام كامل التميز وكذا الويلع وهو
 على نقصانه وجعله انتهى وخالف ذلك الامام فقال وحلي هذا اذ اكمل اختيار واحد
 بعد واحد وحول اليه فان اختار الاقامه عند امه لم يمنع منه من رايته وان اختار
 الاقامه عند امه فلا يلزم ارجاله للفرقة وتعلم القرآن والعلم بالملك **الثاني**
 اذا سافرت الام سفلته او سافر الاب سفلته فله التراج الاول منها ذكره امان او انجي
 سفلته لغيره بشرط ان الملة التي يقصد الاستمال اليها والادب التي يسلط منه اليها
 فان رافعت الاب في الشفرا استمرت حضانتها وقد ذكره في التكملة من زيادته وفي
 معني الاب ليله عند عدمه والعصباء من يعلم فان لم يكن العصباء محرما لها كما في العلم

وكانت كبير قد بلغت حد الشهوة لم تسلم له فان كانت له بنت سلفت لها وذكر كل من
 الزيادة النظم وسلسلي مراتب العصباء ما لو اراد الاخ التتله وهناك ابن اخ
 او عم سبقه فللمرء الا ان تزوجه من الام بخلاف الاب والجد لكمال عناية بها حكمه في
 اصل الروضة عن المتولي وبخلافه قوله الماوردي انه اذا سفل اقاوب عصبته
 وانام اباعد من المتتلقون ادلي به **ل** شيخنا الامام البلقيني وهو الاخ وشهد
 له ظاهر نص الام والمختصر وهو مقتضى الخلاف الاحكام وما قاله المتولي من مصادره
 التي هي غير معقول بها **الثالث** اذا ادفع الاقاوب الحضانه وفي عين عليه
 النفقة **م** ولا فرق ما كفي عرفا وجب **ج** لكن جلوس معه للاكل احب
 اولقه او لغيره بدس **ج** روح **قلت** من ذي الطبع ام
 وحسن به كسوة وحسلا **ج** طوقا وجعله الرقيق بسلا
 ولا تميز عليه ضربا **ج** وغلفه ما به ان اجسد با
 دون عن العنار ولسع **ج** جازا وكلا وليجران مسبح
 ثم بيت المال فصرع لايض **ج** فزوع مواشيه يترق ما يبد
 له مستولا ان ترضعها **ج** سولودها وبعد حولين رعا
 كالفلم قبله وحسلا اذا **ج** وافق زوج لاسوي ذائع اذا
 رجعت درنا حل من ولد **ج** فجاز اجارها للسيد
انتقل من الكلام على نفقة الزب الى الحضانه ثم ذكر السبب الثالث من اسباب النفقة
 وهو ملك الدين يجب للزوجه ولو كان ايقام من النفقة والكسوة وغيرها من المومن
 المحتاج اليها حتى ما الطعام قد ركنانية فمختبرها دته ورغبته ولا سبب ذلك
 بقدر مخصوص يستفي من ذلك المحتاج فلا يجب نفقته على سبب لاستقلاله نفسه
 ولو كانت كفايه فاسك والامه المزرجه حيث اوجبا لها النفقة او اعصر الزوج
 ولم يشق ومنعنا السيد من الفسخ ويعتبر من حشر النفقة والكسوة وغيرها عرف
 البلد بالنسبه لما يكره ان يستعمل السيد لنفسه فوجه لكن الاول ان يجلسه معه للاكل
 او يناد له لقيه او لغيره بعد تزويجها اي تزويجها بالدم والمراد لقيه كمين لتدسها
 لا صريح بهم الشبه ولا نفقي الله **ل** الرافعي واثار الشافعي

في ذكر الثلاث اختلافات **أحدها** ان يجب التوزيع والمناولة فان اخل به معه
فهو افضل **وثانيها** ان الواجب احدى الاثنتين واختارنا ان لا يجب واحدهما من
سبب الخلاف في الوجوب وذكرنا في ان الاجل افضل او هما متساويان والظاهر
الاول ليناول القدر الذي يشبهه وفي المعاني ان السابح روح الاول قال انه اولى
بمنه في الحديث ثم شبه في النظم واحمله ان الواجب للرفيق في الكسوة الخشن محمول على
ما اذا كان الخالب في حشر كسوتهم ذكرنا لو احتج لم العام وجب ظهوره بالعادة كما
عبر به في النفقة فكان اولى وليس للسيد ان يحل رفقة من الخدمة الاما بطبقه وجب
على الرفيق بل اليهود وترك الكمال واذا ضرب السيد على غيره من اهل بيته
كل يوم لم يجر عليه ذكرنا لو اكتب اكثر ذكرنا السيد اخذه ولو اكتب اقل منه منعه
النظام من اخذ زياده على المقدور ويجب حلف الاله الشايع اذا حصل الخدب
فالعلوفه اولى بذكر المانع لم يجب مكفي ارباها الذي لا يجب قمار العتار وكل ما لا يروح
فيه الكرم **ثالثا** المتولي يمكن تركه عارضا حتى يتركه ويظهر ذلك انه لا يجب سقي الزرع
والشجر كل كرم تركه عند الامكان وظلوه بانه امتاعه مال وقد صرحوا في غيره من الامور
بحريم امتاعه المال ولعل القوم اذا كان يخل منه كالنقا المايه البحر والكرامه اذا كان
تركه يخل هذه الصورة لشقه العذر ان امسح المالك من القيام بالواجب عليه من نفقة
الرفيق وحلف الاله بيع عليه او اوجره وفصل في النظم من زيادته **وقال** الخاوي
بيع عليه قتاله جرا ولا اي كتم بيع جران امكن فان تخدر باع الخمر وصرح بذلك للناوردي
وفي كنفه بيع الخمر وجمها ان اخذها ان يبيع شيئا فشيئا والتالي مستدبر عليه فاذا اجتمع
شيء صام باع وهذا هو الاصح وظاهر عبارة النظم واحله التغيير من البيع والاحجار وليس
كذلك وانما فعل اذا تعدت الاحجار فان تعدد جميع ذكرنا في بيعه من بيت المال فان
لم يكن فيه فعل المتغير كنيته كما وجب وليس للمالك ان يبيع اولاد ما شبه يترك ونهاه
لبنها واستعجاب به لا لطلب منه الاما فضل عنها **وقال** الروياني والمأد ان حره له ما
يقبه حتى لا يموت **وقال** الرازي وقد يتركه في الاكفنا بعدائه **المتولى**
ولا يجوز لطلب اذا كان يضر اليه لعله العلف ولم اجار مستولده على الرضا ولا هذا
قوله الرازي في التودي بان يكون منه وقد فهم ذلك من تعبير الخاوي في ما نقله عنه **المتولى**

في ذكر الثلاث اختلافات **أحدها** ان يجب التوزيع والمناولة فان اخل به معه
فهو افضل **وثانيها** ان الواجب احدى الاثنتين واختارنا ان لا يجب واحدهما من
سبب الخلاف في الوجوب وذكرنا في ان الاجل افضل او هما متساويان والظاهر
الاول ليناول القدر الذي يشبهه وفي المعاني ان السابح روح الاول قال انه اولى
بمنه في الحديث ثم شبه في النظم واحمله ان الواجب للرفيق في الكسوة الخشن محمول على
ما اذا كان الخالب في حشر كسوتهم ذكرنا لو احتج لم العام وجب ظهوره بالعادة كما
عبر به في النفقة فكان اولى وليس للسيد ان يحل رفقة من الخدمة الاما بطبقه وجب
على الرفيق بل اليهود وترك الكمال واذا ضرب السيد على غيره من اهل بيته
كل يوم لم يجر عليه ذكرنا لو اكتب اكثر ذكرنا السيد اخذه ولو اكتب اقل منه منعه
النظام من اخذ زياده على المقدور ويجب حلف الاله الشايع اذا حصل الخدب
فالعلوفه اولى بذكر المانع لم يجب مكفي ارباها الذي لا يجب قمار العتار وكل ما لا يروح
فيه الكرم **ثالثا** المتولي يمكن تركه عارضا حتى يتركه ويظهر ذلك انه لا يجب سقي الزرع
والشجر كل كرم تركه عند الامكان وظلوه بانه امتاعه مال وقد صرحوا في غيره من الامور
بحريم امتاعه المال ولعل القوم اذا كان يخل منه كالنقا المايه البحر والكرامه اذا كان
تركه يخل هذه الصورة لشقه العذر ان امسح المالك من القيام بالواجب عليه من نفقة
الرفيق وحلف الاله بيع عليه او اوجره وفصل في النظم من زيادته **وقال** الخاوي
بيع عليه قتاله جرا ولا اي كتم بيع جران امكن فان تخدر باع الخمر وصرح بذلك للناوردي
وفي كنفه بيع الخمر وجمها ان اخذها ان يبيع شيئا فشيئا والتالي مستدبر عليه فاذا اجتمع
شيء صام باع وهذا هو الاصح وظاهر عبارة النظم واحله التغيير من البيع والاحجار وليس
كذلك وانما فعل اذا تعدت الاحجار فان تعدد جميع ذكرنا في بيعه من بيت المال فان
لم يكن فيه فعل المتغير كنيته كما وجب وليس للمالك ان يبيع اولاد ما شبه يترك ونهاه
لبنها واستعجاب به لا لطلب منه الاما فضل عنها **وقال** الروياني والمأد ان حره له ما
يقبه حتى لا يموت **وقال** الرازي وقد يتركه في الاكفنا بعدائه **المتولى**
ولا يجوز لطلب اذا كان يضر اليه لعله العلف ولم اجار مستولده على الرضا ولا هذا
قوله الرازي في التودي بان يكون منه وقد فهم ذلك من تعبير الخاوي في ما نقله عنه **المتولى**

التي لا فرق من ان يكون التاملا او جوازا **وقوله** وذا على شبه اي المراد حصص
على المراد دون غيره **وقوله** به دخل متعلق بقرنه يعقب اي بعد في المعنى ان يكون
له مدخل في التلغ لا كصفته حقيقة فانه لا حكم لما **وقوله** يتعد في العادة بالمتن
لغير هذا كذا لما تقدم اي يقصده في العادة بالمعنى المذكور وهو المراد بالمتن اي
الموصوف بما تقدم التلغ **وقوله** بالعلم للثبوت اي مع كون المعنى المذكور
وهو المراد بالمتن اي الموصوف فلما خرج به التلغ او القلم فتناسا في الصيغ التي
فانه لا كان فيه ولا يمتنع **وقوله** للثبوت اي المتكرر المراد كونه فلما للثبوت فلو كان
فلا لغير الثبوت بل لشيء اخر كما لو قد مضى التلغ البدن يصفين فانه ظم مرجعه غير الثبوت
بل لحدوثه من الطريق المستحق فلا كان له **هـ**

ح من شر او سينا او شرطيا **هـ** كفاه يعثر من غلطها
بـ واهد اردد لا يلبس **هـ** من ذي النعوت وبقام عكس
والشر لا يعود معلوم **هـ** كغيره وهو شرط طرحة
وحسن ما هو المعروف كل **هـ** في شارع وجب هذا العمل
لغرض كذا فلا ان صدر **هـ** اذن الامام وله ان يفتدا
مثل الخراج والبا وضمه **هـ** ذا مل لا ان بل وسعه
في الملك فرق عاده وصاحا **هـ** بالمثل **هـ** او نفي ملاحا
في ان ادخله فطاحا **هـ** من علو او علمه صاحبا
فعرى الصغير لا ان جعله **هـ** في موضع ذي سبع فأكلمه
او اذنت في السطح في الراج **هـ** اذ بار القيراث والخراج
ح قسم التلغ الذي يعقب التلغ التي يتنوع ويب وشرط عالمها شر ما تؤثر في التلغ ويجعل
كالحج والجماع ما يؤثر في التلغ ولا يحصل كشرادة الزور والشرط ما لا يؤثر في التلغ ولا يحصل
كغيره فانه لا يؤثر في التلغ ولا يحصل والموثر التلغ في صوب اليد والحصل للتلغ الزور
فما كان لولا لغير ما حصل التلغ ثم ذكر للشرط امثله **الاول** لو تعد في شارع فتعثر
بـ ماش وهو اذ التلغ يتلوا من خطا وجب فان الماشح هدر دم الماعذ هذا اذا
كان الشارع ضيقا فان كان واسعا انعكس الحكم فوجب ضمان القاعد ويهدر دم الماشح

فلو وقف في شارع فغيره انسان ضمن الواقف وهدر العاشر شارع شيخنا الامام البلعيني
 به هذا الحكم وقال لم يصح غير العوي والبري بعد علم من ذكر نفسه في الام وهو
 اهدار العاشر وفي الواقف والناخذ والنام وان لم يتحرك في ذلك الشارع وضيقه
 وذهب العراقيون على انه اذا وقف او وقع في طريق فغيره انسان وماذا يغلي كل واحد
 منهما ذبه الآخر وحكمه ابن المصنف عن نفسه في القديم وقال فلما قول الجدي الذي نقله
 الولي بذه الصادق هدرنا كبر اصحابنا قالوا انما اراد اذا كان الطريق واسطا التي وهرا
 كله اذا لم يكن من الواقف فعل فان كان بان انحرف الى الماشي فاصابه في الخرافه وماذا فيها
 كاشين اصطفا ما لم واحد منها نصف ذبه الاخر **الثاني** لو رث ما في شارع قلت به
 في وجب ضمانه الا ان يكون الموش لمصلحة عامة كدفع العاشر عن الناس فلا ضمان والعقل من
 زيادة النظم ومحل عدم الضمان ان لا يكون العاقله في الركن ما وجبها من **الثالث**
 لو صرح قسرا في شارع فزلق به انسان او غيره وجب ضمان ما تلف به الا ان يعلم الماشي به ونشي
 عليه تصد اقلان وفي **شيخنا الامام البلعيني** عدم الضمان قومي لعقل الناس لم في الاضرار
 والاضرار من غير انكار وذلك يدل على انه من مراقب الشارع قاله والاصح عندنا في فتور
 البطم انه يقتضي الضمان في القمامه غيره انها لا تقتضي ضمانا وقال **الرافعي** ولكن
 ان يقول قد يوجد من العمدات مواضع معذور لذلك تسمى السباطات والمزالل وبعد من
 المراقب المشدك فيبش ان يقطع مع الضمان اذا كان الالتفاتا فانه استغنا عن دفعه مستحقه
 ولخص الخلاف بغيرها وفي **شيخنا الامام البلعيني** كذا المزالل ان كانت في معطاف
 غير داخل في حكم الشارع فلا حاجة لذلك ها لان الكلام في الشارع والا فلا يلزم فعل ذلك
 فيما حكي **قال** قد استوفوا دفعه مستحقه **الرابع** لو حفر في شارع يترافق
 المارة وجب عليه ضمان ما تلف به كدفعه او كان باذن الامام او بغيره اذنه **وقوله**
 كل في شارع عايد لم يجز ما تقدم ولو فعل ذلك في ملكه او في موات فلا ضمان لكن المجيد في الحذر
 كالشارع ولو وقع في مسجد فغيره انسان وماذا فيل ما قل الماشي ذبه الناعده وهدر الماشي
 ولو طمأ نام في المسجد معتكفا فذلك ولو وقع فيه لما يتر فيه المسجد او نام غير معتكف وكما
 لو نام في الطريق حكاه في اصل الروضة عن الخوي **الخامس** لو حفر في الشارع ما لا يضر
 بالمارة لا تساعده او لكونه في انعطاف ضمن ايضا ان كان حفره وبعير اذن الامام فان

فلو وقف في شارع فغيره انسان ضمن الواقف وهدر العاشر شارع شيخنا الامام البلعيني
 به هذا الحكم وقال لم يصح غير العوي والبري بعد علم من ذكر نفسه في الام وهو
 اهدار العاشر وفي الواقف والناخذ والنام وان لم يتحرك في ذلك الشارع وضيقه
 وذهب العراقيون على انه اذا وقف او وقع في طريق فغيره انسان وماذا يغلي كل واحد
 منهما ذبه الآخر وحكمه ابن المصنف عن نفسه في القديم وقال فلما قول الجدي الذي نقله
 الولي بذه الصادق هدرنا كبر اصحابنا قالوا انما اراد اذا كان الطريق واسطا التي وهرا
 كله اذا لم يكن من الواقف فعل فان كان بان انحرف الى الماشي فاصابه في الخرافه وماذا فيها
 كاشين اصطفا ما لم واحد منها نصف ذبه الاخر **الثاني** لو رث ما في شارع قلت به
 في وجب ضمانه الا ان يكون الموش لمصلحة عامة كدفع العاشر عن الناس فلا ضمان والعقل من
 زيادة النظم ومحل عدم الضمان ان لا يكون العاقله في الركن ما وجبها من **الثالث**
 لو صرح قسرا في شارع فزلق به انسان او غيره وجب ضمان ما تلف به الا ان يعلم الماشي به ونشي
 عليه تصد اقلان وفي **شيخنا الامام البلعيني** عدم الضمان قومي لعقل الناس لم في الاضرار
 والاضرار من غير انكار وذلك يدل على انه من مراقب الشارع قاله والاصح عندنا في فتور
 البطم انه يقتضي الضمان في القمامه غيره انها لا تقتضي ضمانا وقال **الرافعي** ولكن
 ان يقول قد يوجد من العمدات مواضع معذور لذلك تسمى السباطات والمزالل وبعد من
 المراقب المشدك فيبش ان يقطع مع الضمان اذا كان الالتفاتا فانه استغنا عن دفعه مستحقه
 ولخص الخلاف بغيرها وفي **شيخنا الامام البلعيني** كذا المزالل ان كانت في معطاف
 غير داخل في حكم الشارع فلا حاجة لذلك ها لان الكلام في الشارع والا فلا يلزم فعل ذلك
 فيما حكي **قال** قد استوفوا دفعه مستحقه **الرابع** لو حفر في شارع يترافق
 المارة وجب عليه ضمان ما تلف به كدفعه او كان باذن الامام او بغيره اذنه **وقوله**
 كل في شارع عايد لم يجز ما تقدم ولو فعل ذلك في ملكه او في موات فلا ضمان لكن المجيد في الحذر
 كالشارع ولو وقع في مسجد فغيره انسان وماذا فيل ما قل الماشي ذبه الناعده وهدر الماشي
 ولو طمأ نام في المسجد معتكفا فذلك ولو وقع فيه لما يتر فيه المسجد او نام غير معتكف وكما
 لو نام في الطريق حكاه في اصل الروضة عن الخوي **الخامس** لو حفر في الشارع ما لا يضر
 بالمارة لا تساعده او لكونه في انعطاف ضمن ايضا ان كان حفره وبعير اذن الامام فان

فلو علمت في شارع فغيره انسان من الوقت وهذا العار واضح شيخنا الامام الملقب
 به هذا الحكم وقال له يصح عدم الغوى والذي قد علم في ذكره في الامم وهو
 احد اركانها وفيما ان الوقت والقاعدة والامم وانما يسمي في كل شارع الشارع وسقته
 وذهب العراقيون لحالها اذا وقف الوقت في طريقه فغيره انسان وما على كل واحد
 منهما دية الاخر وحكمه انما يصلح من نفسه في التقدم وبك ما قاله الحجة الذي نقله
 الذي يذهب الصادق هدر فأكبر افعانا فانا انما اذا كان الطريق واسما التي وعفا
 كله اذا لم يكن الوقت نقل فان كان بان اعرف الى الماشي ما يصح في الخزانة وما بها
 كما تبين اصطلاحا على احد من نفسه **الثاني** لو رتب في شارع فلف به
 في وجب خزانة الا ان يكون الطريق لغيره فانه كمن مع الشارع من الشارع والشارع من
 زيادة النظم ومحل عدم الضمان لا يجوز الصادق في المرس فان جازوا من **الثالث**
 لو رتب في شارع فغيره انسان او غيره وجب ضمان ما تلف به الا ان يعلم الماشي به وشي
 عليه تعد افعانا **والرابع** شيخنا الامام الملقب عدم الضمان فغيره لغيره في الامم
 والامم من غير افعانا وذكره بدل على انه من مرفق الشارع قاله والاصح عندنا في وقوع
 الجرم ان يقتضي الضمان في القامة غيره افعانا لا يقتضي ضمانا **والخامس** الواقع في كل
 ان يقول قد يوجد من القدرات مواضع مظهرة كمن في الماطات والمزابل وعلم من
 المرافق المستمرة فليشبه ان يتطوع في العيان اذا كان الاثنا فانه استقامت فمعه مقتضى
 ونقص الخلف بغير ما و**السادس** شيخنا الامام الملقب في المزال ان كانت في مصلحت
 غير داخل في حكم الشارع فلا حاجة لذكرها الا ان الكلام في الشارع والافليس لم نقل ذلك
 فيها حتى يقال قد استوفوا من دفعه مقتضى **الشارع** وهو في شارع يراصد
 المان وجب عليه ضمان ما تلف به كمن هو اكان باذن الامام او غيره اذنه **والسابع**
 كل في شارع ما يدعي ما تقدم فلو فعل ذلك في ملكه او في ملكه فلا ضمان لغيره في الجدد
 كالشارع ولو تعد في مسجد فغيره انسان وما على كل واحد دية الماشي ودية الماشي
 ولو علم انهم في المسجد معكم فذلك ولو تعد فيه لما يجره عنه المسجد او عام غير مكلف وكما
 لزام في الطريق حكاه في اصل الروضة عن العوي **الخامس** لو جاز الشارع بالانصراف
 المارة لا تساعده او كونه في انعطاف من انسان كان لغيره وبعين اذن الامام فان

كما لو علم في شارع فغيره انسان من الوقت وهذا العار واضح شيخنا الامام الملقب
 به هذا الحكم وقال له يصح عدم الغوى والذي قد علم في ذكره في الامم وهو
 احد اركانها وفيما ان الوقت والقاعدة والامم وانما يسمي في كل شارع الشارع وسقته
 وذهب العراقيون لحالها اذا وقف الوقت في طريقه فغيره انسان وما على كل واحد
 منهما دية الاخر وحكمه انما يصلح من نفسه في التقدم وبك ما قاله الحجة الذي نقله
 الذي يذهب الصادق هدر فأكبر افعانا فانا انما اذا كان الطريق واسما التي وعفا
 كله اذا لم يكن الوقت نقل فان كان بان اعرف الى الماشي ما يصح في الخزانة وما بها
 كما تبين اصطلاحا على احد من نفسه **الثاني** لو رتب في شارع فلف به
 في وجب خزانة الا ان يكون الطريق لغيره فانه كمن مع الشارع من الشارع والشارع من
 زيادة النظم ومحل عدم الضمان لا يجوز الصادق في المرس فان جازوا من **الثالث**
 لو رتب في شارع فغيره انسان او غيره وجب ضمان ما تلف به الا ان يعلم الماشي به وشي
 عليه تعد افعانا **والرابع** شيخنا الامام الملقب عدم الضمان فغيره لغيره في الامم
 والامم من غير افعانا وذكره بدل على انه من مرفق الشارع قاله والاصح عندنا في وقوع
 الجرم ان يقتضي الضمان في القامة غيره افعانا لا يقتضي ضمانا **والخامس** الواقع في كل
 ان يقول قد يوجد من القدرات مواضع مظهرة كمن في الماطات والمزابل وعلم من
 المرافق المستمرة فليشبه ان يتطوع في العيان اذا كان الاثنا فانه استقامت فمعه مقتضى
 ونقص الخلف بغير ما و**السادس** شيخنا الامام الملقب في المزال ان كانت في مصلحت
 غير داخل في حكم الشارع فلا حاجة لذكرها الا ان الكلام في الشارع والافليس لم نقل ذلك
 فيها حتى يقال قد استوفوا من دفعه مقتضى **الشارع** وهو في شارع يراصد
 المان وجب عليه ضمان ما تلف به كمن هو اكان باذن الامام او غيره اذنه **والسابع**
 كل في شارع ما يدعي ما تقدم فلو فعل ذلك في ملكه او في ملكه فلا ضمان لغيره في الجدد
 كالشارع ولو تعد في مسجد فغيره انسان وما على كل واحد دية الماشي ودية الماشي
 ولو علم انهم في المسجد معكم فذلك ولو تعد فيه لما يجره عنه المسجد او عام غير مكلف وكما
 لزام في الطريق حكاه في اصل الروضة عن العوي **الخامس** لو جاز الشارع بالانصراف
 المارة لا تساعده او كونه في انعطاف من انسان كان لغيره وبعين اذن الامام فان

ومثله الجراح في ذلك كسلة الميزاب فيخرج من ان يتجمل الهلاكه من سقوط البارده
فقط فيضن الكل او من سقط الجرح فيضن النصف وذكرها من زاده النظم ولحم
بين المصنف واصله الذي تحت عليه خان ذلك وحكي في اصل الروضه عن الغوري
ان ذلك هل يعاقله المخرج له ولو باعدوه **ل** شخشا الاقامه البقي الاصح عندي
لوزمه لعاقله المالك لمحالته الثلث قاله ولو تعلق بعاقله الواضع كما قاله الجوي لعلق
بعاقله المصانع الذي ومنعه لالأك انتهى **هـ**

سقطوا جميعا فضايعا **في** ايامي كان ذاه ذوا ذاه
 واول الشرطين كما لمحسور **في** نصب نعل موجب الكف
 في الكف والنفس لا على **في** يديه كذا النصارى جعلوا
 ووجب النصارى ايضا **في** وعده في وقت حين اليه
 ولو كانتا وبعضا **في** مع مكاتبا وقوله
 ولا لاذن وفي قطع سريري **في** متوارك موقوف دفع ما طورا
 كما لك في البار ولا انزع **في** كفرا اذ ارحب اوصفهم

لقد مرع ذلك يسقط ويصح نصفه **قوله** يعبره أقدمه أي إذا اجتمع
فثمان مع ثمان ألف فلوجب للضمان أقراها ما كان ماثرا أو شيئاً
كان مضافاً إنساناً في رخصها غير عددنا ما كان الضمان على المردى دون المضاف
كان المعبران لللفظ مطين فالوجب للضمان أو لها كما لو حفر بئراني محل عدوان
ونصب آخرها بطلا للضمان على المضاف دون الناصب والمراد الأول في اللفظ لاني
الوجود فلو حفر إنسان بئراً عدواناً وضع آخر بئراً عدواناً فغشوا بئرهم ووقع في البئر
والضمان على واضع البئر فان لم يتعد واضع البئر فالتقول بغير المضاف **قوله** إذا بقي
وسمي إن بئراً لا يتعلق بالخاف والناسب من كما لو حفر بئراً عدواناً وحصل بئر على
طرف البئر بئر سيل أو وقع حزيناً أو وقع بئر على بئر أو وقع في البئر فلا ضمان على أحد
ناله ويدل عليه أن المتولي كماله لو حفر بئراً في ملكه ونصب غيره بها حديد فوقع رجل في
البئر فمخضه للحديد ومات فلا ضمان على واحد منهما انتهى **قوله** والفروق
بين ما نحن فيه ومثله السبل أن الأول يفعل من قبل الضمان فإذا سقط عنه لعدم تعديبه

ولا احد من الصحابة انتهى ثم ذكر من القسم الاول وهو غير الجوارح صوراً **الاولى**
 ان السجدة ما تقتل غالياً موت وانما ثبت ذلك باعتباره بان يتولد عنه السجدة وسجدي
 بصلها بالاعتكاف وكذا قال فلم ينفذ الغلابي من السجدة ويشهد سحرانها من السجدة ان
 ذلك النوع يقتل غالياً والله اعلم **الثانية** ان الجمع من به جوع سابق بان يجلسه ويمنعه
 الطعام مله يموت فيها غالياً مع جوعه السابق ان عليه فان لم يجلبه وجب نصف الزيد
 وفي معنى ذلك ان يطعم من به ظاساً سابق ومثله الظاس من زيادة النظم ولا يخفى انه لو لم يلبه
 او ظاه مله يموت فيها غالياً به ون جوع ولما سابقين انه على فلو منعه المادون الطعام
 فانتج من الاكل خوف العطش فانت جوعاً فلاقت من طعام ولا زيد في الاصح ولو جلس
 ولم يتجده شاف ترك الاكل جزوا او جزا والطعام والشراب عند فانت جوعاً
 او عطشاً او ماتت حتفه انقه او حيه او هدم فان كان عبداً حقه باليد وان كان
 حراً لم يقنه **الثالثة** ان يشبه حبه او عجزاً يقتل يشبهها غالياً يموت وذكر
 العجز من زيادة النظم فان لم يشبهها بالها ولكن القاه عليه او القاه عليها او قبله ووجه
 في موضع فيه مات فقتله فلاقت من ولا مان ولو كان الموضع ميتاً **الرابعة**
 ان يجمع مع سبع في موضع حتى يذبحه معه وان لم يكن مكتوفاً والفرق بينه وبين
 ما تقدم في حبه انها سقر بطبعها عن الاذمي فلا في الشبع فانه قب عليه في الضيق
 ودر الواسع ولهذا القاه مكتوفاً في موضع لم يقنه **الخامسة** ان يلقى شخصاً
 في ما مخرج قلبه حوت ولو كان ذكر الشخص ساجداً ولو كان الما غير مخرج فلا في ما
 هو منه العبد **السادسة** ان يلقى من الخيشن الشباح في ما مخرج وان لم يقنه
 حوت ثم ذكر من القسم الثاني وهو الجوارح صورين **الاحد** ان يلقى دواً على كذا
 وفي الامام الذي حصلته من ترك الاحباب فيه كغزو البرية في غير مقتل وابراد
 الرافعي يفتي موافقة ومقتضاه انه لا يجب به الفدية من الا ان حصل له او احتل الموت
الثانية ان يعوز فيه ابرع قتالها وتورم الموضع للموت ولم يذكر النظم اصله
 الا لم يلازمه للتورم بخلاف العكس وضح العوز في سبع المذهب الوسطي لا الكفا
 بالام وان لم يحصل معه دم وكذا قال **الثالثة** شجها الامام اليقيني الصحيح انه يجب اذا
 كان مثله قتل غالياً فلو مات في حاله فالاصح انه يشبهه عدم حمل ما تقدم اذا لم يكن عروها

في كل من كان به ماله في الجوارح صوراً **الاولى**
 ان السجدة ما تقتل غالياً موت وانما ثبت ذلك باعتباره بان يتولد عنه السجدة وسجدي
 بصلها بالاعتكاف وكذا قال فلم ينفذ الغلابي من السجدة ويشهد سحرانها من السجدة ان
 ذلك النوع يقتل غالياً والله اعلم **الثانية** ان الجمع من به جوع سابق بان يجلسه ويمنعه
 الطعام مله يموت فيها غالياً مع جوعه السابق ان عليه فان لم يجلبه وجب نصف الزيد
 وفي معنى ذلك ان يطعم من به ظاساً سابق ومثله الظاس من زيادة النظم ولا يخفى انه لو لم يلبه
 او ظاه مله يموت فيها غالياً به ون جوع ولما سابقين انه على فلو منعه المادون الطعام
 فانتج من الاكل خوف العطش فانت جوعاً فلاقت من طعام ولا زيد في الاصح ولو جلس
 ولم يتجده شاف ترك الاكل جزوا او جزا والطعام والشراب عند فانت جوعاً
 او عطشاً او ماتت حتفه انقه او حيه او هدم فان كان عبداً حقه باليد وان كان
 حراً لم يقنه **الثالثة** ان يشبه حبه او عجزاً يقتل يشبهها غالياً يموت وذكر
 العجز من زيادة النظم فان لم يشبهها بالها ولكن القاه عليه او القاه عليها او قبله ووجه
 في موضع فيه مات فقتله فلاقت من ولا مان ولو كان الموضع ميتاً **الرابعة**
 ان يجمع مع سبع في موضع حتى يذبحه معه وان لم يكن مكتوفاً والفرق بينه وبين
 ما تقدم في حبه انها سقر بطبعها عن الاذمي فلا في الشبع فانه قب عليه في الضيق
 ودر الواسع ولهذا القاه مكتوفاً في موضع لم يقنه **الخامسة** ان يلقى شخصاً
 في ما مخرج قلبه حوت ولو كان ذكر الشخص ساجداً ولو كان الما غير مخرج فلا في ما
 هو منه العبد **السادسة** ان يلقى من الخيشن الشباح في ما مخرج وان لم يقنه
 حوت ثم ذكر من القسم الثاني وهو الجوارح صورين **الاحد** ان يلقى دواً على كذا
 وفي الامام الذي حصلته من ترك الاحباب فيه كغزو البرية في غير مقتل وابراد
 الرافعي يفتي موافقة ومقتضاه انه لا يجب به الفدية من الا ان حصل له او احتل الموت
الثانية ان يعوز فيه ابرع قتالها وتورم الموضع للموت ولم يذكر النظم اصله
 الا لم يلازمه للتورم بخلاف العكس وضح العوز في سبع المذهب الوسطي لا الكفا
 بالام وان لم يحصل معه دم وكذا قال **الثالثة** شجها الامام اليقيني الصحيح انه يجب اذا
 كان مثله قتل غالياً فلو مات في حاله فالاصح انه يشبهه عدم حمل ما تقدم اذا لم يكن عروها

في الامم حيث قال وامل ما يكون به السقط حينا فيه غم ان من من رسله شي فارق
الصحته او العلة اسبح او طهر او عمن او ما بان من خلق بني آدم انتهى اما اذا لم يكن فيه غم
ظاهره ولا خفيه ولكن هذا التراب انه بعد اخلق آدمي فانه لا يجب له غم ثم من ان الغم
الواجب فزعموا ان ذكر الواسي بشرط فيه امور **احدا** فاما كونه سالما من
عبثت به الرد في البيع **ثانيا** كونه ميرا اذا اعين الاربعة والفرد
ومقتضاه الاكتفاء ولو لم ير قبل البيع **ثالثا** شيخنا الامام القليوبي
فلا بد من هذا البيع مع الغير كما نص عليه في الامم قال فلم ان يودوا العن من غمته
مت شبع او غنا ولا يودوا في شئ دون هذا الشئ لانه لا يتغير بنفسها
دون هذه السن ولا ذو المولود من ابويه الا في هذه السن انتهى **ثانيا**
كونه لم يصحف بالحرم كذا عبر به كما وى وانه من النظم على كونه فيهم كمال الضعف
لازم للمهر ولا يحتاج اليه **ثالثا** كونه ناسيا من الابل ولم يعتبر النظم
واصله فيها الاسلام فاعقبه بالارزاق تبينه وتاكدوا ان كان مثما او كذا لكن
المتقول في الروضة اصلها انه لا يجوز المتحقق على قبول المخافه ومقتضاه اشراط
الاسلام مطلقا واستغربه في المهمات وقال لا اعلم احدا اذكر غير الاربعة والذي
يعقبه اشراط النظم واسطة السلامة معيب البيع التفصيل في المخافه من ان يكون
مريدا او جارية مجوسيه او ذميه او غير ذلك الا انه في بلاد الاسلام حيث نزل الرعيه
في المخافه ونقص قيمه فلا يجزيه ومن ان يكون غيره فغيري كما هو مذكور في المود
بالعيب فان فعلت العزم وجب الابل الحرس بلاغها فان فقدت الابل وجب قيمتها
اي قيمه الابل واذا وضعت بالاجناس اربع ابد وراستين لم يجب سوى عرقه واحل
اما لو اقلت بد من فانه يجب فزان كذا حكمه في الروضة واسلمها من الامام والحذر الى
والغوي وغيرهم وقاله وحكي النور ان من يرضى اثنافه خلافة **رابعا** شيخنا الامام
القليوبي والنسب المذكور في الامم في ذيه الخمين ولفظه واذا قلت جبينين بجهاشي من
خلق الا دمي لم يلزم عاطفه الا ذيه جبين واحد وذلك ان لم يبق من مفرق قريش في امر احد
اليه اخر خلافة **خامسا** شيخنا كيف يعدل من امام المذهب **ثانيا** قد قال
كوبها في راس واحد منع كونها بد من وكيف يكون بخمسين بدن بلا راس فلا بد من

في الامم حيث قال وامل ما يكون به السقط حينا فيه غم ان من من رسله شي فارق
الصحته او العلة اسبح او طهر او عمن او ما بان من خلق بني آدم انتهى اما اذا لم يكن فيه غم
ظاهره ولا خفيه ولكن هذا التراب انه بعد اخلق آدمي فانه لا يجب له غم ثم من ان الغم
الواجب فزعموا ان ذكر الواسي بشرط فيه امور **احدا** فاما كونه سالما من
عبثت به الرد في البيع **ثانيا** كونه ميرا اذا اعين الاربعة والفرد
ومقتضاه الاكتفاء ولو لم ير قبل البيع **ثالثا** شيخنا الامام القليوبي
فلا بد من هذا البيع مع الغير كما نص عليه في الامم قال فلم ان يودوا العن من غمته
مت شبع او غنا ولا يودوا في شئ دون هذا الشئ لانه لا يتغير بنفسها
دون هذه السن ولا ذو المولود من ابويه الا في هذه السن انتهى **ثانيا**
كونه لم يصحف بالحرم كذا عبر به كما وى وانه من النظم على كونه فيهم كمال الضعف
لازم للمهر ولا يحتاج اليه **ثالثا** كونه ناسيا من الابل ولم يعتبر النظم
واصله فيها الاسلام فاعقبه بالارزاق تبينه وتاكدوا ان كان مثما او كذا لكن
المتقول في الروضة اصلها انه لا يجوز المتحقق على قبول المخافه ومقتضاه اشراط
الاسلام مطلقا واستغربه في المهمات وقال لا اعلم احدا اذكر غير الاربعة والذي
يعقبه اشراط النظم واسطة السلامة معيب البيع التفصيل في المخافه من ان يكون
مريدا او جارية مجوسيه او ذميه او غير ذلك الا انه في بلاد الاسلام حيث نزل الرعيه
في المخافه ونقص قيمه فلا يجزيه ومن ان يكون غيره فغيري كما هو مذكور في المود
بالعيب فان فعلت العزم وجب الابل الحرس بلاغها فان فقدت الابل وجب قيمتها
اي قيمه الابل واذا وضعت بالاجناس اربع ابد وراستين لم يجب سوى عرقه واحل
اما لو اقلت بد من فانه يجب فزان كذا حكمه في الروضة واسلمها من الامام والحذر الى
والغوي وغيرهم وقاله وحكي النور ان من يرضى اثنافه خلافة **رابعا** شيخنا الامام
القليوبي والنسب المذكور في الامم في ذيه الخمين ولفظه واذا قلت جبينين بجهاشي من
خلق الا دمي لم يلزم عاطفه الا ذيه جبين واحد وذلك ان لم يبق من مفرق قريش في امر احد
اليه اخر خلافة **خامسا** شيخنا كيف يعدل من امام المذهب **ثانيا** قد قال
كوبها في راس واحد منع كونها بد من وكيف يكون بخمسين بدن بلا راس فلا بد من

المذكور على من اوجب في البعير عشرة بنين لان ثلث ذلك انما اوجبه في بدنين تابعين له لم
 ثم ذكر فيهما من فروع الميراث صورته ان يموت رجل ويخلف زوجة جلي وابا جاريه
 شادي وعشرين دينارا للبس له تركه سواها فهي ايجابه المذكور على الزوجه فلي ايجبه
 مينا ويكون ثلث العرض مستثنى دينارا فللزوجه من تركه زوجها اربع الامه ودرع من خيها
 الثلث والالب من تركه ابنه ثلثه اربع الامه ودرع من اللسان فكل منها لا يعلق حصه
 من العرض بخفيه من الامه وانما تعلق بخفيه حاجبه فاذا لم يكل واحد منها تخفيه من
 الامه الى الاحدم لا يعلق خفيه بغيره انكس قدر ملكها من الامه فيصير للزوجه مينا لانه اربع
 وهي خمسة عشر دينارا ويضع عليها خمسة دنانير والالب منها اربع وهو خمسة دنانير ويضع
 عليه خمسة دنانير وما اقل من ذلك يعلق به وذكر في احواله ان خلف اخا وعذا فميراثه
 في العلم الاب والجاريد والافرن في المعن بعد ذكر في النظم من زيادته انه يقاس على ذلك
 ما اذا جني عبد مشترك بين اثنين على مال للمالكه وحصتها في العبد وفي المال متفاوتة بان
 يكون لزيد من العبد ربعه ولعمرو ثلثه اربعة وهو يساوي عشرين دينارا والمالك الثلث
 يساوي عشرين دينارا لزيد منه ثلثه ولعمرو ثلثاه فيعلق حق زيد وهو عشرين دينارا بحصة
 شريكه وهي ثلثه اربع العبد وحصه عمرو وصيب شريكه وهو ربع العبد اذا لم يند كل منهما
 حصه فيعكس حصة ملكها منه ويصير لزيد لانه اربعة ولعمرو ربعه وباني ذلك
 ايضا فيما اذا تفاوتت حصتها في العبد وكان المال بينهما بالسوية او تفاوتت في المال
 المتلف وكان العبد لهما بالسوية والى ذلك اشار بقوله او فو ذم المثال
 وهو من تفاوتت حصتها في العبد فقط واضح وفي تفاوتت حصتها في المال المتلف
 وان كان لزيد لاحدها ملك في العبد على النصف لكن حصل لكل منهما من ماله عشر دنانير
 ويضع على حصة الثلث في المال عشر فقط وعلى حصة البس ثلثين ديناراً

اما الكفاي فتضع سدسه له وللميرس ثلث حصه
 وميراث ابوين مختلفا لو ادت لذين اما ومعا
 وما به عد وجل غير محد فقيه من قبه امه العشد
 للذين جني نرضها في القمه مستله رقيقه شليمه
 كالحمد دون عكسه مع غرمه معاذ كذا ارش مشين امه

و في حق الميراث
 العبد من الامه والاب والجاريد والافرن في المعن بعد ذكر في النظم من زيادته انه يقاس على ذلك
 ما اذا جني عبد مشترك بين اثنين على مال للمالكه وحصتها في العبد وفي المال متفاوتة بان
 يكون لزيد من العبد ربعه ولعمرو ثلثه اربعة وهو يساوي عشرين دينارا والمالك الثلث
 يساوي عشرين ديناراً لزيد منه ثلثه ولعمرو ثلثاه فيعلق حق زيد وهو عشرين ديناراً بحصة
 شريكه وهي ثلثه اربع العبد وحصه عمرو وصيب شريكه وهو ربع العبد اذا لم يند كل منهما
 حصه فيعكس حصة ملكها منه ويصير لزيد لانه اربعة ولعمرو ربعه وباني ذلك
 ايضا فيما اذا تفاوتت حصتها في العبد وكان المال بينهما بالسوية او تفاوتت في المال
 المتلف وكان العبد لهما بالسوية والى ذلك اشار بقوله او فو ذم المثال
 وهو من تفاوتت حصتها في العبد فقط واضح وفي تفاوتت حصتها في المال المتلف
 وان كان لزيد لاحدها ملك في العبد على النصف لكن حصل لكل منهما من ماله عشر دنانير
 ويضع على حصة الثلث في المال عشر فقط وعلى حصة البس ثلثين ديناراً

في حق الميراث
 العبد من الامه والاب والجاريد والافرن في المعن بعد ذكر في النظم من زيادته انه يقاس على ذلك
 ما اذا جني عبد مشترك بين اثنين على مال للمالكه وحصتها في العبد وفي المال متفاوتة بان
 يكون لزيد من العبد ربعه ولعمرو ثلثه اربعة وهو يساوي عشرين ديناراً والمالك الثلث
 يساوي عشرين ديناراً لزيد منه ثلثه ولعمرو ثلثاه فيعلق حق زيد وهو عشرين ديناراً بحصة
 شريكه وهي ثلثه اربع العبد وحصه عمرو وصيب شريكه وهو ربع العبد اذا لم يند كل منهما
 حصه فيعكس حصة ملكها منه ويصير لزيد لانه اربعة ولعمرو ربعه وباني ذلك
 ايضا فيما اذا تفاوتت حصتها في العبد وكان المال بينهما بالسوية او تفاوتت في المال
 المتلف وكان العبد لهما بالسوية والى ذلك اشار بقوله او فو ذم المثال
 وهو من تفاوتت حصتها في العبد فقط واضح وفي تفاوتت حصتها في المال المتلف
 وان كان لزيد لاحدها ملك في العبد على النصف لكن حصل لكل منهما من ماله عشر دنانير
 ويضع على حصة الثلث في المال عشر فقط وعلى حصة البس ثلثين ديناراً

على اذهاب النقي والاربع فيه ايجاب الدية ولا يلزم من ذهاب نوع الانسان ذهاب النقي الذي عليه
انتهى **العاشر** في الاحمال بان يخفى على امرأة فذهب نوع احوالها كما ذكره الرازي
والغزيري **وهـ** **الفصل** في الامام الملقني انه يذكره احد وانما عبر القول بقوله
منفعه واحده وذكر الاحمال ليشير الى نوات النسل فاعندنا ان في ائمة المراد **وهـ**
في الشرح ولو ابطال من المراد نوع الاحمال وجبت عليه ذمتها وعبر عنه في الحر بقوله
الملك وعبارته كما في الامانة والاحمال وهو محتمل للما قبل **فان** في الطهارة
الاصح **بقوله** في النكاح اي ان ذلك يحجب به الدية في النكاح **والثاني** في المالد بالجماع مع
سكاته الذكر ونكاحه واستبعد الاطم ابطال شهوة الجماع مع حركة الذكر وسكاته الى شهوة
فان ان امكن فكل فجب ان قتلك اذا اذهب بالخنابيه شهوة للطعام بيب الدية بطريق
الاولى ان صح نضوجه **الفصل** في الثابتة ولكن فرض اذ كان الطعام مع ذهاب المالد
بالطعام كاضرب في المرحى فانه يدرك الطهارة ولا يلزم بالطعام مع في الحادى والمثلث
الامام هذا في ابطال شهوة الطعام وهو **الثاني عشر** وادار ان ينظم بالسفاد
الجماع **الفصل** في الاتيان في تلك الطعام بان ارسى المرحى الذي هو محرم الطعام
ثم يخرج ذمته وفيه جباة مستقر فخطا كل واحد منها دية **الثاني عشر** في الاقضاء
والمراد به ان يزيل الحاجز بين ما في الجماع والعايط وهو ما لا ينظم بتعجيلها والجماع الطريق
اما الاقضاء بمعنى ازاله الحاجز عن مدخل الذكر ونحو البول فلا يجب به الدية كما حجه
في اصل الروضة والشرح الصغير والمهر والمهرج وحكي في الشرح الكبير عن جماعة
مصحح ان الاول هو الاقضاء الذي يجب به الدية وعن جماعة صحيح وكسه ولم يصح
بتعجيله ومع المولى ان كلامها اقضاء بوجوب الدية فان ازالها فدينان **وهـ** **الفصل** في التوردي
ان من اوجب الدية في الثاني او جهاني الاول فطريق الاول خلاف العكس ووافقه شيخنا
الامام الملقني وقال الاصح هو المذكور هنا وما الذي في الكاح ناقص فيه على تقدير
الشيخ ايجابه وانما علة لانه الطالب في الاقضاء والنقض من عدم ثبوت اكثار ولا فرق
في وجوب الدية بالاقتضاء بين ان يكون ذلك بغير وطى او بوطى حلالا كان الكاح او حراما
بازا ويجب للجماع ذكر المهر والاطلاق كما في ذكر وجوب المهر بعد ذكر الزنا والكاح ناقص
عوده اليها وفيه ذلك في النظم في الزنا بان يكون مكرهه فالمطامعة لاهلها وهذا معني

على اذهاب النقي والاربع فيه ايجاب الدية ولا يلزم من ذهاب نوع الانسان ذهاب النقي الذي عليه
انتهى **العاشر** في الاحمال بان يخفى على امرأة فذهب نوع احوالها كما ذكره الرازي
والغزيري **وهـ** **الفصل** في الامام الملقني انه يذكره احد وانما عبر القول بقوله
منفعه واحده وذكر الاحمال ليشير الى نوات النسل فاعندنا ان في ائمة المراد **وهـ**
في الشرح ولو ابطال من المراد نوع الاحمال وجبت عليه ذمتها وعبر عنه في الحر بقوله
الملك وعبارته كما في الامانة والاحمال وهو محتمل للما قبل **فان** في الطهارة
الاصح **بقوله** في النكاح اي ان ذلك يحجب به الدية في النكاح **والثاني** في المالد بالجماع مع
سكاته الذكر ونكاحه واستبعد الاطم ابطال شهوة الجماع مع حركة الذكر وسكاته الى شهوة
فان ان امكن فكل فجب ان قتلك اذا اذهب بالخنابيه شهوة للطعام بيب الدية بطريق
الاولى ان صح نضوجه **الفصل** في الثابتة ولكن فرض اذ كان الطعام مع ذهاب المالد
بالطعام كاضرب في المرحى فانه يدرك الطهارة ولا يلزم بالطعام مع في الحادى والمثلث
الامام هذا في ابطال شهوة الطعام وهو **الثاني عشر** وادار ان ينظم بالسفاد
الجماع **الفصل** في الاتيان في تلك الطعام بان ارسى المرحى الذي هو محرم الطعام
ثم يخرج ذمته وفيه جباة مستقر فخطا كل واحد منها دية **الثاني عشر** في الاقضاء
والمراد به ان يزيل الحاجز بين ما في الجماع والعايط وهو ما لا ينظم بتعجيلها والجماع الطريق
اما الاقضاء بمعنى ازاله الحاجز عن مدخل الذكر ونحو البول فلا يجب به الدية كما حجه
في اصل الروضة والشرح الصغير والمهر والمهرج وحكي في الشرح الكبير عن جماعة
مصحح ان الاول هو الاقضاء الذي يجب به الدية وعن جماعة صحيح وكسه ولم يصح
بتعجيله ومع المولى ان كلامها اقضاء بوجوب الدية فان ازالها فدينان **وهـ** **الفصل** في التوردي
ان من اوجب الدية في الثاني او جهاني الاول فطريق الاول خلاف العكس ووافقه شيخنا
الامام الملقني وقال الاصح هو المذكور هنا وما الذي في الكاح ناقص فيه على تقدير
الشيخ ايجابه وانما علة لانه الطالب في الاقضاء والنقض من عدم ثبوت اكثار ولا فرق
في وجوب الدية بالاقتضاء بين ان يكون ذلك بغير وطى او بوطى حلالا كان الكاح او حراما
بازا ويجب للجماع ذكر المهر والاطلاق كما في ذكر وجوب المهر بعد ذكر الزنا والكاح ناقص
عوده اليها وفيه ذلك في النظم في الزنا بان يكون مكرهه فالمطامعة لاهلها وهذا معني

ومن منى الامام كل ائمة **كله** والعمر قسط الحزم له
وما من الثمينة والغايى **عنه** ولا اكثر للسان
ونخط سطرهم **منه** وواجب للزيادة المتدب

وحسب ذي سواوه طبعها ولا **ارث** بعينه ولا ما يحول
 وسير من الدرب والمصنف **عنا** اسم غير ذي تكليف
 وقيل بقوله **اشياء** مشرف **او** اطلق حقيقة بغير انصاف
 وظلا وكافرا **الاع** صمد **له** بحر منه **وع** **دا**
 لا حيث يجعل الاكثر **الع** فوا **ب** بحر منه ولا رجوع الا فوي
 كان بحر **البحر** من بحر **وحا** **و** **يد** **فيه** حيا **استقرت** القرد
ف **يرتد** بل **الاقول** اذا حث على القيل ساروا بطبعه كعبي غير مبرر وهنون
 وعده واجبي يرى طاعة الامور **في** **بامره** **وجب** **الفق** **من** **على** **الحا** **دون**
المعاري **فما** **شي** **عليه** **ولا** **يتعلق** **الارض** **برجعه** **ان** **كان** **جدا** **ولا** **بالله** **ان** **كان** **مزا**
الثاني **اذا** **متر** **باني** **درب** **دائرة** **لهي** **طريقه** **ومو** **ودعا** **الها** **شخصا**
 مفرغ **في** **وجب** **عليه** **الفق** **من** **فلو** **كان** **بالعالم** **وجب** **الفق** **من** **في** **الاظهر** **بل** **الديه**
 كذا **في** **اصل** **الروضة** **والحر** **والمزج** **وغيرها** **وحكا** **الرافعي** **عن** **سبل** **الامام** **وقال**
هو **ما** **سبق** **في** **سبل** **المرور** **والمباشر** **وتنزل** **عن** **الرواي** **في** **دعوى** **رجع** **الوجه**
وه **شيئا** **الامام** **الباقين** **المد** **هاب** **السافعي** **رحم** **امره** **فانه** **رحمه**
 يقال **انه** **اشبهها** **وصور** **المسلة** **ان** **يكون** **الم** **فالا** **كان** **من** **طنة** **الناسي** **والاحباب**
وقال **النظم** **والمصنف** **بضم** **الميم** **اسم** **فاعل** **من** **اسنانه** **اذا** **انزل** **ه** **سيفا** **وقال**
فيه **ايضا** **صنيفه** **اما** **ضاحه** **يدون** **هو** **فعا** **انزل** **عليه** **صيفا** **وكذا** **كذلك** **صنيفه** **الاقول**
لو **قيل** **من** **سبل** **حشوة** **اي** **معاودة** **وهو** **ممر** **انه** **عن** **موضع** **الاصلي** **وجب** **عليه**
الفق **من** **اما** **لو** **قيل** **من** **نقل** **حشوة** **موجودة** **بالحكمة** **فلا** **فوق** **من** **عليه** **لا** **تقاي** **الى** **حركه**
المذبح **وفي** **معنى** **الاول** **من** **اصاب** **حشوة** **ضيق** **الاقول** **لو** **قيل** **من** **هو**
مسرف **على** **المملك** **والا** **تنتهي** **الى** **الحركه** **المذبح** **وجب** **عليه** **الفق** **من** **هذا** **اذا**
كان **انتهاده** **الى** **لكل** **الحالة** **مريض** **فان** **كان** **بحرا** **احده** **فلا** **فوق** **من** **طية** **الناسي**
لو **قيل** **مريضا** **ظن** **انه** **مخرج** **بضرب** **حقيق** **لا** **ينزل** **شله** **الصحيح** **وهو** **مراد** **النظم** **بالق**
الاضعف **لر** **منه** **الفق** **من** **فان** **طية** **محتة** **لا** **يخرج** **من** **تريه** **وامتنع** **من** **شيئا** **الامام** **اللق**
ما **اذا** **تريه** **في** **نا** **دب** **وحكا** **من** **الوسط** **الناسي** **لو** **قيل** **من** **طية** **فان** **ايه** **او** **كافرا**

لا يستحق هذه المشقة ومقتضاه استئواها على المحكي عن الحجر وفي استئواها نظر لا بالمر
تتمتع مكانة له حال القتل وإنما استئواها النفس من الأجل ولو عتقتها لا أوجنا
النفس من بلاؤقفه والله أعلم **وقال** وسيدتيه هو من زيادة النظر وإشارته
إلى أنه يشترط في وجوب النفس من أن لا يفضل الجاني الجاني عليه كونه سيد فلولا الكتاب
التي الذي في ملك الجاني النفس من على الأجر في أصل الرخصة وجزم في العقلية أوجه
الغاي وقال أنه الذي يدل عليه كلام إمامي في الحفاة عند المصاحبة وقال في الشرح الصغير
أنه المأدوي **ومن** حتى أوجعه أو ملكا **فقط** طام النفس من عبه تركا
وفي معنى النفس نسبة الدلالة على أن النفس لا تعلق المحل
ولا حكمه ولو بالكتيرة **من** حتى كسوة ومكره
وضرب كل واحد سوطا إذا **فقط** الملو أو قطع ذاكذا
ساعده وشارك المداويا **عنه** لامة أو خالبا
أوميد من خالصة من فيه **فقط** كسل حذر الجمن للشبه
من في ذلك **الأصل** إذا أمك كجاني أو فقهه **فقط** من نفس الجاني أو فقهه سقط
النفس من عبه وذلك كما إذا قتل أحد الآخر أو الجاني فودعه الآخر وجعل مانع القتل ثم مات
الآخر أو أودع حذره الآخر وجعل أو مع فقهه **فقط** في ذمة أن يترك أوجه
نفسه فيهما أنهما منه أدبها من مع عبه وأما عبه في النظم وأجل الملك ولم يعب
بالأرض ليدخل فيه ما إذا قتل الأب الرقيق عبه ابنه فإن السيد يملكه **فقط** من عبه
والأمر لا يقتصر من أبيه ومثل ذلك ما لو ورثه غير فقهه **فقط** أن يترك لأوجهه كما إذا
قتل ابنه زوجته ثم ماتت الزوجه ولم يصب ولد ومقتضى كلامهم أن الولد
يرث النفس من الأب الجاني والد **فقط** والناس كما قال ابن الرضا مقتضى
عدم أدبه لأن المشقة قادرين سببه الملك وجزم بذلك قبل صدقة أو أشي قال
أنه لا يجب شيء أصلا **الثاني** يشترط في وجوب النفس من أن يكون دون النفس
أن لا يفضل الجاني الجاني عليه بأن يكون نفسه بذلك ما دون النفس كجاني يملك نفس
زايه على نفسه بذلك ما دون نفس الجاني عليه إلى بدل نفسه كما لو كانت يد الجاني
سليمه ويد الجاني عليه مثلا فإن سببه بدل يد الجاني يملك بدل نفسه النفس وفيه

بدل يد الجاني عليه إلى بدل نفسه دون ذلك فإن واجبها للملكه فقط فلا يقع بدسائه
بدلا ولا يقطع مثلا بالسلبه إذا رضى بها الجاني عليه دل أهل الجاني أن العروق
تحمس وقطع الدم وقطع يد الرجل يد الرأه وان زادت دية يد الرجل لأن نفسه
بدل كرامتها إلى بدل النفس النصف **الثاني** يشترط في نفس من ما دون
النفس أيضا أن لا يختلف محل وضو الجاني والجاني عليه فلا يقع بغير يد يربي ولا عليه
ولا حكمه منها فلا يقع أصبح زايه بثلثا ولو أسوي محلهما إذا اختلفت حكمتهما
الأربع يجب النفس من ولو كثرت الجنايات في صور **فقط** الملو بالكتاب
والملك بالنفس فعلى كل منهما النفس من **فقط** لو قتل جرحه واحد بان فيه
على من سوطا إذا أتلوا على ذلك فإن لم يتوالوا عليه فلا نفس من **فقط** لو
قطع أحدهم كنهه ولا جرحه **فقط** من ضلبي النفس من وان لم يتوالوا على ذلك
فقط لو جرحه واحد وذو أو آخره **فقط** من ضلبي النفس من وأطلق للملك
ذكر وصودته أن يكون ذلك الدوا بعل غاليا وأن لم يعلم المأدوي بحاله وأشار إليه
في النظم من زايته بتوله بجله **الثاني** لا يجب النفس من على شرك الصبي
كأن جرحه النووي في تصحيح التنبه لكن مقتضى كلام الروضة وأصلها ترجيح
وجوبه لأنه حكى فيها طريقتين أشهرهما ملة القولين في شركه لأدري
والأظهر منه وجوب النفس من والنايه القطع بعدم النفس من ومقتضى القاضي
حسين والامام والغزالي **فقط** شيخنا الامام الملقني أيضا يوجب
فقه بعض في الام على إيجاب النفس من انتهى وقيل الطريقتين كما يقتضيه كلام الامام
أن يقتصر السبيح فلو وقع عليه بلا فقهه **فقط** من بقاءه **فقط** النووي
لا فرق وصور المشقة فيما إذا كان جرح السبيح يحصل منه الموت غالبا والافتقار
شبه العلة **الثانية** كذا لا يجب النفس من على شركه الغاي وهو لو في العولي
حكمها أبو حنيفة وغيره والمشهور أنه لا يخل ما لا يخل **فقط** على أن يبيع الغير
بالمحلي ويحب قلبه فقه قوله وخاطبا باللفافيه **الثانية** لا يجب النفس من
في إذا جرح جرحين أحدهما غير موجب للنفس من كما لو جرحه بعد ادعوا
وقطع يد خطأ أو لأجل الصدقة أو فقهه **فقط** لو أصيب له أدنى حال ردت

من راس الماني فاستوعبنا ماسة الماني الامتاج ونقي الحني عليه فيه الجوز
يحمل من الوجه والفتا والتمرج الوجه من زيادة العلم ولكن يوجد من الامتاج
وهو ما نقي من راس الوجه اذا ورع على جميعه **من**
ومن حني الماني من حدر **من** لاصعه بارش **من**
نماه الى اصابع الكف لقط **من** حنار لست الماسات فقط
مجدس الذي يدعي اليد **من** حنار منه واحد
لاحيه كان زايه اذ ليس **من** وكلف ان يادو لقط خمس
والمقط انما من اربع **من** مع اخذ ارض نصف من اربع
من في ماني **الاولى** اذا فانت من طرف الماني جرم قطعت الوجه عليه واخذ
اثنين ذلك الجرم كما اذا كانت به ناقصه اسما خلافا ما اذا كانت منه منه كما
لو كانت به شلا واخذت الحني عليه قطعت فليس به الا ذكر ولا ارضه **والثاني**
اذا كان الحني عليه معدله الماسايع وهو ارض النمل العادل وكانت يد الماني
ست اصابع اسلمه ليس فيه ذلك **من** **الاول** اصل المنيه انما متغيره الى ست
كانت شام **من** ما **من** ليس الحني عليه قطعت كلها ولكن يقطعت منها حنار واحد
مع ذلك ليس به اليه مع حنار من ذلك السدس الاجتهاد اي من الماني لان
الحني الملقطه وان كانت حنار السدس الماني فهو في المصور كما تحسن الخذله
وله ايضا حنار حنار السدس الماني فان لم يكن لست اسليات بل واسله منها
ذلك والقبست فليس له قطع شيء منها لئلا يقطع ذلك من اسليه مع اختلاف
العل فان يادو الحني عليه وقطعت حنار اثناء **من** **الاول** **من** كان الماني
اصبح باربع امار اسليه ماني عليه المعدل الماني الذي قطعت منه انما ان
لمقط انما من تلك الماني **من** مع ذلك ارض نصف من اصبح وهو الطيرت
بين الوجه والكت فان انما الماني **من** اصبعه وانما الحني عليه **من**
وزيد ان من وباطراف **من** **من** او ارضه والقطع ولا
ولو ان رتبه والعامي **من** ان مات قل قوي **من**
وفي الذي يرك نصف المني **من** **من** يادو في وجهه

من راس الماني فاستوعبنا ماسة الماني الامتاج ونقي الحني عليه فيه الجوز
يحمل من الوجه والفتا والتمرج الوجه من زيادة العلم ولكن يوجد من الامتاج
وهو ما نقي من راس الوجه اذا ورع على جميعه **من**
ومن حني الماني من حدر **من** لاصعه بارش **من**
نماه الى اصابع الكف لقط **من** حنار لست الماسات فقط
مجدس الذي يدعي اليد **من** حنار منه واحد
لاحيه كان زايه اذ ليس **من** وكلف ان يادو لقط خمس
والمقط انما من اربع **من** مع اخذ ارض نصف من اربع
من في ماني **الاولى** اذا فانت من طرف الماني جرم قطعت الوجه عليه واخذ
اثنين ذلك الجرم كما اذا كانت به ناقصه اسما خلافا ما اذا كانت منه منه كما
لو كانت به شلا واخذت الحني عليه قطعت فليس به الا ذكر ولا ارضه **والثاني**
اذا كان الحني عليه معدله الماسايع وهو ارض النمل العادل وكانت يد الماني
ست اصابع اسلمه ليس فيه ذلك **من** **الاول** اصل المنيه انما متغيره الى ست
كانت شام **من** ما **من** ليس الحني عليه قطعت كلها ولكن يقطعت منها حنار واحد
مع ذلك ليس به اليه مع حنار من ذلك السدس الاجتهاد اي من الماني لان
الحني الملقطه وان كانت حنار السدس الماني فهو في المصور كما تحسن الخذله
وله ايضا حنار حنار السدس الماني فان لم يكن لست اسليات بل واسله منها
ذلك والقبست فليس له قطع شيء منها لئلا يقطع ذلك من اسليه مع اختلاف
العل فان يادو الحني عليه وقطعت حنار اثناء **من** **الاول** **من** كان الماني
اصبح باربع امار اسليه ماني عليه المعدل الماني الذي قطعت منه انما ان
لمقط انما من تلك الماني **من** مع ذلك ارض نصف من اصبح وهو الطيرت
بين الوجه والكت فان انما الماني **من** اصبعه وانما الحني عليه **من**
وزيد ان من وباطراف **من** **من** او ارضه والقطع ولا
ولو ان رتبه والعامي **من** ان مات قل قوي **من**
وفي الذي يرك نصف المني **من** **من** يادو في وجهه

من راس الجاني فاستوعبنا ناحية الجاني بالانفتاح ونقي الجاني عليه بنية الجاني
حكيمة من الوجه والفتحة والفتحة بالوجه من زيادة القطع ولكن يوجد منه كذا
وهو ما بقي من ارض الارضه اذا وزع على جميعها **من**

ومن جاني ارضات منه حرم **من** لاصنه بارشه بسم
فما دل اصابع الكف لقط **من** حصار الست لاصلة فقط
مع سدس الذي يدعى اليد **من** عطف شي منه والى تهدي
لاحيه كان رايه اذا ليس **من** ولكف ان يادر لقط خمس
والمنقط انله من اربع **من** مع اخذ ارض نصف سدس اصبع

من فيست بل **الاولى** اذا كانت من طرف الجاني جرم قطعه الجاني عليه واحده
اين ذلك الجرم كما اذا كانت به ناقصه اصبع خلاف ما اذا كانت منه حصة كما
لو كانت به شلا واختار الجاني عليه قطعه فليس له الا ذلك ولا ارض له **الثانيه**
اذا كان الجاني عليه معتدل الاصابع وهو مراد النظم بالعادل وكانت يد الجاني
تست اصابع اصلية ليس فيها **من** زائد بل **من** اصل الجاني ايضا مستقيمة الى الست
كما تنقسم **من** من الاصابع الجاني عليه قطعه كلها ولكن يلقط منها حشا وياخذ
مع ذلك سدس يد الى مع حط شي من ذلك السدس بالاجتهاد اي من الحاكم لان
الحكم الملتزمه وان كانت حصة السدس يد الجاني فهو في الصور كما تحتل الحدة
وله ايضا حكمه حصة السدس الكف فان لم تكن الست اصلية بل واسطة منها
زائد والقيمت فليس له قطع شي منها لئلا يقطع زائد عن اصلية مع اختلاف
الحل فان يادر الجاني عليه ولقط حشا كفاة **الثالث** لو كان الجاني
اصبع اربع اناصل اصلية فليس عليه المعتدل لما اصل الذي قطعت منه انله ان
يلتقط انله من تلك الاربع **من** مع ذلك ارض نصف سدس اصبع وهو التفاوت
بين الربع والثلث فان انله الجاني ربع اصبعه وانله الجاني عليه ثلثه **من**
وزيد ان بقى وبالاطراف لا **من** فخذ او احره والقطع ولا
ولو لم يفرقه والعاصي **من** ان مات قل فموي فموي
وفي الذي يترك نصف اليد **من** في قطعه يد او في ومعه

كج انه المذهب الكشي الكشايه عن الاصحاب خلافة ويشترط ايضا ان لا يستنبط من مقتضى فيه
 من مال حاضر فان فعل ذلك فله السفر غير اذنه **الكشايه** ان لا يفتقر من ذلك احد من
 اصوله المسلمين فيدخل فيه الاباء والامهات والاحداد والذوات ولو مع وجود مره او
 مشمولو كان وقتا وظاهرا كلاما اعتبارا بغير العلم بالاسلام فهو الذي يتعلق عليه الاحكام كمن لو
 علم الولد ثقاته جاز له سفره في نفسه او غيره ولو كان مسلمين في الظاهر من عليه في الام
 كما حكمه شيخنا الامام البلقي في هذا كما ان الاصل ولو كان كافرا ان يمنع الولد من السفر للجهان
 اذا كان ذلك في يديه محفوظ ادم اية عسده وليس له منع من السفر للجهان في غير
 ذلك وليس للاصل مطلقا منع من السفر لطلب العلم ولو كان من غير كفايه واستحق منه
 الامام البلقي ما لو كان السفر هو فاقبال انه لا ينافي لطلبه من الكشايه قال والظاهر
 سقوطه من العين عنه كالحج قال واما اذا كانت نفسه لا يورث او احد من الارواح له
 فوجب استنباطه الا ان يستنبط في الاتفاق عليه من مال حاضر كما مر من هذا ما ورد في
الكشايه في الاكوار ومعناه انه لو كان الزوج في نفسه على الاصل الجسد
 له ان ينفق من الابا فانه ان كان النفع اهلا للاذن او ان يستنبط في الاتفاق عليه من
 مال حاضر فذكر ان القاس ان لو اذبح اليه نفقه ذلك اليوم ثم سافر في نفسه استند
 كالذين المومل واذا اذن في انفسهم لا يمنع من سفره استند انه من حيث يجب ان حال او اصل
 ثم رجع لزم المادون له الرجوع من حيث لم يخلف اليه بذلك الا ان ينفع في القتال
 فيقوم الانصراف حينئذ كذا عده في النظم واسلمه وكان معي السعي بحسب النصف لان
 لان خرم الانصراف لا يوقف على القتال بل السبق الذي من شكا في ذلك وكذلك لا يرجع
 في صور اخرى **الكشايه** ان يخاف على نفسه او ماله **الكشايه** ان يخاف انفسه
 فلو لم يشره **الكشايه** ان يخرج مع السلطان فعمل لا يرجع كما حكمه في الكشايه من المادون
 ونص عليه في الام حكمه شيخنا الامام البلقي ونص عليه في الام كما حكمه شيخنا الامام
 البلقي فلو خرج عن الرجوع اقام في فريده في الطريق لم يوجب له القعود مريم من صور الوقوع
 بذلك **الكشايه** كونه مثليا فلا يلزم الدمي بالجهنم وكان سكونهم عنه لو صوروه
 وقد صرح به في الكشايه وصف الامام في المناوذه من الاجناد فلا تعامل على طائفة
 فيلزم من بالخروج في كل مرة مع روجه طائفة اخرى عن ذلك **مس**

كبح الله المذهب لكن في الكثرة من الاعتقاد خلافة وبقية المبدأ الى الاستيف من مقتضى دينه
 من مال حاضر فان دخل ذلك فله السبق في نفسه **الشيخ** ان الله عز وجل احسن
 اسوله المسلمين فيدخل فيه الآباء والامهات والمجاهدين والوجع وهو من اقر
 سدد ولو كان وقتنا وظاهر الاما عبا وطه ونا سلام بعد الذي شاق عليه الحكم ان لو
 علم الولد نقاته جاز له من اجهته ليعرف انهما ولولا انما في من الطاهر من علمه في الام
 كما حكمه شيخنا الامام الملقب وهو انما في الاصل ولما كان انما ان من الولد من السفر للقتال
 اذا كان ذلك في يديه معظوم اوم اي علمه وليس له من السفر للقتال من غير
 ذكر وليس للاصل مطلقا من السفر للطلب العلم لو كان من غير كفايه واستغنى منه
 الامام الملقب بالوكيل السفر هو كما قال لا ينافي لطلبه من انما قاله والظاهر
 سقوطه من العين عند كماله قال ولما اذا كانت له هذه الارز او احدها لا حمله
 فيجب استدائها الا ان يستيب في الاتفاق عليها من مال حاضر كما في الماوردي
والشيخ انما الاكبر وبعضها من المال كان للرجوع عنه في الاصل ايجد
 له ان يرضى الا باذنه ان كان الفسخ اذ لا الاذن او ان يستيب في الاتفاق
 مال حاضر ثم ذكر ان الناس ان لو ادعى اليه نفقة فذكر المهر ثم ساق في بعضاته
 كما للدين للرجل واذا اذن في امره من حجه استبد الله من حيث كان او امل
 ثم رجع لزوم المادون له الرجوع من حين لم يخلف له الا ان يرضى في النكاح
 فخرج الاضراف حمله كذا في من النكاح واسمعه وكان معي العوض من النكاح لان
 لان خرج الاضراف لا يوقف على النكاح بل النكاح الذي في كفايه في ذلك ولا يرجع
 في صور اخرى **الشيخ** ان يضاف على نفسه افعاله **الشيخ** ان يضاف النكاح
 غلب للشؤون **الشيخ** ان يخرج مع السلطان بعد ما يرجع كذا في كتابه من الماوردي
 ورض عليه في الام كما حكمه شيخنا الامام الملقب ورض عليه في الام كما حكمه شيخنا الامام
 الملقب ولا يخرج عن الرجوع انما في من الرجوع لمصلحة لنفسه ورضه من صور الوقعة
الشيخ ان يكون ملكا ولا يلزم الذي يجهل ان يكون ملكا من غير لو منوجه
 ورضه من في كتابه ورضه الامام في المداوية بين الاجناد ولا يملك على ما لم يفت
 فيلزم من بالخروج في كل مرة مع روضه طائفة اخرى عن ذلك **الشيخ**

وسيندر

وفيه من الانا **الشيخ** ان يضاف النكاح
 في كتابه من الماوردي
 ورض عليه في الام كما حكمه شيخنا الامام الملقب
 ورض عليه في الام كما حكمه شيخنا الامام الملقب
 ولا يخرج عن الرجوع انما في من الرجوع لمصلحة لنفسه
 ورضه من صور الوقعة
الشيخ ان يكون ملكا ولا يلزم الذي يجهل ان يكون ملكا من غير لو منوجه
 ورضه من في كتابه ورضه الامام في المداوية بين الاجناد ولا يملك على ما لم يفت
 فيلزم من بالخروج في كل مرة مع روضه طائفة اخرى عن ذلك **الشيخ**

انه لا وجه **لـ** الراجح والتفصيل حسن فليحل المطلق عليه والله اعلم
 له فقط دل الاسير الكامل **في** رجل ليس رقيقا عاقل
 والمن والنداء بالاموال **والنفس** والارفاق وفق الكمال
 ثم النداء ورفاههم **كما** يغتم واعصم دمه ان اسلم
 وقبل ان يظن ما لا والولد **الطفل** والمجنون والمعتق قد
 لا العسر من سبيل الكمال **كما** في الزوجين او ذود وقع
 لاني الرقيقين وفرد مسي **وكالذي** ليس شخص حربي
 برقي عرس ولو من حرره **دو** دمه او جعلت من السوء
س فيه مستبل **الاول** في حدود الاموال في الاسير الكامل وهو الرجل الحر العاقل بين
 اربعة امور **الحكم** العدل **والثاني** المن بلا عوض **والثالث** النداء بالاموال او باسرى
 وتغير التمس بالناس اذ لم يتغير المعادي بالرجال لتداوله المراه والعبي ولا لفظ
 الرجال وتسقط في الاسير الثاني **بكونه** مثليا **والرابع** الارفاق وليس ذلك
 بحريه بالشهي بل بالسلطة كما مر في المعادي وعبر به في العلم بقرائه وفق الكمال فلزم
 الامام ان يجتهد ويعدل من هذه الامور ما هو الا حط للسلطان وحكي شيخنا الامام الملقب
 وقال كيف يلزم هذا وابوعسن انما تركه النبي صلى الله عليه وسلم لتأنيده واحده عليه
 عزرا ان لا يعود لعناله وليس للسلطان ذلك حط انتهى ويقوم مقام الامام في الاختيار
 امير المؤمنين فان اختار النداء والارفاق من حكم المال المعادي به والرفق حكم
 في العينه فان اسلم بعد الاسر وقبل الاختيار الامام عظم بالاسلام دمه ونقتضيه
 الامام في بقيه الامور لكن بشرط في النداء حينئذ ان يكون له عز او غيره يسلم له دمه
 ونفسه اما لو اسلم قبل المظن فانه يعصم دمه وماله واولاده بشرط كونهم احرارا او
 مجانين وان سلبوا او كان الاقرب حيا والمراد الاولاد المأهرار كانه عليه في الكفايه
 ويعصم ايضا معتقه فلا يجوز استرقاقه ولا يعصم زوجته وهي مراد المتعلم بالمعوس
 وخالف ذكره في المنهج فقال ان المذهب انه لا يجوز ارتفاق زوجته مسلم وفي اصل
 الروضه ان الخلاف في ان اسلم للمربي هل يعصم زوجته كفي في اسير فان حريه
 تكفي مسلم وهي في دار كعبه فالمسلطان عندهم واحد **الثاني** اذا سلبت

روحه من اسلم قبل الظفر انقطع الكاح بينهما وكذا كرسطع الكاح فما اذا سبي الزوجان
للمران او احدهما وحمل ذلك في سبي الزوج ما اذا كان صغيرا او مجنونا او اختا للامام
رقه اما من الامام على الكفو او ناذي به استمرت الزوجية اما الوسي الزوجان الرقيقان
او احدهما وهو من اذ التلم واصله بقوله **فردان** الكاح لا ينقطع وانما شيخنا
الامام البليغي في الرقيقين وقال الاخ عندنا يقتضي اطلاق الاخبار وتوضيح الشافعي
ان الكاح منقطع بسببها او بسبي الزوجه فان سبي الزوج وحده فغير تردد ولا رجوع
ينقطع وقال لو كانت حرة وهو رقيق وسببت وحده او نكحه افسح ايضا لان اطلاق الاخبار
بحال السبا يشمل من زوجة عبد قال وكلام الشافعي في الام في الاستبراء اذ على ذلك
ولكم في عكسه كذا اذا كان الزوج غير مكلف او مكلفا وازقه الامام لان العلم
في انقاس الكاح زوال ملكه من ليل لا كزوجه كذا انتهى **الثالث** اما غيبه اي
غير الاسير الكامل وهو الصبي والمجنون او المراه او العبد فانه رقيق بمجرد الاسر ولو كان
عتقا لزمي او كانت له حاشا مسلم ولا نكح اعتاق الدعي له من استرقاقه بخلاف عتاق
المسلم له فانه يمنع ارقاقه ولا نكح اسلام ولها ما تحببه الاب او قابها وهذا هو الوجه
حزني في دار الحرب غير فانه تصير رقيقا له حتى لو تفرع عبد سيد ملكه او معتقه فكذلك
نكح اعتقه فقد اعتاقه ونكح كل من سبيها **والا على الاخر**

س والدين فما بعد رقبته **+** نعم يعني ثم في ذمتهم
الا احرم دينه سقط **+** ان كان في ذمه حزني سقط
اسلم او امن حريان لا **+** يكون دين عتق دين مهلا
كذا اخبار السبي حري **+** اسلم ولا دين عند عده

س فيه من بل **الاول** اذا ارق للحزني وعليه دين معني ما غنم من ماله بعد رقه
ولا يقضي من المعنوم قبل رقه وكذا لو غنم معه كما صح في اصل الروضة لكن رجع شيخنا
للإمام البليغي انه معني ما غنم مع رقه قال ولم يغنم ماله أصلا بل غنم واحد هني
منه دينه قال ولم ار مر تعرض لكذلك وهو متعين **قال** هو واضح لا يحتاج
لاستدراك لانهم انما سلبوا على ما اذا اراح ارباب الدين والغنيمة ولا تراحمه
هنا فان كان الدين لا يسقط وماله سيد كيف لا يقتضي منه ما علم فان لم يكن له مال

استقر

استقر في ذمته الى العتق محل ذلك اذا كان الدين لم يملكه الذي كاجاب به الامام
والعبد الى وذكر العوي في وجهين فان كان له من سبقت **الباب** فان
اشاق للحزني وله دين على حزني سقط ذنان شيخنا الامام البليغي في ذلك وقال
بعض ذلك بالمرتبة فانه لا يسقط دينه وان قلنا بوجه الملك قال وهو الذي يقتضيه
عموم لفظ الوسيط الذي نقله في الروضة واصل في اذا استرق ماله من
انه لا يرد له ماله عليه الدين انتهى وخرج بالحزني السلم فقتضاه بناء عليه وبه صرح
الامام والدمي في معناه **الباب** اذا كان له من سبقت على حزني دين بعقد كبيع
واجار وفرض وغيره ما لم يدر دخلا دار الاسلام بامان دام الحق وهذا معنى
قوله **العلم** لا يكون مهلا وحمل ذلك ما اذا كان مالا فان كان حرا او محن ابطل
وخرج من العقد من الامانات فانه لا يطالب به بعد الاسلام ولا الامان **الرابعة**
اذا استقر مسلم من حزني نفسه او شيئا من ماله ثم سبي استمرت له اجار ولو رفق
السبي او كان المستقره اذا نعتقت **+**

س واكرهه لا الرار ان به استبد **+** قتل ذي قربي محرم اشد
ونقل خوراس كافور وان **+** بملك ما حصله لياطين
واقبل دجالا فقتلوا والفرسا **+** كما جبه وان يترسوا النساء
الا الذرع ونقوم منها **+** في صفتهم لو تركوا انهم منسا
لا كما في مسلم فيضرب **+** ترس ومرجف العالم ذهب
حيث لا على المسلمين اذوا للعلم **+** لا ماله في ماله واحد
اد حيا لاهم من الا بطلان **+** ولا الاخر ان القتال
ولا اذ الفية الحسيرا **+** وان هذا انكسر ما حيو را
ولا يتايل معتم بها بدا **+** وعاجز من اوفند ا
سلاحه او فرس مات بسلا **+** قدرته على القتال واحلا
وذو حبر لانات العدم ما **+** شارك فيها في الفراق غنما

س فيه من بل **الاول** بكره الاستبداد اي الاستدلال بالعرف ويعني اذ الامام
اوانييه واستثنى منه شيخنا الامام البليغي مع مواضع **احدا** ان نفوة العضود

بهما لا يستدان **الثاني** اذا عطل الامام العز وواقل هو وجوبه على امور الدنيا
 كما يشاهد **الثالث** اذا غلب على ظنه انه لو استاذن لم يؤذن له **الرابع** لا يكون
 البوازي شرط ان يكون من عرف من نفسه لان في الحرب وامن في المناسج مع ذلك ان
 يكون باذن الامام وزاد المادوي في شرط المادوي ان لا يدخل منزل المادوي من غير
 المسلمين ومن حصل لم لا يكرهه واعتبر شيخنا الامام البلقيني مع ذلك ان لا يكون
 عبدا ولا ذل الاصل ما دونه في الجهد في غير تصحيح الاذن في المادوي **الثاني**
 يكون قبل القرب في العز فان كان صحيحا كانت الكراهية اشبه بان كان محرما غير قرب
الثالث شيخنا ابن القيت ارجح من ذكر المادوي في قوله وليس يقضي من الكراهية ما اذا سمعه
 بسبب الله تعالى او رسوله صلى الله عليه وسلم **الرابع** يمكن نقل رأس المخاض من بلد
 وكذا كرفع من اعضائه واليه اشار في النظم من يادته **الثاني** في **الثاني**
 يمكن ان يترك ما يوال الكفار ما كان حصوله للمسلمين فان لم يبق حصوله لم فلا بأس بالرفقة
 عطا لهم **الثاني** المادوي ان علمنا ان لا نصل الى الظفرهم الا نصل الى ذكر وجب
 وما ذكره من الكراهية هو الذي في اصل الرخصة وهو **الثاني** شيخنا الامام البلقيني
 في تصحيح المناسج انه ليس معتد والذي ذكره الرازي في الشرح والمحرر استجاب الترتيب
 وحكاه الشيخ ابو طاهر عن النص **الثاني** فصل من الكفار الرجال
 العقلاء ولو راهاوا اجيرا وشخصا ولم يزمنا لا قال بينهم ولا رأي وخرج بالرجال العبيدان
 والنساء الخائفين والعقلاء الجاهلين لا يجوز قتلهم الا ان قالوا وليس هذا ادعائنا كما تعال
 بل نعلمون اذا قتلوا وان امكن قتلهم بغير **الثاني** يجوز قتل القليل وغيره بالمعاجة
 وهي من وجهين احدهما ان قالوا عليه والمأخوذي ان يعينه ويخاف رجوعه
 اليهم وضربوه **الثاني** شيخنا الامام البلقيني ان التصريح بالثاني لانما في المادوي
 في جواز العقد وكذا يدعيه الاصل بان كان ما كولا فان لم يكن من دجعه لا تعلقه بغير
 الذبح ولو جفنا رجوعه اليهم وضربوه وكذا غير المأكول لا يدعيه قال هو امدد
 المادوي الذي ذكر في كنه وجهي عليه اجعلنا وما ذكره الرازي في القودوي في ذلك
 غير معتد انتهى **الثاني** اذا تكرر الكفار بالنساء والعبيد ان في حاله العتال
 لم يحس بذكر من قالم ان دعت الى ذلك ضررون فان لم يدع اليه ضررون فالأظهر تركه

وما به الاستدلال **الشأن** إذا حصل الإمام القزويني أو غيره من أئمة آل البيت
 لم يشأ هذا **أ** إذا غلب على ظنه أنه لو استأذن إيردنه له **الأن** لا يكون
 العواز لكن بشرط أن يكون من عترة مرسية فلا يحرجه أصغر في المناج مع ذكر أن
 يكون بأذن الإمام وإذا لم يوافق في شرطه المأذون لا يدخل في المأذون سر على
 السليم من جهة حصول لم لا يكره وأعتدوا الإمام المعصوم مع ذكر أن لا يكون
 عبدا ولا ذاهلا ما دون ما في الجهد لا يرفع من الأذن في المأذون **الثاني**
 يكون قبل الترتيب في العزوفان كان جميعا كانت أكرامه ما شئت فان كان محررا خروفت
أ شيئا من الغيب أو من ذكر الشيخ من قبله وسبق من أكرامه ما إذا جده
 بسببه تعالى أو رسول الله صلى الله عليه وآله **الأخ** كمن سئل عن رجل سئل
 وذكره عن من أعضاه والدة أشار في النظم من يافته **الثاني**
 يكن أن يملكه من أئمة الكفارة ما ظن حصوله للسليم فان لم يظن حصوله لم يلائم المأذون
 على ظن لم **أ** المأذون أن علمنا لا لا يصلح للفقيرهم إلا بعمل ذكر وجب
 وما ذكره من أكرامه هو الذي في أصل الروضة **أ** شيئا من الإمام المعصوم
 في تصحيح المناج أنه ليس بجهد والذي ذكره الرافعي في الشرح والمحرر استجاب الترتيب
 وحكاه الشيخ أبو طاهر عن النعمان **الشأن** فصل من أكرام الرجال
 العقلاء ولو أبا وأبنا وأختا ولم يوزن أقال فيهم ولا رأي وخرج الرجال الصغار
 والنساء الحنفية والعقلاء الحنفية لا يجوز قتلهم إلا أن يأمروا وليس هذا دعوا لئلا
 لم يسلون إذا ما ملوا وان لم يكن فيهم من **الشأن** عهد قبل لقتل وغيره والجنة
 وهي من وجهين أحدهما أن يأمروا عليه والآخر أن يمتنع رجائهم رجوعه
 اليوم وصريحه **أ** شيئا من الإمام المعصوم أن يصير له الله لا يشأ من المأذون
 في جواز العتد ولكن لا بد من العلم أن كان ما كولا فان لم يكن من دمه لا يفتقر
 الفرج ولو جاز رجوعه اليوم وصريحه **أ** كذا في المأذون لا بد من حاله ما يرد
 السامعي الذي ذكر في كتبه وجري عليه أصحنا وما ذكره الرافعي في الترتيب من ذلك
 عتد عنه انتهى **الثاني** إذا لم يكن أكرام النساء والصبيان في حاله أقال
 لم يجمع بذلك من أقال ان دعت إلى ذلك صريح فان لم يجمع إليه صريح نال المأذون

وما به الاستدلال **الشأن** إذا حصل الإمام القزويني أو غيره من أئمة آل البيت
 لم يشأ هذا **أ** إذا غلب على ظنه أنه لو استأذن إيردنه له **الأن** لا يكون
 العواز لكن بشرط أن يكون من عترة مرسية فلا يحرجه أصغر في المناج مع ذكر أن
 يكون بأذن الإمام وإذا لم يوافق في شرطه المأذون لا يدخل في المأذون سر على
 السليم من جهة حصول لم لا يكره وأعتدوا الإمام المعصوم مع ذكر أن لا يكون
 عبدا ولا ذاهلا ما دون ما في الجهد لا يرفع من الأذن في المأذون **الثاني**
 يكون قبل الترتيب في العزوفان كان جميعا كانت أكرامه ما شئت فان كان محررا خروفت
أ شيئا من الغيب أو من ذكر الشيخ من قبله وسبق من أكرامه ما إذا جده
 بسببه تعالى أو رسول الله صلى الله عليه وآله **الأخ** كمن سئل عن رجل سئل
 وذكره عن من أعضاه والدة أشار في النظم من يافته **الثاني**
 يكن أن يملكه من أئمة الكفارة ما ظن حصوله للسليم فان لم يظن حصوله لم يلائم المأذون
 على ظن لم **أ** المأذون أن علمنا لا لا يصلح للفقيرهم إلا بعمل ذكر وجب
 وما ذكره من أكرامه هو الذي في أصل الروضة **أ** شيئا من الإمام المعصوم
 في تصحيح المناج أنه ليس بجهد والذي ذكره الرافعي في الشرح والمحرر استجاب الترتيب
 وحكاه الشيخ أبو طاهر عن النعمان **الشأن** فصل من أكرام الرجال
 العقلاء ولو أبا وأبنا وأختا ولم يوزن أقال فيهم ولا رأي وخرج الرجال الصغار
 والنساء الحنفية والعقلاء الحنفية لا يجوز قتلهم إلا أن يأمروا وليس هذا دعوا لئلا
 لم يسلون إذا ما ملوا وان لم يكن فيهم من **الشأن** عهد قبل لقتل وغيره والجنة
 وهي من وجهين أحدهما أن يأمروا عليه والآخر أن يمتنع رجائهم رجوعه
 اليوم وصريحه **أ** شيئا من الإمام المعصوم أن يصير له الله لا يشأ من المأذون
 في جواز العتد ولكن لا بد من العلم أن كان ما كولا فان لم يكن من دمه لا يفتقر
 الفرج ولو جاز رجوعه اليوم وصريحه **أ** كذا في المأذون لا بد من حاله ما يرد
 السامعي الذي ذكر في كتبه وجري عليه أصحنا وما ذكره الرافعي في الترتيب من ذلك
 عتد عنه انتهى **الثاني** إذا لم يكن أكرام النساء والصبيان في حاله أقال
 لم يجمع بذلك من أقال ان دعت إلى ذلك صريح فان لم يجمع إليه صريح نال المأذون

موافق الاول ان الامم عدم استحقاقه في هذه الحالة من القسمة وظاهر الخلاف المصنف والا
 حوا ان ذكر لمن له سهم ومن له ربح **لـ** شيخنا الامام البليغي لكن مقتضى
 نص الساجي ان الذي ليس له ذلك حث قبله بالمسلمين وهو اللابن بالمواعيد وخرج
 به بطلان ويعلق عادة الفوائد والسكر والادوية التي تندر الحاجة اليها فان
 احتج اليه مريض من شهد الموت بعد اخذ محتاج اليه بالقيمة **لـ** الراجعي
 ويدعي ان راجع امير الجيش ولو عبر في التعم واصله بان اعتاد اكله عموما كما فعل
 في المنهج لكان اصح في التصديق وانما يجوز ذلك ما لم يوجد احدا من اهل
 قسم الغنيم بين الغائبين والثاني الرجوع لعمان الاسلام وفي هذا الثاني اسود
الاحكام ان عمله ما اذا كان يجهل في دارهم فان كان في دار الاسلام حار البسط
 كما ذكره القاضي حنين وارضا شيخنا الامام البليغي في تصحيح المنهاج **الثاني**
 يستفي منه ما اذا لم يصلح لعمان الاسلام ولكن وصل لبلد كفار اهل هذه لا يخرجون من
 بعية من بطرهم من المسلمين **لـ** الامام الطاهر وجوب الكف عن المعصية
 العظم في دارهم للكونها في قبضة الامام حكا في اصل الروضة مع غير مخالف **الثالث**
 وسبب من عمن ان الاسلام العمان الذي ليس فيه ما يحتاجون اليه من الطعام والظف
 فانه لا اثر له في منع القسمة ومن معني ما تقدم للمعوان المأكول وقال المعتز
 مع يمسر السوق الا عند الحاجة كما هو مقتضى الشئ الصحيح في صحيح البخاري
 وغيره من رافع بن حجاج قال كما مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعي المصلحة فانما
 الحسن جوع فاصابوا بالادوية وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم في احوال الناس
 فجعلوا قدسوا ونصوا القدر فان رسول الله صلى الله عليه وسلم بالقدور فاكبت ثم قسمه
 بعد ذلك وامن الغنم بعد قال ونقله الشيخ ابو حامد عن بعض المشافعي مرسيا الوافد
 وجرى عليه الشيخ ابو حامد انتهى وبذلك المنطق ما اخذ من ذلك عينا اني اعير عوض
 كذا في الحادي وهو خلاف القول في الراجعي وغيره في حله مواضع انه يساح
 له الاخذ ولا يملكه واعلمه اراد انه بعد الاخذ يصير ملكا له كما في الشيف
 على اختلاف فيه ولم ار من غير من ذلك وانه لما والنسب ان يضيف ما اخذ من
 ذلك بعض الغائبين فان اضاف به غيرهم فهو كالضيف بالمعصوب فيضنه الاكل

ومثلي جميعه وسنخالم واسكان الرا الهبله وبعد ما دلك معلوم وفي لفظ فارسيه ومعني
 مرد الرجل وازاد لكونه قال ياها الرجل للسر وهو على طريقه العجبه تقدم الصفه
 على الموصوف وانما يعنى اذا لم يقل اردت ملحه بل ذكره فدل عليه قريته فان اردناه
 مع قريته يعنى وهذا القيد ختم ان ياتي ايضا في قوله يا حردو انتم ما ذكره الراجع انه راي
 خطا الروماني في فزع سماها عن والده وحيزه فيا لوتك انت حردو هذا المعنى ان
 ختم ان لا يحصل الحريه لان حربه الرق غير ثابتة في المشبه به فظهر على حربه الخلق ولوتك
 انت حردو هذا ختم ان يعنى والاصح انها لا يستبان **هـ** الفوق في الاول في معنى
 ان يعنى وفي الثاني الصواب هنا عنهما وفي الهيات ان الصواب في الثانية عن الاول دون
 الثاني لانها خزان مستقلان انتهى **و** هنا ان يقول له يا بني ان لم يكن ذلك لكونه اصغر
 سانه بقدر ما يبي بعد ان يكون ابنه ولو عرفه نفسه من غيره او كره وهو بالغ وان كان
 الغيب لا يثبت في هاتين الصورتين **وا** الكتابات **غ** ان يقول المسبح
 بحمد مكره لقدم ومن **ا** قوله انت مولاي والحاجه في بيان المصنف للعلت في **هـ**
 قوله انت سدي وحذف في النظم الياء فينا للضرورة مع الاشارة اليها بكسر الهمزة الكذا
 حكاه في اصل الروضه عن الامام وعن القاضي **ح** والحق في هذا لغو **و** **هـ**
 في الشرح الصحيح الا انه عند الامام وغيره انه كان وهو الجواب في التفسير
د **هـ** قولها لغيره انت كذا بونه وهو نفع الخفاف واسكان الدال المعجم
 بعد ما بامو حله وبعد الالف نون مخروجه **م** **و** او ساكنه ثم يا مثناه من تحت
 مفتوحه ومعناها بالنارسيه سيدهم فيها الموبوع له وذكره القوي ان زياده
 الها بعد الواو كما وقع في الحادي عشر معروف ثم نقل في النظم من زياده انه روي عن
 حجة الاسلام العتري ان اللفظ المذكور ليس كايه فلا يحصل به العتق وان زياده **هـ**
 الفاظ الطلاق صرايحه وكما يفتاد الفاظ الطلدار ويستفي مردك قوله انا مكره
 فانه ليس كايه في العتق وان كان قوله انا مكره في كايه في الطلاق ويستفي ايضا ما لو
 قال لغيره اعتد او استويي وكره ونوي العتق فانه لا يفسد لاستحالة في حقه كما في اصل
 الروضه في الطلاق ولو قاله لأمته عزيمه ندمي اختصت بها اذا لم يكن موطوع فان
 كانت موطوع كان كايه قطعاً واثار في النظم من زياده **هـ** **و** الفرق لعل لا ان

من اني حجه ومقتضى المراسن ان الله الهه وبعدها ذلك بعدله وفي لفظنا رسيه ومعنى
 من الويل واراد كذا كذا قال ايها الرجل الخور وهو على طريقه العجيب قدم الصفة
 على الموصوف وانما يعتق اذا لم ينل اريدت بوجه ذلك يدل عليه قوله فان ارادناه
 مع قوله يعتق وهذا القيد يدل ان اني ايضا في قوله ايها الله ما ذكره الراجح اني اني
 فعل الروائي في مذهب سكاها عن والده وخبره قال انك انت من مثل هذا الصلة انه
 غفل ان لا يفسد الغرض لان في الرق غير ثابته مما ذكره في غير جرحه للفقير ولولا انك
 انت من مثل هذا غفل ان يعتق والاسم انه لا يعتق في قوله **فعل** الغرض في الاول في معنى
 ان يعتق في الثانية الصواب هنا اعتقها وفي الالباب ان الصواب في الثانية عن الاول قوله
 الثاني لانها جوفان مستطالان اتى **وسمى** ان قوله له ايها الله ان لم يكن ذلك كونه اخر
 سانه بقدر ما في محال كون انه ولو عرف نفسه من غير اذكاره وهو الخ وان كان
 الغيب لا يت في هاتين الصورتين **واسم** الالباب **فهي** ان يدل المسبح
 بحدوث من كان عدم ومنها **اسم** قوله الله مولاي والها في بيان المسبب للسلوك ومنها
 قوله انت سدي وحدف في نظم اليها في الغرض مع الاشارة اليها بكسر الهمزة
 كناية في اصل الروضة عن الامام وعن القاضي **وسمى** في الغرض في هذا لغو ومثل
 به الشرح الصغير الاشارة عند الامام وغيره انه كان وهو الجواب في التهذيب
وسمى قوله للهارية انت كذا بوجه وهو فتح الخفاف واسكان الدال المجرى
 بعد ها بوجه وبعد الالف نون مخفية ولم يوسا كذا ثم بامتناء من تحت
 مفتوحة ومعناها بالناوسية سديد في المدح له وذكره القوي ان زياده
 الهاء بعد الواو كما وقع في الهادي غير معروف ثم نقل في نظم من اذنه انه روي عن
 حجة الاسلام الغزالي ان اللفظ المذكور ليس كناية فلا يفسد الشق ان **اسم** منها
 اللفظ الطلاق صريحا وكما يقاء الناطة المظنار وسيفي من كذا قوله **اسم** حسد
 كناية ليس في الشق وان كان قوله **اسم** كناية في الشق وسيفي ايضا ما لو
 قال لعلوا عند اوستوي دهم وفدي الشق فانه لا يفسد استعماله في هذه كناية اصل
 الروضة في الطلاق ولما قاله لانه من جهة من دهم اختصت صحتها بالان كمن موطوع فان
 كانت موطوع كان كناية فطما واثارة في نظم من زياده بقرينة الفرق لعل لعل ان

من اني حجه ومقتضى المراسن ان الله الهه وبعدها ذلك بعدله وفي لفظنا رسيه ومعنى
 من الويل واراد كذا كذا قال ايها الرجل الخور وهو على طريقه العجيب قدم الصفة
 على الموصوف وانما يعتق اذا لم ينل اريدت بوجه ذلك يدل عليه قوله فان ارادناه
 مع قوله يعتق وهذا القيد يدل ان اني ايضا في قوله ايها الله ما ذكره الراجح اني اني
 فعل الروائي في مذهب سكاها عن والده وخبره قال انك انت من مثل هذا الصلة انه
 غفل ان لا يفسد الغرض لان في الرق غير ثابته مما ذكره في غير جرحه للفقير ولولا انك
 انت من مثل هذا غفل ان يعتق والاسم انه لا يعتق في قوله **فعل** الغرض في الاول في معنى
 ان يعتق في الثانية الصواب هنا اعتقها وفي الالباب ان الصواب في الثانية عن الاول قوله
 الثاني لانها جوفان مستطالان اتى **وسمى** ان قوله له ايها الله ان لم يكن ذلك كونه اخر
 سانه بقدر ما في محال كون انه ولو عرف نفسه من غير اذكاره وهو الخ وان كان
 الغيب لا يت في هاتين الصورتين **واسم** الالباب **فهي** ان يدل المسبح
 بحدوث من كان عدم ومنها **اسم** قوله الله مولاي والها في بيان المسبب للسلوك ومنها
 قوله انت سدي وحدف في نظم اليها في الغرض مع الاشارة اليها بكسر الهمزة
 كناية في اصل الروضة عن الامام وعن القاضي **وسمى** في الغرض في هذا لغو ومثل
 به الشرح الصغير الاشارة عند الامام وغيره انه كان وهو الجواب في التهذيب
وسمى قوله للهارية انت كذا بوجه وهو فتح الخفاف واسكان الدال المجرى
 بعد ها بوجه وبعد الالف نون مخفية ولم يوسا كذا ثم بامتناء من تحت
 مفتوحة ومعناها بالناوسية سديد في المدح له وذكره القوي ان زياده
 الهاء بعد الواو كما وقع في الهادي غير معروف ثم نقل في نظم من اذنه انه روي عن
 حجة الاسلام الغزالي ان اللفظ المذكور ليس كناية فلا يفسد الشق ان **اسم** منها
 اللفظ الطلاق صريحا وكما يقاء الناطة المظنار وسيفي من كذا قوله **اسم** حسد
 كناية ليس في الشق وان كان قوله **اسم** كناية في الشق وسيفي ايضا ما لو
 قال لعلوا عند اوستوي دهم وفدي الشق فانه لا يفسد استعماله في هذه كناية اصل
 الروضة في الطلاق ولما قاله لانه من جهة من دهم اختصت صحتها بالان كمن موطوع فان
 كانت موطوع كان كناية فطما واثارة في نظم من زياده بقرينة الفرق لعل لعل ان

بطلان تدبيره ما ولا يطل التدبير ما **أما** رجوعه عنه بالقول وهو لا ينظم بالرد
 وجميع شيعتنا الآدمية اللبقة متباعدة وعندها الموقن والروح والناضج والطيب والرومان
 والعبد الذي في اللباس واللوقن **أما** انكاره حين مدعته العبد كما جزم به في
 أصل الروضة هنا وجعله في الدعاء في رجوعه **أما** في الملمات والمذكور هنا المصرا
 في قوله مورثه اعير واذا ربي ثلاثة بعد موتي **أما** ان يفي المذنب وموتيه سبيل
 فلا يطل تدبيره بذلك ولا يطفئ الوارث ان يذنبه من ذلك اذا مات العبد قبل البيع والتمسح
 واختار القدر اذا اطلقة في التلم واسله وحله اذا ايف ملك المال بالارث ومعه
 العبد فان دمي لوزمه العبد من التركة لانه اعطيه بالذرة السابق وعاب بان الوارث
 ائتمنه انما يذري من التركة فاذا اوجرني بالمذنب ملكه فادعي انك كسبه بعد موت سبيله
 فقول له وادعي الوارث انه كسبه فقله فهو تركه صدق المذنب على ذلك كسبه بخلاف قول
 المذنب ولدت بها المولود بعد موت سيدي فهو سره وملك الوارث لم يملكه فان
 المصدق الوارث يمينه واشار في التلم من رنا دة الى الموقن **فهي** تقول
 ادع على المذنب ومعناه ان المذنب صدق في المال لان نزع عليه ولم تصدق المذنب في
 الولد لانه لا يملكه عليه فان لم يخل تحت اليد والتمس **أما** **الكتاب**
 فتصح مراهل التبرعات **لا** دي رده كايه ان مثالا
 جميع مارق وبعض حقه **ل** ان كان في وصية يدي اجمل
 جميع بائنين او باع **لا** ادفع عين ان يعلن كسلا
ل وتصح العين شرط صحتة **و** صلح عقد دون تقع دعتة
 مالوا وتصح العين لا بد بحسه **من** ذكره خودم او متفعه
 في دمه من بعد مقتله يدي **يوم** او عند انقضاء الشهر
 او قال بعد يوم وليل **ل** تدل للمقوا هنا اشترط المالا لاجل
 وليس شرطه ولا تصح قسدا **ل** على شروع به مبتدرا
 قوله كما عت فان ادعى لي **ل** فانت حر او نوي ولعليل
ان تصح الكفاه بشرط **أما** ان يكون مراهل التبرع فلا يصح من الميراث والسفينة
 ووليه ولو كان اباه والربيع **ل** ان ياد على الثلث وذكر بعضهم انه كان في أصل الخاوي

اعلم الذوق بالعرفان فاستطاع ان يستفهم اللام وقال اهل الذوق احسن ارجاع المزمع منه فانه
 ليس املا للبرهان بل هو **المتقوي** وهذا ما منه على وجوب دخول المعطوف بلا
 في العطف عليه ولا كونه لازما **الثاني** ان كانت جميع العدد او القدر الخروجه تمامه
 ان كان مبعضا فلو كانت بعض بعد واجبه وبقية لم ينع ان كانه المشدك كان معا اما
 بما شرطها او بتوكلها وكلا او بتوكل احدها الاخر بشرط اتفاق النجوم حسنا وعددا
 واجلا وكونه بعد كل منهما من النجوم على نسبة ملكه اما بالشرط او بالاطلاق فانها تقسم عليها
 كذلك يستفي من ذلك الوجه فلو اوجي كناية بعض جيله كما ذكره من حب التعلق بالمطلب
قال المتقوي وتغير النظم المصنف صاحب لسانه ذلك من الماردي بالمراد به في تعيين
 ونازع فيه شيخنا الامام البلقيني رحمه الله الوصية فها قدوم والتعويض عاين خلاف هذه القول
 فانها صدرت بالتعويض المتبع على اهل الشافعي **الثالث** ان يكون بعض موجب من
 او اكثر ولو جعلوا العرض حالا او موقلا لم يخلوا عن مقتضى من التاجيل ما اذا كان
 العرض منتهى سراجا كانت منتهى عن حجيته كونه كما يشترط على ان يكون شرطها او شرطها
 يتفكر فيها او منتهى ملزمة في الدعة كخاتمة ثوب دخول فلا يشترط تاجيل غير ان الاولي
 وهو منتهى العين المعينة لا قبل التاجيل والمنتهى المتقوي في الدعة يقع فيها التاجيل
 الا لا يشترط فيها ذلك فلو خرف في النظم واسلم ذكر العين كان اولى وتقدم في النظم
 على ذلك يقول من زبانه ان منتهى العين شرط صحة الانتقال بالاعتدال بخلاف المنقوع
 المتعلق بالذمة واعتبر على الداعي ايضا بان يقتضاه صحة الاقتضاه في عرض الكتاب
 على منتهى عينه حقيقة وليس كذلك فلا بد ان اذا كان العرض منتهى عين معية من ان
 يذكر معه ماله موجب ولو درم او منتهى في الدعة موقلا اما اقتضاه منتهى العين كخاتمة
 بنفسيه شررا والبرام خياطة ثوب بعد فراغ الثوب او بعد فراغه يوم او ما حل اخر وان
 قصر كدوم وان كان قبل فراغ منتهى العين المعينة وتقدم على ذلك في النظم من زبانه
 والحق ان من حب لهما دي لم يرد جواب الاقتضاه على جعل العرض منتهى عن حجيته
 وانما اراد استقنا ذلك من اشتراط التاجيل ولا وقع لهذا السؤال الذي اراده في
 النظم من زبانه من انهم الملققا اشتراط تاجيل عرض الكتاب مع ان ذلك لا يشترط فيما
 اذا كان العرض منتهى كنه الشروع فيها في الحال سواء تعلقت بالعين او بالذمة

لان ذلك مستفي من هذه الذمة ولم يذكر صاحب الداعي الا في معرض الاستثناء واللام
 وقول النظم ان علم كل لا يرجع الى كل من النجوم والنجوم ومنتهى العين المعينة فهو احسن
 مرة الى الداعي او منتهى عين معلومة ويمكن ان يساويه بان جعل معلومة هذه النجوم
 ومنتهى العين لكنه خلاف المتبادر الى الفهم منه **الرابع** ان يكون الكتابه بضعف
 وهي اجاب وتقول لا ايجاب قوله السيد كاتبك فاذا ادت فانت حرة ولا يشترط
 التعلق بهذا التعليق فلو نواه كان كلفه بضعف **الثاني** شيخنا الامام البلقيني كلامه
 يستفي بعض ذلك وليس كذلك بل المتعبد ان يقول فاذا جرت منه او فرغت من متكر
 عينه فانت حرة او نوه قال وانما قلت ذلك لان حرية المكاتب تحصل اذا النجوم او الاراء
 منه والبراء ورواها الزمة يحصل بكل منهما وانما اقتصر الشافعي والاصحاب على قوله
 فاذا ادت فانت حرة لان الغالب في الكتابه الا دال لالتعين التعليق الذي ذكره ولا
 الذي ذكرناه فلو قال كما ذكر على كذا انما الكتابه التي يحصل فيها العتق كان معرعا لان
 القصد اخراج كتابه للحداج ولو اقتصر على قوله ليس كتابه للخروج فالظاهر مراعاة
 انتهى والقول قوله المكاتب صلت **الثاني** ان انقطعت في قوله للنظم فان ادت لي
 من زبانه على الداعي وغيره ولا توقف صحة الكتابه عليها واسلم **الثاني**
 وندت اذا امين كاسب **الثاني** يطلبها ويحقق المكاتب
 منعه من امه افسا **الثاني** وقت كتابه ولا استسلاما
 وخرج من تحتهم ان فيها **الثاني** وهم ان جنس والدرى قضى
 لغير سيد او استماع **الثاني** ولو لم يجنون لا المتاع
منه **الاولى** الكتابه مندوبه اذا طلبها العبد وكان امنا كسوا فان لم يكن
 هذه الصفة يستحب لكن لا يكون بحاله **الثاني** شيخنا الامام البلقيني يستفي منه
 ما اذا كان فاستا يضيح ما يكسبه في الفسق واستتلا السيد عليه بمعه مركب فيكون
 كتابه وقد يغني لئلا يخلو **الثاني** اذا عتق المكاتب بالكتابه بشرطه الا ان
 عتق معه ولده من امته الى ملكها حال الكتابه وقول النظم ان ادت اي استفا
 وان كان لا يجر له ولها لكنه اذا وطى واولا كان ولده نصيبا لشره الملك ولا نصيب
 في امه ولده ولو ملكها بعد عتقه ملكا تاما لكونها علفت بملك **الثاني** يعنى به

الغنى من كثرة المال لا من قبض سيد دام لا

عنه وان سرکه به **۴** اقدار از العنبره نصیب

وما سري وكنه اعطاه او طالت العبد بكل فخطه

ولم يعد يحضر وان هو لم يزل لا يعرف من الميت حلق

نفی علی و لیسع ادری و دارت الت ان حور

لحق لامن معق كراما + يقض او يوي والسوي لاما
لما يفسر في كل محله + ورا التالو الصمد

يَا نَصِيبُ مَنْ كَانَتْ جُلْدُهُ وَدَلَّ الْقِتْلَةُ الْعَوْدُ وَدَلَّ
وَالْكَلْبُ ارْوَاهُ فِيهِ وَرِثَاةُ وَارِثُ الْبَلَدِ

والتسبب الى روي **الح** ورد في بعض وارسى للنفق
وبان وقد كمالوا استحقاقه **ع** ورد في بعض وان قاله عتق

وكان قد قالوا سمعنا من الله واولئك هم الذين
كان يليب عنه واقربا ان لا كطلة وحيت رضا

المطبعة

ورد في الثاني من علي رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم وأقر من مالك أنه الذي
لا يحرم دفع الكتاب وفتح الثاني والمسلم وقد ورد ذلك على من أضعفه لا يقول ذلك
أكثرها دعوا ما يتولد من توفيق يكون في تلك الموضع وكان الساعف لم يلقه دعوا ولو كان
هذا ولو كان لما له انتهى **باب** الأحكام والالتزام أن يكون المربع وهذا من زيادة النظم
ما كان فالسبع **باب** شقها الأمام الثاني في منها المسمى به في البيت من المسمى
بالحق لم أسجد **باب** لم يزل على الف دعوى ما في ذلك طائفة مما في ذلك وعلى
الحق دعوى انتهى وصحى الإمام في غير ذلك الكتاب بعين أن يكون من جنسه ولا يجوز كونه من
غير جنسه إلا في الثاني والفتح بعد أن يرضاه من زيادة النظم ويكون الخط أو الدال
في الثاني فإن لم يفعل فضاوم والفتح يقتضيه من زاده النظم فإن مات انتهى فله ذلك
قدم ذلك على الأوطان والأدب كسائر الديون فإن كان مال الكتاب باقيا معا وبعضه ضائع
في حق الثالث وما كان له من به ويقدم على غيره من الديون وحصل وجوب ذلك
في الكتاب الصحيح وبما في ذلك فيما كانت فيه الثانية الصحيحة **باب**

هل کی ہری عا بنیا لغاوان و فاء لان و حیا

والمطهر له والمختص من **بارئ** وان جسم ادمي

والذي اوصي به بالوصيه **ان** ينعون وان يسي امتهل به

ان حجر المذكور لان غايته في جده محله ولكن ان اذ غلب

وقهر الغايين في العود لا **ع** ما يظن والمفاس اهل

وانظر السيد جو بلغا **من** حزن وقصها ان منشاها **من** الحزن

ادخلنا الى الجرد وفتنا **ط** طين راي القاضي صلاح امرنا **ط** طين راي القاضي صلاح امرنا

من سلطان **أخدا** إذا عمل الخائن بين القدم في يديه السيف على من يهاجها

الجملة والابرار لو وفيه الشك بذلك فابره لمرتبته على شرط ما يجد الا ان نفس الكاتب

رضي بقضيه والاعا عليه من غير ذلك الشك فيصيح فلان لا يجد الزيد على القبول ان
كان اوفى من هذا الاستدلال كما في حظه اياه في هذا الاستدلال

كان له من هذا الإنتاج بلونه حقيقه اوجوب عليه والايجز **القائمة** المستند لفتح
الكلمة أساساً **ن** كذا واسقط الشاظر كلامه لادى ان ذلك منسوب الى غير

الثانية باب في معرفة نوعها واسمها في الكلام الداعي ان ذلك هو مع ليس في الجملة

كسح الاعصار وكذلك قسّمات قد كرها واستقطقتا كسب الفسح لو اشتهر به
 وللهي وصلي السيد ما يحوم وللهي وصلي السيد برفق المكاتب عجز عن الخوم
 اما الرصبة برفقة من غير صد بالجزء فاطله فكل مرها ولا الفسخ وان اياهه سواء وقد
 يد فكل الدارث وان رضى به الذي له بالامهال وللوصي له وان رضى الدارث بالامهال
 واسباب الفسخ لانه احدوها الخوم عن اذا الخوم او بعضها عند حلوها وليس للشيء
 الفسخ بعينه بعد الحول ان غابت باذنه بعد الحول حتى يميل اليه بغيره بدم سبعة على
 ذلك الاذن ويقتصر في العود اما الواسع فانه بغير الحول واستمرت عليه بعد الحول
 فله الفسخ من غير الحول وظاهره من الفسخ انه لا يحتاج لرفع الامر في ذلك بل الحاكم
 ما ينعقد **قوله** حتى يجرى بدمه وكذا في الوعيد لكن الذي يفسر عليه السامعي والاصحاب
 ان السيد رفع الامر للحاكم ونظم البنية على الحول والعيب دخلت مع ذلك وذكر انه
 يرجع عن الاطوار فكذلك الحاكم لا يحاكم بلد المخابر لغيره فقال فان اظهر الخوم كسبه
 الحاكم بلد السيد لفسخ ان شاء الله لا غير في الخط بقبوله للوصي وحط من قد حاكم
 الحاكم واعتبره ايضا الامام البلقي الاطوار سواء كان قبل ام بعده سواء كان له في السيد
 ام لا وحكمه عن نص الام وقال ليس لما موضع يكون الاطوار فيه موثرا الا اذا عزم هذا
 انتهى وتفسير الغائب بان بعض دفع الحلال مع امكن تسليمه لما يقتضيه او يماثل ذلك
 لايت السيد الفسخ لغير المخابر عن القدر الذي يجب حطه من ولا يقع احدهما فصلا
 بالآخر لان السيد اذا مر بغيره وهذا يعني قول النظم والتسامح اهلا ويجب على السيد
 انتظار المخابر بالتم حتى يخرج من الدور وهذا يعني لهم انه لا ينظر في زيادته على
 ذلك لكن في المجرى والسبب ان كان معه عرو من والخوم غير ما نام له ليحيا
 فان عزم كساد فله ان لا يزيد على لانه امام وحكمه الراعي من العوي فقال مقتضى
 الطلاق السيد لا في ان لا يفسد واما الامام الفسخ في ذلك فله عليه المال وهذا هو مقتضى
 الفسخ من المخابر للوصي بالامهال واما لا يترك اكثر منها **الفصل الثاني** في منع المخابر
 السيد من الخوم ولو كان قادرا عليها **القالب** حين المخابر الا ان يكون له مال
 به الخوم فلكذا في الادامه وان لم يرض عن المخابر لانه قد يفسد لوصيه وليس للجنون
 اعليه التمسك فالت غلبه الحاكم والخلق يجوز ما دونه الثاني الخوم عن المخابر من ماله اذا جن

وذكر في النظم واحد تبعا للتمثل انه انما يودي اذا راعيا حكمه في الماله فان راي انه
 يسح به لم يودي **الفصل الثاني** في موحدة لا كنه قليل النفع مع قولنا ان السيد اذا اوجده
 ماله الاستقلال باخله الا ان يقال ان الحاكم يسعه من الاخذ في هذه الحالة ما لا يحد ويدراع
 الشافعي حال المخابر الذي **الفصل الثالث** في الامام البلقي قد لا يطلع الحاكم على ذلك
 ولكن السيد لا يستل في هذه الحالة بالاحد قد راع الشافعي حال المخابر الذي يطلع له الجنون
 بعد الكتابة حتى قال ان الحاكم اذا لم يجد له مالا ولا نفعه ولا احد يطلع بان ينفق عليه فبمن
 والزم السيد نفقة بعد ان يفتي عليه بالخروج **الفصل الرابع** في مقتضى استماع الايدي
 في الثاني اذا ضرر الجنون بالحق وهو المعتد وهو مقتضى الاطلاق **الفصل الخامس**
والاحد من دين سواء وله **الفصل السادس** في عجزه واداءه وقبله
 وللهي حيا على بيعه **الفصل السابع** في حاكمه لان فداء السيد
 قد مر من العلل **الفصل الثامن** في ارض على بخر يدب وحتم
 ان هو الثاني وان يفسد **الفصل التاسع** في السيد وسو العير فقط
الفصل العاشر اذا كان السيد على المخابر دين سواء الخوم الكتابة بمعامله او المالك
 فله الاخذ من ذلك الدين بقر الخوم الكتابة فان كان ما يد المخابر لا يبي بالدين والخوم
 بعد حلوها فلكل السيد يجوز بعد اخذ ما يملك من الدين ذاك ذلك بقاء ايضا التمسك من مطالبة
 بها والعرض غير ان يحرم بعهده وتبلغ من زياده النظم والخلق الحادي ان كنه في هذه الصورة
 فخير فله المطلق الدفع قال قدمت الخوم وانكر السيد **الفصل الحادي عشر** السيد لا في بيعه ان
 يصدق السيد لان بغيره ماله بخلاف بقره الدين **الفصل الثاني عشر** التمسك بصدق المخابر
الفصل الثالث عشر للذي جني عليه المخابر فسخ الكتابة اذا ادينه ما يد المخابر بايها لكن لا
 يتسه بل الحاكم ما ينفقه السيد فان فداءه وجب على الجاني عليه قول **الفصل الرابع عشر**
 اذا اجمع على المخابر ديون وصاق ما يد منها ولم يحولته بدين له ان يقدم منها وفادين
 المعاملة ثم ارضى لما لا يملك له متعلقا اخر وهو الرقة ثم يجوز الكتابة فان جري عليه الحاكم
 اسدال الغرام حتم هذا التزيب فان جري فسخه سقطت ديون السيد من بغيره ما يتو
 من المعاملة وارضى للمنايه ففسخ ما يد فيها فانما خرج من دين المعاملة ملوب به بعد الفسخ ومن
 الارش يعلق برفقة تباع فيه **الفصل الخامس عشر**

فيه القولان في الجناية على الاجنبي ومقتضى كلام المنهج ايجاب ارش الجناية على السيد
 بالعلماء بلغ وزعمه شيئا الامام البليغي وحكامه عن نقل الام والمختصر وقول **وان**
اعتقه اي لا يفسد عنه الواجب للسيد بالجناية عليه باعتناقه له والمذهب هنا القطع
 بوجود ارش الجناية كيف كان **الرابعة** اذا قتل السيد مكاتبه اجابني عياض او فقتله
 لزمه قداوم اي باقتل الارض والارض القيمة **الخامسة** اذا لحق السيد مكاتبه المجنبي
 عليه وجع الارض بلا سيد عكاف ما اذا لحق باذ النجوم فان ارش الجناية لا يترتب له ولا يترتب
 للسيد **ص** فاسد منها كشرطه سري **١** لا باطل بقوله صدر
 من مال الكحلان عتار عسا **٢** يقصد لا كالحشرات والدماء
 مثل الصحيح ليس له في الايصا **٣** وكخط والاسفل والابرا
 والاعتياض وانقاس ما قد **٤** بنسبه او موت او جرح **٥** **١١**
 عليه او جنونه **٦** **٧** من حاكم يسأل نفس العقد
 ولا الزكاه وجوب فطرته **٨** وردما لها واحد فقتله
٩ **١٠** **١١** **١٢** **١٣** **١٤** **١٥** **١٦** **١٧** **١٨** **١٩** **٢٠** **٢١** **٢٢** **٢٣** **٢٤** **٢٥** **٢٦** **٢٧** **٢٨** **٢٩** **٣٠** **٣١** **٣٢** **٣٣** **٣٤** **٣٥** **٣٦** **٣٧** **٣٨** **٣٩** **٤٠** **٤١** **٤٢** **٤٣** **٤٤** **٤٥** **٤٦** **٤٧** **٤٨** **٤٩** **٥٠** **٥١** **٥٢** **٥٣** **٥٤** **٥٥** **٥٦** **٥٧** **٥٨** **٥٩** **٦٠** **٦١** **٦٢** **٦٣** **٦٤** **٦٥** **٦٦** **٦٧** **٦٨** **٦٩** **٧٠** **٧١** **٧٢** **٧٣** **٧٤** **٧٥** **٧٦** **٧٧** **٧٨** **٧٩** **٨٠** **٨١** **٨٢** **٨٣** **٨٤** **٨٥** **٨٦** **٨٧** **٨٨** **٨٩** **٩٠** **٩١** **٩٢** **٩٣** **٩٤** **٩٥** **٩٦** **٩٧** **٩٨** **٩٩** **١٠٠**

انه لا يجب لخط عن المكاتب في الفاسد **الثالث** انه لا يسافر في الفاسد بعينه اذن السيد
الرابعة انه لا يعمل العتق في الفاسد بار السيد له عن النجوم لان العتق عليها التعليق
 ولم يوجد التعليق عليه وهو الا اذا جلا في العتق منه فان اذلت عليها المعادضة **الخامسة**
 انه لا يعتق في الفاسد بالاعتياض عن النجوم وقد يفهم من كلامه في الاعتياض في الكتاب الصحيح
 وهو من كلام العبداني كونه عليه **١** **٢** **٣** **٤** **٥** **٦** **٧** **٨** **٩** **١٠** **١١** **١٢** **١٣** **١٤** **١٥** **١٦** **١٧** **١٨** **١٩** **٢٠** **٢١** **٢٢** **٢٣** **٢٤** **٢٥** **٢٦** **٢٧** **٢٨** **٢٩** **٣٠** **٣١** **٣٢** **٣٣** **٣٤** **٣٥** **٣٦** **٣٧** **٣٨** **٣٩** **٤٠** **٤١** **٤٢** **٤٣** **٤٤** **٤٥** **٤٦** **٤٧** **٤٨** **٤٩** **٥٠** **٥١** **٥٢** **٥٣** **٥٤** **٥٥** **٥٦** **٥٧** **٥٨** **٥٩** **٦٠** **٦١** **٦٢** **٦٣** **٦٤** **٦٥** **٦٦** **٦٧** **٦٨** **٦٩** **٧٠** **٧١** **٧٢** **٧٣** **٧٤** **٧٥** **٧٦** **٧٧** **٧٨** **٧٩** **٨٠** **٨١** **٨٢** **٨٣** **٨٤** **٨٥** **٨٦** **٨٧** **٨٨** **٨٩** **٩٠** **٩١** **٩٢** **٩٣** **٩٤** **٩٥** **٩٦** **٩٧** **٩٨** **٩٩** **١٠٠**
 على كلامه على ذلك بل على حصول العتق بالاعتياض في الصحيح دون الفاسد وعلى ذلك
 حله صاحبها بالخلقة والمصباح انتهى وفيه من كلامه حصول العتق فيها باذا النجوم ولا يراد
 اداها لما لا يكون في وقتها فيعتق بالعتق فلا بد له الوكيل او وارث او لا لا كقول المرحوم
 لعدم وجود الصفة الا ان يقول في مثله الوارث فان ادب الى والي واري بعد موت
 فان حر **السادسة** ان الفاسد يقتضيه نفس السيد او موته او جنونه او كبر عليه
 اي بالخطا في الفاسد بخلاف الصحيح وفيه كما في قوله **١** **٢** **٣** **٤** **٥** **٦** **٧** **٨** **٩** **١٠** **١١** **١٢** **١٣** **١٤** **١٥** **١٦** **١٧** **١٨** **١٩** **٢٠** **٢١** **٢٢** **٢٣** **٢٤** **٢٥** **٢٦** **٢٧** **٢٨** **٢٩** **٣٠** **٣١** **٣٢** **٣٣** **٣٤** **٣٥** **٣٦** **٣٧** **٣٨** **٣٩** **٤٠** **٤١** **٤٢** **٤٣** **٤٤** **٤٥** **٤٦** **٤٧** **٤٨** **٤٩** **٥٠** **٥١** **٥٢** **٥٣** **٥٤** **٥٥** **٥٦** **٥٧** **٥٨** **٥٩** **٦٠** **٦١** **٦٢** **٦٣** **٦٤** **٦٥** **٦٦** **٦٧** **٦٨** **٦٩** **٧٠** **٧١** **٧٢** **٧٣** **٧٤** **٧٥** **٧٦** **٧٧** **٧٨** **٧٩** **٨٠** **٨١** **٨٢** **٨٣** **٨٤** **٨٥** **٨٦** **٨٧** **٨٨** **٨٩** **٩٠** **٩١** **٩٢** **٩٣** **٩٤** **٩٥** **٩٦** **٩٧** **٩٨** **٩٩** **١٠٠**
 وجمع وجنونه وما لو ان اطلاق الانقاسخ هنا ولا يشغ العبد ايضا ولهذا قيد ما يعمله
 باضا فانه اي صير يورثه السيد والمشهور ان المكاتب من فسخ الكتابه لكن الرابع بعد
 بسخيه انقاسخ الفاسد يجوز السيد دون العبد قال والعزق ان العبد لا يمكن من فسخ الكتابه
 لكن الرابع بعد بسخيه كانت او فاسد ورفع صحيحه كانت او فاسد وانما يحجر نفسه السيد
 بفسخ ان شاء اذ لم يملك الفسخ او بوجنونه **١** **٢** **٣** **٤** **٥** **٦** **٧** **٨** **٩** **١٠** **١١** **١٢** **١٣** **١٤** **١٥** **١٦** **١٧** **١٨** **١٩** **٢٠** **٢١** **٢٢** **٢٣** **٢٤** **٢٥** **٢٦** **٢٧** **٢٨** **٢٩** **٣٠** **٣١** **٣٢** **٣٣** **٣٤** **٣٥** **٣٦** **٣٧** **٣٨** **٣٩** **٤٠** **٤١** **٤٢** **٤٣** **٤٤** **٤٥** **٤٦** **٤٧** **٤٨** **٤٩** **٥٠** **٥١** **٥٢** **٥٣** **٥٤** **٥٥** **٥٦** **٥٧** **٥٨** **٥٩** **٦٠** **٦١** **٦٢** **٦٣** **٦٤** **٦٥** **٦٦** **٦٧** **٦٨** **٦٩** **٧٠** **٧١** **٧٢** **٧٣** **٧٤** **٧٥** **٧٦** **٧٧** **٧٨** **٧٩** **٨٠** **٨١** **٨٢** **٨٣** **٨٤** **٨٥** **٨٦** **٨٧** **٨٨** **٨٩** **٩٠** **٩١** **٩٢** **٩٣** **٩٤** **٩٥** **٩٦** **٩٧** **٩٨** **٩٩** **١٠٠**
 فقد نص عليه في الام في موضع انتهى ولم يطلق في النظم الانقاسخ بل قبله كالذي بعده
 فقال وانقاسخ ما فسد بفسخه لان الذي من خواص الفاسد فسخ السيد اما فيه العبد
 فيلزم في الصحيحه ايضا وانما قيد الموت بالسيد ايضا لان موته هو الذي خالته فيه الفاسد
 الصحيحه بخلاف موت العبد فانه لا يترتب عليه كانه صحيحه ولا فاسد **الثاني** ان الفاسد
 تنسخ بر الدناخي اي بفسخه والمراد بفسخه بعد رفع السيد الامر اليه لا ابتدا فلهذا ذكره
 في النظم بقوله **١** **٢** **٣** **٤** **٥** **٦** **٧** **٨** **٩** **١٠** **١١** **١٢** **١٣** **١٤** **١٥** **١٦** **١٧** **١٨** **١٩** **٢٠** **٢١** **٢٢** **٢٣** **٢٤** **٢٥** **٢٦** **٢٧** **٢٨** **٢٩** **٣٠** **٣١** **٣٢** **٣٣** **٣٤** **٣٥** **٣٦** **٣٧** **٣٨** **٣٩** **٤٠** **٤١** **٤٢** **٤٣** **٤٤** **٤٥** **٤٦** **٤٧** **٤٨** **٤٩** **٥٠** **٥١** **٥٢** **٥٣** **٥٤** **٥٥** **٥٦** **٥٧** **٥٨** **٥٩** **٦٠** **٦١** **٦٢** **٦٣** **٦٤** **٦٥** **٦٦** **٦٧** **٦٨** **٦٩** **٧٠** **٧١** **٧٢** **٧٣** **٧٤** **٧٥** **٧٦** **٧٧** **٧٨** **٧٩** **٨٠** **٨١** **٨٢** **٨٣** **٨٤** **٨٥** **٨٦** **٨٧** **٨٨** **٨٩** **٩٠** **٩١** **٩٢** **٩٣** **٩٤** **٩٥** **٩٦** **٩٧** **٩٨** **٩٩** **١٠٠**
 من فسخه بنفسه ورفع الامر الى الحاكم بفسخه بخلاف الصحيحه فيها **١** **٢** **٣** **٤** **٥** **٦** **٧** **٨** **٩** **١٠** **١١** **١٢** **١٣** **١٤** **١٥** **١٦** **١٧** **١٨** **١٩** **٢٠** **٢١** **٢٢** **٢٣** **٢٤** **٢٥** **٢٦** **٢٧** **٢٨** **٢٩** **٣٠** **٣١** **٣٢** **٣٣** **٣٤** **٣٥** **٣٦** **٣٧** **٣٨** **٣٩** **٤٠** **٤١** **٤٢** **٤٣** **٤٤** **٤٥** **٤٦** **٤٧** **٤٨** **٤٩** **٥٠** **٥١** **٥٢** **٥٣** **٥٤** **٥٥** **٥٦** **٥٧** **٥٨** **٥٩** **٦٠** **٦١** **٦٢** **٦٣** **٦٤** **٦٥** **٦٦** **٦٧** **٦٨** **٦٩** **٧٠** **٧١** **٧٢** **٧٣** **٧٤** **٧٥** **٧٦** **٧٧** **٧٨** **٧٩** **٨٠** **٨١** **٨٢** **٨٣** **٨٤** **٨٥** **٨٦** **٨٧** **٨٨** **٨٩** **٩٠** **٩١** **٩٢** **٩٣** **٩٤** **٩٥** **٩٦** **٩٧** **٩٨** **٩٩** **١٠٠**
 الامام البليغي الفسخ اما يكون في العتق الصحيح اما الفاسد فلا يترتب بفسخه لان الفسخ انما هو
 الصحيح وانما يقال كما قال **١** **٢** **٣** **٤** **٥** **٦** **٧** **٨** **٩** **١٠** **١١** **١٢** **١٣** **١٤** **١٥** **١٦** **١٧** **١٨** **١٩** **٢٠** **٢١** **٢٢** **٢٣** **٢٤** **٢٥** **٢٦** **٢٧** **٢٨** **٢٩** **٣٠** **٣١** **٣٢** **٣٣** **٣٤** **٣٥** **٣٦** **٣٧** **٣٨** **٣٩** **٤٠** **٤١** **٤٢** **٤٣** **٤٤** **٤٥** **٤٦** **٤٧** **٤٨** **٤٩** **٥٠** **٥١** **٥٢** **٥٣** **٥٤** **٥٥** **٥٦** **٥٧** **٥٨** **٥٩** **٦٠** **٦١** **٦٢** **٦٣** **٦٤** **٦٥** **٦٦** **٦٧** **٦٨** **٦٩** **٧٠** **٧١** **٧٢** **٧٣** **٧٤** **٧٥** **٧٦** **٧٧** **٧٨** **٧٩** **٨٠** **٨١** **٨٢** **٨٣** **٨٤** **٨٥** **٨٦** **٨٧** **٨٨** **٨٩** **٩٠** **٩١** **٩٢** **٩٣** **٩٤** **٩٥** **٩٦** **٩٧** **٩٨** **٩٩** **١٠٠**

الناسك لا يأخذ من الزكاة من هم الكاين وقد تقدم ذكره في قسم الصدقات
وفي معنى الزكاة الوقت على الزمان والوصية لم فلا يأخذ من ذلك شيئا
الناسك انه يجب قطره على سيده في الناسك وان لم يجب عليه نفقة
مداخلة الفطن في الناسك النفقة وهو مسئل **الناسك** ان السيد في
الكتاب الناسك يدعي الكاتب المال الذي اخذه منه ويرجع عليه بقيمة خلاف
الصحيحة فانه لا يراجح فيها ذنبت صور اخرى تقدمت في المقدم واصله في
الاستدرا ان الكاتب في الناسك لو عجزت فارها او دفع الكتاب بثلث عجزها لم يجب
الاستدرا **والم** فرض ذلك شيخنا الامام الطوسي بان الكتاب الناسك يرد على الكاتب
المال الذي اخذه منه الاخرم بها وعلى الكاتب ولا الاستمتاع بها فذكر الاستدرا
لامعني له دفعه باقتصار المقدم واصله على ما ذكر ان له في الناسك معاملة السيد
كالصحيحة وبه صرح الامام والعذائي لكن **الناسك** العوي ليس له
في الناسك معاملة **والم** الرافعي لعلة اخرى وقد ذكرت في
التحريم خالفتم في الناسك الصحيحة غير المذكور هنا اكثر من خمسين
مسألة والله اعلم **باب عتيق ام الولد**

ومن تضع ظاهرا فخطيط وقد اجابنا السيد عن الولد
من عتيق كقول تدبير اذا مات ولو بغير دين كذا
حكم لول الدين والتدبير بل **ان** باع دين **فليت** من غير مطلق
واستخدم الامين والانتساب له ووطي الام والاجبار
والارش من جان حيث يدعي **الولد** فكل شريك موسع
قبل فان يأس بيان **فليت** ان ماتا وبوقت الولد
فليت واستلاد كل مشط **فليت** يقتضي لمن ملكه في العبد
والعصبات في الولد سوية **والم** اتمام البهجة المورديه
فليت اذا وضعت الامه والاكمل او مضغه لمخرها فخطيط خلقة الاميين اما كل
اجدا والتوايل فقط وقد اجابنا سيد ها في ملكه عتقت هي وولدها من بعد
اي من بعد الوصي فاما **المعير** على المصدر المعنوم من النحل في قوله تقع اذا مات

السيد وخرج بظهور الخطيط ما لو كانت العتق اياها مبدأ خلق ادمي ولو بقيت لتقطعت
فانما لتدبير بوضعها ام ولد وخروج باعها لها في ملكه ما لو اجعلها في غير ملكه كساح
ما لو اودعها في ملكها فلا يثبت لها حكم الاستيلاء وتطير المثل تولد في عتقها بموت السيد
في اولادها كذا ثون بعد التدبير المدين وهذا يخالف لما اقصاه كلام النظم واصله
في التدبير من انه لا يعق من اولاد المدين الا من كانت حاملا به عند التدبير
او عند موت السيد في المذكور هنا هو الذي قال في الشرح الصغير انه الاظهر عند
القدم **والم** في الكثير انه اظهرها على ما ذكر الشيخان ابو محمد والفتاوى وغيرهما
واختص في الروضة بقل ذكر عن الاكثر من كلام الرافعي ثم استدرج عليه فقال بل الاظهر
عند الاكثر من انه لا يقتضي وقد عرفت ان الرافعي في الكثير لم يصرح بنقله من الاكثر والذي
حكاه في الروضة عن الاكثر هو المخرج في الحرز والمنهاج وقوله ولو بغير دين اي
لو ملى ام الولد او ولدها الذي يعق بموت السيد سيدها لم يمنع ذلك من عتقها وذكر
ولدها من زياده النظم وعبارته تحادي وان قلته وهذا كما لدين محل موت من هو عليه
وان قلته مستحق الدين والمدين يعق بموت سيد وان قلته ويطلق بيع ام الولد وولدها
الحادث بعد استلادها كذا اطلقه المحادي ومجمله كما ذكر في النظم من زياده ان لا يعقها
من نفسها فان باعها من نفسها صح على الظاهر كما نقله في اصل الروضة عن الفتاوى
واقترع وهو مبني على انه عقد عتاقه وهو المصحح ولتسديد استخدام الاميين اي
ام الولد وولدها المذكور واجارها ووطي ام الولد واجارها على الكاح وعان
للمادي وبجر ويستجر ويطارد ورج حيزا فاحسن في النظم بتصرجه بان له استخدام
ولدها ايضا وقوله والايجار له اي المذكور وهو كل منها ويثبت تحت السيد ارش
ايجابه عليها كما افصح به المحادي واما في النظم بقوله والارش من جان
فليارات بعبارة يشملها واذا ادعي كل مرسيدي اجار به المشتركة انه اولدها قبل
شريكه فسوي لبلاده الي نفسها كذا ثون وهو مراد النظم بالموسع وحصل
الياس معروفه ذلك وقت الامور فاذا ماتا عتقت على احدهما وقت الولدين
عصبتها ثم ذكر في النظم من زيادته حكم ما اذا كانا معبرين وهو انه يثبت الاستلاد
في كل نصف لما لهما ويكون الولدين عصبتها بالسوية **والم** ام هذه المسألة تحت

ادعائها

بعد التدبير

حادث

بوقت

